کتابخانه، موزه و مرکز اسناد مجلس شورای اسلامی
۱۰۵۹۱
کتابخانه مجلس شورای ا
جمهوری اسلامی ایران
شماره ثبت کتاب
۸۹۷۸۲
کتاب الفوائد الضیائیه
مؤلف جامی
مترجم
موضوع
شماره قفسه ۱۴۲۸۷
خطی
کتابخانه مجلس شورای اسلامی
۸۹۷۸۲
۱۴۲۸۷
بازدید شد
۱۳۸۵

خطی
کتابخانهٔ مجلس شورای اسلامی
۱۴۲۸۷

کتابخانه، موزه و مرکز اسناد مجلس شورای اسلامی
۱۰۵۹۱
تاریخ ثبت در مرکز تأسیس ۲

کتابخانهٔ مجلس شورای اسلامی

کتاب الفوائد الضیائیه

مؤلف جامی

مترجم

موضوع

شمارهٔ قفسه ۱۴۲۸۷

جمهوری اسلامی ایران

شمارهٔ ثبت کتاب

۸۹۷۸۲

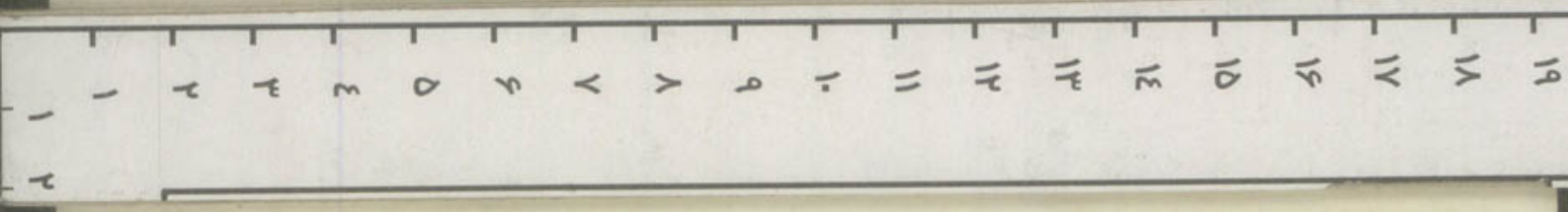

بازدید شد
۱۳۸۵

اهدائی دکتر اشکوری

خطی
۸۱۲۸۷
کتابخانهٔ مجلس شورای اسلامی
۱۴۲۸۷

کتابخانه، موزه و مرکز اسناد مجلس شورای اسلامی
۱۰۵۹۱
فیلم و عکس تاسیس ۲

کتابخانهٔ مجلس شورای اسلامی

جمهوری اسلامی ایران

کتاب الفوائد الضیائیه

مؤلف جامی

مترجم

موضوع

شمارهٔ ثبت کتاب ۸۹۷۸۲

شمارهٔ قفسه ۱۴۲۸۷

بازدید شد
۱۳۸۵

اهدائی لطف الله مسرور

مجلس شورای اسلامی
تأسیس ۱۳۰۲

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لوليه والصلوة على نبيه وعلى اله واصحابه المتادبين

وبعد فهذه فوائد وافية بحل مشكلات الكافية للعلامة

المتبحر في المشارق والمغارب الشيخ ابن الحاجب تغمده الله

بغفرانه واسكنه بحبوحة جنانه نظمتها في سلك التقرير

وسميتها التحرير للولد الغرير ضياء الدين يوسف حفظه الله

سبحانه عن موجبات التلهف والتاسف وسميتها بالفوائد

الضيائية لانه لهذا الجمع والتاليف كالعلة الغائية نفعه

الله بها وسائر المشتغلين من اصحاب التحصيل وما توفيقي

الا بالله اعلم ان شيخ رحمه الله تعالى لما صدر رسالته

وهو حسبي ونعم الوكيل

هذا بحمد الله سبحانه بان جعله جزامنها مضما لنفسه تخيل

بتخييل ان كتابه هذا من حيث ان كتابه ليس ككتب السلف

رحمهم الله تعالى حتى يصدر به على سننها ولا يلزم من ذلك

عدم الابتداء به مطلقا حتى تكون بتركه اقطع لجواز اتيانه

بالحمد من غير ان يجعله جزامن كتابه وبدا بتعريف الكلمة

والكلام لانه يبحث في هذا الكتاب عن احوالهما فمتى لم

يعرفا كيف يبحث عن احوالهما وقدم الكلمة لكون افرادها

جزامن الكلام ومفهومها جزامن مفهومه فقال الكلمة

قيل هي والكلام مشتقان من الكلم بتسكين اللام وهو الجرح

لتاثير معانيهما في النفوس كالجرح وقد عبر بعض الشعرا

عن بعض تاثيراتهما بالجرح حيث قال شعر جراحات السنان

لها التيام ولا يلتام ما جرح اللسان والكلم بكسر اللام جنس

لاجمع كتمر وتمرة بدليل قوله تعالى بعده الكلم الطيب قيل

جمع حيث لا يقع الا على الثلث فصاعدا والكلم الطيب يؤل

ببعض الكلم واللام فيها للجنس والتاء للوحدة والاضافة

بليهما لجواز اضافة الجنس بالواحد فالواحد بالجنسية

يقال هذا الجنس واحد وذاك الواحد جنس ويمكن جعلها
على العهد الخارجي بارادة الكلمة المذكورة على السنة النحاة
لفظ اللفظ في اللغة الرمي يقال اكلت التمرة ولفظت
النواة اي رميتها ثم نقل في عرف النحاة ابتداء او بعد نقله
بمعنى الملفوظ كالخلق بمعنى المخلوق الى ما يتلفظ به الانسان
حقيقة او حكما مهملا كان او مفردا كان او مركبا والملفظ
الحقيقي كزيد وضرب والحكمي كالمنوي في زيد ضرب واضرب
او ليس من مقولة الحرف والصوت اصلا ولم يوضع له لفظ
وانما عبر واعنه باستعارة لفظ المفصل له من نحو هو
وانت واجروا عليه احكام اللفظ فكان لفظا حكما لا حقيقة
والمحذوف لفظ حقيقة لانه قد يتلفظ به الانسان في بعض
الاحيان وكلمات الله داخلة فيه اذ هي مما يتلفظ به الانسان
وعلى هذا القياس كلمات الملك والجن والدوال الاربعة
وهي الخطوط والعقود والنصب والاشارات غير داخلة
في اللفظ فلا حاجة الى قيد يخرجها وانما قال لفظ ولم يقل

لفظه لانه لم يقصد الوحدة والمطابقة غير لازمة للعلم
الاشتقاق مع كون اللفظ احضر وضع الوضع تخصيص شيء
بشيء بحيث متى اطلق او احس الشيء الاول فهم منه شيء
الثاني قبل يخرج عنه وضع الحرف حيث لا يفهم معناه
متى اطلق بل اذا اطلق مع ضم ضميمة واجيب بان المراد متى
اطلق اطلاقا صحيحا واطلاق الحرف بلا ضم ضميمة غير صحيح
ولا يجعلان يقال المراد اطلاق الالفاظ ان يستعملها اهل اللسان
في محاورة الفهم وبيان مقاصدهم فلا حاجة الى اعتبار
قيد دال على المعنى ما يقصد بشيء فهو اما مفعل اسم
مكان بمعنى المقصد او مصدر ميمي بمعنى المفعول او مخفف
معنى اسم مفعول كرمى والمكان المعنى ما خوذ في الوضع
ذكر المعنى بعد منبئ على تحرير عنه فخرج به المهملات
والالفاظ الدالة بالطبع اذ لم يتعلق بها وضع وتخصيص
اصلا وبقيت حروف الهجاء الموضوعة لغرض التركيب
لا بازاء المعنى وخرجت بقوله لمعنى اذ وضعها لغرض التركيب

لا بازاء المعنى فان قلت قد وضع بعض الالفاظ بازاء
بعض آخر فكيف يصدق عليه انه وضع لمعنى قلنا المعنى
ما يتعلق به القصد وهو اعم ان يكون لفظا او غير لفظ
فان قلت قد وضع بعض الكلمات المفردة بازاء الالفاظ
المركبة كلفظ الجملة والخبر فكيف يكون موضوعا لمفرد
قلنا هذه الالفاظ وان كانت بالقياس الى معانيها
مركبة لكنها بالقياس الى الالفاظ الموضوعة بازائها
مفردة وقد اجيب عن الاشكالين بانه ليس ههنا لفظ
وضع بازاء لفظ آخر مفردا كان او مركبا بل بازاء مفهوم
كلي افراده الفاظ كلفظ الاسم والفعل والحرف والخبر
والجملة وغيرها ولا يخفى عليك ان هذا الحكم منقوض
بامثال الضمائر الراجعة الى الفاظ مخصوصة مفردة كانت
او مركبة فان الوضع فيها وان كان عاما لكن الموضوع
له خاص فليس هناك مفهوم كلي هو الموضوع له في
مفرد وهو اما مجرور على اندصفة لمعنى ومعناه ما لا يدل

جزء لفظه على جزئه وفيه انه يوهم ان اللفظ موضوع
للمعنى المتصف بالافراد والتركيب قبل الوضع وليس الامر
كذلك فان اتصاف المعنى بالافراد والتركيب انما هو بعد الوضع
فيبقى ان يركب فيه نحو الكلمة تركب في مثل ضرب قتل او
مرفوع على اندصفة للفظ ومعناه ما لا يدل جزء على جزء
معناه ولا بد من بيان نكتة في ايراد احد الوصفين
جملة فعلية والاخر مفردا وكان النكتة فيه التنبيه
على تقدم الوضع على الافراد حيث اتى به بصيغة الماضي
بخلاف الافراد واما نصبه وان لم يباشره وسم الخط
فعلى انه حال من المستكن في وضع او من المعنى فانه مفعول
بواسطة اللام ووجه صحة ان اللفظ لوضع وان كان متقدما
على الافراد بحسب الذات لكنه متقارن بحسب الزمان وهذا
القدر كاف لصحة الحالية وقيد الافراد لاخراج المركبات
مطلقا سواء كانت كلامية او غير كلامية فيخرج ح
به عن حد الكلمة مثل الرجل وقائمة ومضروبي وامثالها

مما يدل جزء اللفظ منه على جزء المعنى لكنه بعد لشدة
الامتزاج لفظة واحدة واعرب باعراب واحد وبقي مثل عبد الله
علما وما فلافيه مع انه معرب باعرابين ولا يخفى عن العطن
بالغرض من علم النحو انه لو كان الامر بالعكس لكان انسب
وما اورده صاحب المفصل في تعريف الكلمة حيث قال هي اللفظة
الدالة على معنى مفرد بالوضع مثل عبد الله خرج عنه فانه
لا يقال له لفظة واحدة وبقي مثل قائمة وبصري مما بعد
لشدة الامتزاج لفظة واحدة واختلافيه فاخرجه لعدم الافراد
ولو لم يخرجه بترك لكان انسب كما عرفنا واعلم ان
الوضع ليستلزم الدلالة لان الدلالة كون الشئ بحيث يفهم
منه شئ آخر فمتى تحقق الوضع تحققت الدلالة فبعد ذكر
الوضع لا حاجة الى ذكر الدلالة كما وقع في هذا الكتاب
لكن الدلالة لا يستلزم الوضع لامكان ان يكون بالعقل
كدلالة لفظ دين المسموع من وراء الجدار على وجود اللافظ
وان يكون بالطبع كدلالة اخ على وجع الصدر فبعد ذكر الدلالة

ذكر الدلالة لابد من ذكر الوضع كما في المفصل وهي
اي الكلمة اسم وفعل وحرف اي منقسمة الى هذه الاقسام
الثلثة ومنحصرة فيها لانها اي الكلمة لما كانت موضوعة
لمعنى والوضع يستلزم الدلالة فهي اما من صفتها ان تدل
على معنى كائن في نفسها اي نفس الكلمة والمراد بكون المعنى
في نفسها ان تدل عليه بنفسها من غير حاجة الى انضمام الكلمة
اخرى اليها لاستقلالها بالمفهومية او من صفتها ان لا تدل
على معنى في نفسها بل على معنى يحتاج في الدلالة عليه الى انضمام
كلمة اخرى اليها لعدم الاستقلال بالمفهومية وسيجئ تحقيق
دلالة في بيان هذا الاسم انشاء الله تعالى وسبحانه القسم الثالث وهو ما
لا يدل على معنى في نفسها الحرف كمن والى فانهما تحتاجان
في الدلالة على معنيهما الى الابتداء والانتهاء الى كلمة
اخرى كالبصرة والكوفة في قولك سرت من البصرة الى الكوفة
وانما سمي هذا القسم حرفا لان الحرف في اللغة الطرف وهو في طرف
اي في باب مقابلا للاسم والفعل حيث يقعان عمدة في الكلام

وهو لا يقع كما ستعرف والقسم الاول وهو ما يدل على معنى
في نفسها اما من صفتها ان يقترن ذلك المعنى المدلول
عليها بنفسها في الفهم عنها باحد الازمنة الثلثة اعني الماضي
والحال والاستقبال يفهم احد الازمنة الثلثة ايها مقارنا
له او من صفتها ان لا يقترن ذلك المعنى في الفهم عنها
مع احد الازمنة الثلثة القسم الثاني وهو ما يدل على معنى في نفسها
غير مقترن باحد الازمنة الاسم ماخوذ من السمو وهو
العلو لاستعلائه على اخويه حيث يتركب منه وحده الكلام
دون اخويه وقيل من الوسم وهو العلامة لانه علامة على مسماه
والقسم الاول وهو ما يدل على معنى في نفسها مقترن باحد
الازمنة الثلثة الفعل سمي به لتضمنه الفعل اللغوي وهو المصدر
وقد علم بذلك اي بوجه الحصر الكلمة في الاقسام الثلثة حد
كل واحد منها اي من تلك الاقسام وذلك لانه قد علم به
اي بوجه الحصر ان الحرف كلمة لا تدل بها على معنى في نفسها
بل تحتاج الى انضمام كلمة اخرى والفعل كلمة تدل على معنى في نفسها



في نفسها لكنه مقترن باحد الازمنة الثلثة والاسم
كلمة تدل على معنى في نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلثة
فالكلمة مشتركة بين الاقسام الثلثة والحرف ممتاز عن اخويه
بعدم الاستقلال في الدلالة والفعل ممتاز عن الحرف
بالاستقلال وعن الاسم بالاقتران والاسم ممتاز عن
الحرف بالاستقلال وعن الفعل بعدم الاقتران فعلم لكل
واحد منها معرف جامع لافراده ومانع لدخول غيرها
فيه وليس المراد بالحد ههنا الا المعرف الجامع المانع والله
در المصنف اشار الى حدودها في ضمن دليل الحصر ثم
نبه عليها بقوله وقد علم بذلك ثم صرح بها فيما بعد بناء
على تفاوت مراتب الاطلاع الكلام في اللغة ما يتكلم به
قليلا كان او كثيرا وفي الاصطلاح النحاة ما تضمن اي لفظ
تضمن كما في حقيقة او حكما اي يكون كل واحد منهما
في ضمنه فالمتضمن اسم فاعل هو المجموع والمتضمن اسم مفعول
كل واحد من الكلمتين فلا يلزم اتحادهما بالاسناد اي

فضمنا حاصلا بسبب اسناد احدى الكلمتين الى الاخرى
والاسناد نسبة احد الكلمتين حقيقة او حكما الى الاخرى
بحيث يفيد المخاطب فائدة تامة يصح السكوت فقوله لفظ
يتناول المهملات والمفردات والمركبات الكلامية وغير
الكلامية وبقيد تضمن الكلمتين خرجت المهملات والمفردات
وبقيد الاسناد خرجت المركبات الغير الكلامية مثل
غلام زيد ورجل فاضل وبقيت المركبات الكلامية سواء
كانت خبرية مثل ضرب زيد وضربت هند وزيد قائم او
انشائية مثل اضرب ولا تضرب فان كل واحد منهما تضمن
كلمتين احدهما ملفوظة والاخرى منوية وبينهما اسناد
بقيد المخاطب فائدة تامة وحيث كانت الكلمتان اعم من ان
يكونا كلمتين حقيقة او حكما ودخل في التعريف مثل زيد
ابوه قائم او قام ابوه او قائم ابوه فان الاخبار فيها مع
انها مركبات في حكم الكلمة المفردة اعني قائم الاب وذلك
فيرد عليه حبتى مهمل ودين مغلوب زيد مع ان المسند اليه فيها



فيهما مهمل الا بين بكلمة فانه في حكم هذا اللفظ واعلم
ان كلام المصنف ظاهر في ان نحو ضرب زيد قائما مجموعه كلام
بخلاف كلام صاحب المفصل حيث قال الكلام هو المركب
من كلمتين فقط اسندت احدهما الى الاخرى فانه صريح
في ان الكلام هو ضرب والمتعلقات خارجة عنه ثم اعلم
ان صاحب المفصل وصاحب اللباب ذهبا الى ترادف الكلام
والجملة وكلام المصنف ينظر الى ذلك فانه قد اكتفى في تعريف
الكلام بذكر الاسناد مطلقا ولم يقيده بكونه مقصودا لذاته
ومن جعلها اخص من الجملة قيده به فخرج بعض الجملة الى الجمل
الخبرية الواقعة اخبارا او اوصافا بخلاف الكلام وفي بعض
الحواشي ان مراده بالاسناد وهو المقصود لذاته فخرج بكون
الكلام عند المصنف اخص من الجملة ولا يتاتى اى لا يحصل
ذلك الكلام الا في ضمن اسمين احدهما مسند والاخر
مسند اليه او في ضمن اسم مسند اليه وفعل مسند وفي
بعض النسخ او في فعل واسم فان التركيب الثنائي العقلي بين

الاقسام الثلثة يرتقي الى ستة ثلثة منها من جنس واحد اعني
واسم فعل وفعل وحرف وحرف وثلثة منها من غير جنس اسم
وفعل واسم وحرف وفعل وحرف ومن البين ان الكلام لا
يحصل بمجرد ون الاسناد والاسناد لابد له من مسند ومسند
اليه وهما لا يتحققان الا في اسمين او اسم وفعل واما
الاقسام الاربعة الباقي ففي الحرف والحرف كلاهما مفقودان
وفي الفعل والفعل والفعل والحرف المسند اليه مفقود
في الاسم والحرف احدهما مفقود فان الاسم ان كان مسندا
فالمسند اليه مفقود وان كان مسندا اليه فالمسند مفقود
نحو يا زيد بتقدير ادعو زيدا فلم يكن من تركيب الحرف والاسم
بل يكون من تركيب الفعل والاسم الذي هو المنوي في
ادعو هو انا الاسم ما دل اي كلمة دلت على معنى كائن في نفسه
اي بقيض ما دل بعني الكلمة فذكر الضمير بناء على لفظ الموصول
قال الفاضل في ايضاح المفصل الضمير في ما دل على معنى في نفسه يرجع
الى معنى اي ما دل على معنى باعتباره في نفسه وبالنظر اليه في نفسه



في نفسه لا باعتبار امر خارج كقولك الدار في نفسها مكعبا
كذا اي لا باعتبار امر خارج عنها ولذلك قيل الحرف ما دل
على معنى في غيره اي باعتبار متعلقه لا باعتباره في نفسه
انتهى كلامه ومحصوله ما ذكره بعض المحققين حيث قال ان
ان في الخارج موجود قائما بذاته وموجود قائما بغيره كذلك
في الذهن معقول هو مدرك قصدا ملحوظا في ذاته يصلح
ان يحكم عليه وبه ومعقول هو مدرك تبعا وآلة للاحظة
غيره فلا يصلح لشئ منهما فلا بد، مثلا اذا لاحظه العقل
قصدا وبالذات كان معنا مستقلا بالمفهومية وملحوظا في
ذاته ولزمه تعقل متعلقه اجمالا وتبعا من غير حاجة الى
ذكره وهو هذا الاعتبار مدلول لفظ الابتداء فقط لا
حاجة في الدلالة عليه الى ضم كلمة اخرى اليه ليدل على متعلقه
هذا هو المراد بقولهم ان للاسم والفعل معنى كائنا في نفس
الكلمة الدالة عليه واذا لاحظه العقل من حيث هو حالة بين
السير والبصرة مثلا وجعله آلة لتعرف حاليهما كان معنى غير مستقل

بالمفهومية ولا يصح ان يكون محكوما عليه وبه ولا يمكن
ان يتعقل الا بذكر متعلقه بخصوصه ولا يمكن ان يدل عليه
الا بضم كلمة دالة على متعلقه والحاصل ان لفظ الابتداء موضوع
لمعنى كلي ولفظة من موضوعة لكل واحد من جزئياته المخصوصة
المتعلقة من حيث انها حالات لمتعلقاتها وآلات لتعرف احوالها
وذلك المعنى الكلي يمكن ان يتعلق قصدا ويلاحظه في حد ذاته
فيستقل بالمفهومية ويصح ان يكون محكوما عليه وبه واما
تلك الجزئيات فلا تستقل بالمفهومية ولا يصح ان يكون محكوما
عليها وبها اذ لابد في كل منهما ان يكون ملحوظا قصد اليمكن
ان يعتبر النسبة بينه وبين غيره بل تلك الجزئيات لا تتعقل
الا بذكر متعلقاتها لتكون آلات للاحظة احوالها وهذا
هو المراد بقولهم ان الحرف يدل على معنى في غيرها واذا عرفت
علمت ان المراد بكينونة المعنى في نفسه استقلاله بالمفهومية
وبكينونة المعنى في نفس الكلمة دلالتها عليه من غير حاجة
الى ضم كلمة اخرى اليها لاستقلاله بالمفهومية فرجع كينونة

كينونة المعنى في نفسه وكينونته في نفس الكلمة الدالة عليه
الى امر واحد هو استقلاله بالمفهومية ففي هذا الكتاب
الضمير المجرور في نفسه ويحتمل ان يرجع الى ما الموصولة
التي هي عبارة عن الكلمة وهذا هو الظاهر ليكون على طبق
ما سبق في وجه الحصر من كينونة المعنى في نفس الكلمة ويحتمل ان
يرجع الى معنى تنبيها على صحة ارادة كلا الامرين ولكن عبارة
المصنف ظاهرة في الوجه الاخير وارجاع الضمير الى المعنى لعدم
مسبوقيتها بما يدل على اعتبار كينونة المعنى في نفس الكلمة
ولهذا جزم المصنف هناك برجوعه الى المعنى وبما سبق من التحقيق
ظهر انه لا يحتمل هذا الاسم جامد فقد الحرف معنا بالاسماء
اللازمة الاضافة مثل دون وفوق وتحت وقدام وخلف
الى غير ذلك لان معانيها مفهومات كلية يستقل بالمفهومية
ملحوظة في حد ذاتها ليس بها تعقل متعلقاتها اجمالا وتبعا
من غير حاجة الى ذكرها لكن لما جرت العادة باستعمالها في
معنى ما اضافة الى متعلقاتها مخصوصة لان الغرض من وضعها

لزم ذكرها لفهم هذه الخصوصيات لاجل فهم اصل المعنى
فهي دالة على معانيها معتبرة في هذا نفسها لا في غيرها فهي
داخلة في هذا الاسم لا الحرف ولما كان الفعل دالا على معنى في
نفسه زائدا عليه معناه المتضمن اعني الحدث وكان ذلك المعنى
مقترنا باحد الازمنة الثلثة في الفهم عن لفظ الفعل اخرجه
بقوله غير مقترن باحد الازمنة الثلثة اي غير مقترن مع احد
الازمنة الثلثة في الفهم عن لفظ الدال عليه وهو صفة
بعد صفة للمعنى فبالصفة الاولى خرج الحرف عن هذا الاسم و
بالثانية خرج الفعل والمراد بعدم الاقتران ان يكون بحسب
الوضع الاول فيدخل فيه اسماء الافعال لان جميعها اما منقول
عن المصادر الاصلية سواء كان النقل فيه صريحا نحو ويل
فانه قد يستعمل مصدرا ايضا او غير صريح نحو هيهات فانه
وان لم يستعمل الا انه على وزن قوقات فانه مصدر وقوقى
او عن المصادر التي كانت في الاصل اصواتا نحو صه او عن الظروف
والجار والمجرور نحو امامك زيدا او عليك زيدا فليس لشيء منها

منها الدلالة على احد الازمنة بحسب الوضع الاول وخرج
عنه الافعال المسلمة عن الزمان نحو عسى وكاد لاقترانهما
به بحسب اصل الوضع وخرج عنه المضارع ايضا فانه على تقدير
اشتراك بين الحال والاستقبال يدل على زمانين معينين من
الازمنة الثلثة فيدل على واحد معين ايضا في ضمنها لان
يقدح في الدلالة على معين الدلالة على ما سواه نعم يقدح في
ارادة المعين ارادة ما سواه وان الدلالة من الارادة والمانع
من بيان احد الاسهم اراد ان يذكر بعض خواصه ليفيد زيادة معرفة به
فقال ومن خواصه تبنيها بصيغة جمع الكثرة على اكثرها ومن
التبعيضية على ان ما ذكره بعض منها وهي جمع خاصة وخاصة
الشيء ما يختص به ولا يوجد في غيره وهي اما شاملة لجميع
افراده ما هي خاصة له كالكاتب بالقوة للانسان او غير شاملة
كالكاتب بالفعل له فمن خواص الاسم دخول اللام اي لام التعريف
ولو قال دخول حرف التعريف لكان شاملا للميم في مثل قولهم
لبين من ابرام مصبام في اسفر لكنه لم يشتهر كما له لعدم شهرة

وفي اختياره اللام اشارة الى ان المختار عنده ما ذهب اليه سيبويه
من ان اداة التعريف هي اللام وحدها زيدت عليها همزة الوصل
لتعذر الابتداء بالساكن واما الخليل فقد ذهب الى انها الكل
والمراد الى انها الهمزة المفتوحة وحدها زيدت اللام للفرق بينها
وبين همزة الاستفهام وانما اختص دخول حرف التعريف بالاسم
لانه موضوع لتعيين معنى مستقل بالمفهومية تدل عليه اللفظ
مطابقة والحرف لا يدل على المعنى المستقل والفعل يدل عليه تضمنا
لا مطابقة وهذه الخاصة ليست شاملة للجمل فراد الاسم فان
حرف التعريف لا يدخل على الضمائر واسماء الاشارة وغيرها
كالموصولات وكذلك سائر الخواص الخمس المذكورة ههنا ومنها دخول
الجر وانما اختص دخول الجر بالاسم لانه اثر حرف الجر في المجرور به
لفظا وفي المجرور به تقديرا كما في الاضافة المعنوية ودخول
حرف الجر لفظا او تقديرا يختص بالاسم لانه لاضاءة معنى الفعل
الى الاسم فينبغي ان يدخل الاسم ليقتضي معنى الفعل واما الاضافة
اللفظية فهي فرع للمعنوية فينبغي ان لا يخالف الاصل بان تختص



يختص بما يخالف ما يختص به الاصل اعني الفعل او يزيد عليه
بان يعم الاسم والفعل ومنها دخول التنوين باقسامه الاثنين
الترنم وسيجيء في آخر الكتاب ان شاء الله تعريفه وبيان اقسامه
على وجه يظهر جهة اختصاص ما علم التنوين الترنم به وعدم
جهة اختصاص الترنم ومنها الاسناد اليه هو بالرفع عطفا
على الدخول لا على المدخول لان المتبادر من الدخول المذكور في
الاول او اللحوق في الاخر والاخر وكلاهما منتفيان في الاسناد وكذا
في الاضافة والمراد بكون الشيء مسندا اليه واما اختص هذا المعنى
بالاسم لان الفعل قد وضع لان يكون ابدا مسندا فقط ولو جعل
اليه يلزم خلاف وضعه ومنها الاضافة اي كون الشيء مضافا بتقدير
حرف الجر لا بذكره لفظا ووجه اختصاصها بالاسم اختصاص لوازمها
من التعريف والتخصيص بها واما فسرنا الاضافة بكون الشيء مضافا
لان الفعل والجملة قد يقع مضافا اليه كما في يوم ينفع الصادقين صدقهم
وقد يقال هذا تاويل المصدر اي يوم نفع الصادقين فالاضافة
بتقدير حرف الجر مطلقا تختص بالاسم وانما قيدناه بقولنا بتقدير

لا عم من ان يكون الشيء مضافا
بتقدير حرف الجر او مضافا اليه

حرف الجر لئلا ينتقض بقولنا مررت بزيد فان مررت مختص بالى زيد

اى الاسم

بواسطة حرف الجر لفظا وهو قسمان معرب ومبنى لانه لا يخ
اما ان يكون مركبا مع غيره اولا الاول اما ان يشبه مبنى الاصل
اولا وهذا اعنى المركب الذى لم يشبه مبنى الاصل هو المعرب
وما عداه اعنى غير المركب والمركب الذى يشبه مبنى الاصل مبنى
فالمعرب الذى هو قسم من الاسم المركب اى الاسم الذى يركب
غيره تركيبا تحقق معه عامل فيحل فيه زيد قائم وهؤلا فى قولك
زيد قائم وقام هؤلا بخلاف ما ليس المركب صلا من الاسماء المعدودة
كخالف وباقا زيد عمرو بكر وبخلاف ما هو مركب مع غيره لكن
لا تركيبا يتحقق معه عامل كغلام فى غلام زيد فان جميع ذلك
من قبيل المبنيات عند المصنف الذى لم يشبه اى لم يناسب مناسبة
مؤثرة فى منع الاعراب مبنى الاصل اى الذى هو الاصل فى البنا
فالاضافة بيانية وهو الماضى والامر بغير اللام والحرف وهذا

فى قوله قام هؤلا

القيد خرج مثل هؤلا لكونه مشابها المبنى الاصل كما يجئ بايد انشا الله
اعلم ان صاحب الكشاف جعل الاسماء المعدودة العارية عن المشابهة



المذكورة معربة وليس النزاع فى المعرب الذى هو اسم مفعول اى
قولك اعربت الكلمة فان ذلك لا يحصل الا بالاجزاء الاعراب
على اخر الكلمة بعد التركيب بل النزاع فى المعرب اصطلاحا فاعنى
العلامة بمجرد الصلاحية لاستحقاق الاعراب بعد التركيب وهو
المفهوم من كلام الشيخ الامام عبد القاهر واعنى بها مع الصلاحية
حصول الاستحقاق بالفعل وهذا اخذ التركيب فى تعريفه ولما
وجود الاعراب بالفعل فى كون الاسم معربا فلم يعتبره احد ولذلك
يقال لم يعرب الكلمة وهى معربة وانما عدل المصنف عما هو مشهور
عند الجمهور من ان المعرب ما اختلف آخره باختلاف العوامل لان
الغرض من تدوين علم النحو ان يعرف احوال اواخر الكلمة فى التركيب
من لم يتتبع لغة العرب ولم يعرف احكامها بالسماع منهم فان
العارف باحكامها كذلك يستغنى عن النحو ولا فائدة له معتدا
بها فى معرفة اصطلاحاتهم المقصود منها من معرفة المعرب مثلا
ان يعرف انه مما يختلف آخره فى كلامهم ليجعل اخره مختلفا فانا
كلامهم تعرفه متقدمة على معرفة انه مما يختلف اخره فلو كا

صادق على اسم محسوب كزيد مثلا

فيعرف

معرفة المقدمة حاصلة بمعرفة هذا الاختلاف ونعرفه به

وجبان يعرف اولا بانه مما يختلف آخره ليعرف انه مما يختلف آخره

فلزم تقدم الشئ على نفسه فينبغي ان يعرف اولا بغيره اعرفه به

الجمهور ويجعل ما عرفوه به من جملة احكامه كما فعل المص

وحكمه اي من جملة احكام المعرب واثاره المترتبة عليه من حيث هو

معرب ان يختلف آخره اي الحرف الذي هو اخر المعرب بحسب ذلك

بان تبدل حرف بحرف آخر حقيقة او حكما اذا كانا اعرابا بالحروف او

صفة بان يتبدل صفة بصفة اخر حقيقة او حكما اذا كان الاعراب

بالحركة ما اختلاف العوامل اي بسبب اختلاف العوامل الداخلة

عليه في العمل بان يعمل بعض منها خلاف ما يعمل البعض الآخر

وانما خصصنا اختلافها بكونه حكما في العمل لئلا ينتقض بمثل قولنا

ان زيدا مضروب والى ضربت زيدا والى ضارب زيد افان

العامل في هذه الصور تختلف بالاسمية والفعلية والحرفية

مع ان آخر المعرب لم يختلف باختلافه لفظا او تقديرا نصب على

التمييز اي يختلف لفظ آخره او تقديره او على المصدر اي يختلف



اختلاف لفظا او تقديرا والاختلاف لفظا كما في قولك جاءني زيد

ورايت زيدا ومررت بزيد وتقديرا كما في قولك جاءني فتى ورايت فتى

ومررت بفتى فان اصله فتى وفتيا وفتي انقلبت الياء الفا فصار

الاعراب تقديريا والاختلاف اللفظي والتقدير اعم من ان يكون حقيقة

او حكما اشرنا اليه لئلا ينتقض بمثل قولنا رايت احمد ومررت

باحمد وقولنا رايت مسلمين ومررت بمسلمين مثنى او مجموعا فانه

قد اختلف العوامل فيه والاختلاف في اخر احمد حقيقة بالحكم فان

فتحة احمد بعد الناصب على النصب وبعد الجار على الجر وكذلك

في التثنية والجمع فاخر المعرب في هذه الصور يختلف باختلاف العوامل

حكما لا حقيقة فان قلت لا يتحقق الاختلاف الا في اخر المعرب ولا

في العوامل انما تدخل بعض الاسماء المعدودة غير المشاهد لمبنى الاصل

مع عامله ابتداء لا يترتب عليه الاعراب بل هنا العمل وقت الاعراب

بدخول العامل قلت هذا حكم آخر من احكام المعرب والاختلاف حكم

آخر فلو ادخل احد الحكمين في الآخر لافساد فيه فان للمعرب احكاما

كثيرة لم يذكر هنا فلكن هذا الحكم ايضا من هذا القبيل عاد الامر ان

هذا الحكم لا يكون من خواص الشاملة الاعراب ما اى حركة او حرف
اختلف آخره اى آخر المعرب من حيث هو معرب ذاتا او صفة به اى تلك
الحركة او الحرف وحين يراد بما الموصولة الحركة او الحرف فلا يرد
عليه العامل والمقتضى ولو بقيت على عمومها خرجا بالسببية المفهومة
من قوله به فان المتبادر من السبب هو القريب والعامل المعنوي بقولهم
حين والمقتضى من الاسباب البعيدة وبقيد الكيفية خرج حركة نحو غلامي
لانه معرب على آخيا والمضم لكن اختلاف هذه الحركة على آخر المعرب
ليس من حيث انه معرب بل من حيث ان ما قبل ياء المتكلم وهذا القدر
تم هذا الاعراب جمعا ومنعا لكن المصنف اراد ان ينبه على قائدة اختلاف
وضع الاعراب فضم اليه قوله ليدل على المعاني المعنوية عليه و
وكان اراد هذا المعنى حيث قال ليس هذا من تمام الحد لانه خارج
عن الحد واللام في ليدل متعلق بامر خارج عن الحد يعني وضع الاعراب
المفهوم من محتوى الكلام فانه بعيد عن الفهم غاية البعد فاللام فيه
متعلق بقوله اختلف آخره يعني اختلف آخره ليدل الاختلاف او
عاد الاختلاف على الفاعلية والمفعولية والاضافة المعنوية على سبيل

المعاني يعني



على صيغة اسم الفاعل عليه اى على المعرب على تضمين مثل مضى
الورود او الاستيلاء يقال اعتور في الشيء وتعاوروه اذا
تداولوه اى اخذوه مجاعة واحد بعد واحد على سبيل المناوبة
والبدلية لا على سبيل الاجتماع فافاد تداول تلك المعاني المقتضية
للاعراب المعرب متعاقبة متناوبة غير مجتمعة لتضادها
فينبغي ان يكون علامتها ايضا كذلك فوقع بسببها اختلاف
في آخر الكلمة المعرب فوضع اصل الاعراب لله لالة على تلك المعاني
ووضعه بحيث يختلف بها آخر المعرب لاختلاف تلك المعاني وانما جعل
الاعراب في آخر الاسم المعرب لان نفس الاسم بدل على المسمى
والاعراب بدل على صفة ولا شك ان الصفة متاخرة عن الموصوف
فالانسب ان يكون الدال عليها ايضا متاخرا عن الدال عليه
وهو ما خوذ من اعربه اذا اوضحه فان الاعراب يوضح المعاني
المقتضية او من عربت معدته اذا فسدت على ان يكون الحركة
للسلب فيكون معناه ازالة الفساد سمي به لانه يزيل فساد
الالتباس بعض المعاني بعض وانواعه اى انواع الاعراب الاسم

متعلق بمحذوف

المخالفة

ثلثة رفع ونصب وجر فهذه الاسماء الثلثة مختصة بالحركات
والحروف الاعرابية ولا يطلق على الحركات البنائية اصلا علامة
الضمة والفتحة والكسرة فانها مستعملة في الحركات البنائية
غالبا وفي الحركات الاعرابية على قلة فالرفع حركة كان او حرفا
علم الفاعلية اى علامة كون الشئ فاعلا حقيقة او حكما
ليشمل الملحق بالفاعل ايضا كالمبتدا والخبر وغيرهما والنصب
حركة كان او حرفا علم المفعولية علامة كون الشئ مفعولا حقيقة
او حكما ليشمل الملحق به اى الحال والتمييز وخبر كان وغيرها
والجر حركة كان او حرفا علم الاضافة اى علامة كون الشئ
مضافة او حكما مضاف اليه وانما كانت الاضافة بنفسها مصدرا
لم يحتج الى الحاق الياء المصدرية اليها كما في الفاعلية والمفعولية
وانما اختص الرفع بالفاعل والنصب بالمفعول لان الرفع ثقيل
والفاعل قليل لانه واحد فاعطى الثقيل للقليل والنصب
خفيف والمفاعيل كثيرة لانها خمسة فاعطى الخفيف للكثير
ولما لم يبق للمضاف اليه علامة غير الجر جعل علامة العامل فقط



لفظيا كان او معنويا ما به يقوم اى يحصل المعنى المقتضى اى
معنى من المعانى المعتورة على الحروف المقتضية للاعراب ففي جاء
زيد جاء عامل اذ به حصل معنى الفاعلية في زيد فجعل الرفع علامة
لها وفي رايت زيدا رايت عامل اذ به حصل معنى المفعولية في
زيد فجعل النصب علامة لها وفي مررت بزيد الباء عامل
اذ به حصل معنى الاضافة في زيد فجعل الجر علامة لها فالمفرد
المصروف اى الاسم المفرد الذى لم يكن مثنى ولا مجموعا ولا غيرا
منصرف كرجل ورجل وكذا الجمع المكسر المنصرف اى الذى لم يكن بناء
الواحد فيه سالما ولم يكن غير المنصرف كرجال وطلبة فالاعراب
في هذين القسمين من الاسم على الاصل من وجهين احدهما
ان الاصل في الاعراب ان يكون بالحركة والاعراب فيهما بالحركة
والثاني اذا كان الاعراب بالحركة فالاصل ان يكون بالحركات الثلث فتقع
في الاحوال الثلثة فالاعراب فيهما بالحركات الثلثة في الاحوال
الثلث فالاعراب فيهما بالضمة رفعا اى حالة الرفع والفتحة نصبا
اى حالة النصب والكسرة جرا اى حالة الجر فنصب قولك رفعا

ونصبا جرا على الظرفية بتقدير مضاف ويحتمل النصب على الحالية
والمصدرية فالقسم الاول مثل جاني رجل ورايت رجلا ومررت برجل
ومررت بطلبة جمع المؤنث السالم وهو ما يكون بالالف والتاء
واحترز به عن المكسر فانه قد يعلم بالضمة رفعا والكسرة نصبا و
جرا فان النصب فيه تابع للجر اجراء للفرع على وتيرة الاصل الذي
هو جمع المذكر السالم فان النصب فيه تابع للجر كما سيجيء ذكره
مثل جاءتني مسلمات ورايت مسلمات ومررت بمسلمات
غير المنصرف بالضمة رفعا والفتحة نصبا وجرا فان الجر فيه
تابع النصب كما سنذكر نحو جاءني احمد ورايت احمد ومررت
باحمد وابوك واخوك وحموك بكسر الكاف لان الحم قريب
المرأة من جانب زوجها فلا يضاف الا اليها وهنوك والهن
الشيء المكروه الذي يستحيى ذكره كالعورة والقبيحات الدميمة
والافعال القبيحة وهذه الاسماء الاربعة منقوصة واويه
وفوك وهذا اجوف واوي لامها هاء لانها اصلها فوه ودليله

لان تصح



وذو مال وهو لغيف مقرون بالواوين اذ اصله ذوو وانما
اضيف ذو الى الاسم الظاهر دون الكاف لانه لا يضاف الا الى الاسماء
الاجناس فاعرب هذه الاسماء الستة بالواو رفعا والالف نصبا
والياء جرا ولكن لا لما قبلها لما لكونها مكبرة اذ مصغراتها معربة بالحركات
نحو جاءني اخيك رايت اخيك مررت باخيك وموحدة اذ المثنى و
المجموع منها معرب باعراب التثنية والجمع وانما لم يصرح هذين القيدين
اكتفاء بالامثلة ومضافة لانها اذا كانت مكبرة وموحدة ولم تكن مضافة
اصلا فاعربها بالحركات نحو جاءني اخ رايت اخا مررت باخ فينبغي
ان تكون مضافة ولكن الى غير ياء المتكلم لانها اذا كانت مضافة الى ياء المتكلم
تخالف اكثر الاسماء المضافة اليها ولم يكتف في هذا الشرط بالمثال
لئلا يتوهم اشتراط اضافتها كلها الى الكاف وانما جعل اعراب هذه
الاسماء بالحروف لانهم لما جعلوا اعراب المثنى والجمع المذكر السالم بالحروف
اراد وا ان يجعلوا اعراب بعض الاحاد ايضا كذلك لئلا يكون بينهما
وبين الاحاد وحشة ومسافرة تامة وانما اختاروا اسماء الستة
لان اعراب كل من المثنى والمجموع ثلثة فجعلوا في مقابلة كل اعراب

اسما وانما لقبت هذه الاسماء الستة لمشابهتها المثنى والجمع في
كون معانيها مثنية عن تعدد ولوجود حروف صالحة للاعراب في اوا
خرها حين الاعراب سماعا بخلاف سائر الاسماء المجردة عن الاعجان
بتزيين الاب وتزيين الام والزوج والمال والبنين سرير
تيد وضع فانه لم تسمع فيها من العرب اعادة الحروف المجردة عند
الاعراب المثنى وما يلحق به وهو كلا وكلتا ولم يذكره لكونه فرع
كلا مضافا اى حال كون كلا وكلتا مضافا الى مضمر وانما قيد بذلك
لان كلا باعتبار لفظه مفرد وباعتبار معناه مثنى فلفظه يقتضي الاعراب
بالحركات ومعناه يقتضي الاعراب بالحروف فروعي فيه جانب اللفظ
الذي هو الاصل واعرب بالحركات هو الاصل لكن يكون حركاته تقديرية
لان آخره الف تسقط لالتقاء الساكنين نحو جاءني كلا الرجلين ورايت
كلا الرجلين ومررت بكلا الرجلين واذا اضيف الى المضمر الذي هو
الفرع روعي جانب معناه الذي هو الفرع واعرب بالحروف التي
هي الفرع نحو جاءني كلاهما ورايت كليهما ومررت بكليهما فلذلك قيد
كون اعرابها بالحروف بكونه مضافا الى مضمر واثنتان وكذا اثنتان
واثنتان فان هذه الالفاظ وان كانت مفردة لكن صورتها صورة التثنية

فيه كلا الاعتبارين فلذا اضيف الى المضمر المثنى هو الاصل وروعي



التثنية ومعناه معنى التثنية فتحقق بها بالالف رفعا واليا المفتوح
ما قبلها نصبا وجرا كما سيجئ جمع المذكر السالم والمراد به ما ليس
اصطلاحا وهو الجمع بالواو والنون او الياء والنون فيدخل فيه نحو
سنين مما لم يكن واحده مذكرا يجمع بالواو والنون وما الحق به و
هو الجمع ذو الاعن لفظه وعشرون واخواتها اى نظائرها الى تسعين
وهي تلثون الى تسعين وليس عشرون جمع عشر وتلثون
جمع ثلثة والا لصح اطلاق عشرين على ثلثين لان ثلثة مقادير
العشرة واطلاق ثلثين على التسعة لانها ثلثة مقادير الثلثة و
على هذا القياس الباقي واعلم هذه الالفاظ تدل على معان معينة
ولا تعيين في الجموع بالواو رفعا والياء نصبا وجرا وانما جعل
اعراب المثنى مع ملحقاته والجمع مع ملحقاته بالحروف لانهما فرعان
للواحد وفي آخرها حرف يصلح للاعراب وهو علامة التثنية
والجمع فناسب ان يجعل دلالة الحروف اعرابهما ليكون اعرابهما فرعا
للاعراب كما انهما فرعان له لان الاعراب بالحروف فرع الاعراب
بالحركة ولما جعل اعرابهما بالحروف وكان حروف الاعراب ثلثة

وحمل اعرابها ستة ثلثة للمثنى وثلثة للمجموع فلو جعل اعراب
كل واحد منهما تلك الحروف الثلثة لوقع الالتباس ولو خص المثنى
بما بقي للمجموع بلا اعراب ولو خص المجموع بما بقي للمثنى فوزعت عليهما
بان جعلوا الالف علامة الرفع في المثنى لانه الضمير المرفوع للتثنية في الفعل
نحو تضربان وضربا والواو علامة الرفع في المجموع لانه الضمير المرفوع للجمع
في الفعل نحو يضربون وضربوا وجعلوا اعرابها اياها حالة الجر على الاصل وفرقوا
بينهما بان فتحوا ما قبل الياء في التثنية لخفة الفتحة وكثرة التثنية وكسروه
في المجموع لثقل الكسرة وقلة المجموع وحملوا النصب على الجر لا على
الرفع لمناسبة النصب الجر لوقوع كل منهما فضلة في الكلام ولما فرغ
من تقسيم الاعراب الى الحركة والحرف وبيان مواضعهما المختلفة شرع
في بيان صحح مواضع الاعراب اللفظي والتقديري الذين اشير اليهما
فيما سبق ولما كان التقديري اقل استعمالا منه اولا نم تبين ان شرط
اللفظي ما عداه فقال التقديري اي تقدير الاعراب فيما اي في الاسم
المعرب الذي تعذر الاعراب فيه اي امتنع ظهوره في لفظه وذلك
اما لم يكن الحرف الذي هو محل الاعراب قابلا للحركة الاعرابية كما في اسم



المعرب بالحركة الذي في آخره الف مقصورة سواء كانت موجودة
في اللفظ كالعصا بلام التعريف او محذوفة لالتقاء الساكنين كعصا
بالتنوين فان الالف المقصورة في الصورتين غير قابل للحركة وكما
في الاسم المعرب بالحركة المضاف الى ياء المتكلم نحو غلامي فانه لما استثقل ما قبل
ياء المتكلم بالكسر لمناسبة قبل دخول العامل امتنع ان يدخل عليه حركة
اخرى بعد دخوله موافقة لها او مخالفة فاذهب اليه بعض من
ان الاعراب مثل هذا الاسم في حالة الجر لفظي غير مرضي مطلقا اي
في الاحوال الثلثة يعني كون الاعراب تقديريا في هذين النوعين من
الاسم المعرب انما هو في جميع الاحوال غير مختص ببعضها او استثقل
عطف على تعذر اي تقديري الاعراب فيما تعذر او في اسم الذي استثقل
ظهور الاعراب في لفظه وذلك اما كان محل الاعراب قابلا للحركة
الاعرابية ولكن يكون ظهوره في اللفظ ثقيلا على اللسان كما في
الاسم الذي في آخره ياء مكسورة ما قبلها سواء كانت محذوفة لالتقاء
الساكنين كقاض او غير محذوفة كالقاضي رفعا وجرا اي في حالة
الرفع والجر لا في حالة النصب للاستثقال الضمة والكسرة على الياء

دون الفتحة ونحو مسلمى تعطف على قوله كقاض بمعنى تقدير الاعراب
الا للاستثقال فد يكون بالحركة وقد يكون فى الاعراب بالحروف
نحو مسلمى بخلاف تقدير الاعراب للتعذر فانه مختص فى الاعراب
بالحركة وما بمعنى تقدير الاعراب فى نحو مسلمى انما هو فى حالة الرفع
فقط دون النصب والجر لما بى مسلمى من ان اصله مسلموى استقطت
النون بالاضافة فاجتمع الواو والياء والسابق ساكن فاقلبت
الواو ياء وادغم الياء فى الياء وكسر ما قبل الياء فلم يبق علامة الرفع
التى هى الواو فى اللفظ فصار الاعراب حالة الرفع تقديريا بخلاف
حالتى النصب والجر فان الادغام لا يخرج الياء عن حقيقتها فان الياء
المدغمة ايضا ياء وقد يكون الاعراب بالحروف تقديريا فى احوال ثلث
مثل جاءنى ابو القوم رايت ابا القوم مررت بابى القوم لانه لما سقط
حروف الاعراب عن اللفظ بالتقاء الساكنين لم يبق الاعراب لفظا
بل صار تقديريا واللفظى اى الاعراب المتلفظ به فيما عداه اى فيما
عدا ما ذكر مما تعذر فيه الاعراب واستثقل وما ذكر فيه تفصيل
المعرب المصرف وغير المصرف وكان غير المصرف اقل من المصرف وعرفه

٢٠

وبمعرفة بعرف المصرف على قياس الاعراب التقديرى واللفظى
عرف غير المصرف واكتفى بتعريفه فقال غير المصرف ما اى اسم
معرب فيه علتان تؤثران باجتماعهما واستجماع جميع شرائطهما
فيه او اسيجئ ذكره من علل تسع او علة واحدة منها اى من تلك
العلل التسع تقوم هذه العلة الواحدة مقامهما اى مقام
هاتين العلتين بان تؤثر وحدها ما تؤثرهما وهى اى علل التسع
مجموع ما فى هذين البيتين من الامور التسعة لا كل واحد حتى
يقال لا يصح الحكم على العلل التسع بكل واحد من هذه الامور
وذلك المجموع عدل ووصف وتانيث ومعرفة وعجمة ثم جمع
ثم جمع ثم تركيب والنون زائدة من قبلها الف والعدل والوصف
العطف الحائزين العلتين من الواو الى ثم لمجرد المحافظة على الوزن
والنون زائدة من قبلها الف ووزن الفعل وهذا القول تقريب
فقوله زائدة منصوب على انه حال اذ المعنى ويمنع النون الصرف
حالكونها زائدة وقوله الف فاعل الظرف اعنى من قبلها او مبتدا
خبرها الظرف المقدم ولا يخفى انه لا يفهم من هذا التوجيه زيادة الالف
فتنبه

حررت بركة القيد لغرض الزيادة وحاصل الموضع
النون الصرف زائدة ومنها الصرف مشروط بكون الالف حاجزة

غير المصرف

مع انها ايضا زائدة ولهذا يعبر عنهما بالالف والنون الزائدتين
ولو جعل الف فاعل لقوله زائدة والظرف متعلق بالزيادة وابن
بزيادة الالف قبل النون اشتراكهما في وصف الزيادة وتقديم الالف
عليها في هذا الوصف لتقدم زيادتها جميعا وهذا كما اذا قلت جاءني زيد
راكبا من قبل اخوه فانه يدل على اشتراكهما في وصف الركوب وتقدم
احدهما عليه في هذا النظم الوصف قوله وهذا القول تقريب يعني ان
ذكر العلل بصورة النظم تقريب لها الى الحفظ لان حفظ النظم
اسهل والقول بان كل واحدة من الامور التسعة علة قول تقريبي
لا تحقيقي اذ العلة في الحقيقة اثنان منها لا واحد والقول بانها
تسع تقريب لها الى الصواب لان في عددها خلافا فقال بعضهم
انها تسعة وقال بعضهم اثنان وقال بعضهم احد عشر لكن القول
بانها تسعة تقريب لها الى ما هو الصواب من المذاهب الثلثة ثم
انه ذكر امثلة العلل المذكورة على على ترتيب ذكرها في البيتين فقال
ضل عمر مثال للعدل واحمر مثال للوصف وطلحة مثال للتانيث
وزينب مثال للمعرفة وفي ايراد زينب مثالا للمعرفة بعد طلحة اشارة



الى قسمي التانيث اللفظي والمعنوي وابرهيم مثال للعجمة ومسجدا
مثال للجمع ومعدي كرب للتركيب وعمران مثال للالف والنون واحمد
مثال لوزن الفعل وحكمر اي حكم غير المنصرف والاثر المترتب عليه من حيث
اشتماله على علتين او واحدة تقوم مقامها ان لا كسر فيه ولا تنوين و
دخلت لان لكل علة وعينه فاذا وقع في اسم علتان حصل فيه وعينان
فتشبه الفعل الا من حيث الاثر وعينين بالنسبة الى الاسم احدهما اقعاد
الى الفاعل واخرى فيها اشتقاقه من المصدر فمنع منه الاعراب المختص بالاسم
وهو الجر والتنوين الذي هو علامة التمكن وانما قلنا ان لكل علة
وعينه لان العدل فرع المعدول عنه والوصف فرع الموصوف والتانيث
فرع التذكير لانك تقول قائم ثم قائمة والتعريف فرع التنكير لانك تقول
رجل ثم تقول الرجل والعجمة كلام العرب فرع العربية اذ الاصل في الكلام
ان لا يجيء الا بلسان اعني والجمع فرع الواحد والتركيب فرع الافراد
والالف والنون المزيدتان فرع ما زيدتا عليه ووزن الفعل فرع وزن
الاسم لان اصل كل متمكن ان لا يكون فيه الوزن المختص بنوع آخر وادخل
فيه هذا الوزن كان فرعا لوزن الاصل ومجموع اي لا يمتنع سواء

كان ضروري او غير ضروري صرفه اى جعله فى حكم المنصرف بادخال
الكسرة والتنوين فيه لا جعله منصرفا حقيقة لان غير المنصرف عندهم
ما فيه علتان او واحد يقوم مقامهما بادخال الكسرة والتنوين اللذين
هما للاسم عندنا وقيل المراد بالصرف معناه اللغوى لا الاصطلاح والضمير
فى صرفه راجع الى حكمه المضروره اى لضروره وزن الشعر او رعاية
قافية فانه لما وقع غير المنصرف فى الشعر كثيرا اما وقع من منع صرفه انكسار
مجموعا من الوزن او زحاف يخرجه عن السلاسة فكقوله (اما الاول) صبت على
مصائب لو انها صبت على الايام صرن لياليا واما الثانى فكقوله
اعلل ذكرى نعمان لنا ان ذكره هو المسك ما كررته يتضوع فانه لو فتح نون
نعمان من غير تنوين ليستقيم الوزن ولكن يقع فيه زحاف يخرجه عن
السلاسة كما يحكم به سلامة الطبع فان قلت فالاضرار عن الزحاف ليس
بضرورى فكيف يشمله قوله للضروره قلنا الاضرار عن جميع الزحافات
انما امكن الاضرار عنه ضروريا عند الشعراء واما الضروره الواقعة
لرعاية القافية نحو فى قوله سلام على خير الانام ومنيل حبيب الله
العالمين محمد فتنبه لنظيرها شائع محكوم عطوف رؤف من يتيمى احمد

فانه لو قال يا احمد

بفتح الدال لا يحمل بالوزن ولكنه يحمل بالقافية فانه حروف الروى
فى سائر الابيات الدال المكسورة او التناسب اى التناسب
اى ويجوز صرف غير المنصرف ليحصل التناسب بينه وبين منصرف
لان رعاية التناسب بين الكلمات امر مرجح عندهم وان لم يصل الى حد
الضروره مثل سلاسلا واغلالا لا تصرف سلاسلا التناسب
المنصرف الذى هو معنى اغلالا لقوله سلاسلا واغلالا مثال لمجموع الجمع
المنصرف الذى صرف والمنصرف الذى صرف غير المنصرف لتناسبه
وما يقوم مقامهما اى العلة الواحدة التى تقوم مقام العلتين من
العلل التسع علتان مكررتان قامت كل واحدة منهما مقام
علتين لتكررها احدهما الجمع البالغ الى صيغة منتهى الجموع
فانه قد تكرر فيه الجمعية حقيقة كالكالب واسيافا ورواتع او
حكما كمجموع الموافقة لها فى عدد الحروف والحركات والسكنات
كساجد ومصابيح وفاتحهما التانيث لكن لا مطلقا بل بعض اقسامه
وهو الغير الفائت المقصورة والممدودة اى كل واحد منهما كحبلى
وصحراء لانهما لان مثان للكلمة وضعا لا تقارنهما اصلا

فلا يقال انه حبلى حبل ولا في حمراء حمر فيجعل الى وصفا للكلمة بمنزلة

التاء بنا آخر فصار التانيث مكررا بخلاف التاء فانها ليست

لازمة للكلمة بحسب اصل الوضع فانها وضعت فارقة بين المذكر

والمونث فلو عرض اللزوم لها لعارض كالعلمية مثلا لم يبق قوة اللزوم

الوضعي فالعدل مصدر بمعنى المفعول اى كون الاسم معدولا وخروجه

لا للتخفيف والالحاق والا لقلب والمعنى الاصلي وجعله على غير حاله
اي خروج الاسم اي كونه مخرجا عن صيغته الاصلية اي عن صيغته التي

يقتضي الاصل والقاعدة ان يكون ذلك الاسم عليها ولا يخفى ان

صيغة المصدر ليست صيغة المشتقات فباضافة الصيغة الى ضميره

للاسم خرجت المشتقات كلها وان المتبادر من خروجه عن صيغته

الاصلية ان يكون المادة باقية والتغير انما وقع في الصورة فقط فلا

ينتقض بما حذف عنه بعض الحروف كالاسماء المحذوفة الاعجاز مثل

يد ودم فان المادة ليست باقية فيهما وان خروجه عن صيغته الاصلية

يستلزم دخوله في صيغة اخرى اي مغايرة الاولى ولا يبطلان يعتبر

مغايرتها لها في كونها غير داخلة تحت اصل وقاعدة كما كانت الاولى

داخلة تحته فخرجت عنه المغيرات القياسية واما المغيرات الشاذة

كالمقام والمثام



فلا نسلم انها مخرجة عن الصيغ الاصلية فان الظاهر مثلا قوسي و

انيب من المجموع الشاذة ليست مخرجة عما هو القياس فيهما اعني اقواسا

وانيابا بل انما جمع القوس والناب ابتداء على قوس وانيب على خلاف

القياس من غير ان يعتبر جمعهما اولا على اقواس وانياب فاخراج قوسي

وانيب عنهما كما اعتبر بعض الشارحين فلا جرم جعلهم تعريف التسع بما

هو لازم منه اذا لو كان المقصود تميزه عن بعض ما عداه فيمكن ان يقال المقصود

ههنا تميز العدل عن سائر العلل لا عن كل ما عداه فحيث حصل تميزه بعد

هذا التميز لا باس بكونه اعم منه فح لا حاجة في تصحيح هذا التعريف

الى ارتكاب تلك التكلفات واعلم انا نعلم قطعا انهم لما وجدوا

ثلث ومثلث واخر وجمع وعمر غير منصرف ولم يجدوا فيها

سببا ظاهرا غير الوصفية او العلمية احتاجوا الى اعتبار سبب

آخر ولم يصلح للاعتبار الا العدل فاعتبروه فيها الا انهم تنبهوا

للعدل فيما عدا عمر من هذه الامثلة فجعلوه غير منصرف للعدل

وسبب آخر ولكن لا بد في اعتبار العدل من امرين احدهما

وجود اصل للاسم وثانيهما اعتبار اخراجه عن ذلك الاصل

[illegible]

المعدول عنه

اذ لا تحقق للفرعية بدون اعتبار ذلك الاخراج ففي بعض تلك
الامثلة يوجد دليل غير منع الصرف على وجود الاصل المعدول عنه
فوجوده محقق بلا شك وفي بعضها لا دليل غير منع الصرف فيفرض
لذلك الاصل ليتحقق العدل باخراجه عن ذلك الاصل فانقسام العدل
الى التحقيقي والتقديري باعتبار كون ذلك الاصل محققا
او مقدرا واما اعتبار اخراج المعدول عن ذلك الاصل ليتحقق
العدل فلا دليل عليه الا منع الصرف فعلى هذا قوله تحقيقا
معناه خروجا كائنا عن اصل محقق يدل عليه دليل غير منع
الصرف كثلث وضلع والدليل على اصلهما ان في معناهما
تكرارا دون لفظهما والاصل انه اذا كان المعنى مكررا يكون
اللفظ ايضا مكررا كما في جاءني القوم ثلثة ثلثة فعلم ان اصلهما
لفظ مكرر وهو ثلثة ثلثة وكذا الحال احاد وموحد وثنا
ومثنى الى رباع ومرباع للاخلاف وفيما وراها الى عشار وعشر
فلاف والصواب مجيئها والسبب في منع صرف ثلث وضلع ونحوهما
والعدل والوصف لانا لوصفية العرضية التي كانت في ثلثة



في ثلثة ثلثة صارت اصلية في ثلث ومثلث لاعتبارها
فيما بعدها وضعا له واخر جمع اخرى مؤنث اخي واخوات
التفصيل لان معناه في الاصل اشتتوا اخراتم نقل الى معنى غير
فاس اسم التفضيل ان يستعمل باللام او الاضافة وكلامه
وحيث لم يستعمل بواحد منهما علم انه معدول عن احدهما فقال
بعضهم انه معدول عما فيه اللام اي عن الاخر وقال بعضهم
هو معدول عما ذكر معه من اي عن اخر من وانما لم يذهب
الى تقدير الاضافة لانها توجب التنوين او البناء او الاضافة
واخرى مثلها بخروج وقيل بانيم تيم عدي وليس في اخر شيء
من ذلك فتعين انه معدول عن اسم الاخرين وجمع جمعا
مؤنثا جمع وكذلك كتع وبتع وبصع وقياس فعلاء افعل
ان كانت صفة ان يجمع على فعل كحمراء على حمر وان كانت
اسما ان يجمع على فعالى او فعلاوات كصحراء على صحارى او
صحراوات فاصلها اصاحر او جاعى او جعادات فاذا اعتبرت
عن واحد منها تحقق العدل فاحد السببين فيها ومنع الصرف

العدل التحقيقي والاخر الصفة الاصلية وان صحت بالعلمية

في باب لتاكيد اسما وفي اجمع واخواته احد السببين فيها ووزن

الفعل والاخر الصفة الاصلية وعلى ما ذكرنا لا يرد المجموع

الشاذة كاثنين في اوس فانه لم يعتبر اخراجها عما هو القياس

فيهما كالانياب والاقواس كيف ولو اعتبر جمعيها او لا على

انياب واقواس فلا شذوذ في هذه الجمعية فاسد للام

المخرج ليلزم من تخالفهما الشذوذ فافهم فان يتم فيهما الشذوذ

ومن هذا يتبين الفرق بين الشاذ المعدول او تقديرا اي

وفرضه ضع العرف لاغير كعمر وكذلك لان غير ظاهرا لما وجد

غير متعرفي ولم يوجد فيها سبب ظاهر الا العلمية اعتبر

فيهما العدل ولما توقفا اعتبار العدل على وجود

اصل ولم يكن فيهما دليل على وجوده غير وضع العرف تعذر

فيهما ان اصلهما عامر وذافر عدل عنهما الى عمر وذفر

مثل باب قطام المعدول عن قاطمة وما ادى بها الكلام الى ما هو على خلاف



على فعال علما للاعيان المؤنثة من غير ذوات الواو في لغة بني

تميم فانهم اعتبر العدل في هذا الباب حملا له على ذوات الواو في

الاعلام المؤنثة مثل حضار وهو علم امرأة فيهما سببان وليس فيها

الا سببان العلمية والتانيث والسببان لا توجبان البناء

فاعتبر فيهما العدل لتحصيل سبب البناء فلما اعتبر فيهما العدل

لتحصيل سبب البناء اعتبر في اخواتها مما جعلوه معربا غير منصرف

ايضا حملا على نظائره مع عدم الاحتياج اليه لتحقق السببين

لمنع الصرف العلمية والتانيث فاعتبار العدل فيه انما هو للحمل

على نظائره لا لتحصيل سبب منع الصرف ولهذا يقال ذكر باب قطام

ههنا ليس في محله لان الكلام فيما تدرء فيه العدل لتحصيل سبب

منع الصرف وانما قال في تميم لان الحجازيين يبنونه مطلقا فلا يكون مما نحن

فيه والمراد من بني تميم اكثرهم فان الاقلين منهم لم يجعلوا ذوات

الواو مبنية بل جعلوها غير منصرف فلا حاجة الى اعتبار العدل فيها

لتحصيل سبب البناء وحمل ما عداها عليها الوصف وهو

كون الاسم دالا على ذات مبهمة ما موصوفة مع بعض صفاتها سواء

كانت هذه الدلالة بحسب الوضع مثل احمر فانه موضوع لذات
ما اتحدت مع بعض صفاتها التى هى الحمرة او بحسب الاستعمال
مثل اربع فى مررت بنسوة اربع فانه موضوع لمرتبة معينة من
مراتب العدد فلا وصفية فيه بحسب الوضع بل قد تعرضه
الوصفية كما فى المثال المذكور فانه لما اجرى فيه على النسوة التى
هى من قبيل المعدودات لا الاعداد علم ان معناه مررت بنسوة
موصوفة فى نسبتها الاربعة وهذا معنى وصفى عرض له فى الاستعمال
الاصلى بحسب الوضع والمعتبر فى سببية منع الصرف هو الوصف
الاصلى لاصالته لا العرضية فلذلك قال المصنف شرطه اى الوصف
فى سببية منع الصرف ان يكون وصفا فى الاصل الذى هو الوضع
بان يكون وضعه على الوصفية لا ان يعرضه الوصفية بعد
الوضع فى الاستعمال سواء بقى على الوصفية او زالت عنه فلا
نضره بان يخرجه عن سببية منع الصرف العلمية اى غلبة الاسمية
على الوصفية وسمى العلمية اختصاصه ببعض الافراد بحيث لا يحتاج
فى الفهم للدلالة عليه الى قرينة كان اسود كان موضوعا لكل ما فيه



ما فيه سواد ثم كثر استعماله فى الحمية السوداء بحيث لا يحتاج فى الفهم
عنه الى قرينة فلذلك المذكور من اشتراط اصالة الوصفية
وعدم غلبة العلمية صرف لعدم اصالة الوصفية اربع فى مثل قولهم
مررت بنسوة اربع وامتنع من الصرف لعدم غلبة العلمية اسود
وارقم حيث صار اسمين للحمية الاول للحمية السوداء والثانى
للحية الاول التى فيها سواد وبياض وادهم للقيد من الحديد حيث صار اسما
لما فيه من الدهمة اعنى الغبرة والسواد فان هذه الاسماء وان
خرجت عن الوصفية لغلبة الاسمية لكنها بحسب اصل الوضع اوصاف
لم يجر استعمالها فى معانيها الاصلية ايضا بالكلية فالمانع من الصرف
فى هذه الاسماء الصفة الاصلية ووزن الفعل واما عند استعمالها
فى معانيها الاصلية فلا اشكال فى منع صرفها لوزن الفعل والوصف
الاصل والحال ووصف منع افعى اسما للحية على زعم وصفيته
لتوهم اشتقاقه من الفعوة التى هى الكثب وكذلك منع اجدل
للصقر على زعم وصفيته لتوهم اشتقاقه من الجدل بمعنى القوة و
افعل للطائر اى لطائر دنى حيلان على زعم وصفيته لتوهم اشتقاقه

من المحال ووجه ضعف منع الصرف فى هذا الاسماء عدم الجزم
بكونها اوصافا اصلية فهذا لم يقصد بها المعانى الوصفية مطلقا
لا فى الاصل ولا فى الحال مع ان الاصل فى الاسم الصرف التانيث اللفظى
الحما اصل بالتاء للالف فانه لا شرط له شرط الى شرط التانيث بالتاء
فى سببيته منع الصرف العلمية اى علمية الاسم المؤنث ليصير التانيث
لازما لان الاعلام محفوظة عن التصرف بقدر الامكان ولان العلمية
وضع فان وكل حرف وضعت الكلمة عليه لا ينفك عن الكلمة
والتانيث المعنوى كذلك اى كالتانيث اللفظى بالتاء فى اشتراط
العلمية فيه الآن بينهما فرقا فاهما فى التانيث اللفظى بالتاء شرط
لوجوب منع الصرف وفى المعنوى شرط لجواز ولابد فى وجوبه
من شرط آخر كما اشار اليه بقوله وشرط تمحض تاثيره اى شرط وجوب
تاثير التانيث المعنوى فى منع الصرف احد امور الثلثة زيادة على
الثلاثة اى زيادة حروف الكلمة على الثلثة مثل زينب او تحرك
الحرف الاوسط من حروفها الثلثة مثل سفر او العجمة مثل ماه وجوز
وانما اشترط فى وجوب تاثير التانيث المعنوى احد الامور الثلثة



الثلثة ليخرج الكلمة نقل احد الامور الثلثة عن لغة التى من سكانها
ان تعارض نقل السببين فترجح تاثيره ونقل الاولين ظاهر وكذا العجمة
لان لسان العجم ثقيل على العرب فهل يجوز صرفه نظرا الى انتفاء شرط
تحتم تاثير التانيث المعنوى اعنى احد الامور الثلثة ويجوز عدم صرفه
نظرا الى وجود السببين فيه وزينب وسقر علما للطبقة من طبقات
النار وماه وجور علمين لبلدتين ممتنع صرفها اما زينب فللعلمية
والتانيث المعنوى مع شرط تحتم تاثيره وهو الزيادة على الثلثة واما
سقر فللعلمية والتانيث المعنوى مع شرط تحتم تاثيره وهو
تحرك الاوسط واما ماه وجور فللعلمية والتانيث المعنوى
مع شرط تحتم التاثير وهو العجمة فان سمى به اى بالمؤنث المعنوى مذكر
فشرطه فى سببية منع الصرف الزيادة على الثلثة احرف لان حروف
الرابع فى حكم تاء التانيث قائما مقامها فقدم وهو مؤنث معنوى
سماعى باعتبار معناه الحسى اذا سمى به رجل صرف لان التانيث الاصلى
زال بعلمية المذكر من غير ان يقوم شئ مقامه والعلمية وحدها
لا تمنع الصرف وعقرب وهو مؤنث معنوى سماعى باعتبار معناه

احد

الجنسي اذا سمي به رجل ممتنع صرفها لاندوان زال التانيث علمية
للمذكر فالحرف الرابع قائم مقام دليل اندا اذا صغر قدم ظهر التا المقدر
كما يقتضيه قاعدة التصغير فيقال قديمه بخلاف عقرب فاندا اذا صغر
يقال عقيرب من غير اظهار التا لان الحرف الرابع قائم مقام فعقرب
اذا سمي به رجل امتنع صرفها للعلمية والتانيث الحكمي المعرفة اي
التعريف لان سبب منع الصرف هو وصف التعريف لا ذات المعرفة
شرطها اي شرط تاثيرها منع الصرف ان تكون علمية اي تكون هذ النوع
من جنس التعريف على ان يكون الباء مصدرية او منسوبة الى العلم بان
يكون حاصلة في ضمنه على ان يكون الباء مصدرية للنسبة وانما
جعلت مشروطة بالعلمية لان تعريف المضمرات والمبهمات لا يوجدان
الا في المبنيات ومنع الصرف من احكام المعربات والتعريف باللام
او الاضافة يجعل غير المنصرف منصرفا او في حكم المنصرف كما سيجئ فلا يتعود
كونه سببا لمنع الصرف فلم يبق الا التعريف العلمي وانما اوجبوا جعل
المعرفة سببا والعلمية شرطها ولم يجعلوا العلمية سببا كما جعلوا البعض
لان فرعية التعريف للتنكير اظهر من فرعية العلمية له التجدد وهي كون



كونه مسمى باللفظ ما وضع عليه العرب وكنا تاثيرها في منع الصرف شرطين
شرطها الاول ان يكون علمية اي منسوبة الى العلم في اللغة العجمية بان تكون
محققة في ضمن العلم في العجم حقيقة كابرهيم او حكما بان ينقله العرب
من لغة العجم الى العلمية من غير تصرف فيه قبل النقل كقالون فانه كان
في العجم اسم جنس سمي به احد رواة القراءة فوائد قبل ان يتصرف
فيها العرب فكانه كان علما في العجمية وانما جعلت شرطا لئلا يتصرف
فيها العرب متصرفاتهم في كلامهم فيضعف فيه العجمة فلا يصلح سببا لمنع
الصرف فعلى هذا الوسمي بمثل لحام لا يمنع صرفه لعدم علميته في العجمية
وشرطها الثاني احد الامرين بتحرك حرف الاوسط او زيادته على الثلثة
اي ثلثة احرف لئلا يعارض الخفة احد السببين فنوح منصرف هذا
تفريع بالنظر الى الشرط الثاني فانصراف نوح انما هو لانتفاء الشرط الثاني
وهذا اختيار المصنف لان العجمة سبب ضعيف لانه امر معنوي فلا يكون لاعتمادها
مع سكون الاوسط واما التانيث فانه لعلامة مقدرة فظهر في
بعض الصورات فله نوع قوة فجاز ان يعتبر مع السكون الوسط وان
لا يعتبر فان قلت لم اعتبرت العجمة في هاء وجور مع سكون الوسط
قل

المعرفة

يعني الجدد

فيما سبق فلم لم تعتبر ههنا قلنا اعتبارها فيما سبق انما هو لتقوية
سببين اخرين لئلا يخل بقاؤم سكون الوسط احدهما ولا يلزم من
اعتبارها لتقوية سبب آخر اعتبار سببيتها بالاستقلال وشتر وهو
اسم جبل بديار بكر وابراهيم ممتنع صرفهما لوجود الشرط الثاني فيهما
فان في شتر تحرك الاوسط وفي ابراهيم الزيادة على الثلثة وانما خص
التفريع بالشرط الثاني لان غرضه التنبيه على ما هو الحق عنده من انصراف
نحو نوح ولوط لهذا قدم انصرافهما مع انه متفرع على انتفاء الشرط الثاني
والاولى تقديم ما هو متفرع على وجوده كما لا يخفى واعلم ان اسماء
الانبياء عليهم السلام ممتنع عند الصرف الا ستة محمد وصالح وشعيب
وهود لكونها عربية ونوح ولوط لخفتهما وقيل ان هودا كنوح
لان سيبويه قرنه معه ويؤيده ما يقال ان العرب من ولد اسمعيل
ومن كان قبل ذلك فليس بعربي وهود قبل اسمعيل فيما يذكر وكان
كنوح لجمع وهو سبب قائم مقام السببين شرطه اي قيامه مقام
السببين صيغة منتهى الجموع وهي الصيغة التي كان اولها مفتوحا
وثانيها الفا وبعد الالف حرفان متحركان او ثلثة اوسطها ساكن

الجموع



وهي التي لا يجمع جمع التكسير مرة اخرى ولهذا سميت صيغة منتهى
الجموع لانها حيث في بعض الصور من تكسيرا فانتهى تكسيرها
الغير الصيغة فاما جمع السلامة فانه لا يغير الصيغة فيجوز ان يجمع جمع
السلامة كما يجمع ايامين جمع ايامين على ايامنين وصواحب جمع صاحبة
على صواحبات وانما اشترطت ليكون صيغة منتهى الجموع مصونة عن قبول
التغيير فيؤثر بغيرها مقابلة عن ثالث الثانيث حالة الوقف او المراد
بها ثالث التانيث باعتبار ما يؤول اليه حالة الوقف فلا يرد جمع حائض
وانما اشترط كونها بغيرها لانها لو كانت مع ها كانت على زنة
المفردات كفرازنة فانها على زنة كراهية وطوالعيه بمعنى الكراهة
والطاعة فيدخل في قوة جمعية فتور ولا حاجة الى اخراج نحو قلنسوة
فانه مفرد محض ليس جمعا لا في الحال ولا في المال وانما الجمع
مدائن وهو لفظ آخر بمثال فوارنة فانها جمع فرزين او فرزان
بكسر الفاء فعلم مما سبق ان صيغة منتهى الجموع على قسمين
احدهما ما يكون بغيرها وثانيهما ما يكون بها فاما ما كان
بغيرها فمتنع صرفه لوجود شرط تاثيرها كساجد مثال ما بعد

نحو فوارة ٢

الفه حرفان او مصابيح مثال ما بعد الفه ثلثة احرف اوسطها
ساكن واما قولنا زنة اوزانها انما هي على صيغة منتهى الجموع
مع الهاء فنصرف لفوات شرط تاثير الجمعية وهو كونها بالهاء
وقضاجر علما للضبع هذا جواب عن سؤال مقدر تقديره ان
قضاجر علم جنس للضبع يطلق على الواحد والكثير كما ان اسامة
علم جنس للاسد فلا جمعية فيه وصيغة منتهى الجموع للسببين
مع الصرف بل هي شرط للجمعية فينبغي ان يكون منصرفا لكنه
غير منصرف وتقدير الجواب ان قضاجر لكونه علما للضبع غير
منصرف لا للجمعية الحالية بل للجمعية الاصلية لانه منقول
عن الجمع فانه كان في الاصل جمع قضجر بمعنى عظيم البطن سمي به
الضبع مبالغة في عظم بطنها كان كل فرد منها جماعة من هذا
الجنس فالمعتبر في منع صرفه هو الجمعية الاصلية فان قلت لا اجد
في منع صرفه الى اعتبار الجمعية الاصلية فانه فيه العلمية و التانيث
لان الضبع هي انثى الضبان قلنا علميته غير مؤثرة والا لكان
بعد التنكير منصرفا والتانيث غير مسلم لانه علم لجنس الضبع مذكرا
كان او مؤنثا وانما اكتفى المصنف في اعتبار التسبب على اعتبار الجمعية
الاصلية بهذا القول ولم يقل الجمع شرطه ان يكون في الاصل كما قال
في الوصف للاحتراز عن توهم ان الجمعية كالوصف فقد يكون اصلية معتبرة
وقد يكون عارضة غير معتبرة وليس الامر كذلك اذ لا يتصور
العروض في الجمعية وسراويل جواب سؤال تقديره ان يقال قد تقضيت
عن الاشكال الوارد على قاعدة الجمع بحضاجر بجعل الجمع اعم من ان
يكون في الحال او في الاصل فما تقول في سراويل فانه اسم جنس يطلق
على الواحد والكثير ولا جمعية فيه لا في الحال ولا في الاصل فاجاب عنه
بانه قد اختلف في صرفه وصنعه صرفه فهو اذا لم ينصرف وهو الاكثر
في موارد الاستعمال فيرد به الاشكال على قاعدة الجمع كما قلت
فقد قيل في التقصي عنه انه اسم اعجمي ليس بجمع لا في الحال ولا في الاصل
حمل في منع الصرف على موازنة ما هو موازن له من الجموع العربية
كانا عيم ومصابيح فانه في حكمها من حيث الوزن فهو وان
لم يكن من قبيل الجمع حقيقة لكنه من قبيله حكما فالجمعية على هذا
التقدير اعم من ان تكون حقيقية او حكمية فمنار هذا الجواب على

تعميم الجمعية لاعلى زيادة سبب آخر على الاسباب التسعة وهو
الحمل على الموازن وقيل هو اسم عربي ليس بجمع تحقيقا لانه اسم
جنس يطلق على القليل والكثير لكنه جمع سراويل تقديرا وفرضا
فانه لما وجد غير منصرف ومن قاعدتهم ان هذا الوزن بدون الجمعية
لم يمنع الصرف قدر حفظا لهذه القاعدة انه جمع سراويل فكانه سمى
كل قطعة من السراويل سروالا ثم جمعت سروال على سراويل
واذا صرف اوسراويل لعدم تحقق جمعية تحقيقا والاصل في
الاسماء الصرف فلا اشكال بالنقض بد على قاعدة الجمع ليحتاج
الى التخصيص عنه ونحو جوار اى كل جمع منقوص على فواعل يائيا كان
او واويا كجوارى والدواعى رفعا وجرا اى في حالتي الرفع
كقاضى اى حكم حكم قاضى بسبب الصورة في حذف الياء منه و
ادخال التنوين عليه تقول جائنى جوار و مررت بجوار كما تقول
جائنى قاضى ومررت بقاض واما في حالة النصب فالياء تحرك
ويفتح كما تقول رايت جوارى فلا اشكال في حالة النصب لان الاسم
غير منصرف للجمعية مع صيغة منتهى الجموع بخلاف حالتي الرفع والجر



والجر فانه قد اختلف فيه فذهب بعضهم الى ان الاسم منصرف
والتنوين فيه تنوين الصرف لان الاعلال المتعلق بجوهر الكلمة مقدم
على منع الصرف الذى هو من احوال الكلمة بعد تمامها فاصل جوار
في قولك هذه جوارى اصله جواور اجتمعت الواو والياء وسبقت احداهما
بالسكون قلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء فصار جواري بالضم والتنوين بناء على ان الاسم
منصرف فبنى الاعلال على ما هو الاصل ثم استثقل الضمة على الياء
لانقاء الساكنين فصار جوار على وزن سلام وكلام فلم يبق على صيغة
منتهى الجموع فهو بعد الاعلال ايضا منصرف والتنوين فيه للصرف
كما كان قبل الاعلال كذلك وذهب بعضهم الى انه بعد الاعلال غير
منصرف لان فيه الجمعية مع صيغة منتهى الجموع لان المحذوف
بمنزلة المقدر وهذا لا يجرى الاعراب على الراء والتنوين
فيه تنوين العوض فانه لما اسقط تنوين الصرف عوض عن الياء المحذوفة
او عن حركتها هذا التنوين وعلى هذا القياس حالة الجر بلا نزاع
وفي لغة بعض عرب باثبات الياء في حالة الجر كما في حالة النصب تقول
مررت بجوارى كما تقول رايت جوارى وبناء هذه اللغة على
تقديم منع الصرف على الاعلال فانه حينئذ يكون الياء مفتوحة في حالة الجر

والقيمز خفيفة فيهما وقع فيه اعلال واما في حالة الرفع فاصل جواري
جواري بالضم بلا تنوين حذف الضمة للثقل وعوض عنها التنوين
فسقط الياء لالتقاء الساكنين فصار جوار وعلى هذا اللغة لا اعلال
الا في حالة واحدة كما عرفت في مخالفا للغة المشهورة فان فيه الاعلال
في حالتي التركيب وهو صيرورة كلمتين او اكثر كلمة واحدة من غير
حرفة جر ولا يرد نحو الخمسة عشر على شرط العلمية لما من من
الزوال بحصول الدرقوة فيوثر هما في منع الصرف وان لا يكون مضافة
لان الاضافة تخرج المضاف اليه الى الصرف او الى حكمه فكيف تؤثر في المضاف
اليه ما تضاده اعني منع الصرف والمراد بالاسناد لان الاعلام المشتملة على
الاسناد من قبيل المبنيات بحق تابط شرا فانها بافقدت في حالة العلمية
علامات علية افقل العلمية فان التسمية بها انما هي لدلالتها على
قصة عزيزة فلو تطرق اليها التغيير يمكن ان يفوت تلك الدلالة واذا
كانت من قبيل المبنيات فكيف يتصور فيها منع الصرف الذي هو من
احكام المعربات فان قلت كان على المصنف ان يقول وان لا يكون الجزء الثاني
من المركب صوتا ولا تضمنا لحرف العطف ليخرج مثل سيبويه وبقطويه

التركيب



ومثل خمسة عشر وستة عشر على قلة كما مر اكتفى في ذلك بما ذكره
فيما سبق انهما من قبيل المبنيات واما الاعلام المشتملة على الاسناد فلم يذكر
بناءها اصلا فلذلك احتاج الى الحكم بها مثل بعلبك فانه علم للبلدة مركب
من بعل وهو اسم صنم وبك وهو اسم ساعد هذه البلدة جعلا اسما
واحدا من غير ان يقصد بينهما نسبة اضافية واسنادية او غيرها
الالف والنون المزيدتان من اسباب منع الصرف لشبههما من جهتين
لانهما من الحروف الزوائد ولشبههما معنا وعينا ايضا لصارعتهما
التي الثانيت في منع دخول تاء التانيث عليهما والتاء فلان في ان
سببيتها لمنع الصرف اما كونها من جهتين وضعيتهما للمزيد عليه واما
مشابهة الالف الثانيت والراجح هو القول الثاني اعلم انهما ان كانا
في اسم يعني به ما يقابل الصفة فان الاسم المقابل للحرف والفعل اما ان لا
تدل على ذات ما لوحظ معها صفة من غير الصفات كجعل وفرس او
تدل كاحمر وضارب ومضروب فالاول يسمى اسما والثاني
صفة فالمراد بالاسم المذكور ههنا هو هذا المعنى لا الاسم الشامل
للاسم والصفة فشرطه اي شرط الالف والنون في وضعهما على الصرف

الالف والنون

وافراد الضمير باعتبار انهما سبب واحد او شرط ذلك الاسم
في امتناعه من الصرف العلمية متحققا للزوم زيادتهما او
لامتناع التاء فيه فيتحقق شبههما بالفي التانيث كعمران او
كانا في صفة فانتفا فعلان اي ان كان الالف والنون في صفة
فشرطه انتفاء فعلان لغير امتناع دخول تاء التانيث عليه
ليبقى مشابههما لالفي التانيث على حالها ولهذا انصرف عريان
مع انه صفة لان مؤنثه عريانة وقيل شرطه وجود فعلى لانه متى
كان مؤنثه فعلا لا يكون فعلان فيبقى مشابههما لالفي التانيث
على حالها ومن ثم اي ومن اجل المخالفة في الشرط اختلف في
رحمن في انه منصرف وغير منصرف فانه ليس له مؤنث لا رحمى
ولا رحمنة لانه صفة خاصة لله تعالى لا يطلق على غيره لا على مذكر
ولا على مؤنث فعلى من هب من شرط انتفاء فعلان وهو غير منصرف
وعلى من هب وجود فعلى منصرف دون سكران فانه لا خلاف
في منع صرفه لوجود الشرط على المذهبين فانه مؤنثه سكرى
لا سكرانة ودون ندمان فانه لا خلاف في صرفه لانتفاء الشرط على المذهبين



على الذهبين لانه مؤنثه ندمانة لا ندمى هذا اذا كان ندمان بمعنى
النديم واما اذا كان بمعنى النادم فهو غير منصرف بالاتفاق لانه مؤنثه
ندمى لا ندمانة ووزن الفعل وهو كون الاسم على وزن يختص
من اوزان الفعل هذا القدر لا يكفي في سببيته مع الصرف بل شرطه
فيها العدل امرين اما ان يختص في اللغة العربية بالفعل بمعنى انه
لا يوجد في الاسم العربي الا منقولا عن الفعل كشمر على صيغة
الفعل الماضي المعلوم من التشمير فانه نقل من هذه الصيغة وجعل
علما للفرس وكذلك مدر للمار وعمر للموضع وخضم لرجل فهذا افعال
نقلت الى الاسمية واما نحو يقم اسم الصبع معروف وهو الصلم
وشلم علما للموضع بالشام فهو من الاسماء العجمية المنقولة الى
العربية فلا يقدح في ذلك الاختصاص ومثل ضرب على البناء
للمفعول اذا جعل علما للشخص فانه ايضا غير منصرف للعلمية
ووزن الفعل وانما قيد بالبناء للمفعول فانه على البناء للفاعل
مختص بالفعل ولم يذهب الى منع صرفه الا بعض النحاة لكونه
غير مختص لكنه يكون في اول اي في الاول ووزن الفعل اواوا اما كان

الفعل
وزن

على وزن الفعل زيادة اى زيادة حرف او حرف زائد من حروف
اتين كزيادة اى مثل زيادة حرف او حرف زائد فى اول الفعل
غير قابل اى حال كون وزن الفعل او ما كان على وزن الفعل
غير قابل للتاء لانه يخرج الوزن هذه التاء للخصاصها بالاسم
عن اوزان الفعل ولو قال غير قابل للتاء قياسا لاحتراز عن التاء
الذى امتنع من الصرف لاجله لم يرد عليه اربع اذا سميت رجلا فان
لحوق التاء به للتذكير فلا يكون قياسا ولا اسود فان مجئ التاء فى اسودة
للحمية الانثى ليس باعتبار الوصف الاصلى الذى لاجله يمتنع من الصرف
بل باعتبار العلمية الاسمية العارضية ومن ثم اى ومن اجل اشتراط
عدم قبول التاء امتنع احمر عن الصرف لوجود الزيادة المذكورة
مع عدم قبول التاء وانصرف سجل لقبول التاء لجميع نحيلة للناقة
القوية على العمل والسير وما فيه علمية مؤثرة اى كل اسم غير
منصرف يكون فيه علمية مؤثرة فى منع صرف وحده بالسببية المحضة
او مع شرطية السبب آخر فاحترز بذلك عما تجامع الفى التانيث
او صيغة منتهى الجموع فان كل واحد منهما كاف فى منع الصرف لا تاثير



لا تاثير فيه للعلمية اذا انكر بحاما بان يقول العلم لواحد من الجماعة المسمّاة
به نحو هذا زيد وايت زيدا ومررت بزيد آخر فانه اريد به المسمّى
بزيد او تجعل عبارة عن الوصف المشهر صاحبه به نحو قولهم
لكل فرعون اى لكل مبطل محق صرف لما بين اى ظهر حين بين اسباب
منع الصرف وشرائطها فيما سبق من الفاء اى العلمية لاجتماع مؤثرة
الا ما اى السبب الذى هى اى العلمية شرط فيه وذلك بالتاء
بالتاء لفظا او معنى والعجمة والتركيب والالف والنون المزيدتين
ان كانا فى اسم فان كل واحد من هذه الاسباب الاربع مشروط
بالعلمية الا العدل فى وزن الفعل استثنى ممّا يلزم من الاستثناء الاول
اى لاجتماع غيرها هى شرط فيه الا العدل ووزن الفعل فان
العلمية تجامعهما مؤثرة كما فى عمر واحد ولست شرطا فيهما كما
فى ثلث واحد وهما اى العدل ووزن الفعل متضادان لان
الاسماء المعدولة بالاستقراء على اوزان مخصوصة ليس شئ
منها من اوزان الفعل العشرة فى منع الصرف فلا يكون معهما اى لا
يوجد شئ من الامر الدائر بين مجموع هذين السببين وبين

وبين احدهما فقط الا احدهما فقط لا مجموعهما فاذا نكر غير المنصرف
الذى احد اسبابه العلمية بقى بلا سبب اى لم يبق فيه سبب
من حيث هو سبب فيما هى شرط فيه من الاسباب الاربع المذكورة
لانه قد انتفى احد السببين الذى هو العلمية بذاتها والسبب
الاخر المشروط بالعلمية من حيث هو وصف سببية فلا يبقى
فيه سبب من حيث هو سبب او على سبب واحد فيما هى ليست
بشرط فيه من العدل ووزن الفعل هذا وقد قيل على قوله وهما منصرفان
ان اصحت بكسرتين على المفاده من اوزان الفعل مع وجود العدل فيه
فانه امر من صحت يصحت فقياسه ان يجئ بضمتين فالكسرتين علم انه
معدول عنه والجواب ان هذا امر غير محقق لجواز ورود اصحت
بكسرتين وان لم يثبتهما فالاوزان التى يتحقق فيها العدل تحقيقا كان
او تقديرا لم يجامع مع وزن الفعل وانهم قد عرفت فيما تقدم ان مجرد
الاصل محقق للكيفى فى اعتبار العدل التحقيقى بدون اقتضاء الصرف
اياه واعتبار خروج الصيغة عن ذلك الاصل وهنا لا يقتضيه
لوجود السببين فى اصحت فوات العدل وهما العلمية والتانيث



ثم اعلم ان اسناد الى استثناء مثل احمر على اذا نكر عن هذه القاعدة على
قول سيبويه بقوله وخالف سيبويه الاخفش المشهور هو
ابو الحسن تلميذ سيبويه ولما كان قول التلميذ اظهر مع موافقة لما
ذكره من القاعدة جعلها اصلا واستند المخالفة الى الاسناد وان كان
غير مستحسن تنبيها على ذلك فى انصراف نحو احمر على اذا نكر والمراد بنحو
احمر ما كان معنى الوصفية فيه قبل العلمية ظاهرا غير خفى فيدخل
فيه سكران وامثاله ويخرج عنه افعل التاكيد نحو اجمع فانه منصرف
عند التنكير بالاتفاق لضعف معنى الوصفية فيه قبل العلمية لكونه بمعنى
كل وكذلك افعل التفضيل المجرد عن التفضيلية فانه بعد التنكير
منصرف بالاتفاق لضعف معنى الوصفية فيه حتى صار افعل اسما
وان كان معرفا فلا ينصرف بلا خلاف لظهور معنى الوصفية فيه
من التفضيلية اعتبارا للصفة الاصلية اى انما خالف سيبويه الاخفش
لاجل اعتباره الوصفية الاصلية بعد التنكير فانه لما زالت العلمية
بالتنكير لم يبق مانع من اعتبار الوصفية فاعتبرها وجعله غير منصرف
للصفة الاصلية وهو سبب آخر كوزن الفعل او الالف والنون المزيدتين

فان قلت كما انه لا مانع من اعتبار الوصفية الاصلية لا مانع من
اعتبارها ايضا فلم اعتبرها وذهب الى ما هو خلاف الاصل اعني منع
الصرف فيلزم الباعث على اعتبارها امتناع اسود وارقم مع زوال
الوصفية عنهما حيث وفيه بحث لان الوصفية الاصلية لم تزل عنهما
بالكلية بل بقي فيهما شائبة من الوصفية لان الاسود اسم للحية
السوداء والارقم للحية فيها سواد وبياض فيهما شائبة من الوصفية
الاصلية فيلزم من اعتبار الوصفية فيهما اعتبارها في احمر بعد التنكير
لانها قد زالت بالكلية واما الافضل فذهب الى انه منصرف فان الوصفية
قد زالت بالعلمية والعلمية بالتنكير والزائل لا يعتبر من غير ضرورة
فلم يبق فيه الا سبب واحد وهو وزن الفعل والالف والنون وهذا القول
اظهر ولما اعتبر سيبويه الوصف الاصلي بعد التنكير وان كان زائلا
لزمه ان يتبع في حال العلمية ايضا فيمنع نحو حاتم من الصرف للوصف
الاصلي بعد التنكير وان كان زائلا لزوم العلمية فاجاب عنه المصنف
بقوله ولا يلزم اي سيبويه من اعتباره الوصفية الاصلية بعد التنكير
في مثل احمر على اعتبارها في باب حاتم اي كل علم كان في الاصل وصفا



ومع بقاء العلمية بان اعتبر فيه ايضا الوصفية الاصلية وحكم
صرفه للعلمية والصفة الاصلية لا يلزم في باب حاتم على تقدير منعه
من الصرف من اعتبار المتضادين يعني الوصفية والعلمية فان العلم
للخصوصي والوصف للعموم في حكم واحد وهو منع الصرف لفظ واحد
بخلاف ما اذا اعتبرت الوصفية الاصلية مع سبب آخر كما في اسود
ارقم فان قلت المتضاد انما هو بين الوصفية المحققة والعلمية
لا بين الوصفية الزائلة والعلمية فلو اعتبرت الوصفية الاصلية
والعلمية في منع الصرف مثل حاتم لا يلزم لا يلزم اجتماع المتضادين
قلنا تقدير احد الضدين بعد زواله مع ضد آخر في حكم واحد وان
لم يكن من قبيل اجتماع المتضادين لكنه شبيه به فاعتبارهما
معا غير مستحسن وجمع الباب اي باب غير المنصرف باللام اي بلا حرف
لام التعريف عليه او الاضافة اي اضافته الى غيره نحو اي يصير
مجرورا اما بالكسر اي بصورة الكسر لفظا او تقديرا وانما لم يكتف
بقوله نحو لان الاجرار قد يكون بالفتح والالف ان يقول بالكسر لان
الكسر يطلق على الحركات البنائية ايضا وللنحاة خلاف في ان هذا

الاسم فى هذه الحاله منصرف او غير منصرف فمنهم من ذهب الى انه منصرف
مطلقا لان عدم انصرافه انما كان مشابهة الفعل فلما ضعفت
هذه المشابهة بدخول ما هو من خواص الاسم اعنى اللام والاضافة
قويت جهة الاسمية فرجع الى اصله الذى هو الصرف فدخله
الكسر دون التنوين لانه لا يجتمع مع اللام والاضافة ومنهم من
ذهب الى انه غير منصرف مطلقا والممنوع من غير المنصرف بالاضافة هو
التنوين وسقوطه انما هو بتبعية التنوين وجب ضعيف مشابهة
للفعل لم يؤثر الا فى سقوط التنوين دون تابعه الذى هو الكسر فعاد
الكسر الى حاله وسقوط التنوين لامتناعه من الصرف ومنهم من
ذهب الى ان العلتين ان كانا باقيتين مع اللام والاضافة كان الاسم
غير منصرف وان زالت معا او زالت احداهما كان منصرفا وبيان ذلك
ان العلمية تزول باللام او الاضافة فان كانت العلمية شرطا للسبب
الآخر واصلا كما ذكرتم وان لم يكن شرطا كما فى احد زالت احداهما فان
لم يكن هذا السبب علميته كما فى احد بقيت العلتان على حالهما وهذا التفصيل
انسب بما عرف به المصنف غير المنصرف المرفوعات جمع المرفوع لا المرفوع

لا المرفوعه لان موصوف الاسم وهو مذكر لا جعل وجمع هذا الجمع
مطرد اصفة المذكر الذى لا يعقل كالصافات للمذكور من الخيل و
جبال سجلات اى ضخمات وكالايام الخاليات هو اى المرفوع الدال
عليه المرفوعات لان التعريف انما يكون للماهية لا للافراد ما
استمل اى اسم اشتمل على علم الفاعلية اى علامة كون الاسم فاعلا
وهى الضمة والواو والالف والمراد باشتمال الاسم عليها ان يكون
موصوفا بها لفظا او تقديرا او محلا ولا شك ان الاسم موصوف
بالرفع المحلى اذ معنى الرفع المحلى انه فى محل لو كان معربا كان
مرفوعا لفظا او تقديرا وكيف يمتنع بما عدا الرفع المحلى وهو يجب
منلا عن اصل الفاعل اذا كان مضمرا متصلا كما سيجئ فنه اى المرفوع
او ما اشتمل على علم الفاعلية الفاعل وانما قدمه لانه اصل المرفوعات
عند الجمهور لانه جزء الجملة الفعلية التى هى الاصل ولان عامله
اقوى من عامل المبتدا وقيل اصل المرفوعات المبتدا لانه
باق على ما هو الاصل فى المسند اليه وهو التقدم بخلاف الفاعل
ولانه يحكم عليه بكل حكم جامد ومشتق فكان بخلاف الفاعل

فانه لا يحكم عليه الا بالمشتق وهو اى الفاعل ما اى اسم مفيقا
او حكما ليدخل فيه مثل قولهم اعجبنى ان ضربت زيدا اسند
اليه الفعل بالاصالة لا بالتبعية ليخرج عن الحد توابع الفاعل وكذا
المراد فى جميع الحدود المرفوعات والمنصوبات والمجرورات غير
التابع بقرينة ذكر التوابع بعدها او شبهه اى ما شبهه فى العمل
وانما قال ذلك ليتناول فاعل مثل اسم الفاعل والصفة المشبهة
والمصدر واسم الفعل وافعل التفضيل والظرف وقدم اى الفعل
او شبهه عليه اى ذلك الاسم واحترز به عن نحو زيد فى زيد
ضرب لانه مما اسند اليه الفعل لان الاسناد اما الى مرتبة
اسناد اليه فى الحقيقة لكنه مؤخر عنه والمراد تقديمه اذا كان المبتدأ
نكرة والخبر ظرفا نحو فى الدار رجل قلت فالمراد وجوب تقديم
نوعه وليس نوع الخ مما يجب تقديمه بملاق نوع ما اسند الى
الفاعل على جهة قيامه به اى اسنادا واقعا على طريقة قيام
الفعل او شبهه به وطريقة قيامه به ان يكون على صيغة المعلوم
او على ما فى حكمها كاسم الفاعل والصفة المشبهة واحترز بهذا القيد

عن المفعول مالم يسم فاعله كزيد فى ضرب زيد على صيغة
المجهول والاحتياج الى هذا القيد انما هو على مذهب من لم يجعله
خلافا فى الفاعل كالمص واما على مذهب من جعله خلافا له كصاحب
المفصل فلا حاجة الى هذا القيد بل يجب ان لا يقيد به مثل قام
زيد فهذا مثال لما اسند اليه الفعل ومثل ابوه فى زيد قام ابوه
فهذا مثال لما اسند اليه شبه الفعل والاصل فى الفاعل اى ما ينبغى
ان يكون الفاعل عليه ان لم يمنع مانع ان يلى الفعل المسند اليه
اى يكون بعده مباشرا من غير ان يتقدم عليه شئ ما اخر من معمول
لانه كالجزء من الفعل لشدة احتياج الفعل اليه ويدل على ذلك
اسكان اللام فى ضرب لاندفاع توالى اربع حركات فيما هو
بمنزلة كلمة واحدة فلذلك الاصل الذى يقتضى تقدم الفاعل
على سائر معمولات الفعل جاز ضرب غلامه زيد لتقدم رجع الضمير
وهو زيد رتبة فلا يلزم الاضمار قبل الذكر مطلقا بل لفظا فقط
وذلك جائز وامتنع ضرب غلامه زيدا لتاخر رجع الضمير وهو
زيد لفظا ورتبة فيلزم اضمار قبل الذكر لفظا ورتبة وذلك غير جائز

لا يجوز مع وجود المانع ليس الاصل جعل التقديم مع
ان اصله التقديم مطلقا وهذا ايضا ينافى قولنا
ضرب غلامه الا زيد الفاعل مقدم مع المفعول
رتبة ك

فلانا للافقش وابن حنى ومستندهما قول الشاعر جزى ربه
عنى عدى ابن حاتم جزاء الكلاب العاويات وقد فعل واجيب عنه
بان هذا الضرورة الشعر والمراد عدم جوازه فى سعة الكلام وبانه
لانسلم ان الضمير يرجع الى عدى بل الى المصدر الذى يدل عليه
الفعل اى جزى ربه الجزاء واذا انتفى الاعراب الدال على فاعلية الفاعل
ومفعولية المفعول بالوضع لفظا فيهما اى فى الفاعل المقدم ذكره
صريحا وفى ضمن الاشتمال ايضا والمفعول المقدم ذكره فى ضمن الاشتمال
والقرينة اى الامر الدال عليهما لا بالوضع اذ لا يعهد ان يطلق على
ما وضع بازاء شئ اية قرينة عليه فلا يرد عليه ان ذكر الاعراب
مستغنى عنه اذا القرينة سنا سلة له وهى اما لفظية نحو ضرب
موسى حلى او معنوية نحو اكل الكمثرى يحيى او كان الفاعل مضمرا
متصلا بالفعل بان ذا كضربت زيدا او مستكنا كزيد ضرب غلامه
بشرطان يكون المفعول متاخرا عن الفعل لئلا ينقض بمثل زيدا
ضرب او وقع مفعوله اى مفعول الفاعل بعد الاشتراط توسطها
بينهما فى صورتى التقديم والتاخير نحو ما ضرب زيد الا عمرا وبعد

فللتحرز

معناها نحو ما ضرب زيد عمرا واوجب تقديمه اى تقديم
الفاعل على المفعول فى جميع هذه الصور اما فى صورة انتفاء
الاعراب فيهما والقرينة فللاحتراز عن الالتباس واما فى صورة
كون الفاعل ضميرا متصلا فلما مر من وجوب الاتصال الانفصال واما فى صورة
وقوع المفعول بعد الا لكن بشرط توسطها بينهما فى صورتى التقديم
والتاخير فلئلا ينقلب الحصر المفهوم من قوله ما ضرب
زيدا الا عمرا الحصار ضاربية زيد فى عمرو مع جواز ان يكون
عمرو مضروبا بالشخص آخر فلو انقلب احدهما بالآخر انقلب
الحصر المذكور وانما قلنا بشرط توسطها بينهما فى صورتى التقديم
والتاخير لانه لو قدم المفعول على الفاعل مع الا فيقال ما ضرب
الا عمرا زيد فالظاهر ان معناه الحصار ضاربية زيد فى عمرو
اذ الحصر انما هو فيما يلى الا فلا ينقلب الحصر المذكور فلا يجب تقديم
الفاعل لكن لم يستمسك بعضهم لانه من قبيل قصر الصفة
قبل تمامها وانما قلنا الظاهر ان معناه كذا لاحتمال ان يكون
معناه ما ضرب احدا احد الا عمرا زيد فيفيد الحصار صفة

او المضروبية من قوله ما ضرب عمرا
الا زيد الحصار مضروبية عمرو فى زيد مع جواز ان يكون
زيد مضروبا بالشخص آخر

قصر الصفة على الموصوف
قبل تمامها

كل منهما في الآخر وهو بخلاف المقدم واما وجوب تقديمه عليه
في صورة وقوع المفعول بعد معنى الا لان الحصر هنا في الجزء الاخير
فلو اخر الفاعل انقلب المعنى قطعا واذا اتصل بدا اى بالفاعل ضمير
مفعول نحو ضرب زيدا غلامه او وقع اى الفاعل بعد الا المتوسطة
بينها في عمرو اصورتي التقديم والتاخير نحو ما ضرب عمرا الا
زيد وفائدة هذا القيد مثل ما عرفت آنفا او وقع الفاعل
بعد معناها اى معنى الا نحو انما ضرب عمرا الا زيد او اتصل به مفعوله
بان يكون المفعول ضميرا متصلا بالفعل وهو اى الفاعل غير ضمير
متصل به نحو ضربك زيد وجب تاخيره اى تاخير الفاعل عن المفعول
في جميع هذه الصور اما في صورة اتصال ضمير المفعول به لئلا
يلزم اضمار قبل الذكر لفظا ورتبة واما في صورة وقوعه
بعد الا او معناها فلئلا ينقلب الحصر الحكم واما في صورة كون المفعول
ضميرا متصلا والفاعل غير متصل فلما فات الاتصال بتوسط الفاعل
الغير المتصل بليه وبين الفعل بخلاف ما اذا كان الفاعل ايضا ضميرا
متصلا فانه يجب ح تقديم الفاعل نحو ضربتك وقد يحذف الفعل

الانفصال

الفعل الرافع للفاعل لقيام قرينة دالة على تعيين المحذوف
جوازا اى حذفا جائزا في مثل زيدا اى فيما كان جوابا للسؤال
محققا لمن قال من قام سائلا عمن يقوم به القيام فيجوز ان يقول
زيد بحذف قام اى قام زيد ويجوز ان يقول قام زيد بذكره
واما قلل حذف الفعل دون الخبر لان تقدير الخبر يوجب حذف
الجملة وتقدير الفعل يوجب حذف احد جزئيها والتقليل في الحذف
اولى وكذا يحذف الفعل جوازا فيما كان جوابا للسؤال مقدر
نحو قول الشاعر خمر تيه بزيد بن هشتل وليبك على البنار
للمفعول بزيد مرفوع على انه مفعول ما لم يسم فاعله ضارع
اى عاجز ذليل عاجز وهو فاعل فعل المحذوف اى يبكيه ضارع
بقرينة السؤال المقدر وهو من يبكيه واما على رواية
ليبك على البنار للفاعل ويضب بزيد فليس مما نحن فيه لحصوله
متعلق بضارع اى يبكيه من يذل ويعجز عن مقاومة الخصام
لانه كان ظهر اللعجز في الاذلاء واخر البيت ومختبط مما تطيح الطوارق
والمختبط السائل من غير وسيلة والاطاحة الاهلاك والطوارق

جمع سطيح على غير القياس كلواقح جمع ملقح وما يتعلق بالخبط
وما صدر تيه يجني ويبكيه ايضا من يسأل بفرد وسيلة من اجل
اهلال الهلكات ماله وما يتوسل به الى تحصيل المال لانه كان
معطى السائلين بفيد وسيلة وقد يحذف الفعل الرافع للفاعل
لقرينة الاستفهام الدالة عليه على تعيينه وجوبا اى حذفا واجبا في مثل قوله
تعالى وان احد من المشركين استجارك اى في كل موضع حذف الفعل
ثم فسر لرفع الابهام والتباس من الحذف فانه لو ذكر المفسر لم
يبق المفسر مفسرا بل صار حشوا بخلاف المفسر الذي فيه ابهام
بدون حذفه فانه يحسن الجمع بينه وبين مفسره كقولك جاءني
رجل اى زيد فتقدير الآية وان استجارك احد من المشركين استجارك
فاحد فيها فاعل فعل محذوف وجوبا وهو استجارك الاول
المفسر باستجارك الثاني وانما وجب حذفه لان مفسره قائم
مقامه مغن عنه ولا يجوز ان يكون احد مرفوعا بالابتداء لامتناع
دخول حرف الشرط على الاسم بلا بد له من الفعل وقد يحذف فان
اى الفعل والفاعل معا دون الفاعل وحده مثل نعم جوابا لمن قال اقام
زيد



زيد اى نعم قام زيد فحذف الجملة الفعلية وذكر نعم في مقامه
وهذا الحذف جائز بقرينة السؤال لا واجب لعدم قيام ما يؤدي
مؤداه في مقامه كالمفسر فيلزم في الكلام استدراك وانما قدر الجملة
الفعلية لا الاسمية بان يقال اى نعم زيد قام ليكون الجواب مطابقا
للسؤال لكون الجملة فعلية واذا تنازع الفعلان بالعاملان اذ
التنازع يجري في غير الفعل ايضا نحو زيد معطى ومكرم عمرو او بكر
كريم وشريف ابوه واقتصر على الفعل لاصالته في العمل وانما قال الفعلان
مع ان التنازع قد يقع في اكثر من فعلين اقتصارا على اقل مراتب التنازع
وهو الاثنان ظاهرا اى اسما ظاهرا او فعلا بعدهما اى بعد الفعلين
اذ المتقدم عليهما والمتوسط بينهما معمول للفعل الاول اذ هو يستحقه
قبل الثاني فلم يكون فيه مجال التنازع ومعنى تنازعهما فيه انهما
بحسب المعنى يتوجهان اليه ويصح ان يكون هو مع وقوعه في
ذلك الموضع معمولا لكل واحد منهما على البدل نحو لا يبصرون تنازعها
في الضمير المتصل لان المتصل الواقع بعدهما اما يكون متصلا بالفعل
الثاني وهو مع كونه متصلا بالفعل الثاني لا يجوز ان يكون معمولا

الاول كما لا يخفى واما الضمير المنفصل الواقع بعدهما نحو ما ضرب
واكرم الا انا ففيه تنازع لكن لا يمكن قطعه عما هو طريق القطع
عندهم وهو اضمار الفاعل في الاول عند البصريين وفي الثاني عند
الكوفيين لانه لا يمكن اضماره مع الا لانه حرف صحيح لا يحتمل اضمار
ولا بد ونذ لفساد المعنى لانه يفيد نفي الفعل عن الفاعل والمقصود
انباته له ومراد المصنف بالتنازع ههنا ما يكون طريق قطعه اضمار
الفاعل فلم يدخل فيه بالاسم الظاهر واما التنازع الواقع في ضمير
فعلى مذهب الكسائي يقطع بالحذف وعلى مذهب الفراء فيهما معا واما على مذهب غيرهما فلا يمكن قطعه لان طريق القطع
عندهم الاضمار وهو ممتنع كما عرفت فقد يكون اي التنازع في الفاعلين
بان يقتضي كل منهما ان يكون الاسم الظاهر فاعلا له فيكونان متفقين
في اقتضاء الفاعلية مثل ضربني واكرمني زيد وقد يكون تنازعهما
في المفعولية بان يقتضي كل منهما ان يكون الاسم الظاهر مفعولا له
فيكونان متفقين في اقتضاء المفعولية مثل ضربت واكرمت زيدا
وقد يكون تنازعهما في الفاعلية والمفعولية وذلك يكون على وجهين

الفعلين ٣



احدهما ان يقتضي كل منهما فاعلية اسم ظاهر ومفعولية اسم
ظاهر ويكونان متفقين في ذلك الاقتضا مثل ضرب واهان
زيدا عمرا وليس هذا قسما ثالثا من التنازع بل هو اجتماع القسمين
الاولين وثانيهما ان يقتضي احد الفعلين فاعلية اسم ظاهر
والاخر مفعولية ذلك الاسم الظاهر بعينه ولا شك في اختلاف
اقتضاء الفعلين في هذه الصورة وهذا هو القسم الثالث
للاولين فقوله مختلفين لتخصيص هذه الصورة بالارادة يعني قد
يكون تنازع الفعلين وافعا في الفاعلية والمفعولية
حالكون الفعلين مختلفين في الاقتضاء وذلك لا يتصور الا
اذا كان الاسم الظاهر المتنازع فيه واحدا وانما لم يورد مثالا
للقسم الثالث لانه اذا اخذ فعل من المثال الاول وفعل من
المثال الاخير حصل مثال القسم الثالث وذلك يتصور على
وجوه كثيرة مثل ضربني وضربت زيدا واكرمني واكرمت زيدا
وضربني واكرمت زيدا واكرمني وضربت زيدا وغير ذلك
ثم يكون الاسم الظاهر مرفوعا فيختار النحاة البصريون

اعمال الفعل الثانى لقربه مع تجويز اعمال الفعل الاول ويختار النحاة
ويختار النحاة الكوفيون الاعمال الاول اى اعمال الاول مع تجويز
اعمال الثانى لسبقه وللاحتراز عن الاضمار قبل الذكر فان اعملت
الفعل الثانى لقربه مع تجويز الاعمال الثانى كما هو مذهب البصريين
وبدأ به لانه المذهب المختار الاكثر استعمالا اضمرت الفاعل فى
الفعل الاول اقتضى الفاعل لجواز الاضمار قبل الذكر فى العمدة
بشرط التفسير واللزوم التكرار بالذكر وامتناع الحذف على وفق
الاسلم الطبع بعد الفعلين اى على موافقته افرادا وتثنية
وجمعا وتذكيرا وتانيثا لانه مرجع الضمير والضمير يجب ان
يكون موافقا للمرجع فى هذه الامور دون الحذف لانه لا يجوز
الحذف الفاعل الا اذا سد شئ مسده خلافا للكسائى فانه
لا يضمر الفاعل بل يجذفه يجوز لعن الاضمار قبل الذكر ويظهر
اثر الخلاف نحو ضربانى واكرمنى هند الزيدان عند البصريين وضربنى
واكرمنى الزيدان عند الكسائى وجاز اى اعمال الفعل الثانى
مع اقتضاء الفعل الاول الفاعل خلافا للفراء فانه لا يجوز اعمال



اعمال الفعل الثانى عند اقتضاء الاول الفاعل لانه يلزم على
تقدير اعماله اما الاضمار قبل الذكر كما هو مذهب الجمهور
او حذف الفاعل كما هو مذهب الكسائى بل يجب عند اعمال الفعل
الاول فان اقتضى الثانى الفاعل اضمرته وان اقتضى المفعول قد
اضمرته نحو ضربنى واكرمانى الزيدان ولا يلزم ح محذور
وقيل روى عند تشريك الرافعين اواضماره بعد الظاهر كما
فى صورة تاخير المناصب نحو ضربنى واكرمنى زيد وضربنى
واكرمت زيدا هو وواو المثنى غير مشتهرة عنه وحذف
المفعول تحرزا عن التكرار لو ذكر وعن الاضمار قبل الذكر فى
الفضلة لو اضمر ان استغنى عنه والا اى وان لم يستغن عنه
اظهرت اى المفعول نحو حسبتنى منطلقا وحسبت زيدا منطلقا
لانه لا يجوز حذف احد مفعولى باب حسبت ولا يجوز اضمار
لئلا يلزم اضمار قبل الذكر فى الفضلة وان اعملت الفعل
الاول كما هو مختار الكوفيين اضمرت الفاعل فى الفعل الثانى
لو اقتضاه نحو ضربنى واكرمنى زيد اذا جعلت زيد فاعل ضربنى

واضمرت في اكرمني ضمير راجعا الى زيد المتقدم رتبة فلا يجوز
فيرجع لا معرفة الفاعل ولا الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة بل لفظا
فقط وهو جائز واضمرت المفعول في الفعل الثاني لو اقتضاه
على المذهب المختار ثم تحذفه وان جاز حذفه لئلا يتوهم
ان مفعول الفعل الثاني مغائر للمذكور ويكون الضمير راجعا
الى لفظ متقدم رتبة كما تقول ضربني واكرمته زيدا الا
ان يمنع مانع من الاضمار كما هو قول المختار ومن الحذف كما
هو قول الغير المختار فنظهر ح المفعول فانه اذا امتنع الاضمار
والحذف لا سبيل الا الى الاظهار نحو حسبني وحسبهما منطلقين
الزيدان منطلقا حيث اعمل احسبني محمد الزيدان فاعلا
له ومنطلقا مفعولا له واضمر المفعول الاول في حسبهما و
اظهر المفعول الثاني وهو منطلقين لما مع وهو انه لو اضمرهما
مفردا خالف المفعول الاول ولو اضمر مثنى خالف المرجع
وهو غير جائز لانه مبتدأ وخبره الا سيد وهو غير مطابق له
وهو قوله منطلقا ولا يخفى انه لا يتصور التنازع في هذه
الصورة الا اذا لاحظت المفعول الثاني اسما والا فالانصاف



ذات ما بالاظافة من غير ملاحظة تثنيته وافراده والا فالظاهر
انه لا تنازع بين الفعلين في المفعول الثاني لان الاول يقتضي مفعولا
مفردا والثاني مفعولا مثنى فلا يتوجهان الى امر واحد فلا تنازع
ولما استدل الكوفيون على اولوية اعمال الفعل الاول بقول
امرء القيس ولو انما اسعى لادنى معيشة كفاني ولم اطلب قليل
من المال حيث قالوا قد توجه الفعلان اعني كفاني ولم اطلب الى
اسم واحد وهو قليل من المال فاقتضى الاول رفعه بالفاعلية
والثاني نصبه بالمفعولية واسم القيس الذي هو افصح شعراء
العرب اعمل الاول فلو لم يكن اعمال الاول اولى لما اضاره اذ لا
قليل يتساوى الاعمالين فاجاب المصنف عن طرف البيتين وقال
قول امرء القيس كفاني ولم اطلب قليل من المال ليس صريحا في
باب التنازع لفساد المعنى على تقدير توجه كل من كفاني ولم
اطلب الى قليل من المال ولاستلزامه عدم السعي لادنى معيشة
وانتفاء كفاية قليل من المال وثبوت طلب المنافي لكل منهما ولكن لان
لو تجعل مدخول المثبت شرطا كان او جزاء او معطوفا على احدهما از انتفاء البيع انبات وانتفاء الانبات نفي فيكون
المعنى ان لا يبع فلا انبات وان لا انبات فلا نفي فيكون
العبارة معينة منفيا اذ هو مثبت بسياق النفي
واطلب قليل لكن لما طلب القليل مثبتا اذ هو منفي بسياق النفي
جوابها وما لا نفي فيه فلا يكون جوابا ولا شرطا ولا معطوفا عليه
اثبات شرط وجزاء ونفيه فلا يكون شرطا ولا جزاء

منفيا والنفي من ذلك مثبتا فعلى هذا ينبغي ان يكون معقول لم
اطلب مجدا وفا اى لم اطلب العز والمجد كما يدل عليه البيت التالي
اعني قوله ولكنما اسعى لمجد مؤثل وقد يدرك المجد المؤثل
امثال وح يستقيم المعنى يعني انا لا اسعى لادنى معيشة ولا
يكفيني قليل من المال ولكني اطلب المجد الاصيل الثابت واسعى له

## باب علمت وما

معقول ما لم يسم فاعله اى مفعول فعلا او شبهه فعل لم يذكر فاعله
وانما لم يفصله عن الفاعل ولم يقل منه كما فصل المبتدا حيث قال
ومنه المبتدا لشدة اتصاله بالفاعل حتى سماه بعض النحاة فاعلا
كل معقول حذف فاعله اى فاعل ذلك المعقول وانما اضيف
الى معقول للابتداء كونه فاعلا لفعل متعلق به وافيم هو اى
المعقول مقامه اى مقام الفاعل في اسناد الفعل او شبهه اليه
وشرطه اى شرط معقول ما لم يسم فاعله في حذف فاعله و
اقامته مقام الفاعل اذا كان عامله فعلا ان تغير صيغة الفعل
الى فعل اى الماضي المجهول ويفعل اى المضارع المجهول فيقال وح
مثلا افتعل واستفعل ويفتعل ويستفعل وغيرها من الافعال المجهولة



المجهولة المزيد فيها ولا يقع موقع الفاعل المفعول الثاني من
مفعولي باب علمت لانه مسند الى المفعول الاول اسنادا تاما
فلو اسند الفعل اليه لما كان اسناده الا اقاما لزم كونه مسندا
ومسندا اليه معا مع كل من الاسنادين تاما بخلاف ما عجبني ضرب
زيد لان احد الاسنادين وهو اسناد المصدر غير تام والاول
الثالث من مفاعيل باب علمت اذ حكم حكم المفعول الثاني من باب
علمت في كونه مسندا والمفعول له بلام لان النصب فيه شبيه
بالعلية فلو اسند اليه فاته النصب والاشعار بخلاف ما اذا
كان مع اللام نحو ضرب للتاديب والمفعول معه كذلك اى كل
من المفعول له والمفعول معه كذلك اى كالمفعول الثاني والثالث
من باب علمت واعلمت انهما لا يقعان موقع الفاعل اما المفعول له
فلما عرفت واما المفعول معه فلانه لا يجوز اقامته مقام الفاعل
مع الواو التي اصلها العطف وهي دليل الانفصال والفاعل
كالجزء ولا بد من الواو فانه لم يعرف ح كونه مفعولا معه واما
المفعول به في الكلام مع غيره من المفاعيل التي يجوز وقوعها

موقع الفاعل اى تعيين المفعول به لاى لوقوع موقع الفاعل
لشدة شبهه بالفاعل فى توقف تعقل الفعل عليهما فان الضرب فعلا
كما انه لا يمكن تعقله بلا ضارب كذلك لا يمكن تعقله بلا مضروب
بخلاف سائر المفاعيل فانها ليست هذه الصفة تقول ضرب زيد يوم
مفعول به مقام الفاعل يوم الجمعة ظرف الزمان امام الامير ظرف
المكان ضربا شديدا مفعول مطلق للنوع باعتبار الصفة وفائدة
وصف الضرب بالشدة التنبيه على ان المصدر لا يقوم مقام
الفاعل بلا قيد مخصص اذ لا فائدة فيه لدلالة الفعل عليه فى
دار جار مجرور شبهه بالمفاعيل اقيم مقام الفاعل مثلها
فتعين زيد وان لم يكن اى لم يوجد فى الكلام المفعول به بالجميع
اى جميع ما سوى المفعول به سواء جاز وقوعها موقع الفاعل
والمفعول الاول الا من باب اعطيت اى الفعل المتعدى الى مفعولين
ثانيهما غير الاول اولى بان يقام مقام الفاعل من المفعول الثانى
لان فيه معنى الفاعلية بالنسبة الى الثانى لارتباط اى اخذ نحو
اعطى زيد درهما مع جواز اعطى درهم زيدا وذلك عند الامن

المبتدا

من اللبس واما عند عدمه فيجب اقامة المفعول الاول نحو اعطى
زيدا درهما ومنها المبتدا والخبر وفى بعض النسخ ومنه يغنى
يغنى من جملة المرفوعات او من جملة المرفوع المبتدا والخبر جعلهما
فى فصل واحد للتلازم الواقع بينهما على ما هو الاصل فيهما
واشتراكهما فى العامل المعنوى فالمبتدا هو الاسم لفظا
او تقديرا ليتناول نحو وان تصوموا خير لكم المجرد عن العوامل
اللفظية اى الذى لم يوجد فيه عامل لفظى اصلا واحترز عن
الاسم الذى فيه عامل لفظ كاسمى ان وكان وكاننا راد
بالعامل ما من شانه ان يكون موثرا للمعنى لئلا يخرج عنه مثل بحسبك
درهم مسندا اليه واحترز به عن الخبر وثانى قسمى المبتدا
الخارج عن هذا القسم فانهما لا يكونان الا مسندين او الصفة
سواء كانت مشتقة كضارب ومضروب وحسن او جاريا
مجراها كقولنا الواقعة بعد حرف النفى كما ولا والف الاستفهام
ونحوه كهل ومن وما وعن سيبويه جواز الابتدا بها من غير
استفهام ونفى مع قبح والانفس يرى ذلك حاسنا

اللفظية

وهو جائز الصفة عليه

وعليه قول الشاعر فخبر تفوق اهل الناس منكم فخبر مبتدا وتفوق فاعل
ولو جعل خبرا خبرا عن تفوق لفصل بين اسم التفضيل ومعموله الذي
هو منكم بالجنبي بجملة ما لو كان فاعلا لكونه كالجزء لظاهر او
ما يجري مجراه وهو الضمير المنفصل لئلا يخرج عنه نحو قولهم زيد ضربت
انت عن الحتى هو اخير عنه نحو قائمان الزيدان لان قائمان رافع الضمير
عائد الى الزيدان ولو كان رافعا لهذا الظاهر لم يجز تثنية مثل زيد
قائم مثال للقسم الاول من المبتدا وما قائم الزيدان مثال للصفة
الواقع بعد حرف النفي واقائم الزيدان مثال للصفة الواقع بعد
حرف الاستفهام فان طابقت الصفة الواقعة بعد حرف النفي
والالف الاستفهام اسما مفردا مذكورا بعدها نحو ما قائم
زيد واقائم زيد واخبر به عنها اذا طابقت مثنى نحو ما قائمان الزيدان
او مجموعا نحو ما قائمون الزيدون فانها ح خبر ليس الا جائز ان
كون الصفة مبتدا وما بعدها فاعلا سد مسد الخبر وكون
ما بعدها مبتدا والصفة خبرا مقدما عليه فهنا ثلثة احدها
اقائمان الزيدان وتعين ح ان يكون الزيدان مبتدا وقائمان خبرا

صورة ٤



مبحث الخبر

خبرا مقدما عليه وثانيها اقائم الزيدان وتعين ان يكون الزيدان
فاعلا للصفة قائمة مقام الخبر وثالثها اقائم زيد ويجوز فيه
الامران كما عرفت والخبر هو المجرد اي هو اسم مجرد عن العوامل
اللفظية لان الكلام في مرفوعات الاسم فلا يصدق على ضرب في ضرب
زيد لانه المجرد المسند اليه المغائر للصفة المذكورة لانه ليس باسم المسند
بدا اي ما يقع به الاسناد واحترز به عن قسم الاول من المبتدا
لانه مسند اليه لا مسند به المغائر للصفة المذكورة في تعريف
المبتدا واحترز به عن القسم الثاني من المبتدا والك ان تقول ان
المراد المسند به الى المبتدا او بجعل الباء بمعنى الى والضمير المجرور
راجعا الى المبتدا وعلى تقديرين يخرج به القسم الثاني من المبتدا
ويكون قوله المغائر للصفة المذكورة تاكيدا واعلم ان العامل
في المبتدا والخبر هو المبتدا الاسناد اي بمجرد الاسناد عن العوامل
اللفظية لمسند الى شئ او مسند اليه شئ فمعنى الابتداء عامل في
والخبر ارتفعا عند البصريين واما عند غيرهم فقال بعضهم
عامل في المبتدا والمبتدا عامل في الخبر وقال الاخرون كل واحد

من المبتدا والخبر عامل واحد وعلى هذا لا يكون مجردين عن العوامل
اللفظية واصل المبتدا ان ما ينبغي ان يكون المبتدا عليه اذا لم يمنع
مانع التقديم على الخبر لفظا لان المبتدا ذات والخبر حال من احوالها والذات
متقدمة على احوالها ومن ثم ترى ومن اجل ان الاصل في المبتدا التقديم
لفظا جاز قولهم في داره زيد مع كون الضمير عائدا الى زيد المتاخر
لفظا لتقدمه رتبة لاصالة التقدم وامتنع قولهم صاحبها في الدار
لعود الضمير الى الدار وهو في حيز الخبر الذي اصله التاخر فيلزم
عود الضمير الى المتاخر لفظا ورتبة وهو غير جائز وقد يكون
المبتدا نكرة وان كان الاصل فيه ان يكون معرفة لان للمعرفة
مخرجا والخطب المبهم الكثير الوقوع في الكلام انما هو الحكم على
الامور المعينة ولكنه لا يقع نكرة على الاطلاق بل اذا تخصصت
النكرة بوجه ما من وجوه التخصيص اذ التخصيص يقلل اشتراكها فتقرب
من المعرفة مثل قولك رجل عالم في الدار وعبد رجل عندي وغلام
متسأول للمؤمن والكافر وميت وصفا للمؤمن تخصص بالصفة
فجاز مبتدا وخبرا وغير جائز ومثل قولك رجل في الدار امرأة فان المتكلم



بهذا الكلام يعلم ان احدهما في الدار فيسأل المخاطب عن تعيينه
فكانه قال اي من الامرين المعلوم كون احدهما في الدار كائن فيها
فكل واحد منهما تخصص بهذه الصفة فجاز مبتدا وفي الدار خبره
ومثل قولك ما احد خير منك فان النكرة قربها وقعت في حيز النفي
فافادت عموم الافراد وشمولها فتخصصت فاندفع الاشكال في
جميع الافراد بل هو وارد واحد وكذا كل نكرة في الاثبات قصد بها العموم
نحو تمرة خير من جرادة ومثل قولهم شر اهر ذا ناب لتخصصه
بما يتخصص به الفاعل لشبهه به اذ يستعمل في موضع ما اهر ذا ناب
الا شر تما يتخصص قبل ذكره وهو صحة كونه محكوما عليه
بما اسند اليه فانك اذا قلت قام علم منه ان ما يذكر بعده امر يصح
ان يحكم عليه بالقيام واذا قلت رجل قام في الدار او رجل موصوف
بصحة الحكم بالقيام واعلم ان المهم للكلب بالمباح المعتاد قد يكون
كما اذا كان مجيء عدو والمهم بمباح غير معتاد يتسامح به يكون
شرا لاخبار اهلي الاول بصح القصر بالنسبة الى الخبر فمعناه شر لا خير اهر
ذا ناب وعلى الثاني لا يصح القصر يفقد وصف حتى يصح القصر فيكون المعنى

شر عظيم لا قيها هر فاناب وهذا مثل ضرب الرجل فوى ادركه
الخير فحادثه ومثل قولك في الدار رجل لتخصيصه بتقديم الخبر
لانك اذا قبلت في الدار علم انك تريد ذكر رجل موصوف بصفة استقرار
في الدار نحو في قوة التخصيص بالصفة ومثل قولك سلام عليك
لتخصيصه بالنسبة الى المتكلم اذ اصل سلمت سلاما محذف الفعل و
عدل الى الرفع لقصد الدوام والاستمرار فكانه قال سلامي اي سلام
من قبلي عليك هذا هو المشهور فيما بين النحاة وقال بعض المحققين منهم
صدر تصحيح الاخبار عن النكرة على الفائدة لا على ما ذكروه وهو ان
التخصيص التي يحتاج في توجيهها الى هذه التكلفات الركيكة
الواهية فعلى هذا يجوز ان يقال كوكب انقض اليوم لحصول
الفائدة ولا يجوز ان يقال رجل قائم لعدمها وهذا القول اقرب
الى الصواب ولما كان الخبر فيما سبق مختصا بالمفرد لكونه قسما من الاسم
فلم يكن الجملة داخلة فيه اراد ان يشير الى ان خبر المبتدا قد يقع
جملة ايضا فقال والخبر يكون جملة اسمية مثل زيد ابوه قائم
فعلية مثل زيد قام ابوه ولم يذكر الطرفية لانها زائدة على الفعلية

واذا كان الخبر جملة والجملة مستقلة بنفسها لا تقتضي الارتباط
بغيرها فلا بد من الجملة الواقعة خبرا عن المبتدا من عائد يربطها
به وذلك العايد اما ضمير كما في المثالين المذكورين او غيره كاللام
في نعم الرجل زيد ووضع المظهر موضع المضمر نحو الحاقة ما الحاقة
وكون الخبر تفسيرا للمبتدا نحو قل هو الله احد وقد يحذف العايد
اذا كان ضمير الصيام قوية نحو البر الكر بستين درهما والسمن
منوان بدرهم اي الكر منه ومنوان منه بقرينة ان بايع البر والسمن
لا يسعر غيرهما وما وقع ظرفا اي الخبر الذي وقع ظرف الزمان
او المكان او جارا ومجرورا فالاكثرون من النحاة وهم البصريون على ان
اي الخبر الواقع ظرفا مقدرا اي مؤول بجملة بتقدير الفعل فيه لان
اذا قدر فيه الفعل يصير جملة بخلاف ما اذا قدر فيه اسم الفاعل
كما هو مذهب الاقل وهم الكوفيون فانه يصير مفردا ووجه الاكثر
ان الظرف للدين متعلق عامل فيه والاصل في العمل هو الفعل
فاذا وجب التقدير فالاصل اولى ووجه الاقل ان خبر والاصل
في الخبر الافراد ثم ان الاصل في المبتدا التقديم وجاز تاخيره لكثرة

قد يجب لعارض كما اشار اليه بقوله واذا كان المبتدا مشتملا
على ما له صدر الكلام اى على معنى يجب له صدر الكلام كالاستفهام
فانه يجب تقديمه حفظا لصدارته مثل من ابوك فان من مبتدا
مشتمل على ما له صدر الكلام وهو الاستفهام فان معناه اهذا
ابوك ام ذاك وابوك خبره وهو مذهب سيبويه وذهب
بعض النحاة الى ان ابوك مبتدا لكونه معرفة ومن خبره الواجب
تقديمه على المبتدا لتضمنه معنى الاستفهام او كانا اى المبتدا
والخبر معرفتين متساويين فى التعريف او غير متساويين و
لا قرينة على كون احدهما مبتدا والاخر خبرا نحو زيد المنطلق
او كانا متساويين وفى اصل التخصيص لا فى قدره حتى لو
قيل غلام رجل صالح خير منك لوجب تقديمه
ايضا مثل افضل منى افضل منك رفعا للاشتباه او كان
الخبر فعلا دون المبتدا احترازا عما لا يكون فعلا كما فى قولك
زيد قام ابوه فانه لا يجب فيه تقديم المبتدا بجواز قام ابوه زيد لعدم
الالتباس مثل زيد قام او وجب تقديمه اى تقديم المبتدا



الثالثة

لزيد قام ابوه زيد على الخبر وفى هذه الصور امتا فى
الصور الاول فلما ذكرنا وامتا فى الصور الاخير فلئلا
يلتبس المبتدا بالفاعل اذا كان الفعل مفردا مثل زيد قام
فانه اذا قيل قام زيد التبس المبتدا بالفاعل او بالبدل
عن الفاعل اذا كان معنى الفعل وجوها فانه اذا قيل فى مثل
الزيدان قاما والزيدون قاموا فاتنا والزيد وقاموا فاتنا
فاتنا الزيدان وقاموا الزيدون يحتمل ان يكون الزيدان
والزيدون بدلا عن الفاعل فليس المبتدا او بالفاعل
على هذا التقدير ايهم على قول من يجوز كون الالف والواو حرفا
دالا على تثنية الفاعل وجمعه كالتاء فى ضربت هند و
اذا تضمن الخبر المؤخر الذى ليس بجملة صورة سواء
كان يجب لتضمنه جملة او غير جملة مما له صدر الكلام اى معنى
وجب له صدر الكلام الاستفهام مثل اين زيد فزيد مبتدا
واين اسم متضمن للاستفهام خبره وهو ظرف فان قدر بفعل كان الخبر
جملة حقيقة مفردا صورة وان قدر باسم الفاعل كان مفردا صورة

وحنيفة وعلى التقديرين ليس بجملة صورة واحدة زيد عن نحو
زيدا ائتوه اذ لا يبطل بتاخيره صدارة ما اصله الكلام
لتصدره في جملته او كان لتجرد تقديمه مصححا لاى للمبتدا
من حيث انه مبتدا فتقديمه يصح وقوعه مبتدا. مثل في الدار رجل
فان والدار خبر تخصص المبتدا بتقديمه كما عرف فلو اخر بقى المبتدا
بتقليته نكرة غير مخصصة او كان لتعلقه بكر اللام اى كان
لمتعلق الخبر التابع له بتبعية يمتنع معها تقديمه على الخبر فالمراد
على الله عبده متوكل ضمير كان في جانب المبتدا. راجع الى ذلك
المتعلق او لوجوب لزوم الاصل وقبل الذكر لفظا ومعنى مثل
على التمرة مثلها زبدا فقوله مثلها اى مثل التمرة مبتدا
وفيه ضمير لمتعلق الخبر وهو التمر لان الخبر قوله على التمر والتمرة
متعلقه مثل لمتعلق الخبر بالكل او كان الخبر حرا عن المفتوحة
الواقعة مع اسمها وخبرها المؤول بالمفرد مبتدا في تاخيره
خوف ليس ان المفتوحة بالمكسورة في اللفظ لامكان النزول
عن الفتحة لحنا لها في الكتابة مثل غدى انك قائم

او



وجب تقديمه اى تقديم الخبر على المبتدا في جميع هذه الصور لما
ذكرنا وقد يتعدد الخبر من غير تعدد المخبر عنه فيكون اثنين
فصاعدا وذلك التعدد اما بحسب اللفظ والمعنى جميعا و
يستعمل ذلك على وجهين بالعطف مثل زيد عالم وعاقل والخبر
العطف واما بحسب اللفظ فقط ونحو هذا حلو حامض فانهما
في الحقيقة خبر واحد اى مركب وفي هذه الصورة ترك العطف
اولى ونظر بعض النحاة الى صورة التعدد وجوز العطف
ولا يبعد ان يقال المراد المتعدد بالخبر ما يكون غير عاطف
لان التعدد بالعاطف لا خفاء به لانه الخبر ولا في المبتدا
ولا في غيرهما ايضا التعدد بالعطف ليس بخبر بل هو من توابعه
وهذا اورد في مثال الخبر المتعدد غير عاطف ولو حصل
التعدد دائما فلا اقتصار عليه لذلك وقد تضمن المبتدا معنى
الشرط وجوبية الاول للثاني او للحكم به فلا يرد عليه نحو
وبالكم من الله وبشيء المبتدا الشرط في تقدير الخبر
الشرط الجزاء فيصح دخول الفاء في الخبر وبصح عدم دخولها فيه

مثل زيد عالم عاقل نحو

للخبر

بمجرد تضمن المبتدا معنى الشرط واما اذا لم يقصد فلم
يجب دخولها فيه بل يجب عدمه وذلك المبتدا المتضمن معنى الشرط
161 الاسم الموصول بفعل او ظرف اى الذى جملت صلته جملة
فعلية او ظرفية ماتوا نجعل الفعلية ههنا بالاتفاق وانما
اشترط ان يكون صلته فعلا او ظرفا ما ولا بالفعل ليتاكد
شابهة الشرط لا يكون الا فعلا وحكم الاسم الموصوف المذكور
الاسم الموصوف به او النكرة الموصوفة بهما اى باحديهما وفى
حكمهما الاسم الموصول بفعل او الذى فى الدار مدا مثال الاسم
الموصول بظرف فله درهم واما مثال الاسم الموصوف
بالاسم الموصول المذكور فقولك ان الموت الذى تفرون منه
فانه ملاقيكم وكل رجل ياتينى هذا مثال الاسم الموصوف
بفعل او كل رجل فى الدار هذا مثال الاسم الموصوف
بظرف فله درهم واما مثال الاسم المضاف الى النكرة الموصوفة
باحدهما فقولك كل غلام رجل ياتينى وفى الدار فله درهم
ولبت ولعل من الحروف المشبهة بالفعل اذا دخلا



على المبتدا الذى يصح دخول الفاء على خبره ما تقدم من
دخوله عليه لان صحة دخوله عليه انما كانت لشابهة المبتدا
والخبر للشرط والجزاء وليت ولعل ترتبان تلك المشابهة لانهما
يخرجان الكلام من الخبرية الى الانشائية والشرط والجزاء من قبيل
الاخبار وذلك المنع انما هو بالاتفاق من النحاة فلا يقال
ليت ولعل الذى يانتنى وفى الدار فله درهم فان قيل باب
كان وباب علمت ايضا مما تقدم بالاتفاق فما وجه تخصيص ليت
ولعل قيل تخصيصهما ببيان الاتفاق انما هو بين الحروف
المشبهة لا مطلقا ووجه ذلك التخصيص الاتمام ببيان لا
خلاف الواقع فيها والحق بعضهم قبل هن سوى انى المكسورة
بهما اى بليت ولعل فى المنع عن دخول الفاء فى الخبر والاصح
انها لا تمنع عنه لانها لا يخرج الكلام عن الخبرية الى الانشا
بدليل قوله تعالى ان الذين كفروا وماتوا وهم كفار فلن يقبل توبتهم
فان قيل قد الحق بعضهم ان المفتوحة ولكن ليت ولعل فما
وجه تخصيص المكسورة بالالحاق قيل بعضهم الذى الحق ان

المستهل اى المبتدا تعين شيء بالاشارة والحكم عليه بالهلالية
لتوجه اليه الناظرون ويروه كابراه واما ان يلتزم
جريا على عادة المستهلين غالبا وليلا يتوهم نفي الهلال
عند الوقف ويحذف الخبر جوازا اى حذفا
جايزا لقيام قرينه من غير افاته شيء مقامه مثل الخبر المحذوف
جوازا في قولك خرجت فاذا السبع فان تقديره على المذهب
الصحيح كائن عليه صاحب التاب خرجت فاذا السبع
واقف على ان يكون اذا ظرف زمان للخبر المحذوف وما بعده
سادّ سدة اى ففي وقت خروجي السبع واقف ويجب حذف
الخبر لقيام قرينة وجوبا غيره اى غير الخبر وذلك في اربعة
ابواب على ما ذكره المصنف احدها المبتدا الذي بعد لولا مثل
لولا زيد لكان كذا اى لولا زيد موجود لكان لامتناع
الشيء لوجود غيره فيدل على الوجود وقد التزم في موضع الخبر
جواب لولا فيجب حذفه لتمام قرينة والتزام فايم مقامه هذا
اذا كان الخبر عاما واما اذا كان الخبر خاصا فلا يجب

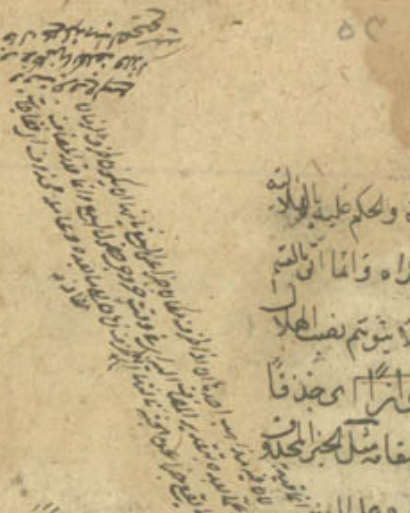

بهما هو سببه فاعتد بقوله وذكره ولم يعتد بقول من سواه
فلا يذكره مع ان كلا القولين لا يساعد عليه كلام
الفصحاء فايدل على عدم منع ان المكسورة عن دخول الفاء
ليس ويايد على عدم منع ان المفتوحة وكن عن دخول الفا
قوله تعالى فاعلموا انما اعلم من شيء فان ينجيه وقول الشاعر
قوله فافا قيكم قاليا لكم ولكن ما يقضى فسوف يكون
وقد يكون بحذف المبتدا لقيام قرينة لفظية او حالية جوازا
او حذفا جايزا لا واجبا ويجب حذفه اذا قطع النعت بالمضي
نحو الحمد لله اهل الحمد اى هو اهل وانما وجب حذفه لان الله كان
في الاصل صفة فقطع لقصد المدح اما الذم او غيرهما كما مر
المبتدا لم يتبين له ويجب حذفه ايضا عند فالذي في نعم الرجل
زيد ان تقديره كقولك المستهل اى المبتدا المحذوف
جوازا مثل المبتدا في قولك المستهل المبصر للهلال الرافع
صوته عند ابصاره الهلال والله اى هذا الهلال والله المرئية
الحالية وليس من باب حذف الخبر تقدير الهلال لم يبد الان يتضح

فهذا الخبر واجب حذفه لان الواو تدل على الخبر الذي هو
مقرون وانهم المعطوف في موضعه ودليلها كل مبتدا يكون
مقسما به وخبره القسم وذلك مثل لعمرك لافعلن كذا اي لعمر
وتاالله فقسمي ما اقسم به فلا شك ان لعمر كبتدا على
القسم المحذوف وجواب القسم قايم مقامه فيجب حذفه والعمر
والعمر بمعنى واحد ولا يستعمل مع اللام الا المفتوح لان
القسم موضع التخفيف لكثرة استعمالها وخبران واخواتها اي
اي من المرفوعات خبران واخواتها اي اشباهها من الحروف
الحسن الباقيه وهي ات وكان ولكن وليت ولعل وهي
وقوع هذه الحروف عليها لا بالابتداء على المذهب الاصح
لانها لما شابهت الفعل المتعدي كما جعل نقيضا
مثله فهو اي خبران واخواتها المسند الى شيء غير
دخول احد هذه الحروف عليها فقوله المسند شامل لخبر كان
وخبر المبتدا وخبر لا النفي الجنس وغيره وبقوله بعد دخوله
هذه الحرف خرج جميعها عنه والمراد بدخول هذه الحروف



خرج جميعها عنه والمراد بدخول هذه الحروف عليها ورودها
عليها لا ان اثر فيه لفظا او معنى فلا ينقض التعريف بمثل ليقوم
فمثل ان زيدا يقوم ابوه فان يقوم ههنا من حيث اسناده
الى ابوه فلا يحتاج الى ان يجاب عنه بالمراد بالمسند
الى اسمه هذه الحروف ويلزم منه استدراك قوله بعد دخول
هذه الحروف بدا ان يجاب بالمراد بالمسند الاسم المسند
فيحتاج الى تاويل الجملة بالاسم حيث تكون خبرها جملة مثل
ان زيدا يقوم مثل قايم فان زيدا قايم فانه المسند بعده
دخول هذه الحروف والمراد بكان خبر المبتدا اي حكمه كحكم خبر
المبتدا في اقسامه من كونه مفردا وجملة ونكرة ومعرفة
واحكامه من كونه واحدا ومتعددا ومثبتا ومحذوفا
وفي شرايط من انه اذا كان جملة فلا بد من عايد ولا يحذف
الا اذا علم والمراد انه لم يعهد حذفه بعد ان صح كونه خبرا بوجود شرايطه
وانتفاء موانعه ولا يلزم من ذلك ان كلما يصح ان يكون خبرا
للمبتدا يصح ان يقع خبرا للباب حتى يرد انه يجوز ان يقال

في البيت علم ان المراد بالمسند والمسند اليه فيما التعريفات
ما يكون مسندا او مسندا اليه بالاصالة لا بالتبعية بقرينة ذكر
التوابع فيما بعد تخصيص التوابع والمتاخر من المرفوعات شرع في المنصوبات
وقدمها على المجرورات لكثرتها ولخفة النصب فقال **المنصوبات**

**هو اشتمل على علم المفعولية قيدين**

شرحه بما ذكر في المرفوعات والمراد بعلم المفعولية علامة كون الاسم
مفعولا حقيقة او حكما وهي اربع الفتحة والكسرة والالف والياء
تجر به بدلا وسكنا والتاء وسلمين وسلمين لمنه اي من المنصوب
او منها اشتمل على علم المفعولية المفعول المطلق سمي بذلك لصحة اطلاق
صيغة المفعول عليه من غير تقييده بالباء او في او مع او اللام بخلاف
المفاعيل الاربع الباقية فانه لا يصح اطلاق صيغة المفعول
عليها الا بعد تقييدها بواحدة منها فيقال المفعول به او فيه او معه
او له وكقولنا المفعول المطلق اسم ما فعله فاعل هل والمراد
بسبب الفاعل اياه فيما يبحث عن اسناد الفعل اليه لا ان يكون
مؤثرا فيه موجدا اياه فلا يرد مثل مات زيد وجرى جسانة وسمر



لا رجل قائم على القعود وتجرد اسم ما ولا المشبهتين بليس
عن معنى النفي والدخول على المبتدا والخبر ولهذا يعملان
عملها اي هو المسند اليه هذا شامل للمبتدا ولكل مسند اليه
بعد دخولها خرج به غير ما اسم ولا وما عرفت من المعنيين
حول لا يرد نحو في الدار زيد قائما وفي الدار رجل
افضل منه وانما اتى بالنكرة بعد ان لا تعمل الا في النكرة
بخلاف ما فانها تعمل في المعرفة والنكرة هذا لغة اهل الحجاز
وانما بنيتم فلا يشترط عند العمل عندهم بقولون الاسم والخبر
بعد دخولها مرفوعان لا بد منهما كانا قبل دخولها وعلى لغة
الحجاز ورد القرآن نحو ما هذا بشرا وهو على ليس في لا يزيد و
ما زيد قليل انتصار منها بانه لا يلزم من ليس لنفي الحال
ولا ليس كذلك فانه للنفي مطلقا الحالي وما فانه لنفي
الحال فيقتصر عمل ما عليه عند اجتماع محمولة على ليس
فانما ابن قيس بارح لي ولا يجوز ان يكون لنفي الجنس لانه
اذا كان لنفي الجنس لا يجوز فيما بعد الا ما يعتبر ولا تزال

شرفا وانما ترك بالنطق للاسم لان ما فعل الفاعل هو المعنى والمفعول
المطلق من اقسام اللفظ وبدخل فيه الحاصل كلما ذكر صيغة الفعل
وهو اعم من ان يكون مذكورا حقيقة كما اذا كان مذكورا بعينه او الفعل محذوفا
ضربا وحكما كما اذا كان متقدما نحو ضربت ضربا واما في نحو
الفعل نحو ضربا زيد ضربا وخرج بالمصادر الفعل الذي لم يذكر فعلها لا حقيقة
ولا حكما نحو الضرب واقع على زيد بمعناه صيغة ثانية للفعل و
المراد به ان الفعل كان بمعنى ذلك الاسم فان معنى الاسم جزء معناه بل
المراد ان معنى الفعل شامل عليه بشمول الكل على جزئه فخرج به مثل ما ذا
وقولك ضربته تاديبا فانه وان كان ما فعله فاعل مذكور لكنه
ليس مما يفعل على معنى الفعل وكذلك مرج به مثل كراهتي في
نحو كرهت كراهتي فان الكراهة اعتبارين احدهما كونها
بحيث قامت بنا على الفعل المذكور واشتق منها فعل الا
البية ولا شك ان معنى الفعل شامل عليهما حتى انهما يحيث يقع
عليهما فعل الكراهة فاذا ذكرت بعد الفعل باعتبار
الاول كما في قولك كرهت كراهتي فهو مفعول مطلق وقد

فعل حر



ذكرت بعده بالاعتبار الثاني كما في قولك كرهت كراهتي فهو مفعول
به لا مفعول مطلق اذ ليس ذلك الفعل شاملا عليه بهذا الاعتبار
بل هو واقع عليه وقوع الفعل على المفعول به غير المحدد وانطبق المحدد
على المحدود وجامعا ومانعا ويكون المطلق للتاكيد ان لم
يكن في مفهومه زيادة على ما يفهم من الفعل والتوقع ان دل على بعض الوجه
والعدد ان دل على عدده مثل جلست جلوسا للتاكيد وجلسة
بكسر الجيم بفتحها للنوع وجلسة للعدد فلا ولا ي الذي للتاكيد لا يثنى ولا يجمع
لانه دال على الماهية المجردة عن الدلالة على التعدد والتثنية والجمع
يستدعيان التعدد فلا يقال جلست جلوسين وجلوسا لا اذا
قصد به النوع او العدد بخلاف نحو ين العددين النوع
نحو جلست جلستين جلستي الجيم او فتحها وقد يكون
المفعول المطلق غير لفظ ومغايرا للفظ فعله اما بحسب المادة
مثل قعدت جلوسا واما بحسب الباب نحو اتيته سريعا وحسنا وصبوبه
يقتدى عما يكلم به اي قعدت جلوسا واتيته اتيانا
مجانا فقيت بيانا وقد يحذف الفعل الناصب للمفعول المطلق لقيام

به قرينة بعد محتمة الاعتبارين

قد يكون

اما باضافته او بوصفه او بتعريف
العهد او غيره وذلك لان المقدر
كالملفوظ

وذلك لان نوع والعدد قد يكون نوعين
فصاعدا وكذا قد يكون العدد اثنين
فصاعدا وحينئذ

عاما

قرينة جوازا كقولك لمن قدم من سفر خير مقدم اى قدمت
قدمت خير مقدم وشر مقدم وقد ما خير قدوم فخير اسم تفضيل ومصدرية بايضا للموصوف
او المضاف اليه لان اسم التفضيل اذا اضيف اليه ووجوبا
اذا وقع حقا واجبا سماعيا اى سماعيا موقوفا على السماع اى حقا
لا قاعدة فاعرفه الله يعرفنا نحو سقيا اى سقاك الله سقيا
رعيا اى رعاك الله رعيا وخيبة من خاب الرجل خيبة اذا لم يظفر
بما طلب جدعا اى جدع جدعا والجدع قطع الانف والاذن
والشفة واليد وحمدا اى حمدت حمدا وشكرا اى شكرت
شكرا وعجبا اى عجب عجبا فانه لم يوجد في كلامهم استعمال
الافعال العامله في هذه المصادر بهذا المعنى وجوب الحذف سماعا
فيل عليه قولنا لو احدت الله حمدا وشكرته شكرا وعجب عجبا
فاجاب بعضهم بان ذلك ليس من كلام الفصحاء وبعضهم بان وجوب
الحذف انما هو فيما استعمل باللام نحو حمدا وشكرا له وعجبا له
وقد يحذف الفعل لتاصب المفعول المطلق حذفا واجبا
قياسا اى حذفا قياسيا يعلم له ضابط كلي يحذف معه الفعل
ضابطة كلية



قولنا
في مواضع متعددة منها اى من تلك المواضع موضع ما وقع اى
مفعول مطلق وقع منتفيا اى ليدل بانه لا نفيه فانه لو اريد
نفيه نحو ما زيد سيرا لا يحذف بعد نفي داخل على اسم لا يكون
المفعول المطلق خبرا عنه وبعد معنى نفي داخل على اسم لا يكون
المفعول المطلق خبرا عنه اى عنه لكل اسم وانما قال على
اسم لانه لو دخل على فعل نحو ما سرت الا سيرا وانما سرت سيرا
لا يكون منه وانما وصف الاسم بان لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه
لانه لو كان خبرا عنه نحو ما زيد الا سير شديد لكان مرفوعا على الخبرية
او وقع المفعول المطلق مكررا اى في موضع لو خبر عن اسم لا يقع و
قوعه خبرا عنه فلا يرد نحو كدت لا ارض دكا دكا وانما جمع بين
الضابطين لان كلا منهما لا يشمل الوقوع بعد اسم لا يكون خبرا عنه نحو
انت الا سيرا اى سيرا سيرا وما انت الا سير البريد اى مثل سير البريد هذا هو
لما وقع شبيها بعد نفي وانما اورد مثالين تنبيها على ان الاسم
الواقع موقع الخبر ينقسم الى النكرة والمعرفة والى ما هو على صيغة المبتدا
والى ما يشبه المثنى والى مفرد ومضاف وانما انت سيرا اى تسير سيرا

سيرًا

مثال لما وقع بعد ما النفي و زيدٌ سيرًا اي يسير سيرًا مثال لما وقع
مكررًا ومنها اي من المواضع التي يجب حذف عامل النائب للمفعول
المطلق فيها ما وقع اي موضع مفعول مطلق وقع تفصيلًا لا لازم محض
جملة متعددة والمراد بمضمون الجملة مصدرها المضاف الى الفاعل
او المفعول وبالغرض المطلوب منه وبتفصيل الاجزاء لكونه
المحتملة نحو قوله يع فشدوا الوثاق فاما منًا بعد واما فداءً
واما قدارًا نفوله فشدوا الوثاق جملة مضمونها شد الوثاق والغرض
المطلوب منه شد الوثاق اما المن او الفداء ففصل الله سبحانه
الغرض المطلوب بقوله فاما منًا بعد واما فداءً اي تمنون منًا بعد
الشد فداءً واما تفدون فداءً ومنها اي من تلك المواضع ما وقع
اي موضع مفعول مطلق وقع للتشبيه اي لان يشبه بامر آخر وحذف
عامله اي يصوت صوت حمار لانه لم يقع للتشبيه علانيًا اي حال كونه
دالًا على فعل من افعال الجوارح واحترز به عن نحو زيد زهد
الصلحاء لان الزهد ليس من افعال الجوارح بل حالة احترز به عن نحو
مررت بزيد فاذا له صوت صوت حمار وعلى صاحبه اي على صاحب

ذلك الاسم اي الذي قام به معناه واحترز به عن نحو مررت برجل
له صوت حمار نحو مررت فاذا له صوت صوت حمار من صال الشيء
صولًا بمعنى صوت تصويتًا فصوت حمار مصدر وقع للتشبيه علانيًا بعد
جملة هي قوله له صوت وهي مشتملة على اسم مجيء المفعول المطلق وهو
صوت مشتملة على صاحب ذلك الاسم وهو الضمير المجرور في له ونحو
مررت به فاذا له صراخ صراخ الثكلى اي يصرخ صراخ الثكلى وهي المرأة
مات ولدها ومنها اي من تلك المواضع ما وقع اي موضع المفعول المطلق
وقع مضمون جملة لا يحتمل لها اي لهذه الجملة غيره اي غير المفعول المطلق
نحو له علي الف درهم اعترافًا اي اعترف اعترافًا فاعترافًا مصدر وقع
مضمون جملة وهي له علي الف درهم لان مضمونها الاعتراف ولا يحتمل
سواه ويسمى هذا النوع من المفعول المطلق المؤكد لنفسه اي لنفس
لانه انما يؤكد نفسه وذلك امر لا يجيء ولا يتأتى الا باعتبار و
ما وقع مضمون جملة وهي لها اي لهذه الجملة يحتمل غيره اي غير المفعول
المطلق نحو زيد قيامًا حقًا اي هو حق حقًا من حق يحق اذا ثبت ووجب
فحقًا مصدر وقع مضمون جملة وهي قوله زيد قيام ولها يحتمل غيره

ف

تقدرون

مدل

دنا

ای یصوت صوت حمار

مختصر لهم

المطلق

المفعول به

ينصبه بخلاف اللازم فانه يتعدى باللام

امى مواقع ما وقع عليه فعل الفاعل وانما يسمى المفعول

المطلق والمراد بوقوع فعل الفاعل عليه تعلقه به بلا واسطة

حرف فانهم يقولون مرزت بزيد بالمرور واقع على زيد ولا يقولون

فى مررت بزيد ان المرور واقع عليه بل المباشر هو المجرور

بالباء فيه فانه لا يبالى فى واحد منها ان الفعل واقع عليه بل فيه

اوله او وسطه والمفعول المطلق بما فهم من مغايرته لفعل الفاعل فان

المفعول المطلق غير فعله والمراد بفعل الفاعل فعل اضرابه

الذى هو شامل لحقيقة او حكما فخرج به مثل زيد فى ضربت زيدا

المجهول فانه لم يعبر باسناده الى فاعل ولا بشكل مثل

زيد ربما فانه يصدق على ما وقع عليه الفاعل حكمى لكن

اسناد الفعل اليه فان مفعولا لم يتم فاعله فى حكم الفاعل

وبما ذكرنا ظهر فائدة ذكر الفاعل فلا يرد انه لو قال ما وقع عليه

لكان اخصر مع ضرب زيدا فان زيدا قد وقع عليه بلا واسطة

حرف فصل اعتبر اسناده الى الفاعل الذى هو الضمير المتكلم وقد



لا تنام

المؤكد هو مصدر او ما بمنزلته

ناجتهاد غير الحق والمؤكد

يقين كل شيء

بالكسر هو الحقيقة المتقوية

الغير المحتملة

ان الحقيقة

احد محتملاته

عقدان

عيل صبر

فعل

وقد يقع عليه فعل الغير

وهو

وهو ما لا يتعدى

فعل

عليه او فعل المفعول

وهو يعتبر اسناده



فانه يعتبر اسناده الى فاعل

فعل

اسناده هو الفعل

عليه او فعل المفعول

وهو يعتبر اسناده

المفعول به على الفعل العامل فيه لغوة الفعل في العمل فيعمل فيه
متقدما وحاضرا اما جوازا اصل الحد بعده ووجه الجيب التمن ما وجو
فيما تعلق حتى الاستفهام او شرطه من ربما ومن كرجو بكرمه فقد الم
بكل مانع كونه عمدة وخبرا ان كفى لسانك وقد يحذف
الفعل العامل في المفعول لقيام قرينة مقاليه او حالية جوازا نحو
لمن قال لمن ضرب اى ضرب زيدا فحذف الفعل للقرينة المقاليه التي هي
السؤال ونحو مكة للسوجه اليها اى توجه مكة فحذف الفعل للقرينة
الحالية ووجوبا في اربع مواضع مخصوصا بالذكر ليس للحصر لوجوب
حذفه في باب الاغراء والمنصوب على المدح والذم والترحم لكثرة
مباشرتها للسنة الى غير الابواب الاول من تلك المواضع الاربعة حتى
تنصور على السماع لا يجاوز عن نسلة محدودة مسموعة بان يقاس
عليها نسلة اخرى نحو اخوا ونسة اى اترك امرا ونسه وانهض
خيرا لكم اى اترك عن التثليث والقصور واخبرا لكم وسهلا ومرحبا واهلا
وسهلا اى اتيت اهلا واى مكانا سهلا معمولا لاحد هذه الاربعة
اجئت طيبة سهلا من البلاد لا حزنا والموضع الثالث من تلك المواضع



المنادى وهو المطلوب اقباله اى توجهه اليك
وحده وغيره كاذا نادى مثلا على عبد يوجه نفسه نحو مناديه
احكاما سل ياسماء وياجبال وياارض وبالتالى وكما سنراه من قوله
صلاحيته للنداء ثم ادخل عليه احرف النداء وقصد اسناد الفعل
وحكم من يطلب اقباله بخلاف المندوب والمنبه المنفجع عليه ادخل عليه حرف
النداء بحرد التفجع لا لينزله منزلة المنادى وهذا اقرب المحاكمة
بالذكر فيما بعد وفيه تحكم فان المندوب ايضا كما قال بعضهم منادى
مطلوب اقباله حكما على ما به التفجع فاذا قلت يا محمد فانما تريد
تناديه وتقول اقبل فانا استغاث اليك فالاولى ما ذكر
المنادى كما فعله صاحب المفصل وفصل الخطاب كلام ينبغي التفاته
داخل في المنادى بحرف نيابة عن احد حروفه وهي يا وايا
وهيا واى وامرة واخرة عوض عن حرف النداء نحو يا زيد لفظا او تقديرا
تفصيل للطلب اى طلبا لفظيا بان يكون آلة الطلب ملفوظة
نحو يا زيد او تقديريا بان يكون آلته محذوفة نحو يوسف اعرض
او للنيابة اى نيابة لفظية بان يكون النائب ملفوظا

عن هذا اصله يا يوسف

المحذوف والقرينة المذكورة ذلك هذا المرد والكثير اذا جاز الفتح
كما تنصب على ان يكون فى الاصل يا يتيم يا لئيم ثم عدى فتح تباعا
لنصب الثانى كما فى بين بين غمرة وفصلين المنصب الثانى لازما اما تابع
لمضاف او تابع مضاف وتمام البيت يا تيم تيم عدى لا ابا لكم لا يلفينكم
فصوة غير ليث الحرب رجل ذعر المسمى المشاكل ان تجوه فهاك حرة
خطابا لبنى تيم لا تركوا عمرا ان يجول فيلقيكم فى سوءة اى
مكروه تقبل بعيرها جانبه ايا تيم والمنادى المضاف الى ياء
المتكلم يجوز فيه وجوه اربعة فتح الياء مثل يا غلامى وسكونها
مثل يا غلامى واسقاط الياء اكتفاء بالكسرة اذا كان قبلها
كسرة احترازا عن نحو يا فتاى مثل يا غلام وقلبها الفا نحو يا غلا
وهذا بالوجهين يتعاقبان الياء اذا الندا ران النداء موضع
تخفيف لان المقصود غيره فيقصد الفراغ من النداء بسرعة ليتخلص
الى المقصود من الكلام فخفف يا غلامى بوجهين حذف الياء وابقا
الكسرة دليلا وقلب الياء الفا لان الالف والفتحة اخف من
الياء والكسرة وسيأتى هذان الوجهان فى الكافى واقعين فى المنادى



المضاف الى ياء المتكلم لكن يا بقاء فى كل منادى كذا لكن فيما غلب
عليه الاضافة الى ياء المتكلم واشتهر بها اكثر الشهرة على الياء المقيرة
بالحذف والقلب فلا يقال يا عبدى ويا غلامى وقد جاء شاذا فى المنادى
يا غلام بالفتح اكتفاء بالفتحة عن الالف ويكون المنادى يا غلام المضاف
الى ياء المتكلم يا لها فى هذه الوجوه كلها وقفا فى حال كون الوقف
تقول يا غلامية ويا غلاميه وغلامه وغلاماه فرقا بين الوقف
والوصل وقالوا اى العرب فى محاورتهم يا ابى ويا امى على الوجوه
الاربعة كسائر ما اضيف الى ياء المتكلم مع وجوه اخر نادرة عليها
لكثرة استعمال المنادى فى كلامهم كما اشار اليه بقوله ويا ابت
ويا امت اى قالوا يا ابتى ويا امت بفتح الباء او مكسورة
لمناسبة الياء وقد جاء الضم نحو يا ابت ويا امت
لاجرائه مجرى المفرد المعرفة ولم يذكره للقلة وقالوا يا ابا
واما يا الف بعد الباء جمعا بين العوض والمعوض عنه وهو شاذ
يا ابى ويا امى احترازا عن الجمع بين العوض والمعوض عنه وهو جائز
وقالوا يا ابن ام ويا ابن عم خاصة هذا الاختصاص بالنظر الى

ابن اخي وابن خالي

اللام والعم اي كما يقال يا اخا بني ويا ابن خالي بالنظر الى الاب
ايضا فانهم يقولون يا ابن عم مع اتفاقهم على الوجوه الاربعة مثل يا
علاسي فقالوا يا ابن امي ويا ابن عمي بفتح الياء وسكونها
ويا ابن ام ويا ابن عم بحذف الياء والاكتفاء بالكسرة ويا ابن
امنا ويا ابن عمانا بابدال الياء الفا وقالوا بزيادة وجه
اخر شذ في المضاف الى ياء المتكلم يا ابن ام ويا ابن عم بحذف
الالف والاكتفاء بالفتحة لكثرة الاستعمال وطول اللفظ وثقل
التضعيف ولما كان من خصائص النداء الترخيم شرع في بيانه فقال
الترخيم المنادى جائز اي دافع في سعة الكلام من غير ضرورة شعرية
او داع اليه فان دعت اليه ضرورة فنائب الترخيم الاول او الثاني
اي في غير المنادى واقع ضرورة حذف في اخره اي اخر المبنى
تخفيفا اي بمجرد التخفيف لا لعلة اخرى فيشمل ما حذف
الحذف المستلزم للتخفيف فعلى هذا يكون ذلك الموقوف مخصوصا
بترخيم المنادى ويسلم من ترجم غير المنادى بما ليس كذلك
على تعريف الترخيم مطلقا بارجاع الضمير المرفوع الى الترخيم مطلقا

والضمير المجرور الى الاسم وشرط اي شرط ترخيم المنادى على القول
الاول وشرط الترخيم اذا كان واقعا في المنادى على التقدير
الثاني امور اربعة ثلثة منها عدمية وهي ان لا يكون مضافا فيه
او كالمضاف فخرج المضاف نحو اقبل يا غلام زيد ونحو قوله
لانه ليس آخر المنادى نظرا الى المعنى الثاني لانه ليس آخر الجزء
نظرا الى اللفظ فامتنع الترخيم فيهما بالكلية وان لا يكون مبنيا
محكوما بالبناء لعلة ظهور اثر البناء فيه بالنصب والبناء فلم يرد
على الرخيم الذي هو من خصائص المنادى ولا يستحق زيادة الكلف
لان الزيادة تنافي التخفيف ولم يذكر المبرد لانه غير داخل في
المنادى عنده وهو واقع في بعض النسخ فكانه سها من تصرف الناسخين
مع ان وجه اشتراط عدم دخوله في المنادى ظاهر وهو ان لا
يغلب زيادة الالف في آخره لدى الوصف اظهار الترخيم فلا
يناسب الترخيم للتخفيف وان لا يكون جملة لان الجملة يحكيها قائلها
والشرط الرابع احد امرين وجودين وهو ان يكون المنادى اما علما
زائدا على ثلثة احرف لانه لعلة بسبب التخفيف الترخيم نكرة لدى العلم

والضمير المجرور الى الاسم وشرط اي شرط ترخيم المنادى على القول
الاول وشرط الترخيم اذا كان واقعا في المنادى على التقدير
الثاني امور اربعة ثلثة منها عدمية وهي ان لا يكون مضافا فيه
او كالمضاف فخرج المضاف نحو اقبل يا غلام زيد ونحو قوله
لانه ليس آخر المنادى نظرا الى المعنى الثاني لانه ليس آخر الجزء
نظرا الى اللفظ فامتنع الترخيم فيهما بالكلية وان لا يكون مبنيا
محكوما بالبناء لعلة ظهور اثر البناء فيه بالنصب والبناء فلم يرد
على الرخيم الذي هو من خصائص المنادى ولا يستحق زيادة الكلف
لان الزيادة تنافي التخفيف ولم يذكر المبرد لانه غير داخل في
المنادى عنده وهو واقع في بعض النسخ فكانه سها من تصرف الناسخين
مع ان وجه اشتراط عدم دخوله في المنادى ظاهر وهو ان لا
يغلب زيادة الالف في آخره لدى الوصف اظهار الترخيم فلا
يناسب الترخيم للتخفيف وان لا يكون جملة لان الجملة يحكيها قائلها
والشرط الرابع احد امرين وجودين وهو ان يكون المنادى اما علما
زائدا على ثلثة احرف لانه لعلة بسبب التخفيف الترخيم نكرة لدى العلم

هذا زمزم لا نورد فعالج كبدا ... بماء من الراح فلا تعذل بدا

البلبل يصحو ويقول انتبهوا العمر مضى وما مضى لم يعد

تسليط ٣

غير الطلب اجز ازائي اذا كانت مع الطلب نحو اما زيدا فاضربه فان
المختار هو النصب فان الرفع يقتضي وقوع الطلب خبرا وهو لا يجوز
الا بتاويل ومثل اما مع غير الطلب اذا الواقع على الاسم المذكور
للفجاءة في كونه من اقوى القرائن مثل خرجت فاذا زيد يضربه
عمرو فان المختار فيه الرفع فان اذا للفجاءة لا يدخل الا على الجملة
الاسمية غالبا وما وقع في بعض النظروف من ان اذا للفجاءة
يلزم بعدها الاسمية فالمراد بلزوم الاسمية غلبة وقوعها بعدها
فلا تنافي ويختار النصب في الاسم المذكور بالعطف اي بسبب
عطف جملة هو فيها على جملة فعلية متقدمة لتناسب اي لرعاية
التناسب بين الجملة المعطوفة والجملة المعطوف عليها في كونهما فعليتين
نحو خرجت فزيدا القيته وبعد حرف النفي يعني ما ولا وان وليس
لم ولما ولن من ادوات هذه الجملة اذ هي عاملة في المضارع ولا يقدر معمولها
لضعفها في العمل نحو ما زيدا اضربه ولا عمرا وان زيدا اضربه الا ماديبا
وبعد حرف الاستفهام نحو ايزيدا اضربه واغا فاي حرف الاستفهام
ضربته هم

فلا يقع الاسم المذكور
بعد لم ولما ولن لانها لم يذكر
بعدهن معمولها
بدون صح

اي المعمول وهو جملته
في المثال المذكور



لانه يختار الرفع في اسم الاستفهام مثل من اكرمته ولم يقل اضربه الاستفهام
لتشمل مثل هل زيدا اضربته فانه يجوز ان تقدر الفعل لاقتضاء هل
لفظ الفعل لانه بمعنى قد في الاصل ولا يكفي فيه تقدير الفعل وبعد
اذا الشرطية الدالة على المجازاة في الزمان نحو اذا عبد الله تلقه
فاكرمه وبعد حيث الدالة على المجازاة في المكان نحو حيث زيدا اجده
فاكرمه وفي ما قبل الامر والنهي يعني موضع وقوع الاسم المذكور قبل
الامر والنهي مثل زيدا اضربه او زيدا لا تضربه واغا اضبر في هذه المواضع
اي ما بعد حرف النفي والاستفهام واذا الشرطية وحيث وما قبل حيث ضمه
الامر والنهي النصب في الاسم المذكور اذ في اي هذه المواضع مواقع
الفعل اي مواضع وقوع الفعل فيها اكثر فاذا نصب الاسم المذكور
وقع فيها الفعل تقديرا والا فلا وكذلك يختار النصب في الاسم
المذكور عند خوف لبس المفسر اي الصفة التباس ما هو مفسر في حال النصب
لكن لا من حيث هو مفسر في هذه الحالة بل من حيث هو خبر في
حال الرفع بالصفة فلا يعلم انه خبر عن الاسم المذكور في حال الرفع

اي المفسر
في المثال المذكور

اي خبر مبتدا محذوف

مع موافقة للمبتدأ المقصود او صفة بشيء مخالفة للمبتدأ المقصود فالاول
انما هو بين ضربة ذات ما هو مقدر على تقدير النصب وصفته
لا يبينه بوصف التقدير وبين الصفة فان التركيب لا يحتملها مثل
قولك تعالى انا كل شيء خلقناه بقدر بنصب كل على الاضمار المفسر
بشريطة التفسير ولو رفع بالابتداء وجعل خلقناه خبره كان موافقا
في ادا المقصود لكن ضيف لبسه بالصفة لاحتمال كون قوله تعالى
بقدر خبرا وهو خلاف المقصود فان المقصود الحكم على كل شيء
بانه مخلوق لله تعالى بقدر لا الحكم على كل شيء مخلوق لنا انه بقدر فانه يوهم
كون بعض الاشياء الموجودة غير مخلوق لله تعالى كما هو مذهب المعتزلة
في الافعال الاختيارية للعباد ويستوي الامران اي الرفع والنصب
فلو تكلم ان بخبر كل واحد منهما بلا تفاوت في مثل زيد قام وعمرو
اكرمته اي عنده او في داره ونحو ذلك والا لما صح العطف على التقدير
لعدم التقدير اي يستوي الامران فيما اذا عطف الجملة الثانية وقع
فيها الاسم المذكور على جملة ذات وجهين اي جملة اسمية خبرها جملة



فعلية فيصح رفعه بالابتداء ونصبه بتقدير الفعل والوجهان مستويان
لحصول التناسب فيهما ففي الرفع يكون اسمية فتعطف على الجملة
الكبرى وهي اسمية وفي النصب تكون فعلية فتعطف على الصغرى
وهي فعلية فان قلت السلامة عن الحذف مرجحة للرفع
قلت هي معارضة بقرب المعطوف عليه فان قلت لا تفاوت
في القرب والبعد قلت بينهما اذ الكبرى ايضا قرينة غير مفصولة
عنها فلت هذا باعتبار المنتهى واما باعتبار المبدأ فالصغرى
اقرب ويجب النصب اي نصب الاسم المذكور بعد حروف الشرط
والمراد به ههنا ان ولو فان اما وان كانت من حروف الشرط
فحكمها كما سبق من اختيار الرفع مع غير الطلب ها واختيار النصب
مع الطلب وكذا يجب نصبه بعد حرف التحضيض وهو هلا ولولا
ولوما انما وجب النصب بعدها لوجوب دخولها على الفعل
لفظا او تقديرا كقولك زيدا ضربته ضربك مثال لحرف الشرط
والا زيدا ضربته مثال لحرف التحضيض وليس مثل ازيدا ذهب

قوله بقرب المعطوف عليه ولكان يقول فالنصب
ارجح باستقرار على كلمات جعل الجملة خبرا اي عضد

منه اى من باب الاضمار على شريطة التفسير فان زيدا فيه وان
كان يكون فى بادى النظر انه مما اضمر عامله على شريطة التفسير
والمختار فيه النصب لوقوع الاسم المذكور فيه بعد حرف الاستفهام
لكن يظهر بعد تعمق النظر انه ليس منه فانه وان صدق عليه انه
اسم بعده فعل مشتغل عنه بضميره لكنه ليس بحيث لو سلط عليه هو
او مناسبه للنصبه لان ذهب به لا يعمل النصب وكذا مناسبه اعنى
اذهب فان قلت فلا يختص المناسب فى اذهب فليقدر مناسب
آخر يصلح مثل يلابس او اذهب على صيغة المعلوم فيكون تقديره
زيدا يلابسه اذ ذاك به او يلابسه احد اذ ذاك به او اذهب به
احد قلت المراد بالمناسب ما يرادف الفعل المذكور او يلازمه
مع اتحاد ما اسند اليه فالاتحاد فيما ذكرته مفقود واذا كان كذلك الا
فالرفع اى رفع زيد فى المثال واجب بالابتداء ونصبه غير جائز
بالمفعولية فليس من باب الاضمار على شريطة التفسير فكيف يقدر مما
يختار فيه النصب وكذا اى مثل ازيدا ذهب به قوله تعالى



كل شئ فعلوه فى الزبر اى صحايف اعمالهم فهو ليس من باب الاضمار
على شريطة التفسير لانه لو جعل منه لصار التقدير فعلوا كل شئ
فى الزبر فقوله فى الزبر ان كان متعلقا بفعلوا فقد فسد المعنى
لان صحايف اعمالهم ليست محلا لفعلهم لانهم لم يوقعوا فيها
فعلا بل الكرام الكاتبون اوقعوا فيها كتابة افعالهم وان كان
صفة لشئ مع انه خلاف ظاهر الآية فات المعنى المقصود
اذ المقصود ان كل شئ هو المفعول لهم كائن فى الزبر مكتوب
فيها موافقا لقوله تعالى وكل صغير وكبير مستطر لا ان كل كائن
فى صحايف اعمالهم مفعول لهم فالرفع لازم على ان يكون كل شئ
مبتدأ والجملة الفعلية صفة لشئ والجار والمجرور فى محل الرفع
على انه خبر المبتدأ تقديره كل شئ هو مفعول لهم ثابت فى الزبر
بحيث لا يغادر صغيرة ولا كبيرة واعلم انه قد سبق ان الاسم
المذكور اذا كان بعد الفعل المشتغل عنه بضميره او متعلقه امرا
او نهيا فالمختار فيه النصب والظاهر ان قوله تعالى الزانية

والزانى فاجلدوا كل واحد منهما الآية داخل تحت هذه القاعدة
مع ان القراء اتفقوا فيه على الرفع الا فى رواية شاذة عن بعضهم
فاضطر النحاة الى ان تحملوا الاخراج عن القاعدة المذكورة لئلا
يلزم اتفاق القراء على غير المختار فاشاروا الى ما تحملوا الاخراج
عنها فقالوا ونحو الزانية والزانى فاجلدوا كل واحد منهما الفاء
فيه مرتبط بمعنى الشرط عند المبرد لكون الالف واللام فى الزانية
والزانى مبتدأ موصولا فيه معنى الشرط واسم الفاعل الذى هو صلة
كالشرط فخبر المبتدأ كالجزاء والفاء الداخلة عليه مرتبة بالشرط دالة
على سببية الجزاء ومثل هذا الفاء لا يعمل ما فى حيزه فيما قبله فامتنع
تسليط الفعل المذكور بعده على ما قبله فتعين فيه الرفع والآية
جملتان مستقلتان عند سيبويه اذ الزانية مبتدأ محذوف
المضاف والزانى عطف عليه والخبر محذوف اى حكم الزانية
والزانى فيما يتلى عليكم بعد وقوله فاجلدوا جملة ثانية لبيان الحكم
الموعود والفاء عنده ايضا للتسبيبة اى ان ثبت زناهما فاجلدوا



وقيل زائدة او للتفسير وجزاء الجملة لا يعمل فى جزاء جملة اخرى
فيمتنع التسليط فلا يدخل فى القاعدة فتتعين الرفع والا اى وان
لم يكن الفاء بمعنى الشرط ولم يكن الآية جملتين ايضا فهى تكون داخلة
تحت القاعدة فالمختار فيها النصب واضمار الناصب باطل
لاتفاق القراء على الرفع فلابد من جعل الفاء بمعنى الشرط او جعل الآية
جملتين لتتعين الرفع الرابع من تلك المواضع التحذير وانما وجب
حذف الفعل فيه لضيق الوقت عن ذكره وهو فى اللغة تحويف
شئ عن شئ وتبعيده منه وفى اصطلاح النحاة معمول اى اسم عمل
فيه النصب بالمفعولية بتقدير اتق تحذير اى احذر ذلك المعمول
تحذيرا فيكون مفعولا مطلقا او ذكر تحذيرا فيكون مفعولا له
مما بعده اى مما ذلك المعمول او ذكر المحذر منه مكررا على صيغة المجهول
عطف على حذر او ذكر المقدر فان قلت فعلى هذا لابد من تغاير
فى المعطوف كما فى المعطوف عليه قلنا نعم لكنه وضع فى

النحاة اى العلماء فيه بزيادة على ان المعمول اعم فالمعمول قد يكون من قبيل الخبر والحال والمفعول المطلق ولا يطلق عليه العامل لكونه من قبيل المتقدم

سمى اللفظ المحذر به تحذيرا اى تجوزا باسم الكل والا فالمحذر به بعض التحذير اى التحذير منه

المعطوف المظهر موضع المضمر اذ تقدير الكلام او صمولن بتقدير ان
ذكر مكررا الا انه وضع المحذر منه موضع الضمير العايد الى المعمول
اشعارا بانه محذر منه لا محذر مثل اياك والاسد واياك وان تحذف
هذان مثالان الاول نوعي التحذير ومعناها بعد نفسك من الاسد
والاسد من نفسك وبعد نفسك عن صدف الارنب وهو ضربه
بالعصا وبعد صدف الارنب عن نفسك وعلى التقديرين المحذر منه
هو الاسد والصدف فان المراد تبعيد الاسد او الصدف من نفسك
تحذيرا منهما لا تحذيرهما منها والتكرير التكرير مثال لما في نوعيه
اي اتق التكرير التكرير ولا يخفى عليك ان تقدير اتق في اول
النوعين غير صحيح لانه لا يقال اتقيت زيدا من الاسد فينبغي
ان يقدر فيه مثل بعد ونحو وتقدير بعد في مثال النوع الثاني غير
مناسب لان المنع هنا لا اتفاقا عن التكرير لا على تبعيده فالصواب
ان يقال بتقدير بعد او اتق ونحوهما فتقدير مثل بعد

في جميع افراد النوع الاول وفي بعض افراد النوع الثاني في مثل
نفسك نفسك فان المنع على تقدير نفسك مما يوذيك كالاسد
ونحوه وبتقدير مثل اتق في بعضها كالمثال المذكور قيل لفظ الاسد
في اياك والاسد فارغ من النوعين فينبغي ان لا يكون تحذيرا
وليس كذلك فانه ايضا تحذير واجيب بانه تابع للتحذير والتوابع
خارجة عن المحدود بدليل ذكرها فيما بعد وتقول في قسمي النوع الاول
اياك من الاسد كما كنت تقول اياك والاسد ومن ان تحذف
كما كنت تقول اياك فان تحذف وتقول في المثال الاخير
اياك ان تحذف بتقدير من اي اياك من ان تحذف لان حذف
حرف الجر عن ان وان قياس ولا تقول في المثال الاول
اياك الاسد لامتناع تقدير من وشذوذه من غير ان وان
فان قلت فليكن بتقدير العاطف قلت حذف
العاطف اشد شذوذا لان حذف حرف الجر قياس مع ان

وان وشاذ كثر في غيرها واما حذف اللطف فلم يثبت الا نادرا

المفعول فيه هو ما فعل فيه فعل اى حدث مذكور نفسا

في ضمن الفعل الملفوظ او المقدر او شبهه كذلك او مطابقة اذا

كان العامل مصدرا فقولنا ما فعل فيه فعل شامل لاسما ء يوم الجمعة

الزمان والمكان كلها فانه لابد من زمان او مكان عن ان يفعل فيهما

فعل سوآء ذكر الفعل الذى فعل فيهما اولا وقولنا مذكور

خرج به ما لا يذكر فعل فيه نحو يوم الجمعة يوم طيب فانه وان

كان فعل فيه فعل لا محالة لكنه ليس بمذكور لكن يقع مثل شهدت

يوم الجمعة داخلا فيه فان يوم الجمعة يصدق عليه انه فعل فيه فعل

مذكور فان شهود يوم الجمعة لا يكون الا يوم الجمعة فلو اعتبر فيه

في التعريف قيد الحيثية اى المفعول فيه ما فعل فيه فعل مذكور

من حيث انه فعل فيه فعل مذكور فرق مثل هذا المثال منه فان

ذكر يوم الجمعة فيه ليس من حيث انه فعل فيه فعل مذكور بل من حيث



انه وقع عليه فعل مذكور ولا يخفى انه على تقدير اعتبار قيد الحيثية

لا حاجة الى قولنا مذكور الا لزيادة تصوير المعرف وقوله

من زمان او مكان بيان لما الموصولة او الموصوفة اشارة

الى قسمى المفعول فيه وتمهيد لبيان حكم كل منهما وهو اى المفعول

فيه ضربان ما يظهر ما يظهر فيه وهو مجرورها وما يقدر فيه وهو

منصوب بتقدير في وهذا خلاف اصطلاح القوم فانهم لا يطلقون

المفعول فيه الا على المنصوب بتقدير في واما المجرور بها فهو

مفعول به بواسطة حرف الجر لا مفعول فيه وخالفهم المصنف حيث

جعل المجرور ايضا مفعولا فيه وكذلك قال وشرط نصبه

اى شرط نصب المفعول فيه بتقدير في اذ التلفظ بها يوجب

الجر وظروف الزمان كلها مبهما كان الزمان او محدودا القبيل

ذلك اى تقدير في لان المبهم منها جزء مفهوم الفعل فيصح

انتصابه بلا واسطة كالمصدر والمحدود منها مجرور عليه اى على

المبهم لاشتراكهما في الزمانية نحو صمت دهرا وافطرت اليوم

وظروف المكان ان كان المكان مبهما فمثل ذلك اى تقدير فى خلا
على الزمان المبهم لاشتراكهما فى الابهام نحو جلست خلفك والا اى
وان لم يكن مبهما بل يكون محدودا فلا يقبل تقديرا فى اذا لم يمكن
حمله على الزمان المبهم لاختلافهما ذاتا وصفة نحو جلست فى المسجد
وفسر المبهم من المكان بالجهات الست وهى امام وخلف ويمين
وشمال وفوق وتحت وما فى معناها فان أمام زيد مثلا يتناول
جميع ما يقابل وجهه الى انقطاع الارض فيكون مبهما ويلائم يتناول هذا
التفسير بعض الظروف المكانية الجائز نصبها قال وحمل عليه اى
على المبهم المفسر بالجهات عند ولدى وشبههما نحو يسوى لا بهما
اى لابهام عند ولدى ولم يذكروه حمل شبههما عليهما لان حكم كلهما
وفى بعض النسخ لابهامها كما هو الظاهر وكذا حمل على المبهم من المكان
لفظ المكان وان كان معينا نحو جلست مكانك لكثرته فى الاستعمال
مثل الجهات الست لابهامه وكذا حمل عليه ما بعد دخلت وان كان
معينا نحو دخلت الدار لكثرته فى الاستعمال لابهامه على الاصح الى





المذهب الاصح فانه ذهب بعض النحاة الى انه مفعول به لكن الاصح انه
مفعول فيه والاصل استعماله بحرف الجر لكنه حذف لكثرة استعماله
وهذا محل تأمل فان الفعل لا يطلب المفعول فيه الا بعد تمام معناه
ولا شك ان معنى الدخول لا يتم بدون الدار وبعد تمام معناه يمكن
يطلب المفعول فيه كما اذا قلت دخلت الدار فى البلد الفلانى
فالظاهر انه مفعول به لا مفعول فيه ومما يؤيد ذلك ان كل فعل
نسب الى مكان خاص يوقوعه فيه يصح ان ينسب الى مكان اعم منه
ولغيره فانه اذا ضربت زيدا فى الدار التى هى جزء من البلد فكما يصح
ان تقول ضربت زيدا فى الدار كذلك يصح ان تقول ضربته فى البلد
وفعل الدخول بالنسبة الى الدار ليس كذلك فانه اذا قال الداخل
فى البلد دخلت الدار لا يصح ان يقول دخلت البلد فنسبة
الدخول الى الدار ليست كنسبة الاخص الى الامكنة التى دخلت فيها
فلا يكون الدار مفعولا فيه بل مفعولا به وقيل معناه على الاستعمال
الاصح فيكون اشارة الى ان استعمال دخلت مع فى نحو دخلت الدار

ويترتب عليه وقعت عن الحرب جبناً امثال لما فعل لسبب
وجوده فعل وهو القعود فان القعود انما وقع بسبب الجبن
والقابل يكون مفعولاً له معرفاً مستقلاً غير داخل في الفعول المطلق
يخالف حلافاً ظاهراً للزجاج فانه اى المفعول له عنده
اى عند الزجاج مصدر من غير لفظ فعل فالمحض عنده في مثالين
المذكورين اذ تقديره بالضرب تاديباً وجئت في القعود عن الحرب جبناً
او فعلته ضرب تاديب وقعت جبناً ومذهب الزجاج باطل صحة
تاويل ينبو عنه لا يدل عليه في الطريقة الا يرى الى صحة تاويل الحال
بالظرف من حيث ان معنى جاء زيد ماكباً جاء زيد وقت الركوب
من غير ان يخرج عن حقيقتها وشرط نصبه اى شرط انتصاب
مفعول له لاشرط كون الاسم مفعولاً له فالتمس ولا كراهة في ذلك
حتى تتكلف للتمس ولا كراهة ان تشترط عند المفعول له على ما ابدل عليه
حده وهذا كما قالوا في المفعول فيه ان شرط نصبه تقدير في وهذ
ايضاً خلاف الاصطلاح القوم تقدير اللام لانها اذا ظهرت
لزم الجر وخصص اللام بالذكر لانها النائب في تعليل الافعال

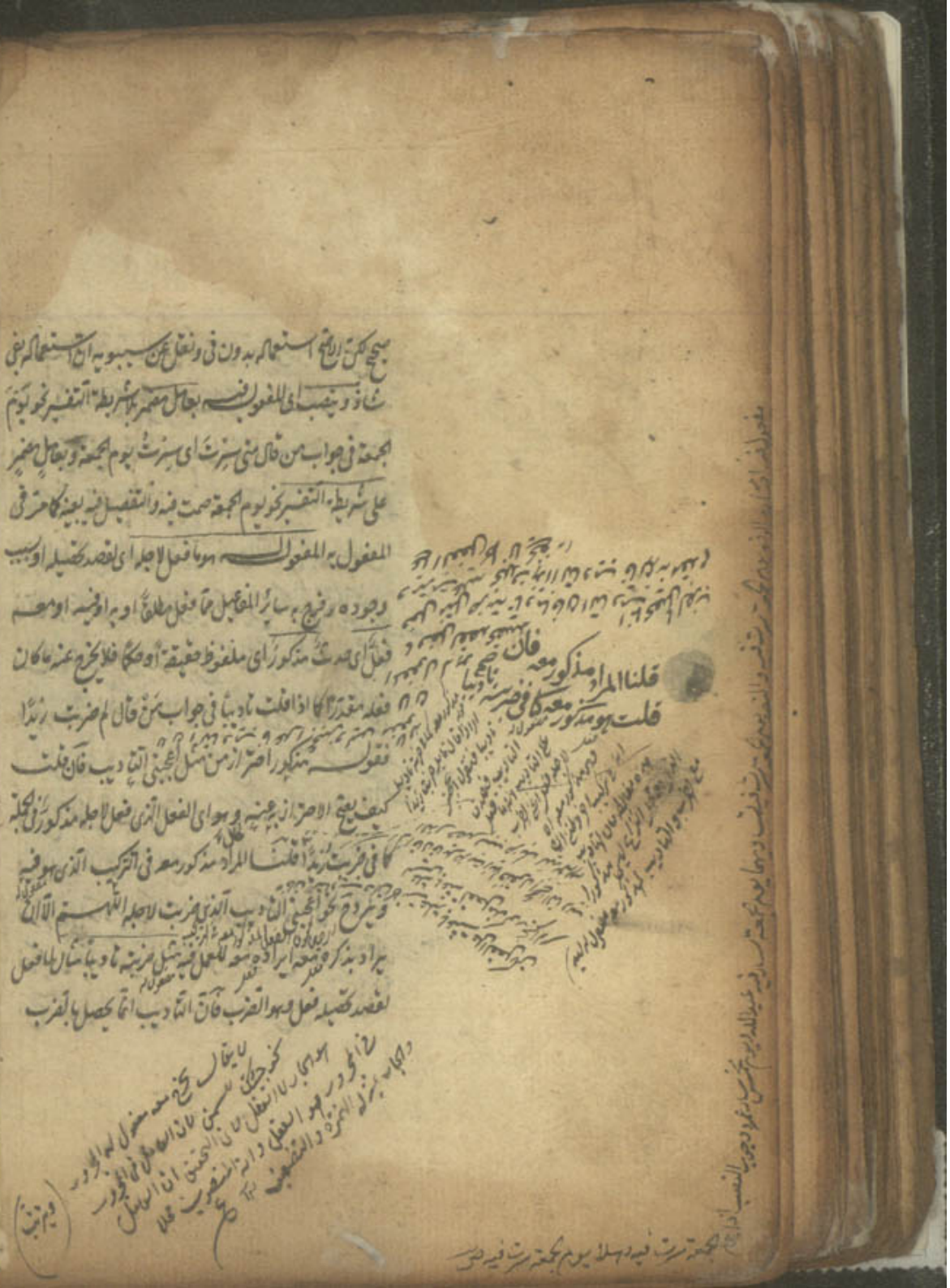

شهدت الحرب ايقاعا للصلح بين الفريقين فان زمان
المفعول له اعني ايقاع الصلح بعض زمان الفعل اعني شهود
الحرب واحترز بذلك القيد عما اذا لم يكن مقارنا للفعل في
الوجود نحو اكرمتك اليوم ليوعدني بذلك امس وانما
اشترط هذا الشرط لان هذه الشرائط يشبه المصدر فيتعلق بالمعه
الفعل بلا واسطة تعلقا كالمصدر به يجر لاما اذا اختل شيء منها
المفعول معه الذي فعل بصاحبته بان يكون الفاعل مصاحبا
وصدور الفعل عنه او المفعول ووقوع الفعل عليه وقوله
هو مفعول ما الرسم فاعله اسند اليه المفعول كما
اسند الى الجار والمجرور في مفعول به وفيه وله والضمير
المجرور راجع الى اللام واعتذر بما اجترزه بعض النحاة من
اسناد الفعل الى اللام النصب وتركه منصوبا جريا على ما عليه
في الاكثر والبه ذهب في قوله تعالى لقد تقطع بينكم على قراءة
وفي بعض الحواشي ان هذا الراي شريف جدا او قيل الوجه
ان يجعل من قبيل جئتك امس والشرط ان فاعل ما هو مفعول له

حاشية عبد الحكيم على شرح الشمسية للقطب الرازي

فلا يقدر غير حرف اللام اذ في حذف ما سواه خروج عما هو المفعول له كقوله
تعالى حذر الموت ومنه قوله تعالى خشية الله وقوله تعالى فيظلمون من الذين
هادوا حرمنا وقوله صلعم ان امرأة دخلت النار في هرة اي لاجلها
ولما كان تقدير اللام عبارة عن حذف شيء عن اللفظ وابقائها
في النية وكان الاصل ابقائها في اللفظ والنية فلا حاجة في ابقائها
في النية الى شرط بل الحاجة اليه انما يكون في حذفها من اللفظ والحذف
قال الشيخ يجوز جعلها ولم يكتف بالحاء ضمير الفاعل الى تقدير اللام
على انه يجوز حذفها كما يجوز ذكرها اذا كان اي مفعول له فعلا احترز
عما اذا كان عينا نحو جئتك امس لقاء عمرو الفعل المعلل به اي المتحد
فاعله وفاعل عامله احترز عما اذا كان فعلا لغيره نحو
جئتك لمجيئك اياي اي الفعل المذكور في الوجود بان يتحدا
وجودها نحو ضربته تاديبا اذ زمان الضرب والتاديب واحد
اذ لا مغايرة بينهما الا باعتبار او يكون زمان وجود احدها
بعضا من زمان الوجود الاخر نحو قعدت عن الحرب جبنا فان زمان
المفعل اعني القعود بعض زمان المفعول له اعني الجبن نحو
قيل الجبن امر دائم يكون من اول الامر الى اخره فكيف
يكون بعض زمان القعود اجيب
وطئها مفعول له لاتفاق الفاعل والمفعول
المفعول له ما ذكر لبيان سبب الفعل
ليكون علة غائية له
وليس بمفعول له لان الوطء ليس علة غائية للحبل
المقارن ارادة تحبيل ولا الحبل علة غائية للوطء
بمعنى الاضافة نحو اللام في اقم الصلوة

وما يماثله نحو مالك وزيدا ما تصنع وزيدا وعمرا ما لك
وزيدا ما تصنع وزيدا وعمرا ما لزيد وغيره ما يصنع زيد وغيره
الحال ما فرغ من المفاعيل شرع في الحالات بها وهو تبين هيئة
الفاعل او المفعول به من حيث هو فاعل او مفعول به كما هو الظاهر
فبذكر الهيئة يخرج ما تبين الذات كالتمييز وباضافتها الى
الفاعل او المفعول يخرج ما تبين هيئة غير الفاعل والمفعول كهيئة
المبتدا نحو زيد العالم اخوك وبقيد الهيئة يخرج صفة الفاعل
او المفعول فانها تدل على هيئة او المفعول به فقط لا من حيث
هو فاعل او مفعول وقولنا الترديد على سبيل منع الخلو الخ
فلا يخرج منه مثل ضرب زيد عمرا راكبين لفظا ومعنى اى سواء
كان الفاعل او المفعول الذى وقع الحال عنه لفظا بان يكون
فاعلية الفاعل او مفعولية المفعول باعتبار لفظ الكلام
ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه يفهم من فحوى الكلام
سواء كان ملفوظين حقيقة او حكما او معنى اى معنويا بان يكون
فاعلية الفاعل او مفعولية المفعول باعتبار معنى يفهم من فحوى

الكلام لا باعتبار لفظ منطوق به والمراد بالفاعل او المفعول ما ضمن
ان يكون حقيقة او حكما فيدخل فيه الحال عن المفعول معه لكونه
في معنى الفاعل او المفعول به وكذا المفعول المطلق مثل ضرب الضرب
شديدا فانه بمعنى احدث الضرب شديدا وكذا يدخل فيه الحال
عن المضاف اليه كما اذا كان المضاف فاعلا او مفعولا يصح حذفه وقيام
المضاف اليه مقامه فكانه الفاعل او المفعول نحو بل نتبع ملة ابراهيم
حنيفا فانه يصح ان يقول بل نتبع ابراهيم
مقام بل نتبع ملة ابراهيم وان يأكل اخاه مقام ان يأكل اخيه وان كان
او كان المضاف فاعلا او مفعولا وهو خبر المضاف اليه فكان الحال عن المضاف
اليه هو الحال عن المضاف وان لم يصح قيامه مقامه كما في قولك ان زيدا
هو لا مقطوع مصبحين اى قولك مصبحين حال عن هو لا باعتبار
ان الدابر المضاف اليه جزء فان دابر الشئ اصله فالدابر بمعنى
ما لم يسم فاعله باعتبار ضمير المستكن في المقطوع فكانه حال
عن مفعول ما لم يسم فاعله ولو قرئ مبنيا على صيغة الماضي المعلوم
من باب تفعل او مبنيا على صيغة المضارع المجهول من باب

وجعل الجار متعلقا به لا بالمفعول دخل فيه الحال من المفعول مع
او المفعول المطلق من غير حاجة الى تقييد الفاعل والمفعول لا لانه
خولف وقوع حالا من المضاف اليه مثل ضربت زيدا قائما مثل اللفظ
الملفوظ حقيقة فان فاعلية تاء المتكلم ومفعولية زيدا انما هي
باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه
وهما ملفوظان حقيقة بخلاف الدار من قولك زيد قائما في الدار مثال
اللفظ الملفوظ حكما فان
فاعلية ضمير المستكن في قائما انما هي باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه
من غير اعتبار معنى خارج عنه والضمير المستكن ملفوظ حكما لا
قائما مثال المعنوي لان مفعولية زيدا ليس باعتبار لفظ هذا الكلام
ومنطوقه بل باعتبار معنى الاشارة او التنبيه المفهومين من لفظ هذا
ولا شك انهما ليسا بمقصد المتكلم الاخباري بهما عن نفسه حتى يقدر
في نظم الكلام اشير او انبه ويصير زيدا مفعولا لفظيا بل مفعولية زيد
انما هي باعتبار معنى اشير او انبه الخارج عن منطوق الكلام
لصحة وقوع القائم حالا لا في معنوية لا لفظية وانما سلمنا وقوع
الحال اما الفعل اللفظ المقدر نحو ضربت زيدا قائما وزيد في الدار



قائما ان كان الظرف مقدرا بالفعل او شبهه وهو ما يعمل عمل
الفعل وهو من تركيبه كاسم الفاعل نحو زيد ذاهب راكبا
وزيد في الدار قاعدا ان كان الظرف مقدرا باسم الفاعل وكاسم
المفعول نحو زيد مضروب قائما او الصفة المشبهة نحو زيد حسن
ضاحكا او معناه المستنبط من فحوى الكلام من غير تصريح به او
تقديره كالاشارة والتنبيه في نحو هذا زيد قائما كما مر وكالنداء والتمني
والترجي والتشبيه في نحو يا زيد قائما وليتك عندنا مقيما وكأنه
في الدار قائما أسد كما يليه وشرطها اي شرط الحال ان تكون نكرة
لا المعرفة الاصل والغرض وهو تقييد الحدث المنسوب الى صاحبها
بصير بجعل والتعريف زائدا على الغرض ولكون صاحبها معرفة
لانه محكوم عليه في المعنى فكان الاصل فيه التعريف غالبا اي ليس
اشتراطها بكون صاحبها معرفة في جميع موادها بل في غالب
موادها اي اكثرها وبيان ذلك ان مواد وقوع الحال خمس
احدها ما يكون ذو الحال فيه نكرة موصوفة نحو جاءني رجل
من بني تميم فارسا او معينة كغناء المعرفة لاستقرائها نحو قوله

لكونها جزاء الحقيقة عن ذي الحال
وحق الجزاء ان يكون كذلك

عطشان بين ليشرب منه ناقة حاذ لم يكن شرب منه ولعل المراد
بيهما نفس مداخلة بعضها ببعض او المعنى على نقص مثل
نقص الدخال ومررت به وحده ونحوه مثل فعلية جهدك اي
متناولا بالنكرة فلا يرد نقضا على قاعدة امتناع كونها نكرة
وتاويلها على وجهين احدهما انها معاملة الافعال محذوفة
اي يعتزل العراك وينفرد وحده اي انفراده ويجتهد جهدك
فهذه الجمل الفعلية وقعت حالا وهي المصادر منصوبة على المصدرية
وثانيهما انها معارف موضوعة موضع النكرات اي معتركة ومنفردا
ومجتهدا فالصورة وان كانت معرفة فهي في التقدير نكرة كما ان
حسن الوجه في صورة المعرفة وهي في المعنى نكرة فاذا كان صاحبها
اي صاحب الحال نكرة محضة لم يكن فيه اشارة تخصصه جاز
سوغ التقديم ولم يكن للحال شائبة بينها وبين معرفة وجب
تقديم الحال على صاحبها ليتخصص النكرة بتقديمه لانها في
المعنى مبتدا وخبر ولئلا يلتبس الصفة في التقديم بمثل قولنا راكبا
رجلا والباقي قد مضت في سائر المواضع واذا لم يلتبس طرد الباب

جاء رجل وزيد راكبين؟



فيها افترق كلام الحكيم امن افن بعد ان جعلت اس الحلامن كل اس
او واقعة في حيز الاستفهام نحو هل اتاك رجل راكبا او بعد الا
نفضا للنفي نحو ما جاءني رجل الا راكبا او مقدما عليه الحال نحو
جاءني راكبا رجل وثانيهما ما يكون ذو الحال فيه غير هذا امن
وفاليه مواد وقوع الحال واكثرها هو هذا القسم ووقوع الحال
في هذا القسم مشروط بكون صاحبها معرفة المنبئ عن مخالفة
في بعض المواد تنا في الغلبة وضعنا الى ان نعرف الكلام عن
ظاهره ونجعل قوله وصاحبها معرفة مبتدا وخبرا معطوفا على
قوله وشرطها ان تكون نكرة وارسلها العراك ولم يزدها ولم
يشفق على نقص الدخال الليث للبيد ويصف حمار الوحش
ولا اثن يقول انك جاري الوحش لا اتزوكان المراد بالارسال
انك البعث او التخلية بين الرسل وما يريد اي ارسلها معتركة
اي متنازعة ولم يزدها اي لم يمنعها عن العراك ولم يشفق اي لم يحن على
نقص الدخال اي على انه لم يتم شرب بغضها الماء بالدخال والدخال
هو ان يشرب البعير ثم يرد من العطن الى الحوض ويدخل بين بعير

الاشفاق خوف والشفق بالضم
المملة والغيض بالمعجمة المفتوحة
ثم نقص الرجل نقصا اي لم يتم مراده

مثل براء وطباقی قولهم هذا براء وما بقی فیه حوضة الطینة
وطبا وهو ما فیه حلاوة مرة فیها مع کونها جامدین حالان لا
لتهما علی صفة البسریة والرطبیة ولا حاجة الی
وجب بالطبیة فی ابسر آنخ اذا صار ما علیه البسر او طب اذا صار رطبا
والعامل فی طبا الطیب باتفاق النحاة وفی براء عند محققیهم
ویقدم براء علی اسم التفضیل مع وفور العمل لان تعلق شوط
حالان باعتبارین مختلفین یلزم ان یکون منهما متعلقا
تعلق بالشاء البسر حیث انه مفضل وهو الخبیث وان لم یکن
معتبرة فیه لا بعد اضافة طیب الیه کما کان الضمیر الذی
کالعلم انهم المتکلم منها وحیوان ناطق والرطبیة تعلقت به
من حیث انه مفضل علیه وهو ضمیر منه فیجب ان یلیه قال الرضی انما
الضمیر المستکن فی افعل اذا تحمل ان کان مفضلا کان المرئی ظهر کان کما
لعدم وجود هذا اذا رأی بأسا بان یقال ان لم یشفع زید احسن قیاما
منه قاعدا او ذهب بعضهم الی ان العامل فی براء الاسم الاشارة ای مشیرا
اشیر الیه حال کون براء هذا البسر بعضه لانه یمکن ان یکون ذا الیه
مستقرا ووجهه لا یظهر عندی



التم الیابس فلا یتقید الاشارة بحالة البسریة ولانه یصح حیث وقع
موقع الاسم الاشارة اسم لا یصح اعماله فیخرج تخلق براء الطیب
وطبا ان یکون ذا حال لدلالتها علی الهیئة کالمفردات فیصح ان
وقعت حالا مثلها ولکن یجب ان یکون الجملة الحالیة خبریة لعدم
للصدق والکذب لان الحال بمنزلة الخبر عن ذی الحال واجراء ما علیه
فی قوت الحکم بها علیه والحال الانشائیة لا تصلح ان یحکم بها علی شیء
ولما کانت الجملة مستقلة بالافادة لا تقتضی ارتباطها بغیرها واما
والحال مشروط بغیرها فاذا وقعت الجملة حالا لا بد لها من رابط
تربطها الی صاحبها وهی الضمیر والواو والجملة الخبریة اما اسمیة
او فعلیة والفعلیة اما ان یکون فعلها مضارعا منفیا او مثبتا
مثبتا او ماضیا منفیا فهذه خمس جمل فالاسمیة الحالیة مثبتة
بالواو والضمیر معا لقوة الاسمیة والاستقلال فیها ان یکون
الرابطة فیها فی غایة القوة نحو جئت انا راکب وجئتک وانت
راکب بجاز زید وهو راکب بالواو وحدها لانها تدل علی الربط
قال الاصمعی اکتفی بها مثل قوله علیه السلام کنت نبیا وآدم بین الماء
والطین

ثبت شد

وهذا الرابط بالواو وحدها أو بها مع الضمير انما يكون في الحال

ونقول

المستقبلة واما في المؤكدة فلا يجوز الواو وهو الحق لا شك

والمؤكد

فيه وذلك لان الواو لا يدخل بين المؤكد وشدة الاتصال بينهما

او بالضمير وحده على ضعف لان الضمير لا يجب ان يقع في الابتداء

فاحتيج الى الربط فلا اقل من كلمة فوقه التي قارنه بدل الواو على

الصحيح والمقارن للمثبات الجملة الفعلية التي يكون الفعل فيها

رافعا مثبتا متلبسا بالضمير وحده لمشابهته لفظا ومعنى لاسم الفاعل

على المستغني عن الواو نحو جاءني زيد يسرع وما سواها اي ما سوى

الجملة الاسمية والفعلية المشتملة على المضارع المثبت من الجمل

المشتملة على المضارع المنفي او الماضي المثبت او المنفي بالواو او

الضمير معا او باحدهما وحده من غير ضعف عند الاكثر بالواو

بالضمير لعدم قوته استقلالها كالاسمية فالمضارع المنفي نحو جاءني

زيد وما يتكلم غلامه او جاءني زيد وما يتكلم غلامه او جاءني زيد لا يتكلم

عمرو والماضي المثبت نحو جاءني زيد وقد خرج غلامه او جاءني زيد قد

خرج غلامه او جاءني زيد خرج غلامه او جاءني زيد وما خرج عمرو

او جاءني زيد وقد خرج عمرو

والماضي المنفي نحو جاءني زيد وما خرج غلامه

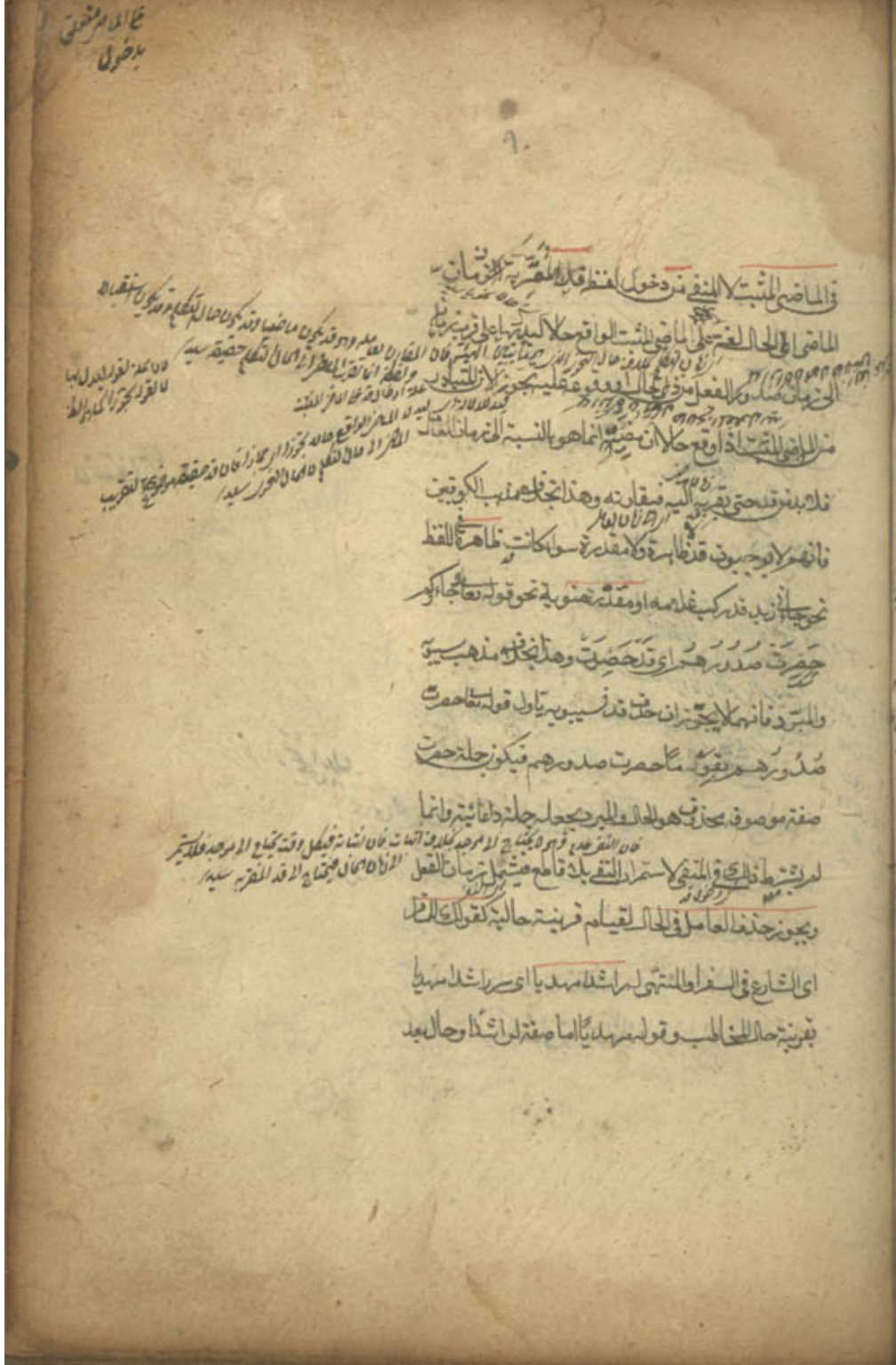

في الماضي المثبت لا المنفي من دخول لفظ قد المقربة للزمان

الماضي الى الحال لغة على الماضي المثبت الواقع حالا لكثرته فيها وقرينة

الى زمان صدور الفعل من فاعله وهو فعل يجوز لان التقييد

من الماضي المثبت اذا وقع حالا ان يقيد انما هو النسبة الخبرية لان المقيد

فلا بد من قد حتى تقرب الى فقارنه وهذا بخلاف مذهب الكوفيين

فانهم لا يوجبون قد ظاهرة ولا مقدرة سواء كانت ظاهرة اللفظ

نحو جاءني زيد قد ركب غلامه او مقدرة معنوية نحو قوله تعالى جاءوكم

حصرت صدورهم اي قد حصرت وهذا بخلاف مذهب سيبويه

والمبرد فانهما لا يجوزان حذف قد فسيبويه يتأول قوله تعالى حصرت

صدورهم بقوله ما حصرت صدورهم فيكون جملة حصرت

صفة موصوف محذوف هو الحال والخبر يجعله جملة دعائية وانما

لم يشترط ذلك في المنفي لاستعمال النفي بلا قد كثيرا فيشمل ترك ان القول

ويجوز حذف العامل في الحال القيام قرينة حالية كقولك للراكب

اي اركب في السفر او المتهيئ لركوب راشدا مهديا اي سر راشدا مهديا

بقرينة حال اللحاق بالركب وقولك مهديا اما صفة لراشدا وحال بعد

حالا او مقالية كقولك لراكبا من يقول كيف جئت راكبا بقرينة
السؤال ومنه قوله تعالى يحسب الانسان ان لن نجمع عظامه
بلى قادرين او بلى نجمعها قادرين ويجب حذف العامل فيها بعض
الاحوال الموكدة وهي ذو الحال الموكدة مطلقا هي التي لا تنتقل عما جاءت
ما دام موجود اغالبا بخلاف المنتقلة والمنتقلة قبل العامل بعدا
الموكدة مثل زيد ابوك عطوفا فان العطوفية لا تنتقل عن الابوة
في غالب الاحوال اي احقق ففي الهمزة او ضمنها من حققت الامر
حققته وحققته على يقين او من احققت الامر بالالف بعينه او
بمعنى اتيقنه اي تحققت ابوته لك وصرت منها على يقين او
اثبتها كذلك عطوفا وقال صاحب المفتاح احق عندي ان يقدر
ان يقدر يحق عطوفا ويشرطها اي شرط وجوب حذف عاملها ان
يكون مقررة اي موكدة لمضمون جملة احتف بها قرائن تؤكد بعض
اجزائها كالعامل في قوله تعالى وارسلناك للناس رسولا فانه لا يجب
حذفه لسمية احتف بها قرائن مما اذا كانت فعلية فانه لا يجب حذف عاملها
كما قال صاحب الكشاف في قوله تعالى فاتما بالقط انه حال مؤكدة من

فاعل شهد ولا بد هنا من تقدير آخر هو ان يكون عقد ذلك لا
سمية من اسم ولا يصلح ان للعرانها لا الا كان عاملها مذكورا
فكيف يكون حذفه واجبا نحو الله ثناها قائما بالقسط التمييز قيده على المنتهى بما سيجيء
ما اي الاسم الذي يرفع الابهام واحترز به عن البدل فانه قد يرفع
منه في حكم التنحية منه وليس برفع الابهام عن شيء بل هو تركه
وابراد معترض المستقرا في الثابت الراسخ في العجم للموضوع له من
حيث انه موضوع له فان المستقر وان كان بحسب اللغة حوالك
مطلقا لكون المطلق منصرفا الى الكامل وهو الوضعي واحترز به عن
نحو رايت غلام جارية فان قولك جارية يرفع الابهام في قولك غلام
لكنه غير مستقر بحسب الوضع بل انما هو لاستعمالها باعتبار تعدد
الموضوع له وكذا يقع به الاحتراز عن نحو هذا رجل
فان هذا مثلا اسم موضوع لمفهوم كلي بشرط استعماله في
جزئياته او لكل جزء جزئي منه ولا ابهام في هذا المفهوم لكنه
كلي واحد احد من جزئياته بل الابهام انما نشأ من تعدد الموضوع
له او المستعمل فيه فتوصيفه بالرجل يرفع هذا الابهام لا الابهام

الواقع الموضوع له من حيث انه موضوع له وكذا يقع به الاحتراز عن
عطف البيان نحو قولك ابو حفص عمر فان كلا واحد منهما
وضع لشخص معين لا بابهام فيه لكن لما كان غير مشهور بالذكر
الذي هو الواقع وان ابو حفص لعدم الاشتهار كالابهام الموضح عن ذات
لا عن وصف واحترز به عن النعت والحال فانهما يرفعان الابهام
للمستقر الواقع في الوصف لا في الذات وتحقيق ذلك ان الموضوع لما وضع
لربط امتاز النصف من قولك ثلثا ثلث ان الموضوع له معنى معين غير ذات
هو اقل من النصف كالربع وما هو اكثر منه كثلثين والابهام فيه
لا من حيث ذاته اي جنسه فانه لا يعلم منه بحسب الوضع انه من جنس
العدد والحال وهو ما لا من حيث وصفه فانه لا يعلم منه بحسب الوضع
انه بغدادي او مكي فاذا اريد رفع الابهام الوصف الثابت فيه بحسب
تبع بصفة او حال فقال رجل بغدادي وان اريد رفع الابهام الذاتي
قيل رجل تجار او تاجر بين رفع الابهام المستقر عن ذات لا النعت والحال فانهما يرفعان
الابهام عن الوصف مذكورة او مقدرة صفة ان الذات اشارة الى تقييم
التمييز فالمذكورة نحو طاب زيد نفسا فانه في



اذ قد يصح حال الفرعية بغيرها من الصفات ولا يتقدم
التمييز على عامله اذا كان اسما تاما بالاتفاق وان ناقصا فكذلك عند
البصريين ولا ترتيب على الاول عامله نحو جامد ضعيف
العمل مشابه للفعل مشابهة ضعيفة كما ذكرناه فلا يتقدم
ان تعمل فيما قبله والاصح اي اصح المذاهب ان لا تتقدم التمييز
على ما هو عامل فيه من الفعل الصريح او غير الصريح للزومه من
حيث المعنى فاعل الفعل نفسه نحو طاب زيدا اي طاب ابو زيد
او فاعل له اذا جعلته لازما نحو فجرنا الارض عيونا اي التفجر
عيونها او اذا جعلته متعديا نحو امتلأ الاناء ماء اي ملأه
الماء والفاعل لا يتقدم على الفعل فكذا ما هو بمعنى الفاعل
وههنا بحث وهو ان الماء في قولهم امتلأ الاناء ماء حيث
المعنى فاعل اسناد الامتلاء اليه متعلق بالاناء ولو
على سبيل التجريد وقد وقع الابهام فيه لاجرم تبين
بقوله ماء فهو معنى من حيث امتلأ الاناء فالماء فاعل معنى وذلك
بعينه مثل قولك ربح زيد تجارة فان التجارة تميز رفع

عامل

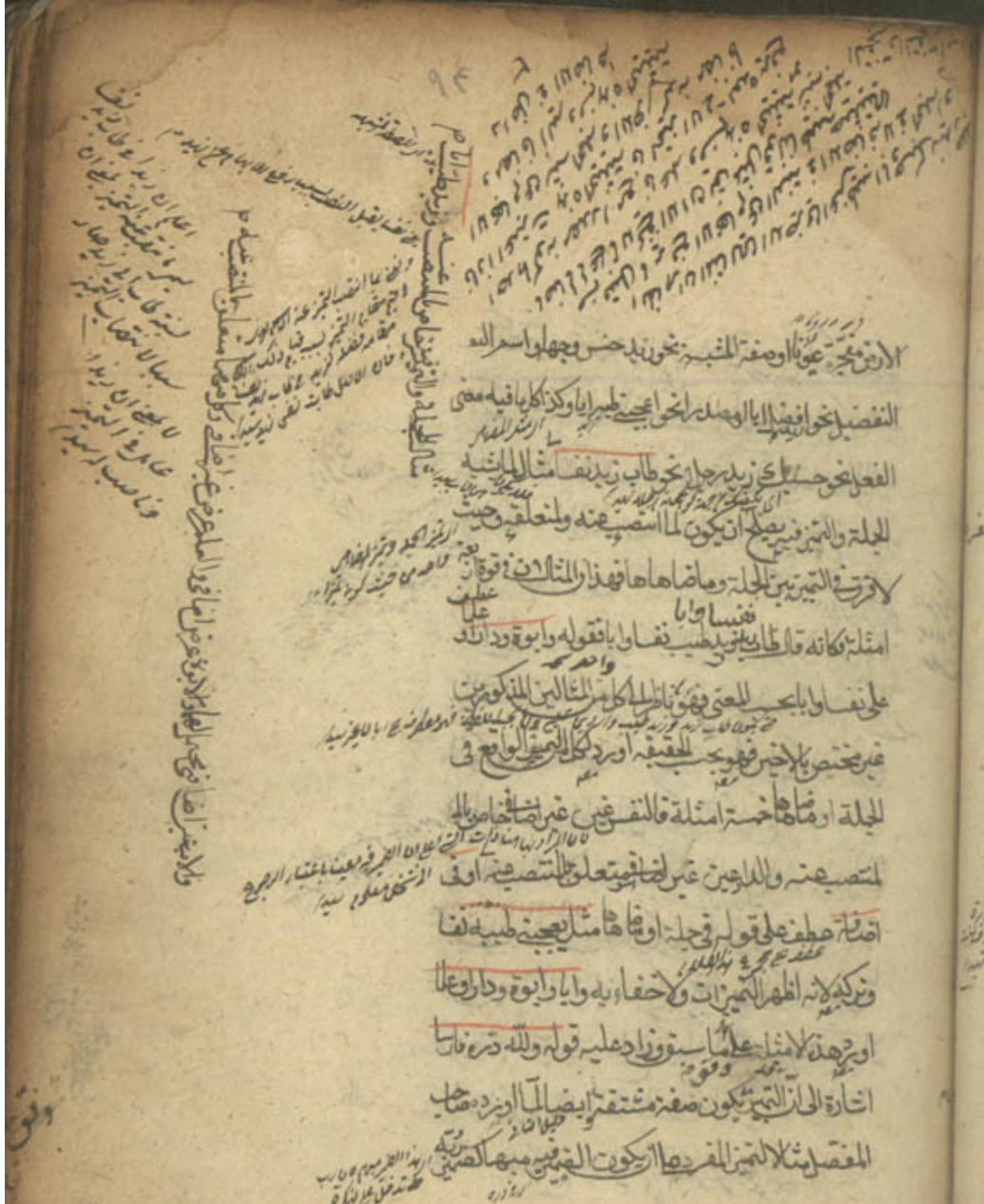

وجملة من قال بالتمييز عنه انه يشترط فيه ان يكون تمييزا
عن نسبة اما ان يكون المفسر معينا معلوما او الابهام يكون نسبة
الدار اليه والدار في الاصل البقر وفي خير كثير للعرب فارس يريد به الخيل
للبخيره فارسا والفارس اسم الفاعل من الفراسة بالفتح مصدر
فرس بالضم اذا صار فارسا واما الفراسة بالكسر فهي التفرس في الشيء
كان اي التمييز بعده لم يكن نصبا للمنتصب عنه اسما لا صفة يصح
لما انتصب عنه والمراد بجعله له الملابسة عليه والتعبير عنه بجاز
ان يكون ذلك التمييز تارة له اي لما انتصب عنه بان يكون تمييزا رفع
الابهام عنه وتارة لمتعلقه بان يكون التمييز رافعا لابهام عن
متعلقه وذلك بحسب القرائن والاحوال مثل ان يقال لمن زيدا ابا فانه يصح
ان يجعل عبارة عن زيد فيجاز ان يكون تارة تمييزا عن متعلقه باعتبار
ان الطيب نسبة لمتعلقه وهو ابوه والا اي وان لم يكن التمييز بعد ما
لم يكن نصبا للمنتصب عنه اسما يصح جعله لما انتصب عنه فهو لمتعلقه
خاص نحو زيد ابوه علما او دارا فان هذه لا سيما ليست نصا
في المنتصب عنه ولا يصح جعلها له بالتعبير عنه بها فهي لمتعلق زيد وهو



الذات المقدر اعني الشيء المنسوب الى زيد ضيطا بالتمييز فيهما
اي فيما جاز ان يكون المنتصب عنه سواء كان نصا فيه او محتملا
له ولمتعلقه وفيما تعين لمتعلقه ما قصد من وحد وتثنية
وجمعية سواء كانت ملاقية ما انتصب عنه نحو طاب زيدا وابوين
وزيدون اباه اذا اردت اباه او احتمالا نحو طاب اباه فعلى كل من التقديرين
واذا قصد تثنية او ورد تثنية واذا قصد جمعية او ورد جمعا فان
صيغة المفرد لا تصلح ان تطلق على المثنى والمجموع الا اذا كان التمييز
جنسا يقع على القليل والكثير فانه اذا قصد تثنية او جمعية فلا
يلزم ان يثنى ذلك الجنس او يجمع لكفاية ان يؤتى بمفرد الصحة
الملاقية على القليل والكثير فلا حاجة الى تثنية وجمعه نحو طاب
زيد علما والزيدان علما والزيدون علما الا ان يقصد بالتمييز الذي
هو الجنس الانواع من حيث امتياز انها النوعية فانه
لا بد حينئذ من تثنية او جمعه نحو طاب الزيدان علمين والزيدون
علوما اذا لم يدان متعلق الطيب من كل من الزيدين والزيدون
بدون نوع آخر من العلم فان صيغة المفرد لا تفيد

ذلك المعنى وان كان اى التمييز صفة مشتقة مثل لله دره
فارسا وما قاله بها نحو كوني زيد رجلا فان معناه كفاه كاملا
والرجولية كانت الصفة صفة له اى لما انتصب عنه لا
لمتعلقه لان الصفة تستدعي موصوفا والمذكور وهو
فاذا قيل طاب زيد والدا كان الوالد زيدا لا يحتمل ان يكون
والدا يحاذيه الاسم محاذاة وطبقه الواو بمعنى مع والطبق
مصدر بمعنى المطابقة اى كانت الصفة له مع مطابقتها
اياه او مطابقة اياها ويجوز ان يكون بمعنى اسم الفاعل
والواو للعطف على خبر كانت صفة له ومطابقة اياه والمراد
بالمطابقة الاتفاق في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث
لكونها حاملة لضميره وحاملة اى الصفة المذكورة الحال
ايضا لاستقامة المعنى على الحال نحو ما زيد فارسا اى مشبها
انه فارس او حال كونه فارسا لكن زيادة من فيهما نحو لله دره
فارسا وقولهم من فايدة تمييز لان تزاد في التمييز لا في
الحال والغرض المقصود ومدح بالفروسية لا حال الفروسية



ثبت القرار في الجيب باعتبار النفس اذ المعنى وما كانت نفس
للجيب تطيب فتكلف ونعت غير قادر والتملك
المستثنى اى ما يطلق عليه لفظ المستثنى واصطلاح
النحاة على قسمين وما كان معلوما منه بهذا الوجه الذي
الى التعريف كافية في تقسيم قسمة الى قسمين وفي كل منهما واحد
واحد لان لكل واحد منهما احكاما خاصة لا يمكن اجراءها عليه
الا بعد معرفة متصل ومنقطع والمتصل هو المخرج بخر
ثبات المستثنى المنقطع من متعدد جزئيا نحو ما جاءني
احد الا زيدا او اجزاء نحو مثل اشتراك العيب الا نصف مسوكان
ذلك المتعدد لفظا اى ملفوظا نحو ما جاءني الا زيد اى ما جاءني
الا زيد لا غير الصفة او اخواتها واحترز به عن نحو جاء القوم
الا زيدا لا جاء القوم لكن زيد جاء والمستثنى المنقطع هو
المذكور بعدها اى بعد الا واخواتها غير مخرج عن متعدد
واحترز به عن جزئيات المستثنى المتصل فالمستثنى الذي
ليكن داخلا في المتعدد قبل الاستثنا منقطع سواء كان

المستثنى اذا كان منصوبا على الاستثناء عند البصرية الفعل المقدر
او معنى الفعل بتوسط الا لانه شيء يتعلق بالفعل او معناه متعلقا
منصوبا الا ذلك نسبة الى ما نسب اليه احدهما وقد جاء بعد تمام
الكلام قبل المفعول او مقدما عطف على قوله بعد الا اى
المستثنى منصوب وجوبا اذا كان المستثنى مقدما على المستثنى منه
سواء كان في كلام موجب او غير موجب نحو جاء في الا زيدا القوم وما
جاء الا زيدا احد لامتناع تقديم المبدل على المبدل منه او
اى المستثنى منصوب اية وجوبا اذا كان منقطعا بعد الا نحو ما في
الدار احد الا حمارا في الاكثر اى في اكثر اللغات وهي لغة
اهل الحجاز فانهم قد يابون كثيرون او في اكثر مذاهب اللغات
فان اكثرهم ذهبوا الى اللغة الحجازية فالمنقطع مطلقا
عندهم اذ لا يتصور فيه الابدال الغلط وهو لا يصدر الا
بطريق السهو والغفلة والمستثنى المنقطع انما يصدر بطريق
التزيية والفطانة ولما بين تميم فقد قسموا المنقطع قسمين احدهما
ما يكون قبله اسم يصح حذفه نحو ما جاء في القوم الا حمار

تعلق سهل

من جنسه كقولك جاء القوم الا زيدا اشار بالقوم الى الجماعة
خالية عن زيد ولم يكن نحو جاء القوم الا حمار وهو اى
مطلقا حيث علم اولا يوجد فيه تفصيل كما ذكر فيما ياتي
له من تعريفه فيه اعني المذكور بعد الا واخواتها سواء كان
مخرجا او غير مخرج ولهذا لم يعرفه على حدة وما الاختصار
منصوب وجوبا اذا كان واقعا بعد الا لا بعد غير وسوى وغيرها
غير الصفة قيد به واذا لم يكن الواقع بعد الا التي للصفة داخلا
حكم المستثنى لئلا يذهل عنه في كلام موجب اى ليس نفي ولا
ولا استفهام نحو جاء القوم الا زيدا او احتيج به على اذا قيد
في كلام غير موجب لانه ليس حينئذ واجب النصب على ما سيجيء ولا يجوز
هنا الى قيد اخر وهو ان يكون الكلام الموجب اما بان يكون
المستثنى منه مذكورا فيه ليخرج نحو قرأت الا يوم كذا فانه منصوب
على الظرفية على الاستثناء بدليل قولهم اذا كان بعد عدا وخلا
الا ان يقال الحاجة الى هذا القيد انما هو لاخراج مثل قرأت الا
يوم كذا فانه مرفوع وجوبا لا منصوب به والعامل فيه

فهم هنا يجوزون البدل وثانيهما لا يكون قبل اسم يصح فيه
فهم هنا يوافقون الجمازين في ايجاب نصبه كقولهم
لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم اى من رحمه الله فمن
رحمه الله هو المرحوم المعصوم فلا يكون خلا في العاصم
فيكون منقطعا او كان بعد خلا وعدا اى المستثنى متصوب
ايضا وجوبا اذا كان بعد عدا من غير بعد وعدا وجاز نصبه
نحو جاء القوم خلا زيدا وعدا عمرا وخلا زيد وعدا عمرو
وتقديره خلو زيد وعدا عمرو وخلو زيد وعدا عمرو
بتقدير مضاف اى وقت خلو هم اى لوقت مجاوزتهم او مجاوزة
بعضهم عمرا وان على الحالية بجعل المصدر بمعنى اسم الفاعل
اى جاء وا خالين بعضهم او بعضهم من زيد او مجاوزين بعضهم
او بعضهم عمرا وعن الاخفش انه اجاز الجر بها على ان ما بعدها
زائدة ولعل هذا لم يثبت عند المصنف او لم يعتد به ولهذا لم يقل
في الاكثر وكذا المستثنى منصوب بعد ليس نحو جاء القوم
ليس زيدا او بعدا لا يكون نحو سيجيء اهلك لا يكون نزرا
وانما يكون النصب بعدهما لانهما من الافعال الناقصة

منصوبا كلامه

في الاكثر اى النصب بهما انما هو في اكثر الاستعمالات لانهما
يحتملان ما ضيان كما عرفت وقد اجيز الجر بهما على انهما
حرفا جر قال السيرافي لم اعلم خلافا في جواز الجر بهما الا ان
النصب بهما اكثر او ما خلا وما عدا اى المستثنى منصوب بهما
وجوبا اذا كان بعد ما خلا او ما عدا لان ما فيهما مصدرية
مختصة بالافعال نحو جاء القوم ما خلا زيدا وما عدا عمرا

المناصبة للخبر ويلزم افتقار اسمها الى باب الاستثناء وهو ضمير
راجع الى اسم الفاعل من الفعل المذكور او الى بعض من المتقدم
مطلقا وهذه المسألة التركيبية تحل النصب على الحالية واعلم انه
لا يستعمل هذه الافعال الا في المستثنى المتصل الغير المفرغ
ولا يتصرف فيها لانها قائمة مقام الا وهي لا يتصرف فيها
فيه اى في المستثنى
ويختار البدل عن المستثنى من الضمير المجرور اى حال كون المستثنى
واقعا في محل يكون صالحا لاعرابه اذا كان بعد ما
ادوات الاستثناء مثل عدا وخلا وغيرهما في كلام موجب احترازا
عما اذا وقع في كلام موجب فانه منصوب وجوبا كما مر وقد
فذكر المستثنى منه احترازا عما اذا لم يذكر المستثنى منه فانه
حينئذ يعرب على حسب العوامل وفي بعض النسخ ذكر منه بغير واو
على انه صفة لكلام غير موجب اذ كر فيه المستثنى منه ولم يذكر
انه يكون منقطعا او لا متقدما على المستثنى منه لان حكمها
قد علم فيما سبق فاكتفى بذلك نحو ما فعلوه الا قليل



بالرفع على البدلية والاقليلا بالنصب على الاستثناء ونحو
ما مررت باحد الا زيد بالجر على البدلية والا زيدا بالنصب على
الاستثناء وما رايت احدا الا زيدا بالنصب لما بقي البدلية وهو
مختار او بطريق الاستثناء وهو جائز غير مختار والمراد هنا
اختيار البدل في هذه الصور لان النصب على الاستثناء انما
بسبب التشبيه بالمفعول لا بالاصالة وبواسطة الاعراب
البدل بالاصالة وبغير واسطة ويعرب اى المستثنى على حسب العوامل
اى بما يقتضيه العامل من الرفع والنصب والجر اذا كان
منه والمراد بالمفرغ المفرغ له كما يراد بالمشترك المشترك فيه وهو
اى الحال ان المستثنى واقع في غير الكلام الموجب واشترط ذلك
ليفيد فائدة صحيحة مثل ما ضربني الا زيد اذ يصح ان يضرب المتكلم
احدا الا زيد بخلاف ضربني الا زيدا كما يصح ان يضرب كل احد المتكلم
الا زيدا ان يستقيم المعنى بان يكون الحكم ما يصح ان يثبت
على سبيل العموم نحو قولك كل حيوان يحرك فكه الا
عند المضغ الا التمساح او يكون هناك قرينة دالة

على اذا المراد بالمستثنى منه بعض معين يدخل فيه المستثنى قطعا
مثل قرأت الا يوم كذا اى وقعت القراءة كل يوم الا يوم كذا الظهور انه
لا يريد المتكلم جميع ايام الدنيا بل ايام الاسبوع او الشهر او مثل
ذلك ولقائل ان يقول كلا يستقيم المعنى على تقدير عموم
المستثنى منه فى الموجب فى بعض الصور فرعما لا يستقيم المعنى
والا يلزم لا يصح مثل قرأت الا يوم كذا لانه تخصيص اليوم بايام
الاسبوع مثلا فيجوز مثل هذا التخصيص فى قرينة لا يدل عليه
تخصص المستثنى منه بكل واحد من جماعة مخصوصين صلحية اذ كان
هناك قرينة فلا فرق بين هاتين الصورتين فى كون كل واحد منهما
جائزة مع القرينة وغير جائزة بدونها واجيب بان المعتبر
هو الغالب والغالب فى الايجاب عدم استقامة المعنى على العموم
وفى النفى على العكس لان اشتراك جميع افراد الجنس فى انتفاء تعلق
الفعل بها ومخالفة واحد ايا ما كان ذلك الواحد ما كثيرا وغلبة ما
اشتركا فى تعلق الفعل بها ومخالفة واحد ايا ما كان ثم يلزم
كما فى المثال المذكور والفرق بين قولك قرأت اليوم كذا وقرأت

الا
ل

بانهم

خلافا لبعضهم فى المستثنى من غير الموجب انه
نحو ما قام الا زيد وما فى قام فى غير الموجب يعم استقام المعنى

١٠١

الا يدل لا بظهور قرينة دالة على بعض معين من المستثنى منه
مقطوع فيه فى الاول وعدم ظهورها فى الثانى فلو قام فى الثانى
ايضا قرينة ظاهرة الدلالة على بعض معين كما اذا قيل من ورائك
من القوم اى القوم الداخل فيهم زيد فقلت ضربنى الا زيد
فالظاهر ان ذلك ايضا مما يستقيم فيه المعنى لكن الغالب
عدم وجدان قرينة كذلك فى الموجب فالغالب فيه عدم
استقامة المعنى ومن ثم اى من اجل ان المفرغ لا يكون فى
الموجب الا ان يستقيم المعنى لم يجز مثل ما ان زيدا الا عالما
اذ معنى ما اثبت لان النفى اثبات فيكون المعنى زيدا ايا ما
على جميع الصفات الا على صفة العلم فلا يستقيم ولا يقال
الشارح الرضى رحمه الله يمكن ان يحمل الصفات على ما يمكن ان يكون
زيد عليها مما لا يناقض ويستثنى من جملتها العلم او يحمل
ذلك على المبالغة فى نفى صفة العلم كانك قلت لا يمكن
ان يحصل فيه جميع الصفات الا صفة العلم وعلى التقديرين
يندرج فى صورة الاستقامة ولا يخفى على المتفطن انه يمكن

النفى م

بمثل هذه التاويلات ارجاع جميع المواد الايجابية عند
الاستثناء الى صورة الاستقناء كما يقال في قولك ضربني
الا زيدا المراد كل من يتصور منه الضرب من معاشر الكبراء المقصودين
في عمله المجتمعين على ضربك واذا تعذر البدل من حيث جعله
على اللفظ اي لفظ المستثنى منه فعلى الموضع يحمل على موضعه
لا على لفظه على ما يختار على قدر الامكان مثل ما جاءني
من احد الا زيد فزيد بدل مرفوع محمول على موضع احد لانه
مرفوع محمول على لفظه ومثل لا احد فيها اي في الدار الا عمرو
فعمرو محمول محل احد لا على لفظه ومثل ما زيد شيئا الا
لا يعبأ به اي لا يعتد به فشيئا منصوب محمول على محل شيء لانه
محمول على لفظه وقوله لا يعبأ به ليس في كثير من النسخ وهو
ما وقع في بعضها فهو وصف لشيء المستثنى قيل انما وصف الشيء
بلازم الاستثناء الشيء من نفسه ولا يخفى انه لو جعل الشيء
اي لا يعبأ به من نفسه لا يخفى المستثنى
بل الا بزيد عليه صفة غير الشيء اي لا يخصص الشيء

وانما تعذر البدل على اللفظ في الصورة الاولى لان من لا استعرفية
لا يزاد اتفاقا بعد الاثبات اي بعد ما صار الكلام مثبتا لا استغراقيا
النفي بالا لانها لتاكيد النفي ولا نفي بعد الاستغراق فلو ابدل على
اللفظ وقيل ما جاءني من احد الا زيد لجاز الكلام في قوة قولنا جاءني
من يزيد فلزم زيادة من في الاثبات وذلك غير جائز وفي الصورتين
الاخيرتين لانه لو ابدل المستثنى على اللفظ وقيل لا احد فيها الا عمرو
لان ... بالنصب لاشتمتيه شبهة بالحركة الاعرابية لكونها حاصلة بحركة
لانها كالنصب الحاصل بالعامل فلا يبقى لا حقيقة او حكما ليعمل
فيه هذا العامل وكذا في قوله ما زيد شيئا الا شيء لو حمل المستثنى على لفظ
المستثنى منه لا يبقى من تقدير ما كذلك ليعمل فيه وهو لا
يقدر اذ لا حقيقة اذ لم يكن البدل الا تكرير العامل او حكمه
اذا اكتفى بدخوله على المبدل منه واعيد بر اية حكمه اليه
فانه في قوة التقدير حال كونهما عاملين في المستثنى المحمول
على البدل بعده اي بعد الاثبات يعني بعد ما صار الكلام مثبتا
لاستغراق النفي بالا لانها اي ما ولا عملت للنفي وقد انتفى النفي

بالا حيث تعذر فيها تين الصورتين البدل على اللفظ حمل على
المحل فعمرو مرفوع على انه محمول على محل احد وهو الرفع بالابتداء
او شيء مرفوع على انه محمول على محل احد وهو الرفع بالخبرية
فان قلت لاحد هذا المثال محلان من الاعراب محل قريب وهو نصبه
بكلا ومحل بعيد وهو الرفع بالابتداء فلم اعتبرت حمله على
محله البعيد لا القريب قلت لان محله القريب
انما هو لعل لا فيه بمعنى النفي وقد انتقض النفي لا بحلها محله
البعيد فانه لا دخل لعل لا فيه بخلاف ليس زيد شيئا الا شيامه انه
النقض النفي فيه ايضا بالا لانها اى ليس عملت للفعلية لا للنفي
فلا اثر لنقض معنى النفي في عملها البقاء الامر العاملة هي اى ليس
لاجله اى لاجل ذلك لا سر هو الفعلية ومن ثم اى لاجل ان عمل
ليس للفعلية لا للنفي دخل ما الا بالعكس جاز ليس زيد الا قائما
بالرفع لا ليس في قائما وان انتقض النفي بالا لبقاء فعليتها
وامتنع ما زيد الا قائما بالنصب لان في قائما لان عملها فيه انما هو
للنفي وقد انتقض نفي الا والمستثنى بخفوض اى مجرور بعد

شيأ وهو رد



غير وسوى بكسر السين او ضمها مع القصر وسوى انفي
وكسرها مع المذكورة مضافا اليه وبعد حالي الاكثر لكونها
حرف جر في الكثر استعمالا لهما وجاز بعضهم النصب بها على
انها فعل متعد فاعله مضمر ومعناه تبرئ المستثنى مما
الى المستثنى منه نحو ضرب القوم عمرا حاشا زيدا الله
عن ضرب عمرو واعراب غير فيه اى في الاستثناء دون الصفة اذ
ح باعراب موصوفه كاعراب المستثنى بالا على تفصيل المذكور
فيما سبق فكانه لما اجريه المستثنى للاضافة انتقل اعرا
اليه وغير اى كلمة غير في الاصل صفة للدلالتها على ذات
مبهمة باعتبار قيام معنى المغايرة بها فالاصل فيها ان تقع
صفة كما تقول جاءني رجل غير زيد واستعملها على هذا الوجه
كثير في كلام العرب لكنها حملت على الا واستعملت مثلها في
الاستثناء على خلاف الاصل وذلك لاشتراك كل منهما في
مغايرة ما بعدها لما قبله كما حملت الا عليها اى على كلمة
غير الصفة لكن لا يحمل الا عليها في الصفة غالبا الا اذا كان

اى لا تابعة لجمع اى واقعة بعد متعدد فوجب ان يكون
موصوفها مذكورا لا مقدرا كما قد يكون مقدرا فى غير مثل
جاءنى غير زيد وبعد ما كان مذكورا يكون متعددا ليوافق
حالها اذ الاستثناء لا بد فيها فى الاستثناء من مستثنى منه
متعدد فلا تقول فى الصفة جاءنى الا زيد والمتعدد اعم
من ان يكون مستثنى فدخل فيه نحو ما جاءنى رجل الا زيد
منكورا اى متكلا لا يعرف بالام حيث يراد به العهد او لا
استغراق فيعلم التناول قطعا على تقدير الاستغراق
وعلى تقدير ان يشار به الى جزء فان كون زيد منهم فلا يتعذر الا
ستثناء المتصل او علم التناول قطعا على تقدير ان يشار
الى جماعة لم يكن زيد منهم فلا يتعذر المنقطع غير محصور
والمحصور نوعان اما جنس المستغرق نحو ما جاءنى رجل او رجال
او ما بعض منهم معلوم العدد نحو له على عشرة دراهم
او عشرون وانما اشترط ان يكون غير محصور لانه ان كان
محصورا على احد الوجهين وجب دخول ما بعد الا فيه فلا



يتعذر الاستثناء نحو كل رجل الا زيدا جاءنى وله على عشرة الا
درهما وانما يصار عند وجود هذه الشرائط الى حمل الاعلى
غير ليتعذر الاستثناء عند وجودها فيخطر الى حملها
على غير وانما قلنا فى صدر هذا الكلام ان الا يحمل على الصفة
غالبا فقيدناه بقولنا غالبا لانه قد يتعذر فى غير المحصور عرفا
حاءنى ما ئة رجل الا زيد وقد لا يتعذر فى غير المحصور نحو جاءنى رجال
الا رجلا او الا حمارا ولكن لما كان ذلك نادرا الملتفت
المه فى بيان هذه القاعدة نحو لو كان فيها اى فى السما
والارض آلهة جمع اله ولا دلالة فيها على عدد محصور الا الله
لفسدتا اى لخرجتا عن الانتظام فالا فى الاية صفة لانها تا
بعة لجمع منكور غير محصور هى آلهة ويتعذر الاستثناء
لعدم دخول الله فى الهة بيقين فلم يتحقق شرط صحة الا
وفى الاية مانع آخر عن حمل الا على الاستثناء وهو انه لو حمل
عليه صار المعنى لو كان فيهما الهة مستثنى عنها الله لفسدتا بهذا
الا يثبت وحدانية بعد لجواز ان يكون فى فيهما الهة غير

الاستثنا

وههنا ان يجوز الاستثناء لان الا تفيد غير الداخل فى النبى المنكر فرسيق الكلام
لانه غير عام ولا محصور ولو وضع الجمع المنكر فرسيق الكلام
وقصد به الاستغراق لم يجز الاستثناء المقصود منه كما تقدم
رضى عنه

اى غير الله ٥

ان المراد بخبرها ورودها للعمل فيما وقعت عليه كما سبق الآية
الثانية خبر ان واخواتها كما من خبر المبتدا وقد علمت احكامه
وشرائطه على ما سبق في بحث المبتدا والخبر ولكنه يتقدم على اسمها
حال كونه معرفة تحقيقية او حكما كالنكرة المختصة لا على اسمها
وخبرها في الاعراب فلا يلتبس احدهما بالآخر وذلك اذا كان الاعراب
فيهما او في احدهما لفظيا كان المنطلق زيد او كان هذا زيدا بخلاف المبتدا
والخبر فان الاعراب فيهما لا يصلح للقرينية لانتفائها فيه بل لا بد من
قرينة رافعة للالتباس وكذلك اذا انتفى الاعراب فيهما كان وخبرها
جميعا ولا قرينة هنا فلا يجوز تقديم الخبر نحو كان الفتى هذا
وقد يحذف عامل اذا عام خبر كان وهو كان لا خبر كاد واخواتها لانه
لا يحذف من هذه الافعال الا كان وان المستصحب بعد الحذف لكثرة
استعمالهم اياها في مثل ان الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير
وان شرا فشر ويجوز في مثل هذه الصورة وهي ان يجيء بعد ان اسم
ثم فعل بعده اسم اربعة اوجه نصب الاول ورفع الثاني وهو اقواها
اي ان كان عمله خيرا فجزاؤه خير ونصبهما نحو ان خيرا فخيرا على

الراجح

اما الخبر فهو ما ذكر

معنى ان كان

ثم ان نبه على ان المراد بالخبر ما ذكر اذا علم خبر كان واخواتها

١٠٦

معنى ان كان عمله خيرا فكان جزاؤه خيرا ورفعهما نحو ان خير فخير
اي ان كان عمله خير فجزاؤه خير وعكس الاول نحو ان خير فخيرا اي ان
كان عمله خيرا فكان جزاؤه خيرا وقوة هذه الوجوه وضعفها بحسب
قلة الحذف وكثرته ويجب الحذف اذا حذف عامله يعني كان فمثل
كما انت منطلقا انطلقت اي كن منطلقا انطلقت
واصل اما انت لا ان كنت حذفت اللام قياسا ثم حذفت كلمة كان
اختصارا فانقلب الضمير المتصل منفصلا وزيدة لفظة ما
ان في موضع كان عوضا منها وادغمت النون في الميم وابقي خبر
على حاله فصار اما انت منطلقا انطلقت وهذا على تقدير فتح
الهمزة واما على تقدير كسرها فالتقدير ان كنت منطلقا
انطلقت فعمل به ما عمل بالاول من غير فرق لاحذف اللام
اذ لا لام فيه وانما قصر الحكم على الاول لانه اشهر استعمالا وانما
ويستعمل فيها فقسم الحذف ان شاء الله تعالى وهو لمسة التبعيد نحو
اي ان خولان واحد اخواتها مثل ان زيدا قائم وبما عرفت ضعف
البعدية والدخول فيما سبق اندفع انتقاض هذا التعريف

فتح بدل

هذا ايضا بمثل ابوة لان زيدا ابوة فتاء المنصوب بلا التى
لنفى الجنس اى لنفى صفة الجنس وحكمه وانما العربقل اسم لا الذى
ليس كليه ولا اكثره من المنصوبات فلا يصح جعله مطلقا
من المنصوبات لا حقيقة ولا مجازا بل المنصوبات منه اقل مما عداه
فلا بد من التعبير عنه بالمنصوب بها بخلاف ما عداه من المنصوبات
فان بعضها وان لم يكن كلا من المنصوب لكن اكثره منها
فاعطى للاكثر حكم الكل فعد الكلام منها نحو زيدا ابوة لا يبعد ان يقال
اسم لا هو المنصوب بها لفظا كالمضاف وشبهه او محلا كالمبهم
مبنى منه على الفتح واما ما هو مرفوع فليس اسما لها البتة عرفها
فيه هو المسند اليه بعد دخولها خرج به مثل ابوة فى لا غلام رجل
ابوه قائم لما عرفت وهذا القدر كاف فى حد اسم لا مطلقا لكن
لما اراد اخذ المنصوب منه قيد عليه قوله يليها اى يلى المسند
اليه لفظا اى يقع بعدها بلا فاصلة نكرة مضافا او مشبها به
اى بالمضاف فى تعلقه بشئ هو من تمام معناه وهذا احوال امتزا
دفه من الضمير المجرور اليه اولا ولم يضف او من الضمير المجرور



وما بقى من الضمير المرفوع فى يليها مثل لا غلام رجل مثال
لما يليها نكرة مضافا وفى بعض النسخ لا غلام رجل ظريف فيها
وقد عرفت فى المرفوعات تحقيق قوله فيها ولا عشرون درهما لك
مثال لما يليها نكرة مشبها بالمضاف وقولك على النسخ المشهورة
من تتمة المثالين كليهما فان كان اى المسند اليه بعد دخولها
غير واقع على الاحوال المذكورة بل كان مفردا بانتفاء الشرط
الاخير فقط وهو كونه مضافا او مشبها به اى يليها نكرة غير مضاف
ولا مشبه به فيترتب عليه قوله فهو مبنى على ما ينصب به
فانه لو كان مفردا معربا او مضافا لم يحكم فيه ذلك وقوله
ما ينصب به اى على ما كان ينصب به المفرد قبل دخولا
عليه وهو الفتح فى الموحد نحو لا رجل فى الدار والكسر فى جمع
المونث السالم بلا تنوين نحو لا مسلمات فى الدار والياء المفتوح ما
قبلها فى جمع المذكر السالم نحو لا مسلمين ولا مسلمين لك
ونعنى بالمفرد ما ليس بمضاف ولا مضارع له فيدخل فيه المثنى والمجموع
وانما بينه لتضمنه معنى من اذ معنى لا رجل فى الدار لا من رجل

لانه جواب لمن يقول هل من رجل في الدار حقيقة او تقديرا فانه
تحقيقا وانما بني على ما ينصب به ليكون البناء على حركة
او حرف استحقها النكرة في الاصل قبل البناء وليتبين
المضاف والمضارع لان الاضافة ترخ جانب الاسمية فيقرب
الاسم بها مما يبدأ الحيا يستحقه في الاصل اعني الاعراب وان
وان كان اي المسند اليه بعد دخولها معرفة بانتفاء شرط
النكارة او مفصولا بينه اي بين ذلك المسند اليه وبين لا
بانتفاء شرط الاتصال على سبيل منع الخلو اي كما مع انتفا
ء الشرط كونه مفردا او مشبها به اي لا وهي ست صور ضربا زيد في
الدار ولا عمرو ولا غلام زيد في الدار زيد ولا عمرو ولا في الدار رجل
ولا امرأة ولا في الدار غلام رجل وامرأة ولا في الدار زيد
ولا عمرو ولا في الدار غلام زيد ولا عمرو وجب في جميع هذه الصو
ر الست الرفع على الابتداء اما في المعرفة فلامتناع اثر لا
النافية للجنس فيها واما في المفصول فلضعفها لاعن التأثير
مع الفصل والتكرير اي وجب تكرير اسم لا المن مطلقا لا بينه



على ضعف فان عمل لا يبعد ليس قليلا وفتح النحاة احوالا
قوة لا بالنسبة ان يكون لا لنفي الجنس وضعف وجه
رفع الاول بانه يجوز ان يكون رفعه لا لغا عمل لا بالتكرير لا
كونها بمعنى ليس لان شاهت القائها التكرير فقط وقد
حصل ههنا ولا دخل فيها التوافق الاسمين بعدها في لا
فهذا على التوجيه الاول متعين لعطف جملة على جملة اي لا حول
الا بالله ولا قوة الا بالله ولا يكون ان يكون قوله الا بالله
منصوبا ومرفوعا وعلى التوجيه الثاني يحتمل ان يكون من قبيل
عطف مفرد على مفرد وعطف جملة على جملة كما لا يخفى واذا
الهمزة دخلت التي لنفي الجنس ولم يعتبر العمل اي عمل لا اي تاثيرها
في مدخولها اعرابا او بناء لان العامل لا يتغير عمله لدخول كلمة
الاستفهام ومعناها اي معنى الهمزة الداخلة على لا التي
لنفي الجنس لما الاستفهام حقيقة فمقول الرجل في الدار
ولما العرض مثل الانزول عندي والمذكور بعد ما في حالة العرض
كما له قبل الهمزة بل ذكر السبب وبعد الجزاء والمعاودة ذلك

لا ابالي وقال هنا خطأ لانها اذا كانت مكررة كانت من حروف
الافعال مثل ان ولو حرف التحضيض فيجب انتصاب الاسم بعدها
نحو الا زيدا اكرمته واما التمني الا ماء اشربه حيث لا يرجى ماء واما
قوله الا رجلا جزاه الله خيرا فهو عند الخليل ليست الداخلة عليها
حرف الاستفهام ولكنه حرف موضوع للتحضيض بما سه فكانه قال الا
تروني يعني هلا تروني رجلا ولذلك نصب ونون وهي عند
يونس ادخلت عليها همزة الاستفهام بمعنى التمني فكان الا
لا رجلا ولكنه نونه للضرورة الشعر وبعد اسم لا المبني لا نعت
اسمها المعرب احترازا عن نحو لا غلام رجل ظريفا الاول بالرفع
صفة للنعت اي لا الثاني وما بعده احترازا عن مثل لا رجل ظريف
كريم في الدار ومفردا حال من ضمير مبني والعامل فيه مبني احترازا
عن مثل لا رجل حسن الوجه يليه حال بعد حال او صفة مفردا احترازا
عن المفصول نحو لا غلام فيها ظريف وهذا القيد يغني عن الاول يعني
على الفتح حملا على المنعوت لكان الاتحاد بينهما في الاتصال وتوجه
النفي اليه الى النعت حقيقة والمبني في قوله ونعت المبني اشارة الى



اما في المعرفة ليكون كالعوض عما في التنكير من معنى نفي الآحاد
وفي النكرة ليكون مطابقا لما هو جواب له من قول السائل أفي
الدار رجل ام امرأة وهذا التعليل جار في المعرفة ايضا ونحو
اي هذه قضية ولا ابا حسن لها اي لهذه القضية هذا جواب
عن دخل مقدر على قوله وان كان معرفة وجب الرفع والتكرير
فان اسم لا فيه معرفة لان ابا حسن كنية علي عليه السلام ولا
رفع فيه ولا تكرير بل هو منصوب غير مكرر فاجاب بانه متأول بالنكرة
اما بتقدير المثل اي ولا مثل ابي حسن لها فان مثل لتوغله في الابهام
لا يتعرف بالاضافة الى المعرفة او بتاويله بفيصل بين الحق والباطل
لاشتهاره علم الله بهذه الصفة فكانه قيل لا فيصل لها ويقوي هذا
التاويل ابا حسن بحذف اللام لان الظاهر ان تنوينه للتنكير وفي مثل
لا حول ولا قوة الا بالله اي فيما كررت فيه لا على سبيل العطف
وكان عقيب كل منهما نكرة بلا فصل يجوز خمسة اوجه بحسب اللفظ
بعد التتبع [illegible] يزيد عليها الاول فتحهما اي لا حول
ولا قوة الا بالله على ان يكون لا في كل منهما لنفي الجنس ولا قوة

عطف على الاحول عطف مفرد على المفرد وخبر احد محذوف اى الاحول
ولا قوة موجود الا بالله او عطف جملة على جملة اى لا احول الا بالله
ولا قوة الا بالله فحذف خبر الجملة الاولى استغناء عنه بخبر الجملة الثانية
والثالث الفتح الاول ونصب الثاني اى لا احول ولا قوة الا بالله اما فتح
الاول فلان لا الاولى لنفي الجنس واما نصب الثاني فلان لا الثانية
مزيدة لتاكيد النفي والثالث معطوف على الاول فيكون منصوبا محلا
على لفظ ما شبهت به حركة حركة الاعراب ويجوز ان يقدر لها خبر
واحد او ان يقدر لكل منهما خبر على حدة والثالث فتح الاول ورفع
نحو لا حول ولا قوة الا بالله اما فتح الاول فلان لا الاولى لنفي الجنس
واما رفع الثاني فلان لا الثانية والثالث معطوف على محل لا الاولى
مرفوع بالابتداء عطف مفرد على مفرد بان تقدر لكل منهما خبر واحد
او عطف جملة على جملة بان تقدر لكل منهما خبر والرابع ونصبهما
بالابتداء عطف نحو لا حول ولا قوة الا بالله لا حول ولا قوة لهم الا بغير
الله حول وقوة فجاء به بالرفع فيهما مطابقة للسؤال ويجوز
الامران ههنا ايضا والخامس رفع الاول ونصب الثاني لا يجوز ليس



هو مضاف يعني الاضافة وهو الاختصاص الذي للمضاف ان مثل لا اباله ولا
غلام له جاز تشبيهه اى مثل هذين التركيبين حيث لا اضافة
فيه بالمضاف اى بتركيب يشتمل على الاضافة مثل ما تركته اى مثل كاف هذين التركيبين
كبيت له اى لما يشتمل على الاضافة في اصل معناه اى بمعنى ما يشتمل
على الاضافة وهو الاختصاص الآتي بين الاختصاصين تفاوتا فان
الاختصاص المفهوم من التركيب الاضافي تام بما فيهم من غيره ومن
اى لاجل ان جواز مثل هذين التركيبين انما هو بتشبيه غير المضاف
بالمضاف في معنى الاختصاص المجوز تركيب لا اباله اى في الدار لعدم الاختصاص
فان الاختصاص المفهوم من اضافة الاب الحسي انما هو بالنسبة الى الابن
وهو الاختصاص غير ثابت للاب بالنسبة الى الدار فلا يصح اضافته
الى الدار فكيف يشبه تركيب لا اباله بتركيب يفيد فيه الاب
الدار فاركته في اصل معناه وليس اى مثل هذين التركيبين
بمضاف حقيقة لفساد المعنى المراد المفاد بها على تقدير الاضافة
وهو نفي شيء جنس الاب او العلاء حين لم يرجع الضمير المجرور
بالاستقلال من غير احتياج الى تقدير خبر وهذا المعنى فاسد

خبر

على تقدير الاضافة اما اولا فلان معنى هذا التركيب على تقدير الاضافة
لا اب له ولا غلام له وهذا لا يتم الا بتقدير خبر اى لا اب له موجود
ولا غلام له موجود ان وانما قلنا ان المراد نفى ثبوت جنس
الاب او الغلام من لا لنفى الوجود عن ابيه المعلوم او غلامه
المعلوم خلافا لسيبويه والخليل وجمهور النحاة وانما خص سيبويه
بهذا الحكم لان العمدة فيما بينهم او لان المقصود بيان مذهب
النحاة الذين قد هب سيبويه والخليل وجمهور النحاة ان مثل هذا التركيب
مضاف حقيقة باعتبار المعنى فاقحام اللام بين المضاف والمضاف اليه
تاكيد اللام المقدرة وحكم المعاد حكم المبدء لفساده لو تعرفت ويجعل الاسم الاخير
كثير مثل لا غلامى لك اى ولا باس عليك ولا يخفى ان لا مع وجود الخبر لا
يكون اتجافا وقولهم لا كرز لان جعلنا الكاف اسما جاز ان يكون
كرز اسما والخبر محذوفا اى لا مثل موجود لنا جاز ان يكون خبرا لا
احد مثل زيد وان جعلناه حرفا فالاسم محذوف اى احد كزيد خبر ما ولا
المشبهتين بليس في النفي والدخول على الجملة الاسمية بليس هو والمسند بعد
دخولها اى دخول ما ولا وهى اى خبر ما ولا هما وكذا اسم ليس هما

فلما

لها لغة حجازية وخص الخبرية بالذكر لان اعمالها وجعل اسمها
وخبرها اسما وخبرا لما انما يظهر باعتبار الخبر فجعل الخبر خبرا لها انما
هو لغة اهل الحجاز واما بنو تميم فحيث لا يذهبون الى انها لها الا عمل
الخبر لها والاسم اسم لها بل هما مبتدا وخبر على ما كان عليه
قبل دخولها عليهما ولغة اهل الحجاز هي التي جاء عليها التنزيل
قال الله تعالى ما هذا بشرا وان هن الا ملك كريم واذا زيدت ان مع
ما نحو ما ان زيد قائم قيل انما خصت ما بالذكر لانها لا تزاد مع لا التي
لاستغراق الجنس وهي زائدة عند البصريين فتجب عندهم لئلا
يتوهم نفي الاخوة مثلا او تقدم الخبر على الاسم نحو ما قائم زيد
اي على ما يطل العمل ما كان مع وجود هذه الامور الثلاثة واما اذا زيدت
ان فلان ما هو عامل ضعيف عمل ليس فلا فصل بينها وبين معمولها
بالمرة واما اذا انتقض النفي بالا فلان عملها لمعنى النفي فلا يبطل
بطل العمل واما اذا تقدم الخبر فلتغير الترتيب مع ضعفها في العمل
فاذا انتظم عليه اي على خبرها بوجب بكر لحيم اي بعاطف
يفيد الايجاب بعد النفي وهو بل لكن نحو ما زيد قائما بل قاعدا وما عمرو

و

موكدة م

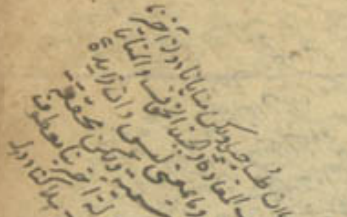

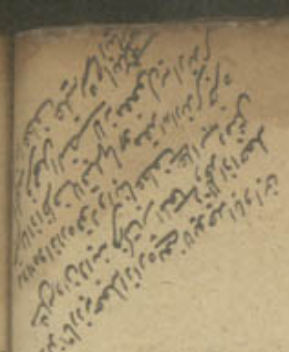

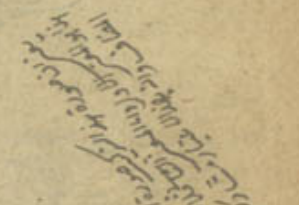

الفصل بالعاطف ولم يجعل في حكم المتصل المفصل بالفعل بالمؤكدة اذا
المعطوف عليه المنفي يزاد فيه كثيرا نحو لا حول ولا قوة مثل لا اب وابنا
ولا يجوز في قول الشاعر لا اب وابنا مثل مروان وابنيه اذا هو بالمجد ارتقى
وقد ذكر لو سائر التوابع لا نفرد عنهم فيها لكن ينبغي ان يكون
حكمها حكم المنادى كما ذكرنا لا تفصل ومثل لا اب له ولا اخ له
محله اي كل اسم ركب يكون فيه بعد اسم لا التي لنفي الجنس لام الاضافة
واجري على ذلك الاسم احكام الاضافة من اثبات الالف في نحو اب
وحذف النون من نحو غلامين جاز بيعه ان الاصل في مثل هذين النو
كيبين ان يقال لا اب له ولا اخ لهما ثم يكون اسم لا منهما بنا
على ما ينصب به الجامع مجرورة خبرها وقد جاء على قلة مثل لا ابا
له ولا خالا صوله بزيادة الالف في اب واسقاط النون في مثل غلامين
كما في الاضافة تنبيها على اسم لا في هذين التركيبين مع ما
لبس بمفرد بالمصاحبة واجراء الاحكام المختلفة عليه بانابة الالف وحذف
النون فيكون معربا وذلك التنبيه انما هو لمشاركته اي مشاركة
اسم لا حين ركبا ظاهرا للاضافة بينه وبين ما يضاف اليه اي المضاف من حيث
فورهم لا بين ان صورة هذا التركيب صورة الاضافة
باللام وهو حال اعتبار الاضافة بوجود اللام مشاركته
لمضاف المقدر فيه اللام وهذا هو المنع الاول
واما منع الثاني فلا يغير فيه شيئا صورة
المضاف وانما لهذا الاعتبار
مشاركته لمضاف

في اصل معناه اي معنى
المضاف

معرفة بجعلها صفة للنكرة ثم رجحه انتهى المرتضى تعريفا جاز هذا
التركيب وامتنع تركيب مررت برجل حسن الوجه لما افادت تعريفا لم
يجز الا لزوم كون المعرفة صفة للنكرة وجاز ذلك لكون
المعرفة اذن صفة للمعرفة والمراد ان الملك الميت وهو مجموع امور
ثلاثة وجوب افادة الاضافة اللفظية التخفيف وانتفاء التعريف
وانتفاء التخصيص فيلزم جواز التركيب الاول وامتناع الثالثة
ولا يلزم من ذلك اذ يكون لكل واحد من تلك الامور دخل في
ذلك لاحتمال ان لم يجز لانتفاء بعضها فلا يرد ما
لا دخل لذلك لاستلزام لانتفاء التخصيص ومن جزم انتهى
تبعا التخفيف فاجاز تركيب الضارب زيد والضارب بزيد لحصول
التخفيف بحذف التنوين وامتنع الضارب زيدا لعدم التخفيف لان
التنوين الساقط للالف واللام لا للاضافة ولا شك
انه لا دخل في هذا التقريع لانتفاء التعريف والانتفاء التخصيص
بل يكفي في جواز التخفيف فقط وهذا وان كان لا يقبل هذا
الفرع لكنه اخر لكثرة الواقعة خلافا للفراء فانه يجوز تركيب

الضارب زيدا ما لانه توهم ان دخول لام التعريف انما يمنع
بعد الاضافة تحصل التخفيف بحذف التنوين بسبب الاضافة ثم عرف
بالام واجاب المصنف في شرحه بانه غير مستقيم لان القولية اجل اللام
المتقدمة حتى على الاضافة تجر دا فما خالف الفراء والمازني فيه شاذ
الاشتي في قوله الواهب المائة الهجان وعبيدها فان قوله وعبيدها
بالجر معطوف على المائة فصار المعنى باعتبار العطف الواهب عبيدها انهى
من لبب الضارب زيدا فكلا يتضح ذلك حيث اتى به يغفر البلغاء عنه
هذا فاجاب المصنف عنه بقوله وضعف الواهب المائة الهجان وعبيدها
يعني هذا القول ضعيف لا يقوى في القضاء بحيث يستدل به المفرق
الضارب زيدا من امتناع مثل ضارب زيد لعدم الفائدة في الاضافة لانه يخفف ان فيه
ثبوت مصادرة على المطلوب اللهم الا ان يقال المراد به انه ضعيف
في الاستدلال به اذ لا ينفي فيه على الفراء انه يحتمل السبب
حملا على الاكثر الغالب او ادعى انه يفعل ذلك مع ان انه قليلة
يحتمل ان المعنى عليه كما في ربه شاة وبحلبها حيث جاز هذا التركيب
والمجوز يضربه بحلبها بادخال الضارب على بحلبها بدون العطف الذي

تمام الواهب المائة الهجان وعبدها عوذا يزجر خلفها الطفالها

اى يمدح الواهب المائة الهجان اى البيض من النوق يستوى

فيه الجمع والواحد صفة للمائة الهجان والهجان اى البيض من النوق

يستوى فيه والواحد والهجان الكريم او بدل منها او من قبيل

الثالثة اثوب كاهو مذهب الكوفية وعبدها اى راعيها شبهه

بالعبد لقيامه بحق خدمتها او عبدها حقيقة بان قلا دنية

عوذا بالذال المعجمة جمع عايذ اى حديثات النتاج حال من الهاء

يزجى بالزاى المعجمة والجيم على صيغة المذكر اى يسوق وفاعله ضمير العبد

الفالها منصوب على المفعولية او على صيغة المجهول للمؤنث

والفالها مرفوع على انه مفعول ما لم يسم فاعله وحقيقة

اللام الكشف لا بعد معزية حركة حرف الروى من القصيدة

ولكلانه قاسه على الضارب الرجل والضاربك واجاب اللام عن قوله

وانما جاز الضارب الرجل يعنى ان القياس عدم جواز لانتفاء

التخفيف وهو التنوين باللام لكنه جاز حملا على الوجه المختار

فى الحسن الوجه وهو الجر الوجه باضافة توليه وجهها ان آخر ازفه

على الفاعلية ونصبه على التشبيه بالمفعول ووجه الحمل اشتراكهما

فى كون المضاف صفة والمضاف اليه جنسا معرفتين باللام وهذا لا

اشتراك مفقود بين الضارب والحسن الوجه فقياسه عليه قياس

مع الفارق والضاربك يعنى انما جاز الضاربك مع ان القياس

عدم جواز لما عرفت وكذا شبهه وهو الضارب والضاربه فى

ما فيقال اعنى فى قول من قال يعنى سيبويه واتباعه انه

اى الضارب فى الضاربك مضاف دون من قال انه غير مضاف

وان كان فى منصوب المحل على المفعولية والتنوين يحذف

لاتصال الضمير لا للاضافة فانه لا يحتاج جوازه الى المحل حلا

اى لمجاورته على ضاربك فانه اعمل المفعول له والفعل

المعلل به اعنى جاز وبيانه انهم اذا وصلوا اسماء الفاعلين والمفعولين مجردة عن اللام بمفعولاتها وكانت

مضمرات متصلات التزموا الاضافة ولم ينظروا الى التخفيف فقالوا

ضاربك وان لم يحصل التخفيف بالاضافة بل بفصل الضمير ثم لما لم يعتبروا التخفيف فى ضاربك وجوزوا بلدنه

حمل الضارب عليه لانهما من باب واحد حيث كان كل منهما
اضافة لانه في الاصل اسم فاعل مضاف الى مفعوله العامل فانتويته قبل الاضافة
اتى به الى سقطت الاضافة لكان ينبغي ان يتصور ذلك
اولا على وجه يكون الضمير منصوبا بالمفعولية ثم يضاف ويقال
ضاربك كما يتصور ضارب زيدا ثم يضاف ويقال ضارب زيد
ولن يتصور ضاربك فعلم انها اسقطت للاتصال الكائن
لا للاضافة ولقائل ان يقول لم لا يجوز ان يكون اصل ضاربك
اياك للفصل بالتنوين ثم لما اضيف جدا ثم حمل الضارب
عليه لانهما من باب واحد حيث كان كل منهما اسما فاعلا
مضافا الى مفعوله متصلا من غير اعتبار حذف ونيتهما قبل
الاضافة للاضافة ولم يحمل الضارب زيد عليه لانهما ليسا من
باب واحد واعلم انا حملنا قوله وضعف الواهب المائة المجان
وعبدها وقوله والضارب الرجل والضاربك حملا على
نظيرهما على الاجوبة غير مستدلا بان القراء على جواز الفصل
بين المتضافين بالمفعول في نحو قتل اولادهم شركائهم
زين لكثير من المشركين قتل اولادهم شركائهم
بجر الشركاء ونصب الاولاد والفصل بالمفعول اقل من الفصل
بالظرف والجار والمجرور فاذا جاز الفصل بهما جاز الفصل
بالمفعول بطريق الاولى



كل واحد منهما اشارة الى مسئلة على حدتها مناسبة للحكم
بامتناع الضارب فمعنى قوله وضعف الواهب المائة المجان وعبدها
انه ضعف عطف المجرد من اللام على المحلى بها المضاف اليه صفة
مصدرة باللام لانه متوسط العطف بين مثل الضارب وزيدا
عرفت وانما لم يحكم عليه بالامتناع مثل الضعف لانه قد
يجوز في المعطوف ما لا يجوز في المعطوف عليه وحينئذ فهو ما فيه
من توهم ثبتته للمعاد مرة على اللام على تقدير الاول واخرى
جاء كل من الصورتين الاخيرتين على الاستظهار وتمام الكلام
في استدلاله بها ولا ايضا موصوف الصفة مع بقاء معنى
الفعل بالتركيب الوصفي بحاله الان لكل من هيئتي التركيب الوصفي
والاضافي معنى لا يقوم احدهما مقام الاخر ولهذا لم
يعنه لا يضا صفة الموصوف بها فلا يقال المجد الجامع بمعنى
المسجد الجامع وجرد قطيفة بمعنى قطيفة مجردة خلافا
للكوفية فان مسجد الجامع عندهم بمعنى المسجد الجامع وجرد
قطيفة بمعنى قطيفة مجردة من غير فرق ويرد على القاعدة

الاول وهو قوله لا يضاف الموصوف الى صفة مثل المسجد الجامع من جانب
الغربي وصلوة الاولى بقلة الحقا فان كلا واحد من هذه
موصوف والتركيب اضيف الى صفة فلان الجامع صفة المسجد والغربي صفة
الجانب والاولى صفة الصلوة والحقا صفة الثقل وقد اضيف
اليها الموصوف فاتها واجيب بان مثل هذا التركيب متاول
فمسجد الجامع متاول بمسجد الوقت الجامع وذلك يحتمل
معنيين احدهما ان يكون الوقت مقدرا في نظم الكلام فاتا
ويكون المسجد مضافا اليه والجامع صفة للوقت فيندفع الايراد
بوجهين قال الجامع ليس مضافا اليه ولا صفة المضاف وتنبيهما
ان يكون الوقت محذوفا والجامع قايم مقامه مضافا اليه
فيكون من قبيل اضافة الصفة الغالبة فيه الى المسجد اليه فيندفع الايراد
بوجه واحد وقوله ان الجامع ليس صفة للمضاف وعلى هذا الاقرب
صلوة الاولى وبقلة الحقا متاول بصلوة الساعة الاولى وبقلة
حب الحقا على الاحتمالين المذكورين لكن هذه المتاويل لا تتضح
في جانب الغربي فانه لا شك ان المقصود توصيف الجانب بالغربية

لا توصيف مكان الذي اضيف اليه الجانب هو جزء ولا اضافة تبعيضية
والمكان الذي اعتبر الجانب بالنسبة اليه هو الكل فيه تعقيد اللفظ
ويرد على القاعدة الثانية وهو قوله ولا صفة الى موصوفها
مثل اخر قد طيفة والحال انه يصح فان اصلها قطيفة مجردة عن
التاء قد رمت الصفة على الموصوف واضيف اليه واجيب متاول
بانهم حذفوا قطيفة تجريدا حتى صار كانه اسم غير صفة فلا
فصل وتخصيصه لكونه صالحا لان يكون قطيفة وغيرها مثل
خاتم فضة فانه كما يكون فضة تغيرها اضافوه الى
جنسه الذي تخصص به كما اضافوا خاتما الى فضة فلم يضيفوا
اليها من حيث انه صفة لها بل من حيث انه جنس يتخصص به
التخصيص وعلى هذا القياس في كل اسم مماثل اي
مشابه للمضاف اليه في العرو والخصوص لحذف المضاف اليه كان
متزايل كليت واسد في الاجبان والجشع وجسور ومع في المعاني
والاحداث او غير متزايل كقدير بالنسبة الى صدق كلاهما
والناطق لعدم الفايدة في ذكر المضاف اليه فانك اذا قلت

رأيت ليست بالياء لفظا ورأيت اسدا بدون تنوين

ليست واقعة الاسد الذي لقيته بخلاف اضافة العام الى الخاص

في مثل كل الدراهم وعين التي فانه اي المضاف فيها يختص

اي يصير خاما بسبب اضافته الى المضاف اليه ولا يبقى على العموم سواء

افادة الاضافة التعريف والتخصيص واعمية الشيء اذا كان المضاف

فيه للعهد ظاهرة واما اذا كان للجنس فتفيها خفاء ويرد على قولهم

لا يضاف الاسم مما قبل المضاف اليه في العموم والخصوص قولهم سعيد

كرز ونحو فان سعيد كرز اسمان لمسمى واحد كليث واسد مع

انه اضيف احدهما الى الآخر فاجيب بانه متاول بان يجعل احدهما

على المدلول والآخر على اللفظ فكانه قال اقتل جانيا سعيد كرز

قلت بجانية مدلول هذا اللفظ لم يقولوا كرز سعيد لان

قصدهم بالاضافة التوضيح واللقب اوضح من الاسم غالبا

واذا اضيف الاسم الصحيح وهو في عرف النحاة ما ليس في آخره حرف

علة او الملحق به وهو ما في آخره واو او ياء قبلها ساكن وانما

كان الملحق بالصحيح لان آخره حرف العلة بعد السكون لا يثقل عليها

لحركة ولا حرف العلة بعد الساكن تثقل عليها بعد السكون في الوقوع

بعد استراحة اللسان ولا يثقل عليها الحركة بعد السكون يعني في الابتداء

بتداء وكذا بعد السكون الى يا المتكلم كرأيت في المناسب مثل ثوبي

ودار وفي الصحيح قاضيي وقاضيو في الملحق به واليا، مفتوحة ما قبلها

كنة وقد اختلفوا في ياء الاصل والصحيح انه النقص اذ الاصل في الكلمة

التي على حرف واحد هو الحركة لان لا يلزم الابتداء بالساكن انما هو عارض

وفي التخفيف فان كان آخرها اي آخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم الفا انقلبت

اي لا تقف على اللغة الفصيحة لعدم موجب الانقلاب نحو

عصاي ورحاي وفي هذيل قبيلة من العرب تقلبها اي الالف

حال كونها غير المنونة ياء لمناسبة ياء المتكلم وتدغم في الياء

مثل عصي ورحي ولا تقلب الالف المنونة كغلاما اي لا كتاب

المرفوع بغير سبب الغلب وان كان آخر اسم المضاف الى المتكلم

ياء سكنت ياء المتكلم لاجتماع المثلين بما هو كالكلمة الواحدة مثل مسلمي

اذا اضيف الى ياء المتكلم واسقط النون للاضافة وادغمت الياء في

الياء فصار مسلمي واذا كان آخره واو انقلب الواو ياء للاجتماع الواو

جواز جر مثل هذه الاسماء الاربعة مطلقا غير مقيد بحال الافراد ولا
فقد يجيء بهذا الوجه في كل من حالتي الافراد والاضافة وجاء هن مثل
يديه مطلقا اي في الافراد والاضافة تقول هذا هن وررت هنا ومررت
بهن وهذا هنك واتيت هنك ومررت بهنك وذو لا يضاف الى مضمر لانه
وضع وصلة الى الوصف بالاسماء الاجناس والضمير ليس باسم جنس
وقد اضيف اليه على سبيل الشذوذ كقول الشاعر انا يفرق الفضل
من الناس ذو بغيه ولو قيل لا يضاف الى غير اسم الجنس لكان اشمل وكانهم
خصوا المضمر بالذكر لان كان لبعض تلك الاسماء حكم خاص وهو اضافته الى ياء
المتكلم فنفى اضافته الى المضمر مطلقا نفيا لاختصاصه بحكم باعتبار
اضافته اليه ولا يقطع اي ذو عن الاضافة لان جعله وصلة الى الاسماء
الاجناس ليس الا باضافته اليها التوابع وهو جمع تابع منقول من
الوصفية الاسمية والفاعل لا يجمع على فواعل الا قولهم كاهل
على الكواهل والمراد بها توابع المرفوعات والمنصوبات والمجرورات الا هي
اقسام الاسم فلا ينتقض حدها بخبر المبتدا وخبر كان واخواتها لعدم كونها
من افراد المحدود وكل ثان اي متاخر مبني لوضع يقتضي ان يقال اي للرتبة الثانية





منه ودخل في قيد الثاني والثالث نحو جاءني غلام زيد العالم فان العالم
من جهة واحدة تخصيص مثل جاءني زيد العالم الوجه فانه في كل من
منه والمراد به من حيث هو والرفع في كل منهما من جهة واحدة
هي اضافة زيد العالم الى الوجه التي هي علاقة قصد المتكلم نسبة البيع
الى ما يليه مطلقا فقوله كل ثان يشمل التوابع وخبر المبتدا وخبر كان واخواتها
وثاني مفعولي ظننت واعطيت وقوله من جهة واحدة يخرج هذه الاشياء
لان العامل في المبتدا والخبر وان كان هو الابتداء الخالي عن التجريد عن العوامل
القابلية للاسناد لكن هذه المعنى من حيث انه يقتضي مسندا اليه صار
تاما في البناء ومن حيث انه يقتضي مسندا صار ناقصا في الخبر فليس
عمله من جهة واحدة وكذا ظننت من حيث انه يقتضي مظنونا ومظنونا فيه
فعمل في مفعوليه فليس انتضاؤه لهما من جهة واحدة وكذا اعطيت من حيث
انه يقتضي اخذا وما خوذا منه عمل في مفعوليه فليس تعلقهما من جهة واحدة
واعلم ان الاعراب بالنسبة الى الاحوال التي
اعم من ان يكون لفظيا او تقديريا ومحليا حقيقة او حكما فالرفع
نحو جاءني زيد العالم وزيد العالم لا رجل العالم فان لفظ الرجل

جارية فان قلت اذا نظرت حق النظر وجدت الاول وهو الوصف
بحال الموصوف فيه اذ في الجملة البيوتية كالفعل لان عامله كالضمير المستكن
فيه الراجع الى الموصوف والفعل اذا اسند الى الضمير لحقته الالف
في التثنية والواو في الجمع المذكر العقال والنون في جمع المؤنث وتوتث
في الواحد المؤنث ولذلك قلت رجل ضارب ورجلين ضاربين
ورجال ضاربين وامرأة ضاربة وامرأتين ضاربتين ونسوة ضاربات
كما تقول في الفعل يضرب ويضربان ويضربون وتضرب وتضربان ويضربن
فلم خصصت الثاني بهذا الحكم قلت المقصود الاصلي في هذا المقام بيان
نسبة الوصف الى الموصوف بالتبعية وهو لما كان الوصف الاول
يشبه في الامور العشرة وكان لا يخرج بها عن الفعل في الجملة البيوتية
عرف هذه التبعية لما عرفت كفى فيه بالحكم عليه بالتبعية بخلاف
الوصف الثاني فانه لما حكم عليه بالتبعية في الجملة الاولى لم يكتف به في
في الجملة الثانية بالحكم بعدم التبعية فانه غير مضبوط بل يرى ضابطة
عدم تبعيته له ليكون فيه كالفعل بالنسبة الى الظاهر بعلة التشبيه عند عدم
التبعية من ترى أن جعلت الوصف الثاني في الجملة البيوتية كالفعل



حسن قام رجل قاعد غلامه كما حسن يقعد غلامه وحسن ايضا
قاعدة غلامه لان الفاعل مؤنث غير حقيقي كاحسن تقعد غلامه وضعف
قام رجل قاعدون غلامه لانه بمنزل يقتتلون يقعدون غلامه فكما
علامتي التثنية والجمع في الفعل المسند الظاهر هما ضعيف يجوز مع
غير حسن ولا ضعف قعود غلامه وان كان قعود جمعا لانه القاعدون
لانك اذا كررت لاسم الشابه الفعل خرج لفظا عن موازنة الفعل
ومناسبته لان الفعل لا يكاد يكون قعود غلامه مثل يقعدون غلامه
الذي هو حقيقة فاعلون في الفعلان خرجوا لاسمية الطرفية اي
بجعل المضمر بلا من المضمر ان يجعل الفعل خبرا مقدما على المبتدا والمضمر
لا يوصف لان الضمير للمتكلم والمخاطب ظاهر مقارنا واوضحها قد يحتاج
لها الى التوضيح بحمل عليها ضمير الغائب وعلى الوضوح الوصف المحتاج
اولا لم وغيرهما لطرد الباب ولا يوصف لا تلبس في المضمر معنى
الوصفية وهو الدلالة على اتم معنى الذات لانه يدل على الذات لا على
قيام معنى بها وكانه لم يقع في بعض النسخ قولي ولا يوصف وهل
اعتذر الشارح الرضي وقال لم يريد كراهة ان يوصف بالمضمر لانه تبين

الواو مع

الاشارة بذى اللام مثل مررت بهذا الرجل مع ان القياس يقتضى جواز
وصفه بذى اللام والموصول والمضاف الى احدهما للابهام الواقع
فى هذا الباب بحسب اصل الوضع المقتضى لبيان الجنس فاذا اريد رفعه
لا تصور مثل ابهام ولا يليق بالمقام الكشف التعريفى من المضاف
اليه لانه كالاستعارة من المستعير والسؤال عن العقيد فتعين اللام
مثل مررت بهذا الذى كما رأى الكريم ومن ثم رأى ومن اجل ان التزام وصف
بابه هذا اللام لوقع لابهام بيان الجنس ضعف مررت بهذا الابيض
لانه تبين بجنس المبهم لان الابيض عام لا يختص بجنس دون جنس
وخص بهذا العالم لانه يتبين به اذا المشار اليه انسان ثم رجل ثم
يعنى المعطوف بالحرف تابع مقصود فصد نسبته الى شئ او نسبة
شئ اليه بالنسبة الواقعة فى الكلام فقوله بالنسبة متعلق بالقصد
المفهوم من المقصود مع متبوع اى كما يكون هو مقصودا بتلك
النسبة يكون متبوعه ايضا مقصودا بها نحو جاءنى زيد وعمرو فعمرو تابع لانه
معطوف على زيد فصد نسبة المجئ اليه بالنسبة المجئ الواقعة فى الكلام
وكان النسبة المجئ اليه مقصودة كذلك نسبة المجئ اليه الذى هو متبوع

ايضا

ذلك يقول والموصوف اخص او مساوى الموصوف فى المعرفة اشتد احتياجه
بالتعريف والعلوية من الصفة يعنى اعرف منه لان المقصود الاعلى
فيجب ان يكون اكمل من الصفة فى التعريف او مساويا له لانه لو لم يكن
اكمل منها لكان اما ان لا يكون ادون منها او مثلها والمنقول عن سيبويه
وعليه جمهور النحاة ان اعرفها المضمرات ثم الاعلام ثم اسم الاشارة
ثم المعرف باللام والموصولات فبينهما مساواة ومن ثم رأى ومن
اجل الموصوف اخص او مساو فى الوصف ذو اللام لا مطلقا اى ذو اللام
الاخص او الموصوف اخص فانه ايضا مثل الذى باللام لما عرفت بينهما من
المساواة فى التعريف تخرج جاءنى الرجل الفاضل او الرجل الذى كان متصفا
امس او المضاف الى مثله اى مثل المعرف باللام بلا واسطة نحو جاءنى
الرجل صاحب القرس او بواسطة نحو جاءنى الرجل الحسن الوجه
لان التعريف المضاف مساو للتعريف المضاف اليه او اقص منه على
الخلاف الواقع بين سيبويه وغيره بخلاف ساير المعارف فانها اعلى
من ذى اللام فلو وقع اخص نعتا للاعم اخص فهو محمول على البدل
عند صاحب هذا المذهب وانما التزم وصف ب هذا اى باب اسم

اى عند من قال الموصوف اخص او مساو وهو ان يلزم ... وهو المعتمد عند بعض النحاة

الاشارة اصح ... المضاف الى الاسم المعرف
باللام او المضاف الى ما مثله
باللام ومساو للمضاف الى المعرف
بالاضافة واجاب عن كذلك بقوله ... التزم

مقصودة وقوله مقصود بالنسبة احتراز عن البدل من التوابع لانها
غير مقصودة بل المقصود متبوعاتها وقوله مستقل احتراز عن
[illegible]
لان المقصود بالنسبة احد الامرين من التابع والمتبوع
لانهما والجيب بان المراد بكون المتبوع مقصودا بالنسبة ان لا يكون
لتوطئة كذلك التابع ويكون التابع مقصودا بالنسبة ان لا يكون
كالفرع على المتبوع من غير استقلال به ولا كان المعطوف والمعطوف عليه
بتلك الحروف النسبة مقصودة بالنسبة معا بهذا المعنى والمراد حل
بما ذكر جميعا ومنعا اردفه لزيادة التوضيح بقوله يتوسطهما
اى بين ذلك التابع وبين متبوعه احد حروف العشرة وسيأتي تفصيلها
في قسم الحروف انشاء الله وهي كما تقول قام زيد وعمرو ولم يكتف بقوله
تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد حروف العشرة لان الحروف قد يتوسط
بين الصفات نحو مررت بزيد العالم والشاعر والاديب فالواو هاهنا
كونها صفة لزيد تابعة له بتبعية المعطوف عليه وآخرها كونها تابعة
على الصفة المتقدمة تابعا لها ويصدق على هذه الصفة من جهتها لا



لا في انها تابع لانها صفة لزيد يتوسطهما وبين يد حرف العطف
لان توسط حرف العطف بين الشيئين لا يلزم ان يكون المعطوف التابع في
الاول فلو لم يكن قوله مقصودا بالنسبة مع متبوعه لدخل هذا الصفة
من جهتها الاولى في حد المعطوف وهي من هذه الجهة ليست معطوفا
فلم يتوسطها وقيل قد جوز الزمخشري وقوع الواو بين الموصوف والصفة
لتأكيد اللصوق وفي مواضع عديدة من الكشاف وحكم اللم في شرح المفصل
في مباحث الاستثناء ان قوله تعالى ولها منذرون في قوله تعالى وما اهلكنا
من قرية الا ولها منذرون صفة لقرية فلو اكتفى بقوله تابع يتوسط
لدخل فيه مثل هذه الصفة ونقل عن اللم انه قال واما الكافية
[illegible] زيد العالم والعاقل تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد
حروف العشرة وليس بمعطوف على التحقيق وانما هو تابع على ما كان عليه
في الوصفية وانما حسن دخول العاطف لنوع من الشبه بالمعطوف
من التغاير فلو حد العطف كذلك لدخل فيه بعض الصفات مع انه
ليس بمعطوف وقال بعضهم فيه نظر لان الحروف المتوسط بينهما عاملة
الا انهما فيها على ما يراد عليه في غيرها من الجمع والترتيب وغير ذلك

فقد جعلها غير عاطفة فيها ارتكاب امر بعيد من غير ضرورة داعية
اليه واذا عطف على الضمير المرفوع لا المنصوب والمجرور المتصل فان كان
او مستتر لا المنفصل اكد بمنفصل الا لازم عطف عليه وذلك لان المتصل
المرفوع كالجزء مما اتصل به لفظا من حيث انه مستتر لا يجوز انفصاله
ومعنى من حيث انه فاعل والفاعل كالجزء من الفعل فلو عطف عليه بلا
تاكيد كان كما لو عطف على بعض حرف من الكلمة فاكدا ولا بمنفصل لانه
بذلك يظهر ان ذلك المتصل وان كان كالجزء منفصل من حيث الحقيقة
بدليل جواز افراده مما اتصل به تاكيد فيحصل له نوع استقلال ولا يجوز
ان يكون العطف على هذا التاكيد لان المعطوف في حكم المعطوف عليه فكان
يلزم ان يكون هذا المعطوف ايضا تاكيدا وهو باطل فان كان الضمير منفصلا
نحو ما قام الا انت وزيد لم يكن كالجزء لفظا وكذا ان كان متصلا
نحو ضربتك وزيد لم يكن كالجزء معنى فلا حاجة فيهما الى التاكيد بمنفصل
مثل ضربتنا انا وزيد قام هو وغلامه الا ان يقع فصل بين الضمير المرفوع
المتصل وبين ما عطف عليه فيجوز ترك التاكيد لانه قد طال الكلام
بوجود المنفصل فحسن لاختصار ترك التاكيد سواء كان الفصل

قبل حرف العطف نحو ضربت اليوم وزيد امس وبعده كقوله تعالى ما اشركنا
ولا آباؤنا فان المعطوف هو اياء نا ولا نزيد اء بعد حرف العطف لتاكيد النفي
وانما لا يجوز تركه فانه قد يوكد بالمنفصل مع الفصل كقوله تعالى
فكبكبوا فيها هم والغاوون وقد لا يوكد ولا امران مشاران الى ذلك
واعلم ان مذهب البصريين ان التاكيد بالمنفصل هو الاولى ويجوز ان
العطف بلا تاكيد ولا فصل لكثرة ذلك في كلامهم والكوفيون يجوزونه بلا قبح
واذا عطف على الضمير المجرور اعيد الخافض حرفا كان او اسما لان اتصال
الضمير المجرور بحاره اشد من اتصال الفاعل المتصل لان الفاعل انما يكون
ضميرا متصلا جاز انفصاله والمجرور لا ينفصل من حاره فلم يسغ العطف
عليه اذ يكون كالعطف على بعض حرف من الكلمة وليس للمجرور ضمير منفصل
كما يجيء للمضمر حتى يوكد به الا لازم عطف عليه كما عمل في المرفوع
وفي استعارة المرفوع له هذه المنزلة ولا يكتفى بالفصل لان الفصل لا ينافيه
لذلك جواز ترك التاكيد بالمنفصل الاختصار فيجب لا يمكن
التاكيد بالمنفصل لعدم ما يتوهم له اثر فكيف يكتفى به فلم يسغ
لا اعادة العامل الا في نحو مررت بك وبزيد والمانع بينه وبين زيد المعطوف

هو المجرور والعامل المكرر وجوبا الاول والثاني لعدم معنى بدليل
قولهم بيني وبينك اذ بين لا يضاف الا الى متعدد وقول جرير الثاني كاني
لحرف الناهين في كفه بالله وهذا الذي ذكرناه اعني لزوم اعادة الجار
في حال السعة والاختيار مذهب البصريين ويجوز عندهم تركها
اضطرارا وجاز الكوفيون تركه لا عادة في حال السعة مستدلين
بالاستعمال فان قيل كيف جاز تاكيد المرفوع المتصل نحو جاءا انتما
بل امنع نحو اعجبني قيامك من غير شرط تقدم التاكيد الضمير المجرور
في نحو مررت بك نفسك ولا بد امنع نحو اعجبني بك حالك عن
اعادة الجار ولم يجز العطف في الاول الا بعد التاكيد بالمنفصل
وفي الثاني الامع اعادة الجار قلنا التاكيد عمدة الموكد والبدل
في الاغلب اما كل للمتبوع او بعضه او متعلقه والغلط قليل نادر فيها
ليسا باجنبيين يتبرء عنهما او لا منفصلين تمام لعدم تحمل فاعل
بينهما تاكيد تحمل المعطوف فان المعطوف عليه يتحمل بينهما
فلا حاجة فيه من تحميل مناسبة بينهما بتاكيد المتصل بالمنفصل
في المرفوع واعادة الجار ليخرج المتصل المرفوع عن ضرائر لانتفاء

١٣٠

ويناسب المعطوف عليه بتاكيده بالمنفصل وتقوى مناسبة الجر
بانضمام الجار اليه كما في المعطوف عليه والمعطوف في حكم المعطوف عليه
فيما يجوز له ويمتنع من الاحوال العارضة له بنظر الى ما قبله
بشرط ان لا يكون ما يقتضيها منتفيا في المعطوف وانما قلنا في الاحوال
العارضة له بنظر الى ما قبله احترازا عن الاحوال العارضة له
من حيث نفسه كالاعراب والبناء والتعريف والتنكير والافراد
والتثنية ونحوها فان المعطوف فيها ليس في حكم المعطوف عليه وانما قلنا
بشرط ان لا يكون ما يقتضيها منتفيا في المعطوف احترازا عن مثل
قولنا يا رجل والحارث فان الحارث معطوف على الرجل وليس في حكمه
من حيث تجرده عن ال وهو اجتماع اللام فان ما يقتضي تجريده عن
اللام هو اجتماع اللام وحرف النداء وهو منتفي في المعطوف
ولما نحو يا شاة وسخلتها بتقدير التنكير لقصد عدم
التعيين اي شاة وسخلة لها او محمول على نكارة رجلا على ما مر
اي يا رب شاة وسخلة شاة وكذا المعطوف في حكم المعطوف عليه
في احوال العارضة له بالنظر الى نفسه وغير ان كان المعطوف مثل

المعطوف عليه فلذا وجب بناء المعطوف في يا زيد وعمر لان ضمير
بالنظر الى حرف النداء والى كونه مفردا معرفة في نفسه وعمر مثل
زيد في كونه مفردا معرفة والتبس بنا او في يا زيد وعبد الله فان
عبد الله ليس كزيد فادم مفردا معرفة وعبد الله مضاف ومن ثم اي من
اجل ان المعطوف في حكم معطوف عليه فيما يحونه ويمتنع ما يمتنع في تركيب
ما زيد بقائم ولا ذاهب عمرو الا الرفع في ذاهب اذ لو نصب او خفض
لكان معطوفا على قائم فيكون خبرا عن زيد وهو ممتنع لخلو عن
الضمير الواقع في المعطوف عليه العائد الى المبتدا المتعين الرفع على ان يكون
خبرا مقدما والمبتدا هو عمرو ويكون من قبيل عطف الجملة ولا مانع منه على
ولما كان لقائل ان يقول اذا القاعدة منتقضة بنحو هم الذي يطير
فيغضب زيد الذباب فان يطير فيه ضمير يعود الى الموصول ويغضب
المعطوف عليه ليس فيه ذلك الضمير فاجاب عنه بقوله وانما جاز
الذي يطير فيغضب زيد الذباب لانها اي القاعدة في هذا التركيب فاقدة
السببية اي فاقدة نسبتها الى السببية بان يكون معناها السببية
للعطف فلا يرد نقضا على تلك القاعدة او يكون معناها

او قائما

السببية مع المعطوف لكنها لم تجعل الجملة بمنزلة كلمة واحدة فيكتفي
بالرابط في الاولى والمعنى الذي يطير فيغضب زيد الذباب ويفهم
منها سببية الاولى للثانية فالمعنى الذي يطير فيغضب زيد بسبب
الذباب ويكون ان يقدر فيه ضمير اي الذي يطير فيغضب زيد يطير الـ
ثم الذباب واذا عطفا اي وقع العطف بناء على وجود ما بين
ان عطف اسماء ان عليهما بعاطف واحد فان يعض
الشارحين الى الاظهر عندي ان العطف هنا محمول
على معناه اللغوي اي مالة الاسمين تحت العاملين بان يجعل
معمولهما واكثر الشارحين على ان المعنى على ان معمولا عاملين
لا على معمول عامل واحد فانه يجوز ان تقول ما ضرب زيد عمرا
وعمرو الا ولا على الاكثر من اثنين فانه لا خلاف في امتناعه
اي غير متحدين بان لا يكون الثاني غير الاول وذلك الرابع
وهم من توهم ان مثل ضربه زيد عمرا وبكر خالد من هذا
الباب مع انه ليس منه لعدم تعدد العامل منه اذ العامل
هو الاول والثاني تاكيد له وذلك المعطوف كما وقع في قولهم

في هذه النسبة هو المتبوع لا غير وذلك اما لدفع الغفلة
عن السامع او لدفع ظنه بالمتكلم الغلط وذلك الدفع يكون بتكرير
اللفظ نحو ضرب زيد زيدا ضرب الامير او لدفع ظن السامع ان زيدا
بالفتح المشدد فيجيء تكرير اللفظ حتى لا يبقى شك في ارادة
المعنى الحقيقي او المنسوب اليه فانه ربما ينسب الفعل الى الشيء والمراد نسبته
الى متعلقاته كان يقطع الامير اللصوص ويقطع غلامه فيجيء تكرير
المنسوب اليه لفظا نحو ضرب زيد زيدا عمرو هو او من يقوم مقامه او
تكريره معنى نحو ضرب زيد نفسه او عينه او في الشمول اي التاكيد
ما يقرر المتبوع في النسبة بالتفصيل الذي ذكرناه او في شمول الحكم
افراده دفعا لظن السامع تجوزا لان نفس المنسوب اليه في شموله لا
فراده فانه كثيرا ما ينسب الفعل الى جميع افراد المنسوب اليه قصدا لتقرير
النسبة الى بعضها فيدفع هذا الوهم بذكر كله واجمع واخواته
وكلاهما ثالثهما وارابعهما ونحوها فهذا فتقول الخ للدفع الصفة
والعطف والبدل عن حد التاكيد بقوله يقرر ما المتبوع اما البدل
والعطف فقط خروجهما به واما الصفة فلان وضعها للدلالة



ملكل سواء مرة واحدة او اكثر ضمنا او صريحا في قول الشاعر كل امرئ تحسبين
امرا ونار توقد بالليل نارا فهذا وان لم يكن بحسب الطاهر للكثير
فهو للجمع بحسب الحقيقة لان الحرف الواحد لم يقو ان يقوم مقام
عاملين مختلفين خلافا للفراء فانه يجوز هذا العطف بحسب الحقيقة
كما جاز بحسب الصورة ولا يلزمه الا مثلة الواردة عليها ولا يقتصر
على صورة السماع بل يعمها وغيرها وعلم جواز ذلك العطف مع
خلاف الفراء في جميع المواد عند الجمهور لانه في نحو في الدار زيد
وان في الدار عمرو لا يجوز تقدير الخبر وتاخيره
المرفوع او المنصوب بحيث يكون مضمرا وانتفى الجواز على الصورة السماعية
لاحد الثلاثة القياس يقتضي عدم السماع خلافا لسيبويه فانه لا يجوز
هذا العطف بحسب الحقيقة في هذه الصورة ايضا بل يحملها على حذف المضاف
وابقاء المضاف اليه على اعرابه نحو يريد بعض الحيوة الدنيا والله يريد
الاخرة كما جاء في بعض القراءات اي عرض الاخرة التاكيد انما يقرر المتبوع
اي جاء زيد فانه عند الاعلم يعني يجب ان يكون جاء له ثابتا لمقررا عنده في النسبة
اي كونه منسوبا او منسوبا اليه فثبت عنده ويحقق ان المنسوب او

على معنى فيتبعونها واقدامهم تزيح في بعض المواضع ليست بالرض
واما عطف البيان فهو ولترضيح متبوع فهو يقرر امر المتبوع ويحققه
لكن لا في النسبة والشمول لهذا حاصل ما ذكره المصنف في شرحه
وهو اي التاكيد لفظي منسوب الى اللفظ لحصوله من تكرير اللفظ
ومعنوي منسوب الى المعنى لحصوله من ملاحظة المعنى فالاول منه
تكرير اللفظ الاول اي تكرير اللفظ الاول واعادته حقيقة نحو جاء
زيد زيد وحكما نحو قام قام زيد اذا فات ذكر في حكم تكرير اللفظ وان
كان مخالفا للاول لفظا لاداء الفرد داعية الى المخالفة لانه لا يجوز تكرير
متصلا ويجري اي التكرير مطلقا لا التكرير الذي هو التاكيد كلا
مصطلحي في الالفاظ كلها اسما او فعلا او حرفا او جملا او مركبا
تقييدية او غيرذلك ولا يعد ارجاع الضمير الى التاكيد للمعنوي
والتاكيد المعنوي يختص بالفاظ محصورة او محدودة وهي نفسه
وعينه وكلها وكل واجمع واكتع وابتع وابصع بالعاد المهملة

وقيل بالفاء والجيم ولا معنى لهذه الكلمات الثلث في حال الا
افراد مثل جبر وبز وقيل اكتع مشتق من حسل كتيع اي تام

اي

التاكيد المعنوي
يكون للمقصود من هذا التعريف عدم احتمال ارادة غير المقصود
بالالفاظ محصورة
كالتاكيد للمعنوي

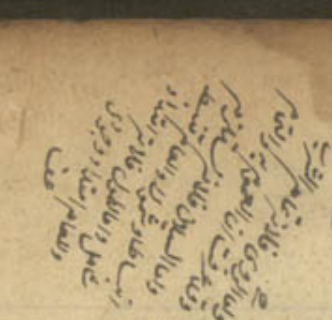

ابصع بالمهملة من بصع العرق اي الدم والجيم من بضع اي روى وابتع
من البتع وهو طول العنق مع شدة مفرزه ويكون استباط منا سبا
شا خفيا بين هذه المعاني ومعناها التاكيدي والتاسع الصادق فالاولان
كلاهما اي النفس والعين بمعنى اي يقعان على الواحد والمثنى والجمع
والمذكر والمونث باختلاف صيغتها افرادا وتثنية وجمعا واختلافا
العايد الى المتبوع المؤكد تقول نفسه في المذكر الواحد نفساهما في المذكر
الواحدة انفسهما بايراد صيغة الجمع في تثنية المذكر والمونث وعن بعض
العرب نفساهما وعيناهما وانفسهم في جمع المذكر العاقل انفسهن في جمع
المونث وغير العاقل من المذكر والثالث مما سوى النفس والعين اي بين تغلبا
كالقمرين هي الثالث ثانيا التثنية كلاهما المذكر وكلتاهما المونث والباقي بعد
الثلثة المذكورة لغير المثنى مفردا كان او جمعا باختلاف الضمير العايد
الى المتبوع المؤكد في كله نحو قرات الكتاب كله وكلها نحو قرات الصحيفة
كلها وكلهم نحو اشتريت العبيد كلهم وكلهن نحو طالعت الجارية كلها
وباختلاف الصيغة في كلمات البواقي وهي اجمع واكتع وابتع وابصع بالمهملة
والجيم تقول اجمع في المذكر الواحد وجمعاء في المونث الواحد او الجمع لمذكر
غير العاقل او المونث فقط

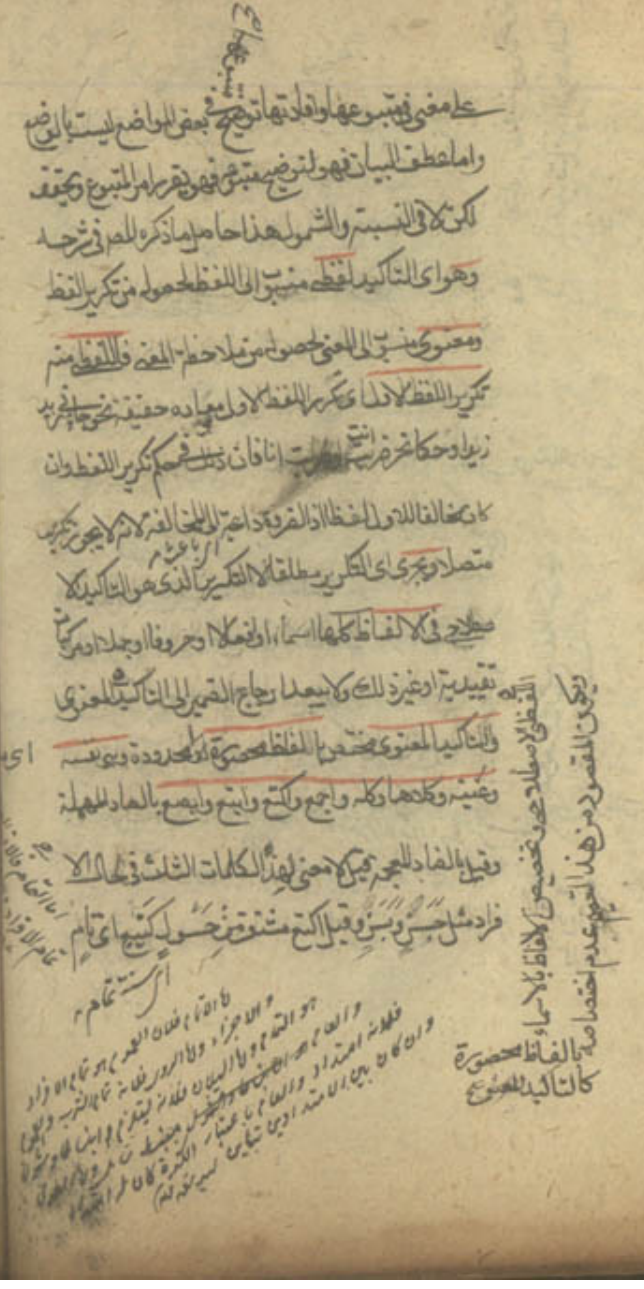

بالنفس والعين

البدل

الضمير المتصل والمجرور بالنفس والعين بلا تاكيدهما بالمنفصل نحو ضربتك
نفسك ومررت بك نفسك لعدم اللبس وبالمتصل يجوز تاكيد المرفوع
المنفصل نحو انت نفسك قايم لعدم اللبس وتاقيده بالنفس والعين
لجواز تاكيد المرفوع المتصل بكل واجمعين بلا تاكيد نحو القوم جاءوا كلهم
اجمعون لعدم الالتباس التاكيد بالفاعل لان كلهم واجمعين يليان
العوامل فيلتبس بالنفس والعين فانهما يليانها كثيرا واكتع واخواه
يعني اتبع وابصع اتباع بفتح الهمزة على ما هو المشهور لا جمع يعني
تستعمل هذه الكلمات الثلاث بتبعية لا هاته لكونها ادل منها على النفس
وهو الجمعية فلا يتقدم يعني اكتع واخواه عليها اي على اجمع واجمعت
معه وذكرها اي ذكر اكتع مع اخويه دونها اي دون ذكر اجمع اجمعت
لعدم ظهور دلالتها على الجمعية وللزوم ذكر ما هو اتم التبعية
بدون العكس البدل تابع مقصود بما نسب الى المتبوع اي يقصد
النسبة اليه بنسبة ما نسب الى المتبوع دونه اي دون المتبوع اي لا يكون
النسبة الى المتبوع مقصودة ابتداء بنسبة ما نسب اليه بل يكون النسبة
اليه توطية وتمهيدا للنسبة الى التابع سواء كان ما نسب اليه مسندا الى غيره

لا يضع تاكيده بكل واجمع ويجب ان يكون كذلك لانه اذا جيء بهما كان



شاع في الجماعة واجمعون في جمع المذكر وجمع في جمع المؤنث وكذا اكتع كتعاء
اكتعون كتع واتبع تبعاء اتبعون تبع وابصع بصعاء ابصعون بصع
ولا يؤكد بكل واجمع كلا واجزاء مفرد كان او جمعا اذ الكلية والاجتماع
لا يتحققان لا فيه ولا حاجة الى ذكر لا فراد لان لكل ما لم يلحقه افراده
مجتمعة وتقديرا جزاء القوم او كلها كاجزاء العبد تكون في التاكيد بكل واجمع
فائدة مثل اكرمت القوم كلهم واجمعين اكرمت العبد كله فاذا العبد قد يجزى
عن كله احتراز فيصح تاكيده بكل ليفيد الشمول نحو لا جاءني زيد كله لعدم صحة
افتراق اجزاء لا حد او لاحكام في حكم المجيء واذا اكد الضمير المرفوع المتصل
بارز كان او مستكنا بالنفس والعين اي اذا اريد تاكيده بهما اكد الضمير
اولا بمنفصل ثم بالعين والنفس فقولك انت نفسك تاكيد
للتاء الضمير بعد تاكيده بمنفصل هو انت اذ لولاه لك لا تنسب التاكيد
بالفاعل اذ لو قيل تاكيدا للمستكن نحو زيد اكرمني هو نفسه فلو لم يؤكد
الضمير المستكن في اكرمني بقوله هو ويقال زيد اكرمني نفسه لا تنسب
هذه التي هي التاكيد بالفاعل ولما وقع لا لتباس في هذه الصورة
اجري بقية الباب عليها وانما قيد الضمير بالمرفوع لجواز تاكيد

مثل جاءني زيد اخوك ومررت زيدا اخاك واخترت زيدا اخاك ولا يقول مقصودا بالنسبة
بل التابع مقصود ايضا وقوله دونه احترز عن العطف بغير فان التابع فيه
مقصود بالنسبة ايضا لكن مع التابع ولا يصدق الحد على المعطوف بل
لانه متبوع مقصود وابتدائي غرضه عنه وقصد المعطوف تكملة
هما مقصودان بهذا الحكم حتى ان قيل هذا الحد لا يتناول البدل الذي يعد
لاخر ما قلم احد لا زيدا فان زيدا بدل من احد وليس نسبة ما
من عدم القيام مقصودة بالنسبة الى زيد بل النسبة المقصودة نسبة
ما سلب الى احد نسبة القيام الى زيد فلنا ما نسب الى المتبوع هو نسبة القيام
فانه نسب نفيا ونسبة القيام بعينه الى التابع مقصودة ولكن اثباتا
فيقصد على زيد انه تابع مقصود نسبته بنسبة ما نسب الى المتبوع فان
النسبة الماخوذة في الحد اعم من ان يكون بطريق الاثبات او النفي ولكن
اذ يقصد النسبة الى شيء اخر اثباتا ويكون كلا الاول بطريق الثاني وهو اي
البدل انواع اربعة بدل الكل اي بدل هو كل المبدل منه وبدل البعض
اي بدل هو بعض المبدل منه فلا اضافة تفهم من تلقيها في عامة رضة زيد
الا قيما اي بدل مسبب غالبا عن افتقار احد المبدل الى الاخر اما

نفي النسبة الى شيء

اشتمال البدل على المبدل منه نحو سلبني زيد كويه او الكل نحو
يسئلونك عن الشهر الحرام قتال فيه وبدل الغلط اي بدل سبب عن
الغلط فلا اضافة في الاخيرين وقيل اضافة الاخير الى السبب في حالة
فالاول اي بدل الكل مدلوله مدلول الاول يعني متحدان ذاتا لكن
يتغير مفهوم ما لكونا مرادين نحو جاءني زيدا خوك فزيد وخوك
وان اختلف مفهوما هما متحدان ذاتا قال الشارح الرضي والفرق الاول
لم يظهر لي فرق حقيقي بين بدل الكل من الكل وبين عطف البيان بل الاولى
عطف البيان لان بدل الكل وما قالوا من ان الفرق بينهما ان البدل
هو المقصود بالنسبة دون متبوعه بخلاف عطف البيان فانه
بيان والبيان فرع المبين فيكون المقصود هو الاول فالجواب انا
لا نسلم ان المقصود في بدل الكل هو الثاني فقط ولا في بابي البدل
الا الغلط وقالوا في بعض الحدقيق في جواب الغلط ايهم لم يرد والثاني
ليس مقصودا بالنسبة اصلا بل اراد انه ليس وحده مقصودا اصليا
والحاصل ان مثل قولك جاءني اخوك زيدان قصدت فيه الاسناد
الى الاول وجئت بالثاني تتمة لم توصيفا فالثاني عطف بيان وان قصدت

## عطف البيان

المعرب والمبني

المقصد الثاني

والامر غير اللام والمراد بالمشابهة المشابهة في تعريف المعرب هو هذا المناسبة

واقتصر صاحب المفصل هذه المناسبة على الاسم المتمكن لان معنى المبني

الاصلي امر ان فانه يتضمن معنى هو لا استفهام او يشبهه لكالمبهمات

فانها يشبه الحرف في الاحتياج الى الصلة او الصفة او غيرهما او يوقع

موقعه كنزال فانه واقع موقع انزل او مشاكلته للواقع موقعه

كنهار او وقوعه موقع ما اشبهه كالمنادى المضموم فانه واقع موقع

كان لحفظ المشابهة للحرف وهي مخالفة عوارض او اضافته اليه كقوله

تعالى من عذاب يومئذ فمن قرأ بالفتح اوقع غير مركب مع غير على اوجه

يختص عمله فعلى هذا الخلاف من المركبات الاضافية المعدودة ما

كغلام زيد غلام عمرو غلام بكر مبني والمضاف اليه معرب وما كان

المبني مقابلا للمعرب والعبرة في المعرب امران التركيب وعدم المشابهة

لجنس الاصل كان المبني ما انتفى فيه جزء هذين الامرين اما بانتفائهما

معا او بانتفاء احدهما فقط فكلمات وهي النفي الجنسي والتركيب

ترتيب ذكر المشابهة والتركيب في تعريف المعرب والمبني قدم ايا او اخيرا

ايشاء المتقدم ما هو مفهوم من وجود في المتأخر والتقابل اي المبني

الى مختار

وانما قال بعض النظر في صح

بحث الماضي

حركات او آخره وسكونها فالاول للاعراب ثم وقع وكسر الحركات

الثلث ووقف للسكون واما اللكوفيون فيذكرون القاب المبني في الغير

وبالعكس والمراد ان حركات والسكنات البنائيه لا يجوز عنها المعربون

لا يجهد الالقاب لان هذه الالقاب لا يعبر بها الا عنها لانهم كثيرا

ما يطلقون على الحركات الاعرابية او نحو كامر في صدر الكتاب حيث قال

بالفتح رفعا والفتحة نصبا والكسرة جرا على غير هذا القياس الذي يحمل عليه

مفتوحة والجيم مضمومة بحكم اي حكم المبني واثره المرتب على بنائه ان

لا يختلف آخره اي آخر المبني لكن لا مطلقا بل باختلاف العوامل اذ قد

يختلف آخره لا لاختلاف العوامل نحو من الجارة ومن الشرطية

وهي اي المبني والثابت باعتبار تجرد المفردات واسماء الاشارة والموصولات

والمركبات والكنايات واسماء الافعال والاصوات بالرفع عطفا

على الاسماء الافعال لان الافعال المتصدرين بحث الاصوات فيما بعد

بالاصوات لا بالاسماء الاصوات وبعض الظروف والا جميعها الليت

بنية بل بعضها فهذه ثمانية ابواب في بيان الاسماء المبنية ولابد

لكون احد منهما مبنيا لان الاصل في الاسماء الاعراب واذا كان
مبنيا على الحركة فالاصل فيه ان يبنى من حيث اخر يبنى احدهما
على البناء على الحركة فان الاصل في البناء السكون والاخرى الحركة لتعينه

انما لما اخرت دون الباقين المضمر اما وضع لمتكلم من حيث انه متكلم
يحكي عن نفسه او مخاطب من حيث انه مخاطب يتوجه اليه الخطاب
وقيل المراد بالمتكلم ما يتكلم به والمخاطب ما يخاطب به فانا موضوع لمن تكلم به
وانت لمن يخاطب به ويخرج بهذا القيد لفظ المتكلم والمخاطب
فان الاسماء الظاهرة كلها موضوعة للغايب مطلقا او غايب
تقدم ذكره ويخرج بهذا القيد الاسماء الظاهرة وان كانت
موضوعة للغايب اذ ليس تقدم ذكر الغايب شرطا فيها لفظا
او معنى او حكما واراد بالتقدم اللفظي ما يكون المتقدم ملفوظا
اما متقررا تحقيقا مثل ضرب زيد غلامه او تقديرا مثل ضرب
زيدا بالتقدم للمعنوي ان يكون المتقدم مذكورا من حيث المعنى لا
من حيث اللفظ وذكر المعنى اما مفهوم من اللفظ بعينه كقوله تعالى اعدلوا



هو اقرب للتقوى فان مرجع الضمير هو العدل المفهوم من اعدلوا
فكانه متقدم من حيث المعنى او من سياق الكلام كقوله تعالى
ولابويه لانه لما تقدم ذكر الميت صار كانه مذكور فكانه تقدم ذكره
معنى او المتقدم الحكمي فانما جاء في ضمير الشان والقصة لانهما انما
يجيء به من غير ان يتقدم ذكره قصد التعظيم القصد بذكرهما
ليعظم وقعهما في النفس ثم تفسيره يجب ان يكون ذلك ابلغ من
ذكره اولا مقررا او صار كانه في حكم المعاد الى الحديث المتقدم في
بنك وبين ما ملكت كذلك في ضمير ربه رجلا ونعم رجلا
زيدا وهو اي الضمير بالنظر الى ما قبله قسمان متصل ومنفصل
فالمنفصل المستقل بنفسه غير محتاج الى كلمة اخرى قبله ليكون كالجزء
منها وهو كالاسم الظاهر سواء كان مجاورا للعامل نحو ما انت
منطلقا عند الجمهور او غير مجاور له نحو ما ضربت الا اياك
والمتصل غير المستقل بنفسه المحتاج الى عامله الذي قبله
ليتصل به ويكون كالجزء منه وهو اي الضمير باعتبار الاعراب
اقسام مرفوع ومنصوب ومجرور لقيامه بمقام الظاهر وانقسام

اليها فالاول الذى للمرفوع والمنصوب كل واحد منهما قسمان يتصل
لانه الاصل وينفصل لما يمنع من الاتصال والثانى الذى للضمير المجرور متصل فقط
لانه لا مانع فيه من الاتصال الذى للضمير خمسة انواع المرفوع يأتى
والمنفصل والمنصوب المتصل والمنفصل والمجرور المتصل الاول يعنى
المرفوع المتصل ضربت فضربت على صيغة المتكلم الواحد المعلوم الماضى
وضربت على صيغة المتكلم الواحد المجهول الماضى للمثنين او لهما المذكر
صيغتى جمع الغائبة المعلوم الماضى وثانيهما المجهول صيغتى جمع الغائبة
المعلوم الحاضر وانما بدئ بالمتكلم لان ضمير المتكلم اعرف المعارف واخر ضمير
الغائبة لانه دون الكل وصورة التصريف هكذا ضربت ضربنا ضربت ضربتما
ضربتم ضربت ضربتا ضربتن ضرب ضربا ضربوا ضربت ضربتا ضربن وهذا القياس
للمجهول والنوع الثانى المرفوع المنفصل انا الى هن انا نحن انت انتما
انتم انت انتما انتن هو هما هم هى هما هن والتغيرات الى انتن هو ان
اجماعا والفرق الاول والاخر للواحق الدالة على احوالهم من الافراد والتثنية والجمع
والتذكير والتانيث والنوع الثالث اى المنصوب المتصل ومعناه ما يتصل
الفعل الاول المتصل بالفعل نحو ضربنى ضربنا ضربك ضربكما



ضربكم ضربكن ضربه ضربها ضربهما ضربهم ضربهن ضربنى
والفرق الثانى المتصل بغير الفعل نحو انتى انتما انتك انكما انكم انكن انه
انكن انه الى منهن والنوع الرابع المنصوب المنفصل اياى اياما اياك
اياكما اياكم اياك اياكما اياكن اياه اياها اياهما اياهم اياهن وفى اياى اختلافات
كثيرة والمختار ان ضمير هو اياى والواحق للدلالة على حال المتكلم والمخاطب
والغيبة والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث والفرق
الخامس غلامى مثال المتصل بالاسم وغلامك مثال المتصل بالحرف
غلامى غلامنا غلامك غلامكما غلامكم الى غلامهن وغلامك
الى لهن وكان القياس ان يكون ضمائر كلام المتكلم والمخاطب العكس
ستة لكنهم وضعوا المتكلم لفظين بدلا عن ستة معان كضربت
وضربنا فضمير ضربت مشترك بين الواحد المذكر والمونث وضمير ضربنا
بين الاربعة المثنى المذكر والمونث والجموع المذكر والمونث ووضعوا
للمخاطب خمسة الفاظ اربعة غير مشتركة واحد مشترك بين
المثنى المذكر والمونث واعطوا الغايب حكم المخاطب فى ذلك فقال
الضرب فى مثل ضربا وضربتا هو الالف المشترك بينهما والتاجر فى

تانيث وبقية الانواع الخمسة جارية هذا المجرى اعني ان المتكلم المفرد
والمخاطب خمسة والغيب خمسة فصار المجموع اثنى عشر كلمة
لثمانية عشر معنى فاذا كان لكل من الانواع الخمسة اثنى عشر كلمة
لثمانية عشر معنى يكون جملتها تسعين كلمة لتسعين معنى ويشترك
لتلك الامور علل ومناسبات لا تطول الكلام بذكرها فالمرفوع
للفعل خاصة يعني لا المنصوب والمجرور المتصلان لتشترك فيهما
والمرفوع فاعل او هو كجزء الفعل تجوزا وفي باب الضمائر التي وضعها
للاختصار استثنوا الفاعل وان لفظ الفعل كما يحكم في اخر
الكلمة المشتركة شيء ويكون فيما يقع دليلا على ما الذي على ما يحضه
في التفخيم ولكن هذا لا استثار ليس في جميع الضمير في الفعل الماضي
للغائب الواحد المذكر اذا لم يكن مسندا الى الظاهر نحو هند ضربت
وللواحدة المؤنث الغائبة اذا لم يكن مسندة الى الظاهر نحو هند ضربت
فان التاء علامة التانيث لا ضمير للرفع ولا يصح مع الفاعل الظاهر
تقول هند ضربت هند وفي الفعل المضارع المتكلم مطلقا سواء كان مثنى
او مجموعا او واحدا وفوق الواحد مذكرا او مؤنثا نحو اضرب ونضرب

وللواحد المخاطب المذكر نحو تضرب وللمؤنث والواحد الغائب والغائبة
اذا لم يكونا مسندين الى الظاهر نحو زيد يضرب وهند تضرب وفي
الصفة مطلقا سواء كانت اسم فاعل او مفعول او صفة مشبهة
او افعل التفضيل وسواء كان مفردا او مثنى او مجموعا مذكرا
او مؤنثا اذا لم يكونا مسندين الى الظاهر نحو اقائم الزيدان كقولك
زيد ضارب وهند ضاربة والزيدان ضاربان والزيدون ضاربون
وفي الهندات ضاربات وليست الالف في ضاربان والواو في
ضاربون ضمير لانهما يتقلبان ياء في النصب والجر والضمائر لا
تتغير عن حالها الا ان تتغير عاملها والعامل ها هنا ليس عاملا
في الضمير وانما هو عامل في اسم الفاعل والضمير فاعل له
والضمير يأتي على ما كان عليه في الرفع فلو كانت ضمائر لتغيرت
انا اليا في تضربين والنون في يضربن والواو في يضربون والالف
في يضربان لا تتغير فيها اي الالف والواو في الصفة تجري مجرى التثنية والجمع
وليست بضمير لا يسوغ اي لا يجوز الضمير المتصل مرفوعا كان
او منصوبا لاجل شيء الا لعذر المتصل اخص فمتى امكن الاتيان

والهندان ضاربتان هم

ضمير م

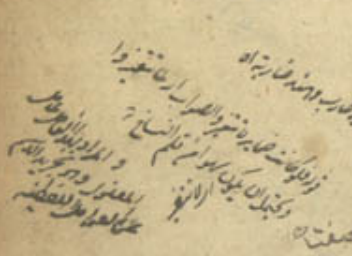

لوقوع الانفصال وذلك اى تعذر المتصل بالتقديم اى تقدم
الضمير على عامله لانه اذا تقدم على عامله لا يمكن ان يتصل
اذ الاتصال انما يكون باخر العامل او بالفصل الواقع لغرض لا يحصل الا به
اذ الفصل ينافى الاتصال فتركه يفوت الغرض او بالحذف اى حذف
عامله لانه اذا حذف عامله لا يوجد اللفظ الذى يتصل به او يكون العامل
اى عامله معنويا لامتناع اتصال اللفظ بالمعنى او يكون عامله
حرفا والضمير المعمول له مرفوع اذ الضمير المرفوع لا يتصل بالحرف لانه
خلف لضعفهم بجواز الاستتار نحو اتيتنى وانك او يكونه اى كون الضمير مسندا اليه
الحالى ذلك الضمير صفة جرت على غير من هى له اى على غير الموصوف بالصفة كما سيجىء
لو لم ينفصل الضمير عن هذه الصفة لزم الالتباس فى بعض الصور
كما اذا قلت زيد عمرو ضاربه هو فانه لو قيل زيد عمرو ضاربه التبس
الامر على ان المضاف زيد او عمرو بل المتبادر انه عمرو لانه اقرب الى
الضمير المستتر فى اسم الفاعل فاذا قيل ضاربه هو فانه لما انفصل الضمير علم ان
المضاف هو الاول لان مرجعه ما هو خلف له وهو زيد ولا صلاحية له
واذا وقع التباس بدون الانفصال فى بعض الصور حمل عليه الا



التباس فيه لا طراد الباب ولما قال من هى له لما هى له كما هو الظاهر كون
اشمل انتقال الحال نحو لا اصل مثل الا بالضرب مثل التقديم العامل وما كان
الا انا مثل الفصل للغرض وهو التخصيص هناك واياك واشر مثل الحذف
العامل اى انت وفقك والشر انا زيد مثل كون العامل معنويا انما كان
مثل كون العامل حرفا وهند زيد ضاربته هى مثل الضمير الذى اشير اليه
مفترقة على غير من هى له فانه اسند اليه الضاربة الجارية على زيد
وقع خبرا له وهى صفة لهند حيث قام الضرب بها والمانع من ذلك
انها هى فاعلا لا تاكيدا ولا لكان داخلا فى صورة الفصل الغرض
التاكيد ولكنه تاكيد لازم لا ما عاد ليس نحو الزيدون ضاربوهم نحن
صرح به عن الزمخشرى ضاربهم نحن وعلى هذا يكون فاعلا كما قال
واختار التمثيل بصورة لا يلبس بها ليثبت الحكم فى صورة اللبس بالطريق
الاولى واذا اجتمع ضميران وليس احدهما مرفوعا احترازا عن نحو ضربك
اذ المرفوع كالجزء من الفعل فكانه ليس بين الفعل والضمير الا
اصلا فيجب اتصاله فان كان على تقدير اجتماعهما وعدم كون احدهما
مرفوعا احدهما اى ايهما كان الضمير اعرف من الآخر احترازا عما اذا كانا

الضمير عليه

نحو اعطاها اياه حيث يجب الانفصال في الثاني للتحرز عن تقدير احد
المتساويين فيما هو كالكلمة الواحدة من غير مرجح وقد مشى اي احد الضميرين
الذي هو اعرف على الآخر احترازا عما اذا كان الآخر اعرف من نحو اعطية اياك
فيلزم انفصاله ليعيده المتكلم في آخر لا عرف ولا يجب ذلك في نحو
الوهاب اياه يراد به على حد الاصل وعلى سبيل التجويز لان الاتصال اشبه نحو
اعطيتكه فذلك اختياري لاختيار في المضمر الثاني ان شئت اوردته
متصلا نحو اعطيتكه باعتبار عدم اعتداد بالفصل بما هو متصل
وان شئت اوردته منفصلا نحو اعطيتك اياه باعتبار الاعتداد
بالفصل بما ليس متصلا حيث قرينك فانه اجتمع فيه ضميران احدهما
مرفوع المحل والا لما اتى وضمير النصب الذي للمفعول به وقدم الاعرف الذي هو
المتكلم تلك الوجوه باعتبار عدم الاعتداد بالفصل او لا اي كان يكون
احدهما اعرف او يكون ولكن ما قدمته فهو اي الضمير الذي للمفعول الاول
من التقديرين منفصل لا غير اما على تقدير الاول فلما لزم من ترجيح في
تقدير احد المتلين على الآخر فيما هو كالكلمة الواحدة بلا مرجح حسوا ما
تقدير الى ما ذكرناه من تقدير الانفصال على الاقوى فيما هو كالكلمة

ضه

الواحدة نحو اعطيته اياه مثلا لم يكن احدهما اعرف وهو الضمير
المخاطب ولكن ما قدمته والمختار في غير باب كان اي غير كان واخواتها
اذا كان ضمير الانفصال كما تقول كان زيد فاياه كنت اياه لانه كان
في الاصل خبر المبتدا ويجب ان يكون خبر المبتدا ضميرا منفصلا لان عامل
معنوي ويجوز ان يكون ضميرا متصلا اذا وقع نحو كان زيد فاياه وكنته
لانه شبيه بالمفعول والضمير المفعول ومثل مرتبته واجب الاتصال
ففي شبيه المفعول الذي ليس بمفعول في الحقيقة واجب الاتصال فلا اقل من ان يكون
جايز الاتصال لكن الانفصال مختار لان رعاية الاصل اولى من رعاية
المشابهة بالمفعول ولا كثرة ولا استعمال الانفصال الضمير المرفوع بعد لولا
كون ما بعد لولا مبتدا محذوفا في الخبر تقول لولاك لكنت الى آخرها
يعني لولا انت لولا انتما لولا انتم لولا انت لولا انتما لولا انتن لولا
هو لولاه لولاهما لولا هي لولاها لولاهن لولا انا لولا نحن
وكان لا وقع ما سبق ان تقول لولا انا لولا نحن الى آخرها الكن
غير لا اسلوب شبيها على انه ليس بفرد وكذلك لا كثرة ولا استعمال
اتصال الضمير المرفوع بعد عسى في الكثير ما بعد عسى فاعلا تقول

اللبس والشرط اى شرط الفصل اذ لكل مرفوع ان يكون الخبر معرفة لان
الفصل انما يحتاج اليه فيها او فعل من كذا الاحاقة بالمفرد ولا
متاع اللام متى كان زيد هو فاضل على ما قبل الفعل من بعد خلا
العوامل دون المعرفة ودون الخبر قبل العوامل لاستغنائهما من
المثال الكثير فيهما ولا موضع له اى للفصل من الاعراب عند الخليل
لانه عنده حرف جاء لمعنى كالكاف وعند يونس اسم بمعنى الشأن
للاعراب ولا عامل لكن الخليل استبعد الغاء الاسم نذهب الحرفية
وبعض العرب يجعله مبتدأ اى يستعمل بحيث يحكم الصناعة بكونه مبتدأ
ولا اما العرب لا يعرف المبتدأ والخبر وما بعده خبره فقوله خبره اما
مرفوع على انه خبر وجملة حال او منصوب عطفا على ثانى مفعولى
يجعله والما يعرف من العرب يجعله مبتدأ برفع ما بعده فى مثل
كنت انت الرقيب وعلمت زيدا هو المنطلق وفى بعض نسخ المتن
مبتدأ ما بعده بدون الواو ووجه الرفع متعين وتقدم قيل
الجملة والمراد لفظ قبل التأكيد التقدم لان تقديم الضمير على مرجعه
غير معهود ولا يبعد ان يقال معنى الكلام ويقع متقدما من غير

تسبق مرجع وذلك بحسب المفهوم اعم من ان يكون قبل الجملة او
فلذلك قيده بقوله قبل الجملة اى قبل هذا الجنس من الكلام ضمير غائب
يسمى ضمير الشان اذا كان مذكورا غاية الامر ان الضمير راجع اليه
وضمير القصة اذا كان مؤنثا وحسن تانيثه اذا كان العدة فيهما مؤنثا
لتحصل المناسبة بتفسير ذلك الضمير الغائب بما هو الجملة المذكورة
بعده اى بهذا القسم من الجنس المذكور والظاهر ان قوله يسمى ضمير
الشان والقصة معترضة بيان للواقع ليس داخلا فى بيان الفاعلة
فانه لا دخل للتسمية فى هذا الحكم فانه ثابت سواء وقع هذه التسمية او لا
وايضا يلزم استدراك قوله يفسر بالجملة بعده فعلى هذا لو اسقط التقييد
على ما ذكرنا انتفض الفاعلة يقول الشان هو زيد قائم يرد عليه ان يكون هو
مبتدأ وراجعا الى الشان ومن زيد قائم خبرا عنه فانه يصدق عليه انه ضمير
تقدم الجملة مفسر بالجملة بعده فانه باعتبار رجوعه الى الشان لا يخرج
عن الابهام بالكلية بل انما يفسر بجملة زيد قائم كما لا يخفى ويكون ضمير الشان
او القصة متصلا ومنفصلا واذا كان متصلا يكون مستترا وبارزا
على العامل فان كان عامله معنويا بان كان مبتدأ او ان كان فعلا
متصلا وان كان

يصح الاستتار للضمير كما مر تنه ولا بد من المجموع زيد قام مثل المنفصل
وكان زيد قائم مثل المتصل المستتر وانه وقام مثل المتصل البارز وحذفه
عن اللفظ باضمار الاسم استحسنه الكوفيون منصوبا منفصلا اي جاز رفع محققا
ما لو كان مرفوعا فانه لا يجوز اصلا لكونه عمدة اما لجوازه فلكونه
على صورة الفضلات واما صعفه فلانه حذف ضمير المرفوع بلا دليل عليه
لان الخبر كلام مستقل مثل الكلام من يدخل الكنيسة يومنا بلقمان فيها جاز دخولها
الا مع ان المفتوحة اذا خففت فانه اي حذفه نيابة الاضمار هو سماعي كونه
منصوبا لانه كقوله تعالى آخر دعويهم ان الحمد لله رب العالمين وذلك
لانه قد خففت ان وان كثقلها بالتشديد الواقع فيهما وبعد تخفيفها
يجوز ان المكسورة المخففة تعامل معاملتها في اللفظ مع ان ان المفتوحة اقوى شبها
بالفعل من المكسورة فهي احق بالعمل فاذا لم يجز وها عاملة في اللفظ
قدروا عملها في ضمير الشان لئلا يتردد المكسورة عليها علما منه انه اجود
ولم يجوزوا اظهاره ذلك الضمير لئلا يفوت التخفيف المطلوب ههنا كما
يدل عليه حذف النون وحكمهم بلزوم حذف ضمير الشان مع ان المفتوحة اذا
خففت اسماء الاشارة اي اسماء الاشارة المعدودة في المبنيات



لانه مطلق ما وضع اي استعمل او وضع كل واحد منهما المشار اليه اي المعنى
مثل اليه اشارة حسية بالجوارح والاعضاء لان الاشارة عند المحققين
قسمان حقيقة في الاشارة الحسية فلا يرد الضمير الغائب واما اشارته تعالى
للاشارة ذهنية لا حسية ومثل ذلكم الله ربكم ما لبس الاشارة اليه
حسية بحمل على التجوز وانما بنيت لشبهها بالحرف كما سيتوه اي
الاسماء الاشارة ذا لكونها للمذكر الواحد والعامل في الحال معنى
الفعل المفهوم من تنبيه الحمار اي امثل او ذا ان رفعا ونصبا
وجرا اي ذا ان وفي حال كونها التي للمذكر قدم لكون الضمير او ذيا له
مرجع وعلى هذا القياس في التراكيب الثلثة الباقية فقوله هي مبتدأ
وقوله ذا مع ما عطف عليه مقيدا كل واحد منهما بحال الخبر الذي هو
بعض اللغات ذان في جميع الاحوال الرفع والنصب والجر منه قوله تعالى
ان هذان لساحران على احد الوجوه والثوب الواحدة تا قيل هو
الاصل في المثنى لانها للواحدة لانه لم يثن منها الا هي وذي وقيل لا
بل الكل فيه الذكر فتنبيه ان ينابها وقيل هما اصلان واللغة
باما انتهما قد تناوبا على ايراد هما الفرعين اذ تقلب الالف ياء وترد ما قلبت

الالف والياء بها بغير وصل الياء بها وتهي وهي بوصل الياء بها والتاء
اي شئ للمونث تلتقي الالف والنون وتبقى الميم والجر والاشئ من العلامة الا الكاف
دون الكاف وهم بعضهم اختلافا واخرفان وذين وتان وتين باختلاف
العوامل انها معربة والجمهور على ذهاب الاختلاف بسبب اختلاف
العوامل واذان وتان موضوعان لتثنية المرفوع وذين وتين لتثنية
المنصوب والمجرور ووقوعها على صورة المعرب اتفاقي ولا لقصد الاعراب
الموجود علة البناء فيها وبالجمع اي جمع المذكر والمونث اولا بد من قصر
الممدود او مقصور اذا كان مقصورا تكتب بالياء وبلحقها اي اسماء الا
شارة يعوض بدخولها على اسم الجوز والجر فرقا بين رفعه اعتبارا لاصالة
حرف التنبيه وهي كلمة ها فهو ليس في الحقيقة منها وانما هو حرف جئ به
للتنبيه على المشار اليه قبل النقطة كما جئ به للتنبيه على النسبة الاضافية
كقولك هذا زيد قائم وها ان زيدا قائم ويتصل بها اي باول اسماء الا
شارة حرف الخطاب وهو الكاف تبينها على حال المخاطب من الافراد والتثنية
والجمع والتذكير والتانيث وانما جعلت هي دائما كافا حرفا لامتناع وقوع
الظاهر موقعها ولو كانت اسما لم يمتنع ذلك مثل غير نبتك وبك وهي اي

اي حروف الخطاب الخمسة والقياس يقتضي الستة واشتركا خطاب الا
فرجعت الخمسة مفروزة في خمسة من انواع اسماء الاشارة يعني المفرد
المذكر والمونث وتثنيهما وجمعهما وهي ستة راجعة الى خمسة لاشتراك
جمعها وانما قلنا من انواع اسماء الاشارة لان افراد المفرد المونث
ترقى الى الستة فيكون اي الحاصل من الضرب خمسة وعشرين وهي
تلك الخمسة وعشرون ذاك الى ذاك يعني ذاك اذا اشرت الى مذكر وخا
طبت مذكرين وذاكما اذا اشرت الى مذكر وخاطبت مذكرين وعلى هذا
القياس ذاتك وذيتك اذا اشرت الى مذكرين وخاطبت مذكرا اذا كان
وذيتكن اذا اشرت الى مذكرين وخاطبت مونثات وكذلك البواقي يعني
الى تاكن وتيك الى تيكن وتاك وتيتكن والاك
بالمد والكاف الى اولاكن واولاكن واما ذيك فقد اورده الزمخشري
والمالكي وفي الصحاح لا يقال ذيك فانه خطا ويقال ذاك للقريب وذلك
للبعيد وذاك للتوسط واما المتوسط لان المتوسط لا يتحقق الا
بعد تحقق الطرفين ولما راى المصنف كثرة استعمال كل من هذه الكلمات
الثلث مقام الاخرين منها لم يتخذ هذه الفروق مذهبا واما

وهنا صحا ٢

مذكرا وذاك اذا اشرت الى مذكر وخاطبت الى

فوائد اسماء الاشارة كلها تدل على المشار اليه والمشار اليه قد يكون مفردا او مثنى او مجموعا ومذكرا او مونثا وقد يكون حاضرا او غائبا وقد يكون قريبا او متوسطا او بعيدا وقد يكون مجردا عن التنبيه والخطاب وقد يكون مقرونا بهما او باحدهما

الى غيره فقال ليقال وتلك ذاتك حال كونها تين لا
جزئين مشددتين واولائك باللام اى هذه الكلمات الاربع
مثل كلمة ذلك فى افادة البعد ولا يبعد ان يجعل فى اللسانة
الكلمة ذلك المذكور سابقا ولما تاك وذانك وتاكن مخففتين
واولاء بغير اللام المتوسط وهاهو المتوسط بعد حذف حرف
الخطاب منه للقرب واما ثم وهنا بضم الهاء وتخفيف النون
وهنا بفتح الهاء وتشديد النون وهو الاكثر فجاء كرها بالضم
فلكان الحقيقى الحسى خاصة لا تستعمل فى غيره الا مجازا على
سبيل التنبيه واما ما عداها من اسماء الاشارة فقد يستعمل فى
المكان وغيره الموصول اى الموصول المحدود من الابنية فى اصطلاح
النحاة ما لا يتم جزأ اى اسم لا يتم من حيث جزئيته يعنى لا يكون جزأ
تاما ان كان جزأ تبرأ او لا يصير جزأ تاما ان كان يتم من الافعال
الناقصة والمراد بالجزء التام ما لا يحتاج فى كونه جزأ اوليا ان يحمل
اليه المركب لكى انضمام امر آخر معه كالمبتدا والخبر والفاعل
والمفعول وغيرها وانما نفى كونه جزأ تاما لا جزأ مطلقا

موصول

لانه اذا كان مجموع الموصول والصلة خبرا من المركب يكون
الموصول وحده ايضا جزأ لكن لا جزأ تاما اولما لا يصلة فى عايد
والمراد بالصلة معناها اللغوى لا الاصطلاحى فان الاصطلاحى
عبارة عن جملة مذكورة بعد الموصول مشتملة على ضمير
عايد اليه فمعرفتها موقوفة على معرفة الموصول فلو عرف
الموصول بها لزم الدور والقرينة على ان المراد بها معناها
اللغوى لا الاصطلاحى قوله وعايد فانه لو اريد بها معناها
الاصطلاحى لكان هذا القول مستدركا لانه لا خراج مثل اذ
وحيث وليس لها صلة اصطلاحية والقايل ان يقول يمكن
ان يعرف الصلة بما لا يتوقف معرفته على معرفة الموصول بان
يقال الصلة جملة متصلة باسم لا يتم جزأ الا مع هذه الجملة
مشتملة على عايد اليه فعلى هذا يجوز ان يكون المراد بالصلة
معناها الاصطلاحى ولا يلزم الدور وذكر العايد مع انه مأخوذ
فى مفهوم الصلة الاصطلاحية تصريح بما علم ضمنا مبالغة
فى الاحتراز عن مثل اذ وحيث ولما كانت الصلة بمعنيها

يجب المفهوم ان يكون خبرية او غير خبرية ولا يكون بحسب الموقع
الاجزية والعايد اعم من ان يكون ضمير الاسم او غيره وان
كان ضمير الاسم من ايكون للموصول او لغيره والواجب ان يكون
ضمير الموصول عينها بقوله وصلة اى ما لا يتم جزء الا بصلة
جملة خبرية او ما في معناها كاسم الفاعل والمفعول لان اللام المؤكدة
تشبه اللام الحرفية فجعلت صلتها ما كان جملة معنى مفردا
صورة علا بالحقيقة والشبه جميعا وهي اى الموصولات الاسمية
المفرد المذكر والتي للمفرد المونث واللذان للمثنى المذكر واللتان
للمثنى المونث ويكونان بالالف في حال الرفع والياء في حال النصب
والجر والذين على وزن العالمين لجمع المذكر والمونث العاقل في جميع
اشهر والذين كالذين بجمع المذكر واللاى بالهمزة والياء واللاء
بالهمزة المكسورة فقط واللاتى باليا فقط مكسورة او ساكنة
اجزاء للموصل بحرف الوقف لجمع المذكر والمونث الا انها في جمع
المونث اشهر واللاتى واللواتى لجمع المونث وجاء في اللاى اللات ايضا
بحذف الياء وابقاء الكسرة على التاء وفي اللواتى اللوا بحذف الشين والياء ويرد ايضا

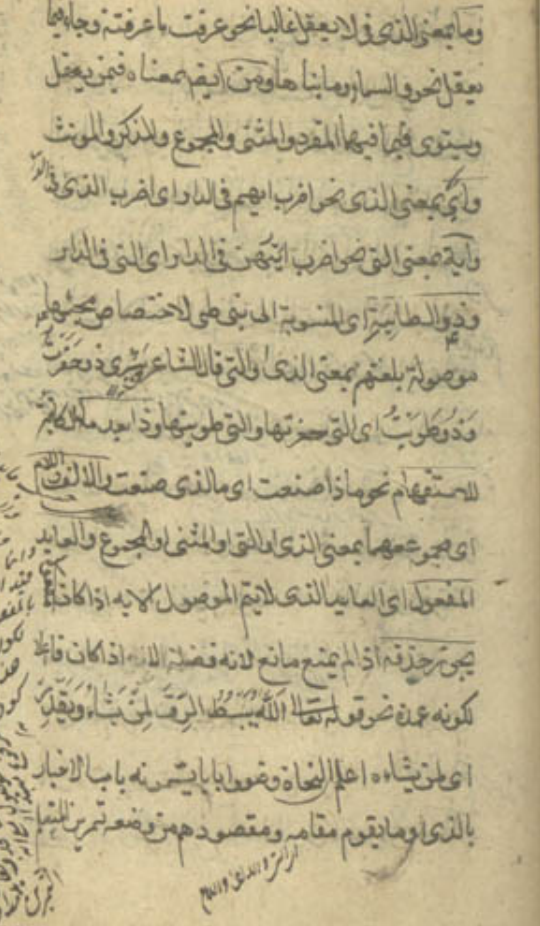

وما بمعنى الذى ولا يعقل غالبا نحو عرفت ما عرفته وجاءني
يعقل ضربه السمار وما بناها ومن ايضا بمعناه فيمن يعقل
ويستوى فيها افيهما المفرد والمثنى والمجموع والمذكر والمونث
وايّ بمعنى الذى نحو اضرب ايهم في الدار اى اضرب الذى في الدار
واية بمعنى التى نحو اضرب اينهن في الدار اى التى في الدار
وذو والطايية اى المنسوبة الى بنو طى لاختصاص بحيهم
موصولة بلغتهم بمعنى الذى والتى قال الشاعر
وذو طوب اى التى حزتها والتى طوبتها وذا يجد مكسورا
للاستفهام نحو ماذا صنعت اى ما الذى صنعت والالف اللام
اى مجموعهما بمعنى الذى او التى او المثنى او المجموع والعايد
المفعول اى العايد الذى لا يتم الموصول الا به اذا كان
يجوز حذفه اذا لم يمنع مانع لانه فضلة الا اذا كان قائما
لكونه عمدة نحو قوله تعالى الله يبسط الرزق لمن يشاء ويقدر
اى لمن يشاءه اعلم النحاة وضعوا بابا يتمرنه باب الاخبار
بالذى او ما يقوم مقامه ومقصودهم من وضعه تمرين المتعلم

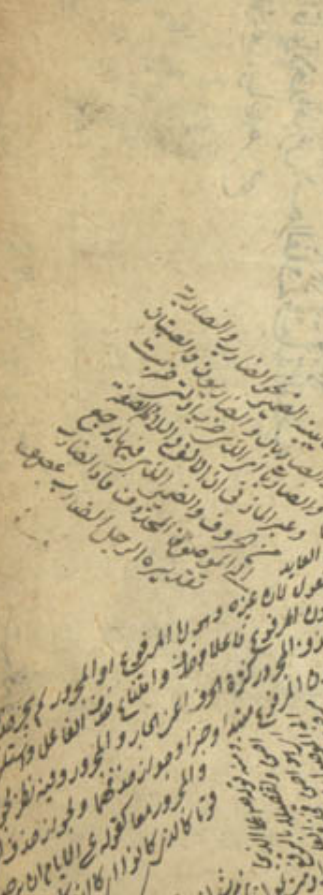

فيما تعلمه في هذا الفن من تلك الابواب تذكيره ايلهم فانهم طريقه
الاخبار به لا بد له من تذكر كثير من مسايل النحو وتدقيق
النظر فيها حتى يعلم ان ذلك الاخبار في اي اسم يصح وفي اي اسم
يمتنع فاراد ان يعلم الامة هذا الباب فقال واذا اخبرت
او اذا اردت ان تخبر عن جزء جملة بالذي اي باستعانة الذي
او التي او الالف واللام فان البايست صلة للاخبار لان الذي
مخبر عنها لا مخبر بها صفتها اي اوقعت كلمة الذي او ما يقوم
مقامها في صدر الجملة الثانية وجعلت موضع المخبر عنه
اي في موضع ما هو مخبر عنه بالذي في الجملة الثانية يعني في موضع
الذي كان له في الجملة الاولى ضمير الها اي لكلمة الذي واخرته
اي المخبر عنه عن الضمير خبرا ان نصب على الحال او ضمن اخرته معنى
جعلته اي جعلته خبرا متاخرا فاذا اخبرت مثلا عن زيد
من جملة ضربت زيدا بكلمة الذي او قعتها في صدر الجملة
الثانية وجعلت في موضع ما هو مخبر عنه في هذه الجملة من ضمير
اعني زيدا والمراد بموضعه محل الذي كان له في جملة الاولى

اذا اذا لو الا حرف خبر عن الاسم الفاعل والمفعول والجملة الفعلية
بالذي وبعد بيانهم



وهو محل المفعول من ضربت بزيد ضمير الذي واخر عنه المخبر
يعني زيدا فخبر عن الذي وقلت الذي ضربته زيد وكذا
لكل اي مثل الذي الالف واللام في الجملة الفعلية خاصة
ليصح بنا اسم الفاعل والمفعول منها فان صلة الالف
واللام لا يكون الا اسم الفاعل او اسم المفعول ويمكن
ان يوخذ اسم الفاعل من الجملة للفاعل واسم المفعول من الجملة
للمفعول بشرط ان يكون الفعل الذي يتضمنه الجملة الفعلية
متصرفا اذ غير المتصرف نحو نعم وبئس وعسى وليس
لا يجي منه اسم فاعل ولا مفعول فلا يخبر باللام عن زيد
في ليس زيد منطلقا وبشرط ان لا يكون في اول ذلك
الفعل حرف لا يستفاد من اسم الفاعل والمفعول معناه
كالسين وسوف وحرف النفي والاستفهام فلا يخبر باللام من زيد
في جملة سيقوم زيد فانه اذا بنى اسم الفاعل من سيقوم يكون
قايما فيفوت معنى السين فان تعذر امن معنى اي من الامور
الثلثة التي هي تصدير الموصول ووضع عايد الموصول مقام

ذلك لاسم وانما خير ذلك جرا لتعذر الاخبار ومن ثم اى من اجل
انه اذا تعذر امر متبع تعذر الاخبار امتنع الاخبار بالذى
فى نحو الشاذ بان يكون ضمير الشان مخبرا عنه لامتناع
تصدير الجملة بما الذى هنا خبر المخبر عنه جرا لوجوب تقديمه
على الجملة وكذلك امتنع فى الموصوف بدون الصفة وفى
الصفة بدون الموصوف فلا يجوز فى ضربت زيد العاقل ان يخبر
بالذى عن زيد بدون العاقل ولا عن العاقل بدون زيد لان
وقوع الضمير صفة او موصوفا يجعله فى حكم ما اذا اخبر عن مجموعهما بقولك
الذى ضربته زيد العاقل وكذلك امتنع فى المصدر العامل بدون
المعمول فلا يجوز فى نحو عجبت من ضرب القصار الثوب ان يخبر
بالذى عن ضرب القصار بدون الثوب لان الذى لا يرد الى الحال ان يعمل
الضمير الذى جعل موضع ضرب القصار عاملا فى الثوب بحال
الذى عجبت منه ضرب القصار الثوب وكذلك امتنع فى الحال لان
الحال لا يجب ان يكون نكرة فلا يجوز ان يقع الضمير الذى هو معرفة
موقعها وموضعها بالحالية وكذلك امتنع فى الضمير المستحق لغيرها اى لغير



كلمة الذى لامتناع تصدير الذى لاستلزام ذلك عود الضمير
اليها فيبقى ذلك الغير بلا ضمير وكذا امتنع فى الاسم المشتمل
عليه اى على الضمير المستحق لغيرها نحو قولك زيد ضربت
غلامه فلا يصح الاخبار عن غلامه بان يقال الذى زيد ضربت
غلامه لانك اذا جعلت الضمير عائدا الى الموصول بقى المبتدا بلا عائد
وان جعلته عائدا الى المبتدا بقى الموصول بلا عائد وكل منهما ممتنع
وما الاسمية لا الحرفية فانها انما كانت نحو اعجبنى ان زيدا قائم والا فانية
نحو ما ضربت زيدا الا وعمرا زيد قائما موصولة نحو عرفت ما اشتريته
واستقر بها ميت نحو علمت ما فعلت وشرطية نحو ما تصنع اصنع
وموصوفة اما بمفرد نحو مررت بما معجب لك اى بشئ معجب لك والمعنى
نحو ربما تكره النفوس من الامر له فرجت كحلا العقال اى رب شئ تكرهه النفوس
وتذم به هى شئ منكر عندك او على واشى المعرف عند سيبويه نحو قولك
هذا فنعما هى اى نعم شئ او نعم الشئ هو وصفة نحو امر به فربما اى
فربما اى ضرب كان ومن ثم كذلك اى يكون موصولة نحو اكرمت من
جاءك واستقر بها ميت نحو من تمكر ومن تضرب وشرطية نحو من يضرب

وموصوفة اما بمفرد نحو قوله وكفى بنا فضلا على من غيرنا حسب
محمد ايا ثناؤه اى شفص غيرنا وبجملة نحو من جاءك قد اكرمته الا اذا
والصفة فان كلتا من يجيء تامة ولا صفة اى الذكر وايته
كمن في ثبوت الامور الاربعة واستيفاء التامة والصفة فاى
الموصولة نحو اضرب ايهم لقيت ولا استفهامية نحو اخرج ايهم
وايهم لقيت والشرطية نحو ايا ما تدعو فله الاسماء الحسنى والموصوفة
نحو مررت بايهم رجل اى يقع صفة اتفاقا فلم جعلها المصنف
لا يقع صفة اصلا واجيب بان ايا الا نادر صفة هي في الاصل
الاستفهامية لان يعني مررت برجل اى رجل اعظم يسأل عن
حاله لا يعرفه كل احد فقلت عن الاستفهامية الى الصفة وهي اى كل
من اى واية معربة بالاتفاق وحذفها لا يشاركها في الاعراب غيرها
من الموصولات الا على اختلاف في الذال والتاء وفي الطائية
وانما اعربت لانه التزم فيها الاضافة الى المفرد الذي هو من تمام الاسم
المتمكن فلا يرد حيث واذ واذا لانها كانت موصولة بحذف
صلتها نحو قوله تعالى ثم لننزعن من كل شيعة ايهم اشد على الرحمن عتيا لرس

فيمن قراءه بالضم اى ايهم هو اشد وانما بنيت موصولة عند
حذف صدر صلتها لتاكيد شبه الحرف من جهة الاحتياج
الى الغير بصلة وبنيت على الضم تشبيها لها بالغايات لانها حذف
منها بعض ما يضاف اليه كما حذف من الغايات ما يبينها وهو المضاف
اليه ولم يستثن الموصوفة لبنائها بعمل بانها الرجل كما استثنى
حذف صدر صلتها لانه لم يذكر في قسم المنادى وان كان ايها يقع
منادى مفردا معرفة فهو مبني وبناء الموصولة لحذف صلتها
الى المذكور بانا في قولهم ماذا صنعت وجهان احدهما ان
ما الذي على ان يكون ذا بمعنى الذي ويكون التقدير اى شيء
الذي صنعت اى صنعته فاميتدا وما بعده خبره او بالعكس
وفي جوابه رفع اى مرفوع على انه خبر مبتدا محذوف كما ان
قلت الكرام الذي صنعته الكرام ليكون الجواب مطابقا
للسؤال في كون كل منهما جملة اسمية والوجه الاخر ان معناه
اى شيء وهما عبارتان احداهما ان ماذا بكماله بمعنى
اى شيء والثانية ان ما بمعناه اى شيء وذا زائدة والظاهر ان ذي

هما واحد فان معنى قولهم ايه كلمة هات بمعنى اى شئ انه ليس لكل
منهما معنى بالاستقلال لكون كلام ذا فائدة فالمقرر هو من
مجموعهما اى شئ وح جوابه نصبا اى منصوب على انه
مفعول لفعل محذوف كما اذا قلت لا كلام ليكون الجواب
مطابقا للسؤال فى كونه كلا منهما جملة فعلية ويجوز فى الاول
نصب الجواب بتقدير الفعل المذكور فى السئالة ورفعه على ان يكون
خبر مبتدا محذوف ولم يغيروا المعرف لفوات المطابقة بين السؤال
والجواب اسماء الافعال ما كان اى اسم كان بمعنى الامر
او الماضى الذين هما من اقسام الجملة لاصل فعله بنائها كونها
مشابهة للمبنى الاصل لما قيل انى بمعنى انجز واتى بمعنى اتوجع
فالمراد به تنجزت وتوجعت غير عند بالمضارع فحكم الكل
للمغير على الاشياء وهو انه بان يعبر عنه بالمضارع
الحالى اشار وبدينه بدا اى ابهله مثال الحاضر هو بمعنى الامر وبنائها
ذلك بفتح التاء فى الجحار وبكسرها فى بنى تميم وبالضم فى لغة
اى بعد مثال الحاضر هو بمعنى الماضى وقدم الامر لان اكثر اسماء الافعال



فعال بمعناه والذى حملهم على ان ادعوا فى الوان هذه الكلمات
وامثالها انها بافعال مع ان دينها بمعانى الافعال الصريحة
وهو ان صيغها مخالفة لصيغ الافعال فانها لا تتصرف
تصرفها الا فعال موضوعة لصيغ الافعال على ان يكون رويد
مثلا موضوعا لكلمة امهل قال الشارح الرضى وليس ما قال
بعضهم ان صه مثلا اسم للفظ اسكت الذى هو دال على
معنى الفعل فهو على لفظ الفعل لا بمعناه بشئ اذ الحرف الفلانى
وما يقول صه مع انه لم يخبر بالله لفظ اسكت وبما لم
اصلا والعقل قال الملهم ما كان الامر والمامور لم يقل بما كان
معناه الامر والمامور والظاهر ان يكون هذا بحسب الوضع
فلا يرد مثل الضارب اسم فاعل اى ما
يوزن بفعال الكائن بمعنى الامر المشتق من الثلاثة
المجرد قياسى اى قياسى كمنزال بمعنى انزل قال سيبويه هو
وهو مطرد فى الثلاثى ورد عليه انه لا يقال قعاد فى قعد
واقعد وهذا يا ورد بعضهم قول سيبويه بانه اراد بالاطراد

الكثرة فانه قياس لكثرة تصرفها في الرباعي فاتفقوا على انه
ليس بمأخذ الا نادرا وفعال حال كونه مصدرا معرفة كفجار في
البجرة والفجر قال الشارح الرضي هو على ما قيل مصدر معرف
مؤنث ولم يقم الى الآن دليل قاطع على تعريفه ولا تأنيثه
وحال كونه صيغة تلموث مثل ياقاف في بعض يا فاسقم مبنيا اي كل
واحد من القسمين الاخيرين مبنيا لشابهته اي لفعال في بعض
علل فرعيته اما زيادة فظاهر واما عدلا فكما ذهب اليه النحاة
ان فعال بمعنى الامر معدول عن الامر الفعلي البالغة وهذه
الصيغة للمبالغة في الامر كفعال ومفعول للمبالغة في فاعل
قال الشارح الرضي التجاري ان كون اسماء الافعال معدولة
عن الفاظ الفعل شيء لا دليل لهم عليه كيف والاصل في كل معدول
عن شيء ان لا يخرج عن النوع الذي ذاك الشيء منه فكيف خرج الفعل
بالعدل من الفعلية الى الاسمية واما المبالغة فهي ثابتة في جميع
اسماء الافعال لفهمها فلا حاجة الى ان اراد الاطلاع عليه
فليرجع اليه وفعال حال كونه على اللاعيان اي لعينين من اعيان



انما قال على الخروج بابه فانه وانما قال اللاعيان ليخرج بابه فجاء
لانه وان كان علما فالوالكنه للتعاني اللاعيان وقوله مرتجلا
صفة علما وذكره للتنبيه على انه لم يقع الا كذلك كقطام علما
للمؤنث وغلاب كذلك ممنوعة في استعمال اهل الحجاز ذانك بهته
فعال بمعنى الامر علما او نقلا ومعربا في استعمال بني تميم الاما
آخره اي الا في فعال علما للاعيان فيكون في آخره راء وفان
بني تميم اختلفوا فيه فاكثرهم على توقف الجواز فيه في بنائه على
لا يفرقون بين ذات الراء وغيرها بل يجعلونه باعراب الكل
نحو حضار على الكوكب وجدلا اكثرين ان الراء حرف مستقل
لكونه في مخرجه كالمكرر فاختير فيه البناء لانه اخف اذ ليس
طريقة واحدة اسهل من سلوك طريق مختلفة على الاصوات اعلم
ان كلا من هذين الحاديين على القطع لان اما منقولة الى الباب
المصاد ولؤمت المصدرية ولم تعد اسم فعل اولم تلزم المصدرية
وصارت اسم فعل فلا اول مثل واها للتعجب وحكمه حكم المصادر
والثاني مثل صه وحكمه حكم اسماء الافعال واما غير منقولة

الاصوات

## الأصوات

ليت باسماء العدم كونها دالة بالوضع وذكر في باب الاسماء ولا
جرم هجرها واخذها حكمها وبيت الحرب هنا يجري مجرى الاتركيب فيه
من الاسماء فالصوات هنا الاختيار وكالنطق انما قال النطق ولم
يقل اسم لعدم الوضع فيها كما عرفت حتى به صوت اي اصدر هذا
لسان الانسان تشبيها بصوت شيء كما عرفت في القسم الثاني من الاهوى
الغير المنقولة او صوت به للبهايم يعني مثلا اي لا لنتها او نحوها
او صايحها او غير ذلك وانما قلنا مثلا لان المتبادر من البهايم
ذات القوايم الاربع فلا يتناول ما هو لطير بل البعض افراد الانسان
ايضا كالصبيان والمجانين واذا كان ذكرها على سبيل التمثيل تناول
التعريف كلها فالاول كالغاق اذا صوت به انسان تشبيها بالغراب
والثاني كمثدة او ضحضحة عند اناخة البعير والدرديس كالمعم الفم
الاول وهو ما كان من فعل الانسان ابتداء من غير تعلق بالغير فيدل ذلك
لما كان هذان القسمان مع تعلقهما بالغير ملحقين بالاسماء المبنية كان
كون ذلك القسم كذلك اولى لكون صوت الانسان من غير تعلق بغيره
المركبات اي المركبات المعدودة من المبنيات كالاسم المركب حالا ان

بالباقية على ما كانت عليه حين كونها اصوات سالخة عن
تصرف مصادر او الاسماء الافعال وهي انواع فمنها ما يعرض
للانسان عند غرض معين له كقول المستدعي والمتبع وزجر
لا تقدر ان يحكم عليه بشيء او به على شيء ومنها ما يجري
على لفظ الانسان على سبيل الحكاية بان يصدر من نفسه
ما يشابه صوت شيء كما اذا قلت غاق قاصدا الاصل لحاية
صوت الغراب عن نفسك وح لا تقدر ان يحكم عليه بشيء
ومنها ما يصوت به لاجل حيوان اما لزجره او دعائه او غير ذلك
كما اذا قلت نخ لا قاما البعير وح ايضا لا تقدر ان تحكم عليه او به
وهذا لا تعليم كلها مبنيات لانتفاء التركيب فيها واذا تلفظ
بها على سبيل الحكاية كما اذا قلت قال زيد عند البعير وهي
او عند اناخة البعير غاق او غاق صوت الغراب فهي في هذه الحال
ايضا مبنية لكن لا من حيث انها اصوات بل من حيث انها
حكايات عنها والمراد بالاصوات ههنا ما كانت باقية على
ما هي عليه من غير نقلها على سبيل الحكاية وهي بهذا الاعتبار

حادى عشر بمعنى الواحد من حد عشر بشرط وقوعه
بعد العشرة فحادى عشر متضمن حرف العطف باعتبار انه
ملخوذ من احد عشر المتضمن حرف العطف لا باعتبار ان
اصله حادى وعشر او احد عشر فانه لا يبنى فيهما الجزءان
بل يبنى الثانى المتضمن ويعرب الاول لشبهه بالمضاف بسقوط
النون والا اى وان لم يتضمن الثانى حرفا اعرب الثانى
منع صرفه ان لم يكن قبل تركيبه مبنيا كيعلبك ويبنى الاول
لتوسط المانع من الاعراب وعلى الفتح لانه اخف والا فصح
اى اعراب الثانى مع منع الصرف وبناء الاول انما هو وافصح اللغات
وفيه لغتان اخريان احديهما اعراب الجزءين معا واضافة
الاول الى الثانى ومنع صرف المضاف اليه واخريهما اعراب
الجزءين معا واضافة الاول الى الثانى وصرف الثانى الكنايات
جمع كناية وهى فى اللغة والاصطلاح ان يعبر عن شئ معين
بلفظ غير صريح فى الدلالة عليه لغرض من الاغراض كالابهام
على السامعين كقولك جاءنى فلان وانت تريد زيدا والاعلام بعض

كنايات مبحث



بها ههنا ما يكنى به لا المعنى المصدرى ولا كل ما يكنى به
ببعضه ولا كل بعض معين لكانهم اصطلحوا فى باب
المبنيات ان يريدوا بها ذلك البعض المعين ولذلك لم
يعد بعض الكنايات كما قال بعض الطرق ويتعذر تعريفه
الا بالتصريح به مفصلا فلذلك اعرض عن تعريفها
ويتعرض لان لذلك البعض المعين فقال الكنايات كم وبناؤها
لكونها موضوعة وضع الحروف او لكون الاستفهام
متضمنا لمعنى الحرف وحمل الخبر به عليها او كذا وبناؤها كلاهما
فى الاصل ناش من الاسماء الاشارة دخل عليها كاف التنبيه
وصار المجموع بمنزلة كلمة واحدة بمعنى كم وبقى ذا على
اصل بنائه وكل واحد منهما يكون للعدد والكناية عنه
وجاء كذا كناية عن غير العدد ايضا نحو خرجت يوم كذا
كناية من يوم السبت او غيره وكيت وذيت للحديث
اى الكناية عن الحديث والجملة وانما بنيا لان كل واحد منهما
كلمة واقعة موقع الجملة التى هى من حيث هى لا تستحق

اعرابا والبناء فلما وقع المفرد موقعها ولم يصر خلفا عنها
رجح البناء الذي هو الاصل في الكلمات قبل التركيب ومن الكلمات
كاين وانما بني لانه كاف التشبيه دخلت على اي وان كان
في الاصل معربا لكنه انحى عن الجزئين معناهما الافرادي وصار
الجموع كاسم مفرد بمعنى كم الخبرية فصار كان ساكنة
على النون من آخره فنون ساكنة كما في من لا تنوين تمكن
ولهذا يكتب بعد الياء نون مع ان التنوين لا صورة لها
في الخط لمرتبته في البناء منحطة عن اخواتها فلذا لم يذكر
لم يذكره المصنف معها فكم الاستفهامية المتضمنة معنى الاستفهام
ميزها الذي يرفع الابهام عن جنس المسؤول عنه منصوب
على التمييز مفرد لانها لما كانت للعدد وسط العدد وهو
من احد عشر الى تسعة وتسعين ميز بمفرد منصوب ليجعل امين
لذ لكل لانه لو جعل كاحد الطرفين لكان تحكما بخلاف الخبرية
مجرورا بالاضافة تمفرد ناده ومجموع اخرى يقول كم رجل عندك
وكم رجال كما تقول مائة ثوب وثلثة اثواب وانما جاء المفرد

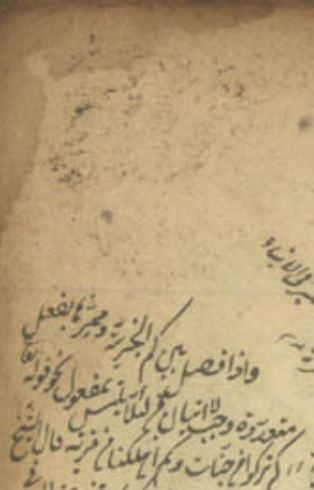

لان العدد الكثير مميز هكذا ابدا وانما جاء مجموعا لان العدد
الكثير فيه ما ينبئ عن كثرة صريحا ولما كان هذا المعنى
في التصريح بالكثرة جعل جمعية مميزه كانها اثنائية عن معنى
التصريح بها ويدخل من فيها اي ميز كم الاستفهامية
والخبرية تقول كم رجلا ضربت وكم من قرية اهلكناها
قال الشارح الرضي هذا في الخبرية كثير في كم قرية وذلك
لموافقته جر الميز المضاف اليه كم واما ميز كم الاستفهامية
فلم اعثر اي بل اطلع عليه مجرورا بمن لا في نظم ولا
نثر ولا دل على جوازه كتاب من كتب هذا الفن لكن الرد
ان يكون كم في قوله تعالى سل بني اسرائيل كم آتيناهم من آية
بينة استفهامية وخبرية ولها اي لكم استفهامية
كانت او خبرية صدر الكلام لان الاستفهامية يقتضي لا
استفهام وهو يقتضي صدر الكلام ليعلم من اول الامر
انه اي نوع من انواع الكلام والخبرية ايم بدل على انشاء
التكثير وهو ايم نوع من الكلام فتجب التنبيه عليه من اول

الامر وكلاهما الوقال كلتاهما الكان او فقد لتانيث لاستفهامية
والخبرية على تاويل كلا من هذين النوعين وهما كم الاستفهامية
والخبرية اى كل واحد منهما يقع مرفوعا ومنصوبا ومجرورا بحرف
موقع كل منهما بقوله فكل اى كل واحد من كم الاستفهامية
والخبرية يكون بعده فعل او شبه فعل لفظا او تقديرا غير
مشتغل عنه بضمير او متعلق ضميره فهو من حيث هو كذلك
كان منصوبا معمولا على حسبه اى على حسب عمل هذا الفعل
وعلة لا يكون الا بحسب المميز وذلك انك تقول كم يوما قرأت
فكم منصوب على الظرفية مع اقتضاء الفعل للمفعول به والمصدر
والمفعول فيه وغير ذلك من المنصوبات فتعينه لاحد المنصوبات
انما هو بحسب المميز فالاستفهامية نحو كم رجلا ضربت في المفعول
وكم ضربة ضربت في المفعول المطلق وكم يوما سرت في المفعول فيه
والخبرية مثل كم غلام ملكت وكم ضربة ضربت وكم يوم سرت
وانما جعلنا الفعل وشبهه اعم من ان يكون ملفوظا او مقدرا
ليدخل في قاعدة النصب مثل قولك كم رجلا ضربته اذ اجعلته

من قبيل الاضمار على شريطة التفسير وقد رت بعده فعلا غير
مشتغل عنه اى كم رجلا ضربت ضربته فهو من حيث انه بعده
فعل مقدر غير مشتغل عنه داخل في قاعدة النصب وان كم
من قبيل ما يقدر بعده فعلا غير مشتغل فهو من هذه الحيثية
مرفوع داخل في قاعدة الرفع وكل ما قبله اى كل واحد
من كم الاستفهامية والخبرية وقع قبله حرف جر نحو بكم
اشتريت او بكم رجل مررت او مضاف نحو غلام كم رجل
ضربت وعبد كم رجل اشتريت فمجرور بحرف الجر او الاضافة
وانما جاز تقدم حرف الجر او المضاف عليهما مع ان لهما صدر
الكلام لان تاخير الجار عن المجرور ممتنع لضعف العامل فجوز
تقديم الجار عليهما على ان يجعل الجار اسما كان او حرفا
مع المجرور كلمة واحدة مستحقة لصدر الكلام والا اى
وان لم يكن بعده لا لفظا ولا تقديرا فعل ولا شبه فعل غير
مشتغل عنه بضمير او متعلق ضمير ولا قبله حرف جر او مضاف
كان مجردا عن العوامل اللفظية فمرفوع اى فهو مرفوع

مسلط عليها ناصب الظرفية او المصدرية واذا ارتفعت عمة
ونصبت خالة وفدعاوا ذا نصبتها نصبتها واذا خفضت
خفضتها وذلك واضح وقد يحذف غير كم استفهامية
كانت او خبرية من شاء مالك وكم ضربت اى فى كل مثال ضربت قريبة
والتنوين المحذوف فانه اذا سئل عن كم يه مالك او اخبر عن
كثرته بظاهر الحال قرينة على انه سؤال عن كمية دراهمه او دنا
نيره او اخبار عن كثرتها فمعناه كم درهما او دينارا لكم درهم
او دينار ومالك فكم فى هذا المثال مبتدأ وما بعده خبره واذا سئل عن ضربك بعد العلم بوقوعه او اخبر به
فظاهر ان السؤال والاخبار انما هو بالنسبة الى مرات ضربك
اى كم مرة او مرة ضربت او الى ضرباتك اى كم ضربة او ضربة
فكيف هو فعلك الما منصوب على الظرفية او المصدرية والفرق بين
اذا المصدر النوع فظاهر واذا كان للعدد فالمحوظ فى الظرفية
او الزمان الدال عليه الالفاظ الموضوعة للزمان وفى المصدرية
او الحدوث الدال عليه لفظ المصدر ويحتمل ان يكون المثال الثانى



بتقدير كم مرة رجلا امرجل ضربت فعلها هذا التقدير يكون كم
منصوبا على المفعولية الظروف اى ظروف المعدودة
من الليالى للعبر عنها عند تعدادها بعض الظرف فلا حاجة
الى ذكر البعض هنا منها اى من تلك الظروف فما اى ظرف
قطع عن الاضافة تجذف المضاف اليه عن اللفظ دون
النية فان عند نسيبة اعرب مع التنوين نحو رأيت بعد
بعد كان خيرا من قبل وسميت الظروف المقطوعة عن
الاضافة غايات لان غايات الكلام كانت ما اضيفت هى
اليه فلما حذف من غايات ينتهى بها الكلام وانابت
لتضمن معنى حرف الاضافة وشبهها بالحرف فى الاحتياج
الى المضاف اليه واختير الضم لجبر النقصان كقبل وبعد وما
اشبههما من الظروف المسموع قطعها عن الاضافة مثل تحت
وفوق وقدام وخلف ووراء ولا يقاس عليها ما بعدها
هاو يجوز فى هذه الظروف على قلة ان يعوض التنوين عن
المضاف اليه فيعرب قال الشاعر فساغ لى الشراب وكنت قبلا

اغتر بالماء الفرات. فلا فرق بين ما اعرب من هذه الـ
الظروف المقطوعة وبين ما بني منها وقالـ بعضهم بالبنا
اعربت لعدم تضمنها معنى الاضافة فلما كنت قبلا اى قبلا
وقال الشارح الرضي والاول هو الحق واجرى مجرى
الظرف المقطوعة عن الاضافة لا غير وليس غير في حذف
المضاف اليه والبناء على الضم وان لم يكن غير من الظروف
تشبه بالغايات لشدة الابهام الذي فيه كما فيها ولا يحذف
منه المضاف اليه الا بعد ولا ليس نحو افعل هذا لا غير وجاءني
زيد ليس غير اي لكثرة استعمالهما غير مضافين وكذلك اجرى مجرى
الظرف حسب لشبهها بغير في كثرة الاستعمال وعدم تعرفها
بالاضافة ومنها اى من الظروف المبنية حيث للمكان وقالـ
الاخفش قد يستعمل للزمان ولا يضاف الا الى جملة اسمية
كانت او فعلية وفي الاكثر اى في اكثر استعمالات وقد جاء اما
ترى حيث سهيل طالعا فحيث فيه مضاف الى مفرد وهو سهيل
وجيء
٢ مفعول ترى اى اما ترى مكان سهيل طالعا آخره نجم

نصب كالشهاب ساطعا فانبثت على الضم كالغايات لانها
غالبة الاضافة اى الجملة والمضاف الى المضاف اليه الذي تقتضيه
الجملة فهي وان كانت في الظاهر مضافة الى الجملة فاضافتها
اليها لا الاضافة فشابهت الغايات المحذوف ما اضيفت اليه
فبنيت على الضم مثلها ومع الاضافة الى المفرد بعض
بعضهم لزوال علة البناء اى الاضافة الى الجملة والاشهر
بقاؤه على بنائه لشذوذ الاضافة الى المفرد ومنها اى من
الظروف المبنية اذا زمانية كانت او مكانية وانما بنيت
لما ذكرنا في حيث وهي اذا كانت زمانية للمستقبل اى للزمان
المستقبل وان كان دخلا على الماضي وذلك لان الاصل
في استعمالها ان يكون لزمان ازمنة المستقبل مختص من
بينها بوقوع حدث فيه مقطوع بوقوعه في اعتقاد المتكلم
والدليل عليه استعمالها في الاغلب الاكثر في هذه المعنى
نحو اذا طلعت الشمس وقوله تعالى اذا الشمس كورت وهذا
اكثر في الكلام العرب استعمالا لقطع علام العين بالامور

ليس في هذه الصفحة شيء

المتوقعه وقد استعمل في الماضي كقوله تعالى حتى اذا بلغ بين
السدين وحتى اذا ساوى بين الصدفين وحتى اذا جعله
نارا وفيها اي في اذا معنى الشرط وهو ترتيب مضمون جملة
على اخرى وتضمنت حرف الشرط فهل علة اخرى لتضمنها
ذلك اي لكون معنى الشرط فيها اختيريا جعل مختارا ابعدها
الفعل لمناسبة الفعل الشرط وجوز الاسمية على الوجه
الغير المختار لعدم تأصلها في الشرطية مثل ان ولو وقد يكون اي
اذا للفاجاءة مجردة عن معنى الشرط فيقال فاجاءه الامر مفاجاة
من قولهم فجئته فجاءة بالضم والمد اذا اتيته بغتة وتنسلخ
به يلزم للمبتدا بعدها فرقا بين اذا هذه وبين اذا الشرطية
والمراد بلزوم للمبتدا غلبة وقوعه بعدها فلا ينافي ما سبق
من عدم وجوب الوقوع بعدها فيما مر على ما يظهر
نحو خرجت فاذا السبع اي فاذا السبع حاضر او واقف على حذف
للخبر فالعامل في اذا هذه معنى المفاجاة وهو عامل لا يظهر
قد استغنوا عن اظهاره لقوة ما فيه من الدلالة عليه

واما الفاء فهي السببية فان مفاجاة السبع مسببة عن
الخروج قيل والاقرب الى التحقيق انها للعطف من جهة
المعنى اي خرجت ففاجاءت وحاصل المعنى خرجت فحقا
جاءت زمانا وقوف السبع كما هو مذهب الزجاج ان هذه
زمانية او مكانية وقوف السبع كما هو مذهب المبرد فانها
عنده مكانية وقوله زمان وقوف السبع او مكان منصوب
فيه لفاجاءت لا به مفعول به ولا لمريب اذ الظرفية بل
يصير اسمه بل المفعول به محذوف اي ففاجاءت في زمان
وقوف السبع او مكانه اياه اي السبع وقد يكون لمجرد زمان
نحو اتيتك اذ احمر البسر او وقت احمرار البسر وقد يستعمل
اسما مجردا عن معنى الظرفية نحو اذا يقوم زيد اذا يفعل
عمرو وقد سبقت اليه اشارة ومنها اي من الظروف المبنية
اذ الكائنة للماضي وبناءها لما مر في حيث او لكون وضعها
على وضع الحروف وقد يجيء للمستقبل كقوله تعالى فسوف يعلمون
اذ الاغلال في اعناقهم ويقع بعدها الجملتان الاسمية

ما ضبب وقع في نسخة اخرى كما وضع
اذ الزمان نسبة ستقبل يقع فيه اوفي
الذكر يجب اضافتها الى الجملة حيث
وقعت من التكرير

والفعلية لعدم اشتمالها على معنى الشرط المقتضى لتصدرها
بالفعلية مثل كان ذلك اذ زيد قام إذا قام زيد قد يجيء للفاجاة
نحو خرجت فاذا زيد قائم ولقله بحثها لم يذكرها المصنف منها
اين اذ ان فيها لكان استفهاما وشرطا اى حالكونها للاستفهام
والشرط وبيانها لتضمنها حرف الاستفهام والشرط نحو اين زيد
بمعنى كيف في القتال بمعنى متى وفيها للزمان وهما اى في
الاستفهام والشرط متى القتال وستى خرج اخرج ومنها ايان
للزمان استفهاما مثل متى نحو ايان يوم الدين والفرق بينهما
ان ايان يختص بالامور العظام وبالمستقبل فلا يقال ايان
يوم قيام زيد وايان قدم الحاج بخلاف متى فانه يختص بهما
والمشهور فتح الهمزة والنون وقد جاء كسرهما ايم ومنها كيف
الكائنة للحال استفهاما اى حال شئ وصفة فالمراد بالحال
صفة الشئ لا زمان الحال كما توهمه بعض الشارحين تبا له
صاحب المفصل وكيف جاء يجرى الظروف ومعناها
السؤال عن الحال تقول كيف زيد اى على اى حال هو يتوصل

الشرط مع ما على ضعف عند البصريين نحو كيف ما تجالس اجلس
اى على هيئة تجالس اجلس مطلقا عند الكوفيين نحو كيف تجلس اجلس
فان كان بعده اسم فهو في محل الرفع بالخبرية عنه وان كان
بعده فعل مثل كيف جئت نهين في محل النصب على الحالية
اى حال جئت راكبا او ماشيا ومنها اى من الظروف المبنية متى
حرفين وتكونان تارة بمعنى اول المدة الى ولمدة زمان
الفعل المتقدم عليها نحو ما رايته مذ يوم الجمعة اى اول يوم
زمان عدم رويته يوم قبلها اى يقع بعدها اى بعد من
ومن للمفرد اى الاسم المفرد لا المثنى والجمع حقيقة كالمثال
المتقدم او حكما نحو رؤيته هذان اليومان فانهما لا يلاحظ
هذان اليومان امرا واحدا لا يحكم عليهما بالوحدة لان
اول المدة انما يكون امرا واحدا لا شيئين او اشياء فالمثنى
اذا وقعا اول المدة يكونان في حكم المفرد المعرفة حقيقة
كالمثال المتقدم او حكما نحو ما رايته مذ يومين ليسا بحصول التعين
المقصود من كونه معرفة وانما كان التعين مقصودا لانه

لانه غاية في جعل الوقت المجهول الواحد فعل لان اولية وقت
مدة الفعل معلوم بالضرورة وتارة تكون فان بعضه جميع المدة اى جميع
زمان الفعل قبلهما اى منذ ومنذ المقصود الزمان الذى قصد
بيانه حال كونه مشتملا بالعدد اى بعدد المستغرق جميع اجزائه
بحيث لا يشذ منه شئ نحو ما رايته منذ يومان اى جميع اجزاء
مدة زمان عدم رؤيته يومان لا ينقص منها ولا يزيد ولا ينقص وقد يقع
بعدهما المصدر نحو ما خرجت منذ ليلتك او الفعل نحو ما خرجت
منذ ذهبت او ان اى ما كانت على هذه الصورة متقللة كانت
او مضعفة نحو ما خرجت منذ ليلتك ذاهب او ما خرجت منذ ان ذهبت
او بجملة الاسمية نحو ما خرجت منذ زيد مسافر ولم يذكر المنذ
فيتقدر بعدهما زمان معين المحدد هذه الامور ليصح حمل
ما بعدها عليها فكان التقدير فيما خرجت منذ ليلتك
وعلى هذا القياس فيما بقى وهو اى كل واحد من منذ ومنذ
اسمين مبتدءان وهما معرفتان لكونهما في تاويل الاضافة
لانهما بمعنى ابتداء المدة او جميع المدة وخبر ما بعده اى خبر



كل منهما ما يقع بعده خلافا للزجاج فانهما عنده خبر المبتدا
ما بعدهما فيرد عليه انه يلزم ان يكون المبتدا في مثل قولك
مذ يومان نكرة والخبر معرفة وذلك غير جائز واجيب
اذا كانا مبتدا وخبرا فهما اسمان صريحان لا ظرفان ولا بمعنى
عدهما من الظروف المبنية الا ان يراد بظرفيتهما كونهما من اسماء الزمان
لانهما يقعان ظرفا وان كان اكثر بهم ومنها اى من الظروف المبنية لدى
بالالف المقصورة وهي لدن بفتح اللام وضم الدال وسكون النون
وقد جاء لدن بفتح اللام وسكون الدال وكسر النون ولدن بفتح
اللام والدال وسكون النون ولدن بضم اللام وسكون الدال
وكسر النون ولد بفتح اللام وضم الدال وبنائها الوضع بعضهم وضم
الحرف حمل الباقية عليه وكلها بمعنى عند والفرق انها يقال للملك
عند زيد فيما يضمر عنده وفيما في خزائنه وان كان غائبا عنه
ولا يقال الملك الذى زيد او لدن زيد الا فيما يحضر عنده وحكمها
ان يجر بها على الاضافة نحو لدن زيد وقد ينصب بعض لغات
العرب بلدن خاصة غدوة خاصة سماعا تشبيها للنون بالتنوين

هذا مبحث المعرفة والنكرة

وهي المعرفة ستة انواع بالاستقراء واشار بترتيبها في الذكر الى
ترتيبها بحسب المرتبة فالاول المضمرات فانها موضوعة بازاء
معان معينة مشخصة باعتبار امر كلي فان الواضع لاحظ اولا
مفهوم المتكلم الواحد من حيث انه يحكي عن نفسه مثلا فجعله
آلة لملاحظة افراده ووضع لفظ انا بازاء كل واحد من تلك
الافراد بخصوصه بحيث لا يفاد لا يفهم الا واحد بخصوصه
دون القدر المشترك فتعقل ذلك المشترك آلة للوضع لانه
الموضوع له فالوضع كلي والموضوع له جزئي شخصي والعلم الاعلام
الشخصية كما تصور ذات زيد بازائه من حيث معلوميته ومعهوديته
او الجنسية كما اذا تصور مفهوم الاسد وهو الحيوان المفترس
ووضع بازائه من حيث معلومية ومعهودية لفظ اسامة فهذا
اللفظ بهذا الاعتبار علم الجنس ومعرفة بخلاف ما اذا وضع
لفظ الاسد بازاء هذا المفهوم الجنسي مع قطع النظر عن معلومية
ومعهودية فانه بهذا الاعتبار نكرة والثالث اليها يعني اسماء
الاشارة والموصولات وانما سميت مبهمة لان اسماء الاشارة من



من غير ايشان تبهم وكذا الموصول من غير صلة وهذا القسم
من قبيل الوضع العام والموضوع له خاص فانها موضوعة
بوجود قام بازاء معان معينة معلومة من حيث معلوميتها ومعهود
وضعا عاما كليا فان الواضع اذ تعقل مثلا معنى الخاص اليه
المفرد المذكر يعني لفظ ذا بازاء كل واحد من افراد هذا المفهوم
كان هذا وضعا عاما لان تصور المعنى فيه عام وهو المشترك
بين تلك الافراد والموضوع له خاص لانه خصوصية كل
واحد من تلك الافراد خاصا اذ المفهوم المشترك بينها
والرابع والخامس ما عرف بالام المعهدية والجنسية اولا
استقرائيه وانما لم يعقل ما دخله اللام لما يدخل فيه ما
دخله كلام التاية لتحسين اللفظ واللام فليس من امور امميا
فاسقر بدل من اللام ولا يعقل ما دخلته قسما آخر من المعارف
او عرف بالنداء نحو يا رجل اذا قصد به معين بخلاف يا رجل
فتنبه حين فانه نكرة ولم يذكره المتقدمون لرجوعه الى لفظ اللام
اذ اصل يا رجل يا ايها الرجل والسادس المضاف اليها الى واحدها

احكاما موجبة لتلك المعاني المذكورة ولا يلزم صحة الاضافة الى احدها
صحتها بالنسبة الى كل واحد فقد يرد انها لا يصح الا بالنسبة
الى المتكلم الاول فان المنادى لا يضاف اليه قيل كان عليه ان
يقول والمضاف الى المعرفة ليدخل فيه المضاف الى المعرفة ايضا مثل
غلام ابيك والجواب ان المراد بالمضاف احدها اعم من ان
يكون بالذات او بالواسطة ولا يخفى عليك نظر الاول
سبق ان المضاف اذا كان لفظ الغير والمثل والشبه فهو شيء
من هذا الحكم معنى اي اضافة معنى يعني اضافة معنوية نقوله
معنى للمفعول مطلقا مجملا مفصلا واحترز به عن المضاف الى
احد هذه الامور اضافة لفظية فانها لا تفيد تعريفا ولا تخصيصا
من تعريف المضاف اثر المبهما او معنى الى احدها يعني ظاهرا
باللام والنداء مستغنى عن التعريف خص العلم بالتعريف وقال
العلم اسما كان او لقبا او كنية لانه ان صدر بالاب او الام
او الابن او البنت فهو كنية والا فان قصد به مدح او ذم فهو
اللقب والا فهو الاسم ما وضع لشيء بعينه شخصا او جنسا او غيره

به عن النكرات والاعلام الغالبة التي تعينت لفرد معين بغلبة
الاستعمال فيه داخل في التعريف لان علة الاستغناء
المستعملين بحيث اختص العلم الغالب بفرد معين
الوضع من واضع معين فكأن هؤلاء المستعملين وضعوا له
ذلك غير متناول غير اي حال كون ذلك الاسم الموضوع
لشيء بعينه غير متناول لغيره ذلك باستعماله فيه واخرج به
عن المعارف كلها وقوله بوضع واحد اي تناول الوضع
واحد لئلا يخرج الاعلام المشتركة ولما كان اشار الى ترتيب
انواع المعارف في الاعرفية بتقديمها في الذكر اراد التنبيه
على ترتيب اضافتها فيما يكون فيه هذا الترتيب فقال
اعرفها اي اعرف المعارف يعني اقلها لبسا عند المخاطب
من حيث اضافتها المضمر المتكلم لبعد وقوع الالتباس
فيه ثم المضمر المخاطب فانه يشترك فيه ما يشترك في المتكلم
الا ترى انك اذا قلت انا لم يلتبس بغيرك واذا خاطبت غيرك
ان الخطاب له وليس المراد بالاعرفية الا كون المعرفة

ابعد من اللبس واما ذكره لانه علم من اعرفية المتكلم
والمخاطب انه ادرج منها واقتصر على بيان النسبة
بين المضاف والمضاف اليه احدهما فان فيه تفاوتا باعتبار
تفاوت المضاف اليه ولهذا ما اثبت التفاوت بين المضاف
بعد بيانه بين انواع المضاف اليه واضافته وهذا الترتيب
الذي ذكره هو مذهب سيبويه فان فيه اختلافات كثيرة
النكرة ما وضع لشيء لا بعينه لا باعتبار ذاته المتعينة
المعلومة المعهودة من حيث هو كذلك فقوله ما
وضع لشيء شامل للمعرفة والنكرة وبقوله لا بعينه خرجت
المعرفة اسماء العدد انما افردها بالذكر لانها احكاما
خاصة ليست لغيرها وان وضع اي الفاظ وضعت للكمية
آحاد الاشياء منفردة كانت تلك الآحاد او مجتمعة فانا
لا نعني بالمعدودات واحادها كل واحد واحد منها والكمية
الآحاد ما يجاب به اذا سئل عن واحد واحد او عن اكثر
من واحد من تلك المعدودات بكم والالفاظ الموضوعة

مراد از كمية آن عدد معين است و لفظ كه
دال است بر عدد معين اسماء عدد است
و مراد از آنها، حال معدودات
كه رجال باشد در مثال مذكور
مثلة رجال و مراد از آحاد كلوا حد
واحد از معدودات

باز اء تلك الكميات بان يكون كل واحد منها موضوعا
لكمية واحدة منها اسماء العدد فالواحد موضوع
لكمية احاد الاشياء اذا اخذت منفردة فاذا سئل عن معدود
منها بكم هو يجاب بالواحد والاثنان موضوع لكميتها اذا
اخذت مجتمعة متكررة مرة واحدة فاذا سئل عن معدودين
معدودين يجاب باثنين وهكذا الى ما لا نهاية له وظهر من
هذا التقرير ان لفظ الواحد والاثنين داخلان في
هذا التعريف لانهما من اسماء العدد وعرفا النحاة وان لم
يكونا عندهم من العدد ولما كان المتبادر
من هذه العبارة ان نفس الكمية هي الموضوع له من غير
اعتبار معنى آخر لا ينتقض التعريف بمثل رجل ورجلين
وذراع وذراعين ومن ومنين حيث لا يفهم منها الوحدة
والاثنينية فقط اصولها اسماء العدد التي يتفرع منها
باقيها اما بالحاق تاء التانيث كواحدة واثنتان او باسقاطها
كتلك الى تسع او بالتثنية كالمثنين والفين او بالجمع كمائة

والف وعشرين او بالتركيب اضافيا كان كثلثمائة وعشرين
جيا كخمسة عشر او بالعطف كخمسة وعشرين اثنا عشر
كلمة واحد الى عشرة ومائة والف تقول في الاعداد مذكرة
ومؤنثة مفردة ومركبة ومعطوفة واحد اثنان في المفرد
المذكر وتثنيته واحدة واثنتان في مفرد المؤنث وتثنيتها
على ما هو القياس وتقول للمذكر ثلثة الى عشرة رجال ثلث
الى عشر بدونها لجمع المؤنث فرقا بين المذكر والمؤنث نحو ثلث
امرة وعشر امرة ولم يفعل الامر بالعكس لكون المذكر نحو
احد عشر رجلا واثنى عشر رجلا احد عشرة اثنا عشرة
واثنا عشرة في المؤنث على الاصل بتذكير المذكر وتانيث
المؤنث وغير الواحد الى احد والواحدة الى احدى للتخفيف
تقول ثلثة عشر الى تسعة عشر في المذكر نحو ثلثة عشر
رجلا ثلث عشرة الى تسع عشرة في المؤنث نحو ثلث عشرة
امرأة ابقاء الجزء الاول فيهما بحاله قبل التركيب وتذكير
الثاني في المذكر وهيه اجتماع تانيثين من جنس واحد فيهما

بالتاء للجماعة المذكر اعتبارا
لتانيث الجماعة فهي ثلثة رجال
الى عشرة رجال ٣

٢ ثلث نساء وعشر نساء ثلث
لشوة، لشوة

واثنا عشرة

هو كالكلمة الواحدة بخلاف احدى عشرة واثنتي عشرة فان
التانيث فيهما من جنسين واما تذكير الثاني في احد عشر
واثنى عشر فمحمول على التذكير في ثلثة عشر والتاء في ثنتان
من لوازم الكلمة فلم يتمحض للتانيث وفي اثنتان وان كانت
للتانيث كلا انها حملت على ثنتان لجزء الثاني واما تانيث
الجزء الثاني في المؤنث لانه لما وجب تذكيره
للمذكر لما عرفت وجب تانيثه للمؤنث لانتفاء الموجب وعدم
الفرق بين المذكر والمؤنث وتميم تكسر الشين عند التركيب
في المؤنث اي من عشرة تحرزا عن توالي اربع فتحات مع ثقل
التركيب في احدى عشرة واثنتا عشرة او خمس وثلث عشرة
الى تسع عشرة والحجازيون يسكنونها وهي اللغة الفصيحة
لان الكسرة اخف من الفتحة وتقول عشرون واخواتها
بكسر التاء لانه منصوب بالعطف على عشرين المنصوب بجعلا
بمفعولية القول وهي ثلثون الى تسعون وخمسون الى
تسعين فيهما اي في المذكر والمؤنث من غير فرق وعقود ثمانية

وتقول فيما زاد على كل عقد مع تلك العقود الى عقد اخر احد
وعشرون في المذكر احد وعشرون في المونث والما غير الواحد
حدة ههنا بدون التركيب لان المعطوف والمعطوف عليه في
قوة التركيب ولم يكن استعمالها بالعطف على صورة
لفظ ما تقدم بعينه فلذلك لم يذكر وجها وقاعدة
بلفظ ما تقدم من اسماء الاعداد بعينه من غير تغيير فتقول
اثنان وعشرون في المذكر واثنتان او ثنتان وعشرون
للمونث ثلثة وعشرون في المذكر وثلث وعشرون
في المونث هكذا الى تسعة وتسعين بل الى تسع وتسعين
فتقول فيما زاد على تسعة وتسعين الى المائة والف في
الواحد مائتان والفان في التثنية ومائتا اى في المذكر
والمونث من غير فارق بينهما ثم تقول فيما زاد على مائة والف
وما يتفرع عنهما بالعطف اى الزايد عليها او عطفها على
الزايد حال كون الزايد واقعا على صورة ما تقدم من اسماء
الاعداد ومن غير تغيير وتبديل فتقول مائة وواحدا وا

حدة ومايه واثنان ومايتان وثلثة رجال او ثلث نسوة ومايه
واحد عشر رجلا او احدى عشرة امرة ومايه واحد وعشرون
رجلا او احدى وعشرون امراة ومايه واثنان وعشرون
رجلا او اثنتان وعشرون امراة ومايتان وثلث وعشرون
امراة ومايه وثلثة وعشرون رجلا او ثلث وعشرون
امراة ومايه وتسعة وتسعين رجلا وتسع وتسعين من وكذا
الحال في تثنية المائة والالف وتثنيتها ويجوز ان يعطف
على المعطوف عليه فتقول واحد ومايه الى اخر ما ذكرناه والاصل في
ثماني عشرة فتح الياء لبناء صدور الاعداد المركبة على الفتح
كثلثة عشر رجلا امكانها اى لسكان الياء لتثاقل المركب
بالتركيب كما في معدي يكرب وشذ حذفها اى حذف الياء وفتح
النون لانها اذا حذفت فالوجه بقاء الكسرة كما في قولك
جاني القاضي اذا حذفت الياء الا ان الذي سوغ ذلك كون
مركبا فرعي زيادة استثقاله فجعل موضع الكسرة فتحة وقال
الشارح الرضي ويجوز كسرها لتدل على الياء المحذوفة لكن

وجعله
مائتان واثنا او اثنتان او ثنتان ومائتان
وثمنية رجال او ثمنت نسوة الى اخر ما ذكر
في المائة وكذا الحال في الالف

الفتح اولى لتوافق اخواته لانها مفتوحة الاواخر مركبة
مع العشرة ولما فرغ من بيان اسماء الاعداد شرع في بيان
حال مميزاتها وابتداء من الثلثة لانه لا عبرة للواحد والاثنين
كما صرح به فقال ومميز الثلثة الى العشرة والثلث الى العشر
مخفوض اى المجموعة ومجموع لفظا نحو ثلثة رجال او معنى نحو
ثلثة رهط اما كونه مخفوضا لانه لما كثر استعماله اثر فيه
جر التمييز بالاضافة للتخفيف لا تسقط التنوين والنون واما
كونه مجموعا لفظا المعدود الا في ثلثمائة الى تسعمائة
من قبل انه مجموع لانهم لم يجمعوا مائة حين سموا بها ثلثا و
وكان قياسها ان يجمع فيقال مئات او مئين لان للمائة جمعين
احدهما في صورة جمع المذكر السالم وهو مئون والثاني
جمع المونث السالم وهو مئات ولا يجوز اضافة العدد
الى جمع المذكر السالم فلا يقال ثلثة مسلمين فلم يبق الا مائة
لكنهم كرهوا بل التزموا جمع بالالف والتاء بعد ما تعود
الجمع بعد ما هو في صورة الجمع بالواو والنون الى عشرين

الاحضر ما يكون في اللفظ والاقتصار في المعنى

١٧٢

الى تسعين فاقتصر على المفرد مع كونه اشهر ومميز احد عشر
الى تسعة وتسعين الى التسعة وتسعين منصوب مفردا مانعا
في العقود فليعتبر الاضافة اذ لا يستقيم ابقاء النون معها
اذ هي في صورة نون الجمع ولا جائز ان اذ ليست في الحقيقة
نون الجمع وانما فيما عداها فلانهم كرهوا ان يصيروا
اسماء كاسم الواحد لميز الميز امتزاج ذلك الميز فلم
يلزم صيرورة ثلثة اشياء شيئا واحدا وانما جوز وا ثلثمائة
امرأة مع ان فيها صيرورة ثلثة اشياء شيئا واحدا لبطريان
امرأة وانما افراد فلانه لما صار منصوبا صار فضلة فا
عتبر افراده ليكون الفضلة قليلا ومميز مائة والف
ومميز بنتيهما وميز جمعه اى جمع الالف وانما لم يقل
وجمعهما وكما قال بنتيهما لان استعمال جمع مائة مع ميزها
والاعداد مرفوض كما يقال ثلثمائة رجل كما يقال ثلثة الاف
رجل بخلاف التثنية فانه يقال مائتا رجل مثل الفا رجل مخفوض
مفرد لانه لما كانت مائة واخواتها من اصول الاعداد كالا

حاد ناسب ان يكون ميزها على طبق ميز ها لانه ما كانت لا
حاد في جانب القلة من الاعداد والمائة والالف في جانب
الكثرة منها اختير في ميزها الجمع الموضوع للكثرة وفي ميزها المفرد
الدال على القلة رعاية للتعادل واذا كان المعدود مؤنثا
واللفظ المعبر به عنه مذكر كلفظ الشخص اذا عبرت بها عن
المؤنث كلفظة النفس اذا عبر بها عن المذكر فوجهان
اي في العدد وجهان التذكير والتانيث فان ثلثت
قلت ثلثة اشخص وانت تريد النساء اعتبارا باللفظ وهو
الاكثر وكلامهم وان ثلثت قلت ثلث اشخص اعتبارا بالمعنى
بالمعنى ولا يميز واحد واحدة ولا اثنان واثنتان
وثنتان بميز فلا يرد الواحد مع ميزه كما يقال واحد
رجل ولا الاثنان معه كما يقال اثنا رجلين لان ذكر من
ما يصلح ان يكون تميزا لها على تقدير ذكر التميز معها
ويطرحون الواحد والاثنين استغناء بلفظ التمييز اي
الصالح لان يكون تميزا على تقدير ذكره معها الدال

يجوز ره على الجنس وبصيغته على الواحدة والاثنينية
عنهما اي عن الواحد اذا كان التمر مفردا وعن
الاثنين اذا كان تثنى مثل رجل ورجلان فان من صيغة
رجل نفهم الجنس والوحدة ومن صيغة رجلان الجنس
والاثنينية فيذكرهما استغناء عن التمييز متى يغنى عنه لم
لا يجوز ان يكون مفردا كما يقال اثنا رجل قلت لما لا تزول
الجمعية في تمييز سائر الاعداد ينبغي ان يعتبر فيها التمييز
الجمعية فيها هو اقرب اليها وهو الاثنينية ولا يبعد
ان يقال معنى الكلام انه لا يميز واحد ولا اثنان
استغناء بلفظ التمييز اي يجوز ان حرف المصورة
بهيئة خاصة من القابلة للحوق علامة الافراد به
اغنى التنوين او علامة التثنية اعني حرف التثنية
فاذا اعتبر مع علامة الافراد فراد استغنى به عن
ذكر الواحد على حدة واذا اعتبر مع علامة التثنية
استغنى به عن ذكر الاثنين على حدة واختار الحوق

العلامة التو[illegible] اخف على ذكرهما ولا شك ان رجحان

اخف من اشارة رجاوة ذلك الاستغناء انما يكون لافادتها

اى افادة لفظ التميز النص المقصود اى التنصيص على

العدد والتصريح به الذى قصد ذلك التنصيص

والتصريح بالعدد اى بذكر اسم العدد فلما افاد التميز

ذلك التنصيص استغنى فى افادته عن ذكر العدد على حدة

وتقوله فى المفرد من المتعدد اى فى الواحد من المتعدد

باعتبار تصييره اى بسبب اعتبار وتصيره اى تصيير ذلك

المفرد عددا ناقصا يزيد عليه بواحد الثانى فى المذكر

تقوله الثانى فى مقول القول انما هو باعتبار تصييره الواحدة

اثنين باضمامه اليه فيكون معنى ثانى الواحد مصيره باضمامه

اليه اثنين وانما ابتداء بالثانى اذ ليس قبل الواحد عدد

حتى تكون الواحد مصيره واحدا والثانية فى المونث على

القياس وهكذا الى العاشرة فى المذكر والعاشرة فى المونث

لاغير اى لا تقول غير ذلك ولا يجرى ذلك فيما تحت الا



الاثنين ولا فيما فوق العشرة اذ فوقه مركبا لا يصير اشتقاق

اسم الفاعل منها وتقول فى المفرد باعتبار حاله اى حالته

من المتعدد من غير اعتبار معنى التصيير الاول والثانى اذا

وقع فى المرتبة الاولى والثانية فى المذكر والاولى والثانية

فى المونث كذلك من غير اعتبار معنى التصيير وانما المراد

الواحد والواحدة لانهما لا يدلان على مرتبة فابدلا منهما

الاول والاولى لدلالتهما عليها وهكذا الى العاشر والعاشرة

والحادى عشر فى المذكر والحادية عشرة للمونث وكذلك

والثانية عشرة الى التاسع عشر والتاسعة عشرة واعلم ان

حكم اسم الفاعل من العدد سواء كان بمعنى المصير او لا

حكم اسماء الفاعلين فى التذكير والتانيث فتقول فى المونث

الثانية والثالثة والرابعة الى العاشرة وكذا فى جميع المراتب

من المركب والمعطوف نحو الثالثة عشرة تونث الاسمين فى المركب المونث

كما تذكرهما للمذكر نحو الثالث عشر وانما ذكرنا الاسمين لان

اسم الواحد مذكر فلا معنى للتانيث فيه بخلاف ثالثة عشر

اعتبار تصيير واعتبار

رجلا فانه لجماعة وتقول في المعطوف الثالث والعشرون والثالثة
والعشرون ومن ثم اى من اجل اختلاف الاعتبار تختلف حاله
اضافتها فلا اختلاف اضافتهما قبل الاول اى المفرد من المعدد
المتعدد والمقول باعتبار تصيره ثالث اثنين بالاضافة الى
نقص بدرجة اى مصيرها اى الاثنين ثلثة من قولهم ثلثتها
بالتخفيف اى صيرت الاثنين ثلثة وقيل في الثاني اى المفرد المتعدد
باعتبار حاله ثالث ثلثة او اربعة او خمسة بالاضافة الى عدد
يساوي عدده او يكون فوقه اى احدها لكن لا مطلقا بل
باعتبار وقوعه في المرتبة الثالثة او الرابعة او الخامسة ولا
يلزم جواز اراده الواحد الا اول من عاشر العشرة وذلك مستبعد
جدا وتقول في اضافة ما زاد على العشرة حادي عشر احد عشر
باضافة المركب الاول الى مركب الثاني اى واحد من احد من عشر
متاخر العشرة درجاتا على الاعتبار الثاني وهو اعتبار بيان
الحاصل خامسة لان الاعتبار الاول لا يجاوز العشرة كما عرفت
وان شئت قلت فاذا وهذا المعنى حادي احد عشر يجد في الجزء

من المركب الاول الاستغناء عنه بذكره في المركب الثاني وهكذا
تقول الى تاسع تسع عشر فتعرب الجزء الاول من المركب الاول
لاشتماء التركيب الموجب للبناء وبنى جزء ان الباقيان لو
جود موجب البناء فيهما وهو التركيب المذكور والمونث
ذكرها بعد باب العدد لاخراجها عن الذكر الذكير والتانيث
وقدم المذكر لاصالته واخر تعريفه لانه عدمي وتعريف
المونث وجودي المونث فحا اى اسم كان فيه علامة من
التانيث لفظا اى ملفوظة كان تلك العلامة حقيقة كما مر
وناقة وغرفه او حكما كعقرب اذ الحرف الرابع في المونث في
حكم تاء التانيث ولهذا لا يظهر التاء في تصغير الرباعي من المونث
نثاث السماعية او تقديرا اى مقدرة غير ظاهرة في اللفظ كدار
وناور ونعل وقدم وغيرها من المونثات السماعية والمذكر
بخلافه اى اسم متلبس بخلاف المونث اى لم يوجد فيه
علامة التانيث لا لفظا ولا تقديرا وعلامته اى علامة
التانيث التاء والالف حال كونها مقصورة كبلى وحبلى ما

ارمدة كصحراء وحمراء وقد يزاد بعضهم الباء في قولهم
ذي وقد يزعم انها للتانيث وليس ذلك بحجة لجواز ان يكون
صيغة موضوعة للمؤنث مثل ات وهو وهواى المؤنث حقيقي
ولفظي فالحقيقي اى اسم بازائه اى في مقابلة ذكر من جنس
الحيوان كامرأة في مقابلة رجل وناقة في مقابلة جمل واللفظي بخلافه
اى متلبس بخاصة المؤنث الحقيقي اى ليس بازائه اى بازاء الحيوان
بل تانيثه منسوب الى اللفظ لوجود علامة التانيث في
لفظه حقيقة او غير مثل التانيث اللفظي تقديرا فان تا
التانيث مقدرة او تقديرا وفيها دليل تصغيرها على عينة
ولم يرد مثل ال للمؤنث اللفظي الحكمي كعقرب
لعقلة وقوعه اذا اسند الفعل لظاهر حقيقي المؤنث فعوزه بلا فصل
كاهو الاصل اليه اى الى المؤنث مطلقا حقيقيا ولفظيا ومفهما
ومضمرا فيلتا اى فذلك الفعل متلبس بالتاء وجوبا ايذانا
بتانيث الفاعل من اول الامر الا اذا كان مسندا الى ظاهر
غير الحقيقي فانه حينئذ لك الاختيار في الحاق التاء وتركه الى

هذا اشارة بقوله في ظاهر غير الحقيقي بالخيار فهو يستثنا الا
ستثناء من هذه القاعدة فلك ان تقول في طلعت الشمس طلع
الشمس بخلاف الشمس طلعت فانه لا يجوز فيه الشمس طلع
لكون التانيث فيه لفظيا واستغناءه عن الحاق التاء لما
في لفظه من الاشعار بخلاف مفرده اذ ليس فيه شيء من تانيث
وجعل بعض الشارحين ضمير اليه راجعا الى المؤنث الحقيقي
او ضمير اللفظي بقرينة قوله وانت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار
ولو كان يستثنى من هذه القاعدة صورة الفصل اذ لك حينئذ
الى تقييد بقولنا بلا فصل لكان احسن استيفاء لاحكام جميع
الاقسام ففي صورة الفصل اذ لك الخيار في الحاق التا
بالفعل وفي تركه فتقول حضرة القاضي امس وحضر القاضي امس
وطلعت اليوم الشمس لا اذ كان المؤنث الحقيقي متقولا عليه
في اسماء الذكور كزيد اذا سميت به امراة فانه مع الفصل
يجب اثبات التا نحو جاءت اليوم زيد امع الالتباس وحكم
ظاهر الجمع لا ضميره فان الحاق التا وضمير الجمع فيه واجب

نحو الرجال جاءت او جاء غير الجمع المذكر السالم لان لو كان
جمع المذكر السالم لم يجز تانيثه فلا يقال جاءت الزيدون
ولا زيدون جاءت مطلقا اى سواء كان واحدة من تاء نحو اذا
جاءك المومنات او مذكرا نحو اذا جاءت الرجال حكما ظاهرا غير المونث
الحقيقى فانت بالخيار ان شئت الحقت التاء به وان شئت تركتها
فتقول جاءت الرجال وجاء الرجال وضمير جمع المذكر العاقلين من جموع
التكسير غير الجمع المذكر السالم فانهم اذا جمعوا سالما فان ضميرهم
الواو لا غير فيقال الزيدون جاءوا ولا يقال جاءت فعلت اى ضمير فعلت
وهو المتكون فيه المقرون بالتاء الساكنة للتانيث تاويل الجماعة
نحو الرجال جاءت وفعلوا اى ضمير فعلوا يعنى الواو لكونها موضوعة
لهذا النوع من الجمع والنساء والايام اى ضمير النساء وما يلحقها
وفكوا جمع المونث وان لم يكن من العقلاء كالعيون وضمير الام
وما يلحقها وكذا جمع المذكر غير السالم فعلت وفعلن اى ضمير
فعلت مقرونا بتاء التانيث تاويل الجماعة وضمير فعلن اى با
لنون اما فى جمع المونث فظاهر لان هذا النون موضوع له واما



فى جمع المذكر العاقل كالايام فلانه لا اصل له فى التذكير
كالرجال فيراعى حقه فاجرى مجرى المونث وفى الحواشى
الهندية موافقا لشرح الرضى النون ههنا موضوعة لجمع غير العقلاء
كالواو وضعت لجمع العاقلين فالتحاقها بالتاء والنساء للحمل
على جمع غير العقلاء اذ الاناث لنقصان عقولهن صرن كانهن
مجرى غير العقلاء المشبه بالحق اخره اى اخر مفرد تقديرا
المضاف او قدر يعقل وغين مكسورة قولنا مع لواحقه والا
لا يصدق التعريف لا على مسلم من مسلمات ومسلمين كما
ولو اكتفى بظهور المراد الاستغنى عن هذا التكلف الف حالة
الرفع وياء مفتوح ما قبلها اى مفتوح حرف كان قبل الياء
حالتى النصب والجر بمعنا وعن صيغة الجمع ولم يعكس لكثرة
التثنية وخفة الفتحة ونون عوض عن الحركة او التنوين مكسورة
لئلا يتوالى الفتحات فى صورة الرفع وهى فتحة ما قبل الالف
والالف التى فى حكم الفتحتين وفتحة النون ليدل ذلك اللحوق
او للحق وحده او مع اللحوق ولا باس باشتمال الحق على لحوق

النون وعدم دلالته على ذلك لانه على تقدير تسليمه
اذا اول لما ان من لوازم عشرة على شيء صح ان يقال هذه لاثنين
الوجه الثالث في الجواب عليه نائما في ان يكون دلالتها بواسطة هذين
الامرين على ان معه اي مع مفرد مثله في العدد يعني الواحد
حال كون ذلك المثل من جنسه اي من جنس مفرد باعتبار دخوله
تحت جنس الموضوع له بوضع واحد المشترك بينهما واذا اريد تقول
ما يماثله مثلة في الوحدة والجنس جميعا استغنى عن قوله من جنسه وقولي
لبيان الاشارة الى قائمة لحرق الحرف لان الاسم المفرد الدال لا يجوز
تثنية الاسم باعتبار معنيين مختلفين فلا يقال قرآن ويراد بها
الطهر والحيض بل يراد بها طهران او حيضان على الصحيح خلافا
لبعضهم فان قلت هذا يكل بالاب والام فانهما
للقمر والشمس فانه تثنى الاب باعتبار معنيين مختلفين هما الاب
والام وكذا تثنى القمر باعتبار معنيين مختلفين هما القمر والشمس
قلنا جاز ان يجعل الام مسماة باسم الاب ادعاء لقوة التناسب
بينهما ثم ان اول الاسم بمعنى المسمى به ليحصل مفهوم يثنى كما



فيتجه انه ان تثنى باعتباره يكون بمعنى الابوين المسميين بالاب
وكذا الحال في الشمس بالنسبة الى القمر فان قلت فليعتبر مثل هذا
التاويل في القمر ايضا بلا احتياج الى ادعاء التسمية للعلم والجنس
فانه موضوع لكل واحد منهما حقيقة وليأول الاسم به ليحصل
مفهوم يثنى ولهما يثنى باعتباره قلنا لا شبهة في صحة هذا
الاعتبار لكن الكلام في جواز تثنية مجرد اشتراك اللفظ بينهما
وهو الذي اختلف فيه والمختار عدم جوازه وبهذا الاعتبار
صح تثنية الاسماء المشترك حقيقة او ادعاء وجمعها فزيد في قلا
اذا كان علما للكثرة يأول بالمسمى بذا فتثنى ويجمع وكذا عرا اذا صار
علما ادعائيا لابي بكر يأول بالمسمى بعمر ثم يثنى ويجمع وترد بعضهم
وقال الاولى ان يقال الاعلام لكثرة استعمالها وكون اللفظة
مطلوبة فيها يكفي لتثنيتها وجمعها مجرد الاشتراك في الاسم بخلاف
اسماء الاجناس فعلى قوله هذا البعض ينبغي ان لا يذكر ويقدر
التثنية في قوله من جنسه ولما كان آخر الاسم المفرد الذي
علامة التثنية في بعض المواد ما يتطرق اليه التغير اراد المصنف

التغير الذي

ان بين حكم ما يتعلق اليه كالاعراب وغيره مما يعلم من تعريف
المثنى فقال فالمقصور اى الاسم المقصور وهو الذى آخره
الف فقط لا ترتقى بسببها مقصورا لام ضد الممدود اولا
محبوسا من الحركات والقصر الحبس ان كان الفه منقلبة عن واو
حقيقة كعصا ان وحكما بان كان مجهول الاصل ولم يعل كالوان والمسمى بالرو هو لغة اى والحال ان ذلك المقصور
اى غير رباعيه اربعة احرف فصاعدا من الرباعى والثلاثى المزيد فيه
قلبت الفه واوا اعتبارا للاصل حقيقة او حكما وخفة الثلاثى
بخلاف ما فوقه حيث يرد فيه لمكان الثقل الا اى بان لم يكن
كذلك بان كان الفه عن ياء حقيقة كرحيان او حكما
بان كان مجهول الاصل او عديمه وقد مال اليائى فمتى
جاء منه علما او كان على اربعة احرف فصاعدا اصلية كانت
الفا كالاعلى والمصطفى او زيادة كحبلى فبالياء لان الفه منقلبة
بالياء اعتبارا للاصل فيها اصله الياء حقيقة او حكما او تخفيفا
فيما زاد على ثلاثة احرف ولاسم الممدود ان كانت همزته اصلية



اى غير زائدة ولا منقلبة عن اصلية او زائدة ثبتت الهمزة فى الاشهر
لاصالتها كقرأ بضم القاف وتشديد الراء بحيث القراء او للتشبيه
من قرأ اذا تنسك وحكى ابو على عن بعض العرب قلبها واوا
نحو قروا وان كانت الهمزة للتانيث اى منقلبة عن الف
التانيث كحمراء فان اصلها كان حمرايا لغير احدهما الالف
والثانية لتانيث فقلبت الثانية همزة لوقوعها طرفا بعد الف
زائدة قلبت واوا فيقال حمراوان لان الهمزة حرف ثقيل من جنس
الف ينبغى ان لا يقع بين الفين مع انها غير اصلية والواو قرب
الى الهمزة من الياء لثقلها ولهذا قلبت الواو همزة فى مثل اقتت
واجوه وربما صحت فقيل حمرايان وحكى المبرد عن المازنى قلبها
ياء نحو حمرايان ولا اعرف قبلها واوا الا اى ولو لم تكن الهمزة
اصلية ولا للتانيث بان يكون للالحاق كعلباء فان همزته
للالحاق بقرطاس او منقلبة واوا او ياء اصلية كسداء ورداء
فان اصلها كسدو ورداى فالوجهان المذكوران جايزان فى احدها
ثبتت الهمزة وبقاؤها كالف الهمزة فى الصورة الاولى منقلبة

عن واو وياء ملحقة بالاصل والاخرى عن اصلية فثابتة

همزة قراء فثبت في الصورة تبعا في قراءة وثابتها قلبت الهمزة

واوا لان عين الهمزة في الصورة التي ليست اصلية فثابتة همزة

حمراء فانقلبت ثلثها واوا وفي الرجعة الشريفة ان للاذن

من هذه العبارة انه لا يجوز ان يقال قرد وقرد الا ان يراد بالهمزة

اورد وان ورد ايضا وقرئ بالواو لكن المشهور ردايان بالياء فكان ينبغي ان يقول

الصور الاقوجهان بغير لام العهد ليكون عبارة عن اثبات الهمزة

وردها الى الاصل لا اشارة الى الوجهين المذكورين كما هو المتبادر

من اللام لكنا قد تفحصنا كتب اللغة كالمفصل والمفتاح واللباب

فما وجدنا فيها اثرا لما حكم بالشهرة عبر ما وقع في شرح الرضي

من انه قد تقلب المبدلة من اصل ياء وهذا اعم من ان يكون

هذا الاصل واوا او ياء ويحذف نونه اي نون التثنية للاضافة اي لاجل

الاضافة اذ النون بقيامها مقام التنوين يوجب تمام الكلمة

وانقطاعها والاضافة توجب الاتصال والامتزاج فينافيان

وحذف تاء التانيث التي فيها ان لا يحذف عن اخر المثنى

١٨١

كشجرتان وثمرتان في خصيان واليان على خلاف القياس

اتفاقا ووجه حذفه فيهما ان كلا واحد من الخصيين والاليين

لما اشتد اتصالها بالاخر بحيث لا يمكن الانتفاع بها بدونه

صارتا بمنزلة مفرد وتاء التانيث لا يقع في حشوه وقيل

خصي والمستعملان هما الغتان في خصية واليه وان كانتا

اقل استعمالا منهما ولما كان حذف النون قاعدة مستمرة

اتى في بيانه بالفعل المضارع المفيد للاستمرار بخلاف

حذف تاء التانيث اذ ليس له قاعدة بل وقع على خلاف القياس

في مادة مخصوصة ولهذا اتى في بيانه بالفعل الماضي المجرد قال

اي اسند دل على جملة آحاد مقصودة اي يتعلق بها القصد ثم من

ذلك الاسم بحرف مفرد اي بحروف هي مادة لمفرده الكلي

واحد احد من تلك الآحاد اذ كون تلك الحروف متلبسة

بتغير ما بحسب الصورة اما بزيادة او نقصان واختلاف في

الحركات والسكنات حقيقة او حكما فالجار بقوله بحروف مفرده

اما متعلقه بقوله مقصودة او بقوله دل او بهما على سبيل

التنازع وقوله بتغير ما ظرفه مستقر حال من الحرف ودخل
في قوله بتغير ملجمع السلامة لان الواو والنون في آخر
الاسم من تمامه وكذا الالف والتاء فتغيرن الكلمة بهذه الزيادات
الخفيفة الاخرى وقوله ما دل على احاد جنس ليشمل
للجموع اسماء الاجناس كتمر ونحل فانها بان لم تدل عليها
وضعا فقد تدل عليها استعمالا واسماء الجموع كرهط
ونفر وبعض اسماء العدد كثلثة وعشرة ويقيد له مقصود
بحروف مفرده خرجت اسماء الاجناس واذا قصد بها
الجنس لا افراده فبقوله مقصودة واذا قصد بها الافراد
استعمالا فبقوله بحروف مفرده وكذلك بقوله بحروفه مفرده
خرج اسماء الجموع والعدد فنحو تمرة مما الفارق بينه وبين فاكهة
التاء ونحو ركب مما هو اسم جمع ليس بجمع على الاصح بل الاول
اسم جنس والثاني اسم جمع كالجماعة وقد علمت انهما
خارجان عن حد الجموع والفرق بينهما ان اسم الجنس يقع
على الواحد والاثنين وضعا بخلاف اسم الجمع فان قيل



الكلم لا يقع على الكلمة والكلمتين وهو اسم جنس قبل ذلك
بحسب الاستعمال لا بالوضع على انه لا فرق في التزام كون
الاسم جمع ايفا وانما قال على الاصح وهو قول سيبويه لان
الاخفش قال جميع اسماء الجموع التي لها آحاد من تركيبها
كجامل وباقر وركب جمع وهو قال الفراء وكذا اسماء الاجناس كتمر
وتمر ونخل ونخلة واما اسم جنس وجمع لا واحد له من لفظه
نحو ابل وغنم فليس بجمع بالاتفاق ونحو فلك مما الجمع والواحد فيه
متحد الصورة جمع لصدقه عليه فان التغاير المعتبر في الجمع خوف ذلك
من ان يكون بحسب الحقيقة او بحسب التقدير فضة فلك
اذا كان مفرده امنة فقيل واذا كان جمعا صفة اسد وهو اسم جمع
نحو اجان مصحح ومكسر الصحاح جمع الجمع نادرة يكون المذكر
مؤنثا فالجمع المصحح المذكر ما لحق آخره اي آخر مفرده او مفهوم
ما قبلها في حالة الرفع اوياء ومكسور ما قبلها في حالة النصب
والجر دون غيره عوضا عن حركة التنوين على سبيل منع الخلو
وهو بضم مفتوحة ما قبل واو ساكنة خفيفة الفتحة ثقيل الواو والضمة
لتقارل

ليدل ذلك للحوق تا واللاحق نقطا ومع الملحق على ان معه

اى مع مفرده الواحد من حيث معنا الكثرة منه ولو يقال من جنسه

الكثرة بما ذكر فى التثنية فان قيل اسم التفضيل يوجب ثبوت

اصل الفعل للمفضل عليه والكثرة فى الواحد قبل ثبوت اصل

الفعل فى المفضل عليه اما ان يكون محققا او على سبيل الفرض

كما يقال فلان افقه من الحمار واعلم من الجدار فان كان

اى آخر مفرده ياء ملفوظة كما لفظ ومقدرة كقاض قبلها

كسرة حذفت اى اليا مثل قاضون جمع قاض فان اصله قاضيون

نقلت ضمة الياء الى ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها طلبا

للخفة وحذفت الياء لالتقاء الساكنين وعلى هذا القياس

حالتا النصب والجر مثل قاضين فان اصله قاضيين حذفت كسرة

الياء ثقلا اجتماع الكسرتين والياءين فسقطت الياء لالتقاء الساكنين

وان كان آخره اى آخر الاسم المذكر يريد جمعه مقصورة اى

الفا مقصورة حذفت الالف لالتقاء الساكنين ويبقى

بعد الحذف ما قبلها اى حرف كان قبل الالف على ما كان

واعلم ان ابن مالك ضم بعض
افراده ما ينبغى ان يعرف بعضها
فاتابع



عليه مفتوحا لم تغير لبدل الفتحة الالف نحو مصطفون

فى حال الرفع ومصطفين فى حالتى النصب والجر فاصلهما

مصطفيون ومصطفين ثلثت الياء الفا تحركها وانفتاح

ما قبلها وحذفت الالف لالتقاء الساكنين وشرط اى شرط

اسم اريد جمعه جمع المصحح المذكر بفتح راء جمعه ان يكون

ذلك الاسم اسما اى محضا من غير تضمن معنى فيه فذكر علم

اى فلا يكون هذا علما ان يعقل من حيث مسماه لا من حيث لفظه

وانما اشترط ذلك لكون هذا الجمع اشرف الجموع لصحة بناء

الواحد فيه والمذكر العلم العاقل اشرف من غيره فاعطى

الاشرف للاشرف فان فقد فيه الكل كالعين واثنان كالمة

او واحد نحو عوج للفرس لم يجمع هذا الجمع واراد بالمذكر

ما يكون مجردا عن التاء ملفوظا او مقدرة ليخرج عنه نحو

طلحة فانه لا يجمع بالواو والنون خلافا للكوفيين وابن كيسان

فانهم اجازوا طلحون بسكون اللام وابن كيسان فتحها

ويدخل فيه نحو رقاء وسلمى اسمى رجلين فانهما يجمعان

بالواو والنون اتفاقا لان الممدودة تقلب واوا فتقع صيغة
علامة التانيث والمقصورة تحذف ويبقى الفتحة قبلها
دالة عليها وشرط اى شرط الاسم الذى اريد جمعه جمع
المذكر السالم ان كان صيغة من الصفات غير علم كالاسم الفاعل
والمفعول فذكر يعقل اى له شرطان الشرط الاول كونه مذكرا
يعقل كما مر والشرط الثانى ان لا يكون ذلك الاسم الكائن
صفة افعل فعلاء اى مذكر غير مستوف فى صيغة الصفة لذلك
ذلك الاسم اياها مع المونث بل يكون المذكر على صيغة
افعل والمونث على صيغة فعلاء مثل احمر حمراء للفرق بينه
وبين افعل التفضيل كافضل وافهم لان معنى الصفة
فى افعل التفضيل كامل للدلالته على الزيادة والشرط الثا
ان لا يكون ذلك الاسم فعلان فعلى اى غير مستوف فى ذلك
الصفة مع المونث بل يكون المذكر على صيغة فعلى مثل
سكران سكرى فانه لا يقال فيه سكرانون او فعلانة تاكيد
مانون وهم بعكس ذلك فعلان فعلانة اصل فى الفرقين



المذكور المؤنث فيه بالتاء وعدمها وشرط الرابع ان لا يكون لاسم
المذكور فى ذلك استوى فيه اى فى هذه الصفة بتاويل الوصف مع المونث
مثل جريح وصبور يقال رجل جريح وصبور وامراة جريح وصبور
فلا يجمع بالواو والنون ولا بالالف والتاء فانه لما لم يختص
بالمذكر ولا بالمونث لم يحسن ان يجمع جمعا مخصوصا باحدهما
بل المناسب ان يجمع جمعا يستوى فيه مثل جرحى وصبرى والشرط
ان يكون الاسم المذكور متلبسا بتاء التانيث مثل علامة
كراهة اجتماع صيغة جمع المذكر وتاء التانيث ولو حذفت التاء
اللبس ويحذف نونه اى نون جمع بالاضافة لما مر فى التثنية
وقد يثبت نحو بين كمر السيتى جمع ستة بفتحها وارضين بفتح الراء
وقد جاء اسكانها جمع ارض بسكونها وانما حكم شذوذها
بفقاء التذكير والعقل وعدم كونها علما او صفة وقد ادرج
صاحب الباب بعض هذه الاسماء تحت قاعدة كلية اخرجتها من
الشذوذ منها ستين وامثالها وابقى بعضها على الشذوذ نحو
ارضين وامثاله فمن اراد تفصيل ذلك فليرجع اليه المونث اى
الصحيح المونث ما الحق اى جمع لحق اخره اى اخر مفرده الف وتاء وشرطه اى شرط

الصحيح المؤنث ان كان مفرده صفة له اي ولذلك المفرد مذكر
فان يكون مذكر اي مذكر ذلك المفرد جمع بالواو والنون لئلا
يلزم مزية الفرع على الاصل فان لم يكن له اي لمفرده مذكر جمع بالواو
والنون فان لا يكون اي شرط صحة جمعيته ان لا يكون مجردا
عن التاء نيث كما يقال في جمع حايضة حايضات لئلا يقال
في جمع جايض ايضون حايضات للتباس ولا عطف على قوله
ان كان صفة اي وان لم يكن المؤنث صفة بل كان اسما جمع هذا الجمع
مطلقا اي من غير اعتبار شرط مثل طلحات وذينبات في جمع طلحة وذينب
وفي شرح الرضي ان هذا كالمستدرك ليس بسديد لان الاسماء المؤنثة
بتاء مقدرة كناقة وشمس ونحوها من الاسماء التي تأنيثها غير
حقيقي لا يطرد فيها الجمع بالالف والتاء بل هو فيها مسموع كما
لسراوات والكلمات وذلك لخفاء هذه التاء لانه ليس بحقيقي
ولاظهار العلامة جمع التكسير ما تغير اي جمع تغير بناء واحده من
غير نقصه وامور الداخلة فيه كما هو المتبادر ولا ينتقض بجمع السلامة
لتغير بناء واحده بالحوق الحرف الخارجة الزايدة به وايضا المتبادر



من تغيير تغير يكون لحصول الجمعية فلا ينتقض ايضا بمثل مصطفون
فان تغير الواحد فيه يلزم بعد حصول الجمعية واما تغير المذكور
في تعريف جمع مطلقا فهو اما من ان يكون من حيث ذات المفرد
او من حيث الامور الخارجة الزايدة كما يدل عليه الالتفات
للغلبة العموم في قوله بتغير ما سواء كان ذلك التغير حقيقيا
كرجال واقوال او اعتباريا كفلك كما مر وجمع القلة وهو ما يطلق
على ثلثة وعشرة وما بينهما افعل اي جمع يكون على وزن افعال
افعل كاكلب واكالب وافعال اي جمع يكون على وزن افعال كا
فراس جمع فرس وعلى هذا القياس وهو في البواقي وافعلة
كارغفة جمع رغيف وفعلة كغلمة جمع غلام والجمع الصحيح
مذكرا كان كمسلمين او مؤنثا كمسلمات وفي شرح الرضي ان لفظ
انتهاء اي جمع السلامة لمطلق الجمع من غير نظر الى القلة
والكثرة فيصلح ان يتناولهما وانما علم ذلك المذكور من الاوزان
والجمع الصحيح جمع كثرة يطلق على ما فوق العشرة الى ما لا نهاية
له وقد يستعار احدهما للاخر مع وجود ذلك الاخر كقوله تعالى

ثلثة وهو مع وجود اقواه المصدر اسم الحدث يعني الحدث
معنى قائما بغيره سواء صدر عنه كالضرب والقتل او لم يصدر
كالطول والقصر الجاري على لفظ الفعل والمراد بجريانه على الفعل
ان يقع بعد اشتقاق الفعل منه تاكيدا له او بيانا لنوعه او عدده
مثل جلست جلوسا وجلسة وجلستين ومثل القادرية والعالمية
ويدلاله ويحاله مما لم يشتق الفعل منه لا يكون مصدرا
وان كان الاخيران مفعولا مطلقا وهو اي المصدر من الثلاثي
المجرد سماعي اي سماعي وتيقيفي عدده الى اثنين وثلاثين كما نص عليه
كتب التصريف من غير اي من غير الثلاثي المجرد يعني الثلاثي المزيد فيه
والرباعي المجرد والمزيد فيه قياسي اي قياسي كما تقول كل ما
ماضيه على افعل فمصدره على افعال وكل ما ماضيه على استفعل
فمصدره على استفعال مثل اخرج واستخرج استخراجا والفرق لك
مما علمته في علم التصريف ويعمل اي المصدر بالقطع عن فعله
المشتق منه حال كون ما ماضيا نحو اعجبني ضرب زيد عمرا امس
وحال كونه اي غير ما فيه مستقبلا كان او حالا نحو اعجبني اكرام



حالا غدا او الان وذلك العمل لمناسبة الاشتقاق بينهما
لا باعتبار التبيين فلهذا لم يشترط فيه الزمان كالفاعل
والمفعول اذا لم يكن مفعولا مطلقا يعني عمل المصدر عمل فعله بالقطع
مشروط بان لا يكون مفعولا مطلقا اصلا فانه اذا كان
مفعولا مطلقا فيجيء حكمه ولا يتقدم معموله اي معمول المصدر
عليه لكونه بتقدير الفعل مع ان وشيء مما في خبر ان لا يتقدم
عليه فلا يقال اعجبني عمرا اقراءة زيد ولا يضمر اي معموله فيه اي المصدر
او يكون الظرف مفعولا مما لم يسم فاعله لانه لو اضمر فيه لاجتمع
في المثنى والمجموع قياسا على الواحد فيلزم اجتماع التثنيتين
والجمعيتين نظرا الى المصدر والفاعل ولما كان تثنية راجعة في
الحقيقة الى الفاعل وكذا في اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة
لا يلزم فيها اضمار على المصدر فان له في نفسه تثنية
وجمعا ولا شبهة ان الاضمار فيه يستلزم الاستتار فانه اذا
كان بارزا لم يكن مضمرا فيه بل مضمرا مطلقا فلا جاء الى اعتبار
قيد الاستتار على حدته ليخرج مثل ضرب زيد اصل

ولا يلزم ذكر الفاعل اى فاعل المصدر لاظهارا ولا اضمارا نحو اعجبنى
ضرب بزيدا لان النسبة الى الفاعل اما غير ملحوظة فى مفهومه او
عليه بخلاف الفعل واسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وبحق
اضافته الى الفاعل مع ان اعماله منونا اولى لانه مع اقوى شابهة
للفعل لكونه نكرة نحو قوله تعالى ولولا دفع الله الناس وقد يضاف
اى المصدر الى المفعول سواء كان مفعولا به او ظرفا او مفعولا له
على قلة بالنسبة الى الفاعل نحو عجبت من ضرب اللص الجلاد وضرب يوم الجمعة
وضرب التاديب واعماله اى اعمال المصدر قليلا باللام ص
التعريف قيل لانه عند عمله مقدر بأن مع الفعل فكما لا يدخل
على المصدر المقدر به ولكن جوز لبس على قلة وقرابين شئ
وبين المقدر به قيل لوجبات فى القرآن شئ من المصدر المعرفة باللام
عاملا فى الفاعل او مفعول صريح قد جاء عاملا بحرف الجر نحو قوله
تعالى لا يحب الله الجهر بالسوء فان كان اى المصدر مفعولا
مطلقا ظرفا من غير اعتبار ابداله من الفعل فالعمل للفعل
من غير تجويز ان يكون للمصدر اذ لا يجوز اعمال الضعيف

وجهان القوى سواء كان الفعل مذكورا نحو ضربت ضربا زيدا
او محذوفا غير لازم نحو ضربا زيدا ان كان اى المصدر مفعولا
مطلقا واقعا بدلا منه اى من الفعل وهو ما كان حذف فعله
لازما نحو سقيا له وشكرا له وحمدا له فوجهان اى فيجوز فيه
وجهان عمل الفعل للاصالة وعمل المصدر للنيابة وقيل عمل المصدر
للمصدرية وعمله للبدلية ففى قوله وجهان وانما
فصل بين قسمى المصدر اعنى ما لم يكن مفعولا مطلقا وما كان
اياه بالفصل الى المعترضة لبيان بعض احكام عمل المصدر لان
عمل المصدر فى القسم الاول اكثر واظهر فلو اخرت عن القسمين
توهم تعلقه بالقسمين على سواء اسم الفاعل ما اشتق اى اسم
اشتق من فعل اى حدث موضوع ما ذلك الاسم لمن قام اى الفعل
او الذات ما قام بها الفعل ولو قال لما قام به الفعل لكان اولى لان
لان ما جهل امره يذكر بلفظة ما ولعله قصد التغليب بمعنى
الحدوث يعنى بالحدوث تجدد وجوده له وقيامه به مقيدا بأحد
الازمنة الثلاثة قال المصنف فى شرحه قوله مما اشتق من فعل يدخل

فيه المجاز ونحوه من اسم المفعول والصفة المشبهة وغيرذلك

وقوله لمن قام به يخرج منه ما عدا الصفة المشبهة لان المجيء ليس

لمن قام به وقوله بمعنى الحدوث يخرج الصفة المشبهة

لان وضعها على ان تدل على معنى ثابت والظاهر ان التفضيل

داخل في المجيء الذي حكم عليه بانه ليس لمن قام به والحق

لان المتبادر من قوله ما اشتق لمن قام به ان يكون موضوعا

لمن قام به ويكون من قام به تمام المعنى الموضوع له من غير

زيادة ونقصان فلو ضم الى اصل الفعل معنى آخر كالزيادة فيه

ووضع له اسم لا يصدق على هذا الاسم انه موضوع لمن قام

به بل لمن قام به الفعل مع زيادة فبقوله لمن قام خرج اسم التفضيل

فانه موضوع لمن قام به الفعل مع الزيادة على اصل الفعل وخالف

اكثر الشارحين المحصل واسند واخراج اسم التفضيل الى قوله بمعنى

الحدوث كما اسند واخراج الصفة المشبهة اليه وظنا منهم

ان الاشتقاق لمن قام به شامل لاسم التفضيل وليتهما ان

الاشتقاق متضمن معنى الوضع كما علمت فليس اسم التفضيل

الخ قام مع الزيادة



موضوعا لمن قام به بل له مع الزيادة ويخدشه ان صيغة المبالغة

على هذا التقييد يخرج من التعريف ولا يبعد التزام ذلك

عليه حصره صيغ اسم الفاعل فيما ذكر وجعل احكام صيغ

المبالغة مثل احكام اسم الفاعل في الترجمة الشريفة

ان صيغة اسم الفاعل من الثلاثي المجرد على فاعل كضارب

وقاتل وماش واكل وكل ما اشتق من مصادر الثلاثي لمن قام

لاحاد هذه الصيغة فهو ليس اسم فاعل بل هو صفة مشبهة او فعل

التفضيل او صيغة المبالغة كحسن واحسن ومضراب وصيغته

اي صيغة اسم الفاعل من مجرد الثلاثي على وزن فاعل ومن غير

ثلاثيا مزيدا فيه او رباعيا مجردا او مزيدا فيه على صيغة

المضارع المعلوم بميم اي مع ضمه موضوعة في موضع

حرف المضارعة سواء كان حرف المضارعة مضموما او لا

ومع كسر ما قبل الآخر وان لم يكن فيما قبل آخر المضارع

كسر كما في يفعل ويفاعل ويتفعلل نحو مدخل بما وضع الميم

موضع حرف المضارعة المفتوحة ولو اقيم متفاعل مقام

مستقر كائن مثال الكسر المغير الواقع في اخر المضارع ايضا
مذكور او كما يكون لكل من قسمي الكسر اينما مثال ويعمل اسم
الفاعل عمل فعله فالازمان هو ايهم لازما ويعمل عمل
فعله اللازم وان كان متعديا الى مفعول واحد
يكون هو ايضا واحد متعديا بالى المفعول وان كان متعديا
اثنين كان هو اينما كذلك وكما ان فعله يتعدى الى الظرف من
والحال والمصدر والمفعول له والمفعول معه وسائر الفضلات
كذلك يتعدى هو اليها بشرط معنى او استقبال اي يعمل اسم
الفاعل حال كونه متلبسا بشرط اي بشيء يشترط عمله به من معنى
هو زمان الحال او الاستقبال فالاضافتان بيانيتان وانما اشتمل
احدهما الاين عمله لشبه المضارع فيلزم ان لا يجاء في الحال
نحو زيد ضارب غلامه عمرا الان او غدا والمراد بالحال ولا
استقبال الامر من ذلك يكون بحقيقة او حكاية كقوله تعالى وكلبهم
باسط ذراعيه بالوصيد فان باسط ههنا وان كان ماضيا لكن
المراد حكاية الحال ومعناها ان يقدر المتكلم باسم الفاعل العامل



بمعنى الماضي كائنا موجودا في ذلك الزمان او يقدر
ذلك الزمان كائنا موجودا الان ويشترط الاعتماد اي
اعتماد اسم الفاعل على صاحبه اي على المتصف به وهو المبتدأ
او الموصول او الموصوف او ذو الحال المنتفي فيه جهة الفعل
من كونه مسندا الى صاحبه نحو زيد ضارب ابوه وجاء الضارب
ابوه وجاء رجل ضارب ابوه وجاز يد راكب فرسه او اعتماده
على الهمزة الاستفهامية ونحوها من الفاظ الاستفهام
او ما النافية ونحوها من حروف النفي كما وان لا يستفهم
او ينفي بالفعل او ان دا وبها شبهه بالفعل المذكور اقام
زيد او اقايم الزيدون وما قايم زيد وما قايم الزيدون
فان كان اي اسم الفاعل المتعدي للماضي اي للزمان
الماضي بالاستقلال او في ضمن الاسم نحو اكرم زيد وكرم
مفعوله وجبت الاضافة اي اضافة اسم الفاعل الى مفعوله
معنى اي اضافة معنوية لفوات شرط الاضافة اللفظية مثل
زيد ضارب عمرو امس خلافا للكسائي فانه ذهب الى

عدم وجوب الاضافة لانه يعمل عنه سواء كان بمعنى الماضي
او الحال او الاستقبال فيجوز ان يكون منصوبا على المفعولية
وعلى تقدير اضافة ليست اضافة معنوية لانها غير
من قبيل اضافة الصفة الى معمولها وتمسك الكسائي بقوله
تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد وقد مر الجواب عنه
فان كان له اى لاسم الفاعل معمولا من غير ما اضيف اسم
الفاعل اليه فبفعل مقدر اى فانتصابه بفعل مقدر لا باسم
الفاعل نحو زيد معطى عمرو درهما امس فيه درهما منصوب
باعطى المقدر فانه لما قيل معطى عمرو قيل ما اعطاه فقيل
درهما اى اعطاه درهما فان دخلت اللام الموصولة على
الاسم الفاعل استوى الجميع اى جميع الازمنة فتقول مررت
بالضارب ابوه زيدا امس كما تقول مررت بالقتا بالضارب
ابوه زيدا الان او غدا او امس فعل بالمعنى فرع عدل
من صيغة الفعل الى صيغة الاسم لكراهتهم ادخال اللام
عليه وما وضع منه اى من اسم الفاعل بتغيير صيغة



الى اخر بحيث يخرج عن كونه اسم الفاعل للمبالغة في
الفعل المشتق منه كضراب وضروب ومضراب بمعنى كثير
الضرب وعليم بمعنى كثير العلم وحذر بمعنى كثير الحذر مثله
اى مثل اسم الفاعل في العمل واشتراطها يشترط به عمل
هذا على تقدير ان يكون صيغة المبالغة خارجة عن اسم
الفاعل واما اذا كان داخلة فيه فمعنى هذه العبارة ان صيغ
اسم الفاعل اذا كانت للمبالغة مثله اى مثل اسم الفاعل
اذا لم يكن للمبالغة نحو زيد الضارب عمرا الان او غدا
او امس وما فيه من معنى المبالغة ناب مناب ما فات
من المشابهة اللفظية والتثنية والجمع من اسم الفاعل وما وضع منه
للمبالغة وكذلك المجموع منها مصححا كان او مكسرا مثله
اى مثل اسم الفاعل اذا كان مفردا في العمل وشروطه
لعدم تطرق خلل الى صيغة المفردة من حيث ذاتها او
من حيث صفة
علامتي التثنية والجمع تقول الزيدان ضاربان او الزيدان
ضاربون عمرا الان وغدا والزيدان الضاربان او الزيدون

چون کبوتر با کبوتر باز با باز — چون شناسد کو خود و مشق چیست — سگ بود گر با بکردان و مویز — پیش پیم گر بود آگور

چون کبیر و حمله شد ای — بسر و پای بکند شد ای — سوی ظلمت شود آن نور

آن دهنرم کش چو جان — روز و شب تا بحر غم نالان — خواجگی رحمت و از آید

خواجگی رحمت و از آید — توبه بیخ و بنده کی شاید — خواجه عالمی و لشکر بنده

بیچو دزدان نشسته در زانو — کرده او را دوشاخه کو بانو — غل و قید است یا دو شاخ

بندگی کن که خواجه خواننده — کرامیری کن بر انبیت

الضاربون غدا او غدا او مس ويجوز حذف النون

اى نون المثنى والجموع مع العمل فى معمول له بنصبه على

المفعولية بخلاف ما اذا كان مضافا اليه فان حذفها

واجب ومع التعريف تخفيفا مفعول له للحذف اى يجوز

حذفها لوجود الشرطين لقصد تحقيق الطول الصلة

بها كقراءة من قرء المقيمى الصلوة بنصب الصلوة على المفعولية

والجما على المفعولية واما على تقدير التنكير

مثل قوله تعالى لذايقوا العذاب بالنصب فحذفها ضعيف

لان اسم الفاعل لم يقع صلة اللام والقراءة مما لا اعتداد

عليه اسم المفعول هو ما اشتق من فعل اى حدث موضوعا

لمن وقع عليه اى لذات ما من حيث وقوع الفعل عليه

فخرج به موضوع لذات ما وقع عليها الضرب واعتبار

اقامة من مقام ما مر فى اسم الفاعل فقوله ما اشتق

من فعل شامل لجميع الامور المشتق من المصدر وقوله

لمن وقع عليه يخرج ما عدا المحدود كالفاعل والصفة

191

المشبهة واسم التفضيل مطلقا سواء وضع لتفضيل الفاعل

او تفضيل المفعول لانه مشتق من فعل الموصوف بزيادة

على الغير فى ذلك الفعل واسم المفعول موضوع لمن

وقع عليه الفعل فقط وصيغته من الثلاثى المجرد على زنة

مفعول ومن غيره اى غير الثلاثى المجرد على صيغة اسم

الفاعل بضم الراء وامره اى شانه وحاله والعمل اى عمل

النصب والاشتراط اى اشتراط عمله باحد الزمانين والا

عتماد على صاحبه او الهمزة او ما كالمسند الفاعل اى

مثل شانه وحاله واذا كان معرفا باللام يعمل بمعنى الماضى

ايضا فهو يرفع ما يقوم مقام الفاعل ولو كان هناك مفعول

اخر يبقى على نصبه نحو زيد معطى غلامه درهما الا

او غلاما المعطى غلامه درهما الا او غدا وامس

الصفة المشبهة باسم الفاعل من حيث انها ثنى وتجمع وتذكر

وتؤنث ما اشتق من فعل لازم احتراز عن اسم الفاعل

واسم المفعول المتعديين لمن اى لما قام به على معنى الثبوت

لا بمعنى الحدوث احترازا عن نحو قائم وذاهب مما اشتق من فعل
لازم لمن قام به بمعنى الحدوث فانه اسم فاعل لا صفة مشبهة
والا لزم ان يكون لازما ابتداء او عند الاشتقاق كريم فانه
مشتق من رَحِمَ بكسر العين بعد نقله الى رَحُمَ بضمها فلا
يقال رَحِمَ كما من رَحُمَ بضم الحاء اى صار الرحم طبيعة له
كلؤم بمعنى صار اللئم طبيعة له والمراد والمراد بكونه بمعنى
الثبوت انه يكون دالا بالمطابقة على الوضع للحدوث
عرض لها الثبوت بحسب الاستعمال وبيقتها اى صيغة
الصفة المشبهة مع اختلاف انواعها مخالفة لصيغة اسم
الفاعل او لصيغة الفاعل الذى هو ميزان اسم الفاعل
من الثلاثى المجرد فلا يجوز صيغة من صيغها على هذا الوزن
قطعا على حد السماع اى كائنة على قدر ما سمع وخص بها
لفظها بصيغة اسم الفاعل بالبيان مع انها مخالفة لصيغة اسم
المفعول ايضا لزيادة اختصاص لها باسم الفاعل لكونها
مشبهة به ولكون عملها لمشابهتها اياه فيما ذكر كحسن وصعب

لان الزمان لا يستلزم الحدوث

وشديد وتعمل عمل فعلها مطلقا اى من غير اشتراط زمان ما
معنى الثبوت فلا معنى لاشتراطها وأما اشتراط الاعتماد
فمعتبر فيها الآن لاعتماد على الموصول لا يجاز فيه بالاتفاق
اللام الداخلة عليها ليست بموصول بالاتفاق وتقسيم مسئلة
اى جعلها اقساما وبيان حكم كل قسم مسئلة لا بد بالا
عن حكم يبحث عنه ان يكون الصفة متلبسا باللام او
مجردا عنها اى عن اللام والاضافة فهذه الاقسام ستة
حاصلة من ضرب الاثنين فى الثلاثة والمعمول اى معمول
الصفة المشبهة فى كل واحد منها اى من هذه الاقسام
الستة مرفوع تارة ومنصوب تارة ومجرور تارة اخرى فعلى
هذا صارت اقسام مسائلها ثمانية عشر قسما حاصلة من ضرب
الاقسام الحاصلة من قبل فالرفع فى المعمول على الفاعلية
اى فاعلية للصفة والنصب على التشبيه اى تشبيه معمول
الصفة بالمفعول فى المعمول المعرفة وعلى التمييز اى جعل
معمول الصفة تمييزا فى المعمول النكرة هذا عند البصريين

وقال الكوفيون بل هو على التمييز في الجميع لانهم يجيزون تقديم
المميز وقال بعض النحاة على التشبيه بالمفعول في الجميع وقال
الرضي والاولى التفصيل والجر في المعمول على الاضافة اي اضافة
الصفة اليه وتفصيلها اي تفصيل هذه الاقسام في ضمن
امثلة جزئية فقولنا حسن وجهه بتنوين الصفة ورفع وجهه
بالفاعلية او نصبه على التشبيه بالمفعول او بحذف التنوين
وجره بالاضافة فهذا التركيب ثلاثة بها عتبار اختلاف
معمول الصفة رفعا ونصبا وجرا وكذلك اي مثل هذا
التركيب في كونه امثلة ثلاثة حسن الوجه بالوجوه المذكورة
وحسن وجه عطف على حسن الوجه اي هو ايضا بالوجوه المذكورة
امثلة ثلاثة الحسن وجهه بادخال اللام على الصفة ورفع
وجهه بالفاعلية او نصبه بالتشبيه بالمفعول او جره بالاضافة
واما غير الاسلوبي بترك العاطف اشارة الى شروع في
قسم اخر من الصفة المشبهة لان الامثلة السابقة للصفة
المجردة عن اللام وهذه صفة ذات اللام الحسن الوجه بالوجوه



الثلاثة الحسن وجهه ايضا بهذه الوجوه وانما قدم الصفة
الكائنة باللام في اول تقسيم المائل على الصفة المجردة
لان مفهوم الاول وجودي والثاني عدمي وعكس الترتيب
في تفصيلها لان قسم الصفة المشبهة المجردة اشرف
لان قسما واحدا منها مختلف فيه وسائر الاقسام صحيح
بخلاف اقسام ذات اللام فان قسمين منها ممتنع
كما قال اثنان منها اي من تلك الاقسام ممتنعا احدهما
ان يكون الصفة باللام مضافا الى معمولها المضاف الى
ضمير الموصوف بواسطة او غير واسطة مثل الحسن وجهه
والحسن وجه غلامه لعدم افاده الاضافة فيه خفة لان
في الصفة المشبهة اما بحذف التنوين او النون لكن وجه
بالاضافة او بحذف ضمير الموصوف مرفوعا على الصفة او بما
اضيف اليه الفاعل ولستلزم الصفة مثل الحسن وجه والحسن
ولا خفة فيه بواحد منهما وثانيهما ان يكون
الصفة باللام مضافة الى معمولها

عن اللام مثل الحسن وجه غلام لان اضافة الحسن الى
الوجه افادة التخفيف بحذف الضمير واستتاره في الصفة
لكنهم لم يجوزوه هكذا لان اضافة المعرفة الى النكرة وان كانت
لفظية تفيد التخفيف لكنها في المعنوية تشبه عكس المعهود
عن الاضافة واختلف في صورة كانت الصفة فيها مجردة
عن الالف واللام مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف مثل
حسن وجهه فسيبويه وجميع البصريين يجوزونها على قبح في
ضرورة الشعر والكوفيون يجوزونها بلا قبح في السعة ووجه
الاستقباح انها اذا تكبرت لاضافة لقصد التخفيف عن حذف
التنوين فلا يتم فوت لفظها مع امكانه وهو حذف الضمير
مع لاستغناء عنه بما استكن في الصفة والذي اجازها هنا قبح
النظر الى حصول شيء من التخفيف في الجملة وهو حذف التنوين
والباقي من الاقسام الثمانية عشر التي خرجت منها الاقسام
الثلاثة المذكورة وهي بمنزلة قسم ما كان فيه ضمير وهو
اي من تلك البواقي اما في الصفة وهي سبعة اقسام الحسن الوجه



وحسن الوجه بفتحه وحسن الوجيه بزيادة م

يقال الحسن الوجه بضمها والحسن وجها وحسن وجاها وحسن وجه
بحره واما في المعمول مثل الحسن وجهه وحسن وجهه برفعهما فيهما
وهي قسمان والمجموع تسعة احسن لان الضمير فيه يقدر لغائبة
من غير زيادة ولا نقصان وما كان فيه ضميران منها احدهما
في الصفة والآخر في المعمول مثل حسن وجهه وحسن وجه فيهما
فهو قسم حسن والاشتمال على الضمير المحتاج اليه
غير احسن لاشتمال على الضمير فيه منها وهو اربعة اقسام
الحسن الوجه وحسن وجه والحسن وجه برفعهما قبيح لعدم
الرابط بالموصوف لفظا ولما كان وجود الضمير غير ظاهر
في الصفة مثل ظهوره في المعمول احتيج الى قاعدة يظهر بها وجوده
وعدمه فقال ومتى رفعت معمول الصفة بها فلا ضمير
فيها اي في الصفة لان معمولها فاعل لها فلو كان فيها
ضمير يلزم تعدد الفاعل فمتى اي تلك الصفة كالفعل
فكان الفعل لا يثنى ويجمع بتثنية فاعله الظاهر وجمعه كذلك
تلك الصفة لا يثنى ولا يجمع بتثنية معمولها وجمعه ولا

اى وان لم ترفع معمول الصفة بها بل تنصب او تجر ففيها
ضمير الموصوف ليكون فاعلا لها فقولنا انت الصفة تانيث
الموصوف فتقول هند حسنة وجه او حسنة وجها اى تشبه
اى الصفة اذا كان الموصوف تثنية مثل الزيدان حسنا وجها
وحسنون وجها واسما الفاعل والمفعول غير المتعديين اى
اسم الفاعل الغير المتعدى الى المفعول واسم المفعول الغير
المتعدى ايضا الى المفعول لاشتقاقه من الفعل المتعدى الى
مفعول واحد فاذا ابنى اسم المفعول منه اقيم ذلك المفعول
مقام الفاعل فيبقى غير متعد الى مفعول مثل العصفة فيها
فوق الخ اى فيما ذكر من الاقسام الثمانية غير قيد فعلا بالفعل
والمفعول ما لم يسم فاعله ونصبا نهما ويضافان اليهما تقول
زيد قايم الاب ومضروب الاب يرفع الاب ونصبه وجره واذا كان
متعديين لا يجوز اضافتها اليهما ولا نصبهما لئلا يلزم
الالتباس بالمفعول فاذا قلنا مثلا زيد ضارب اباه كان زيد
معطيا اباه كم يعلم ان اباه فى المثال الاول مفعول الضارب

او فاعل له نصب تشبيها بالمفعول وفى المثال الثانى انه مفعول
ثان لمعطى او مفعول اول اقيم مقام الفاعل ونصب تشبيها
بالمفعول او المفعول الثانى محذوف وكذلك مثل الصفة المشبهة
المنصوب تقول زيد تميمى الام فوعا ومنصوبا ومجرورا
اسم التفضيل ما اشتق اى اسم اشتق من فعل اى حدث
لموصوف فابه الفعل او وقع عليه والتعميم لقصد شمول
تسمى اسم التفضيل اعنى ما جاء للفاعل واجاء للمفعول بزيادة
على غيره وذلك الفعل والباقى فى قوله بزيادة اما ظرف لغو الوصول
الذات متصفة بتلك الزيادة او ظرف مستقر اى موصوف
متلبس بتلك الزيادة فقوله ما اشتق من فعل شامل لجميع المشتقات
وقوله الموصوف يخرج اسماء الزمان والمكان والآلة المراد
بالموصوف ذات مبهمة والا لابهام فى تلك الاسماء وقوله الزيادة
على غيره يخرج اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة
وهو اى اسم التفضيل من حيث صيغته فعل للمذكر وفعلى
للمونث وان كان حسب الاصل فيد خل فيه خير وشر بكونهما

فالاصل اخير وابدل فخفف بالحذف لكثرة الاستعمال وقد
يتعين ان على الاصل وشرط ان ينبئ اى اسم التفضيل وقت
حدث ثلاثى لا رباعى مجرد لا مزيد فيه ليمكن بناء افعل وفعلى
منه اذ البناء من الرباعى والثلاثى المزيد فيه مع المحافظة على
تمام حروفه متعذر لان هذه الصيغة لا تسع الزيادة على ثلاثة
حروف ومع اسقاط بعضها يلزم الالتباس فانه لا يعلم انه
من الرباعى او الثلاثى المجرد او المزيد فيه فان هذه الحروف الثلاثة
يحتمل ان يكون تمام حروف ثلاثى مجرد او بعض حروف اكثر باقى
كلها اصولا او يكون من حروف المزيد فيه اما من اصول او من
زوائد او من بعضها فلا يتبين ما هو المشتق منه فلا يتبين
المعنى ليس بلون اى من ثلاثى مجرد ليس بلون ولا عيب ظاهرى
لان منهما اشتق افعل الغير اى لغير اسم التفضيل كاحمر وعور
فلو اشتق اسم التفضيل ايضا منهما لالتبس اذ المراد ذو حمرة
او زيادة حمرة او العور وبهذا التعليل اندفع ما يتم اذا بين انا فعل
الصفة مقدم بناء على فعل التفضيل وهو كذلك لان ما يدل
على ثبوت مطلق الصفة مقدم بالطبع على ما يدل على زيادة

على الاخر فى الصفة والاولى موافقة الوضع الطبيع
مثل زيد افضل الناس فان الافضل اشتق من ثلاثى
مجرد ليس بلون ولا عيب وهو الفضل فان قصد غيره
اى غير الثلاثى المجرد بان يراد ان يد على ان لاحد زيادة
فيه باشد ونحوه مثل هو اشد منه استخراجا للمستخرج
المزيد فيه وبياضا مثل اللون وعمى مثل العيب وحيث قيدنا
العيب بالظاهر لا يرد نحو اجهل وابلد ولكن يرد انه صح على
هذا التقدير اشتقاق احمق على معنى التفضيل فانه لا
فرق بين الجهل والبلادة والحمق والكل هم حاصل بالقلب ودفع فى
نحو احمق من ابن هبنقة والجواب بان المراد بالحمق ما يدل على
اثر البلادة فى الظاهر كما حكى عن ابن هبنقة من تعليق خرقه
وخيوطها على عنقه وهو ذو لحية طويلة فقيل عن ذلك
فقال اعرف بها نفسى ولا اضل وتقلد ذات ليلة امرأته
بقلادة فلما اصبح قال لاخواته انا من انا فقيه ثانية
من حمق لا يكون بهذا الظهور قبيحا ولا يكون اشتقاق
ابن هبنقة فانه يقتضى جواز اشتقاق
احمق من حمق لا يكون كذلك

احمق من خرق لا يكون بهذا الظهور قياسا وان يكون
اشتقاقا جعل وابله لمن يكون انثا رجلية وبلادة ظاهرة
على سبيل الشذوذ وكما يقول ابذا الكاعاقل والشارح الرضي
عدا احمق من قبيل ابله حيث قال وينبغي ان يقال من الالوان
والعيوب الظاهرة فان البلاهة ليست منها اقول التفضيل
نحو فلان ابله من فلان واحمق وقياسه اى قياس الواقع في اسم
التفضيل اشتقاقه للفاعل لا للمفعول فانه لو اشتق لكان
منها قياسا مطردا لكثرة الالتباس فاقتصروا على الاشتراف
وقد جاء للمفعول على خلاف القياس في مواضع قليلة
نحو اعلة نهلة من هو اشد معذورية والوم لمن هو اشد ملومية
وعلى هذا القياس واشهر واعرف ويستعمل اسم التفضيل
على احد ثلاثة اوجه وهي استعماله بلا اضافة او من او اللام على
سبيل الانفصال الحقيقي فلا بد من واحد منها لان وضعه
لتفضيل الشيء على غيره فلا بد فيه من ذكر الغير الذي هو المفضل
عليه وذكره مع من والاضافة ظاهر واما مع اللام فهو في حكم المذكور



ظاهر لانه يشار باللام الى معين بتعيين المفضل عليه مذكور
قبله لفظا او حكما كما اذا كان المطلب تخصيص افضل من زيد قلت
عمرو لا افضل اى الشخص الذي قلنا انه افضل من زيد فعلى هذا
لا يكون اللام في افعل التفضيل الا للعهد فيجب ان يستعمل اما
نحو زيد افضل الناس او من نحو زيد افضل من عمرو او معرفا باللام
نحو زيد الافضل فلا يجوز الجمع بين اثنين منها نحو زيد الافضل
من عمرو ولا يكون ذكر اللام او من لغوا واما قولك لست بالاكثر منهم
حصى وانما العبرة للكاثر معين من فيه ليست تفضيلية بل للتبعيض
اى لست من بينهم بالاكثر حصى ولا يجوز خلوه عن الكل ايضا لغوات
الغرض نحو زيد افضل الا ان يسلم المفضل عليه مثل الله اكبر
ان يقال في مثله ان المحذوف هو المضاف اليه اى اكبر كل شيء
او انه من مع مجروره اى اكبر من كل شيء فاذا اضيف افعل التفضيل
فله معنيان احدهما وهو الاكثر ان يقصد به الزيادة اى
احدهما على الاطلاق اى زيادة
موصوفة المقصودة به على ما يضاف اليه اى على ما اضيف اليه

التفضيل اليه باعتبار تحقيقه وضمن بعضهم ولا يلزم
تفضيل الشيء على نفسه وانما كان هذا لاستعمال الكثرة
وضع افعل للتفضيل الشيء على غيره فلا واذ كرا المفضول
فيشترط في استعمال هذا المعنى ان يكون موصوفه بعضا
منهم داخلا فيهم بحسب مفهوم اللفظ وان كان خارجا
عنهم بحسب الارادة اذ المقصود من استعمال هذا
التفضيل موصوفه على مشاركيه في هذا المفهوم العام مثل
زيد افضل الناس اي افضل من مشاركيه في هذا النوع فلا
يجوز بهذا المعنى قولك يوسف احسن اخوته لخروجه عنهم
اي عن الاخوة باضافتهم والثاني ان يقصد زيادة مطلقا اي
ثاني معنيي زيادة مقصودة مطلقة غير مقيدة بان يكون على
المضاف اليه وحده ويضاف اسم التفضيل الى ما اضيف اليه للتوضيح
اي لتوضيح اسم التفضيل المضاف اليه كما يضاف سائر الصفات
نحو مصارع مصر وحسن القوم عما التفضيل فيه فلا يشترط كونه
بعض المضاف اليه فيجوز بهذا المعنى ان تضيفه الجماعة هو داخل



فيهم نحو ابو بكر نبينا صلى الله عليه وآله وسلم افضل قريش
اي افضل الناس من بني قريش وان تضيفه الجماعة من جنسه
ليس داخلا فيهم كقولك يوسف احسن اخوته ما في يوسف
لا يدخل في جملة اخوة يوسف فان تضيفه الجماعة نحو فلان
اعلم بغداد اي اعلم علماء بغداد لا يجوز بالاجماع
او معلميه ويجوز في النوع الاول من نوعي اسم التفضيل المضاف
وهو الذي يقصد به الزيادة على من اضيف اليه الافراد اي
افراد اسم التفضيل وان كان موصوفه مثنى او مجموعا وكذا
وكذا التذكير وان كان موصوفه مذكرا نحو زيد والزيدان والزيدون
او هند والهندان والهندات افضل الناس وهذان شابه
اعلم من الذي ليس فيه والتذكير فيكون اسم التفضيل عليه مذكورا
معه والمطابقة اي مطابقة اسم التفضيل افرادا وتثنية
وجمعا وتذكيرا وتانيثا لمن هو اي اسم التفضيل صفة له نحو الذ
يدان افضلا الناس والزيدون افضلوهم وهند فضلى النساء
والهندان افضليا هن والهندات فضليات من شابهت تيا

الا الافراد

الالف واللام فكونه معرفة واما النوع الثاني من نوعي اسم التفضيل
المضاف وهو الذي يضاف بزيادة مطلقة والقسم المعرف باللام
فلا يدل فيهما على المطابقة اي يطابقه اسم التفضيل الموصوف افرادا
وتثنية وجمعا وتذكيرا وتأنيثا للزوم مطابقة الصفة لموصوفها
مع عدم قيام المانع وهو امتناعه من التفضيل لفظا او معنى
لعدم المفضل عليه بعدهما واسم التفضيل الذي استعمل في
مذكر لا يجمع اي لا يثنى المفرد المذكر لكراتهم لحوادة
التثنية والجمع والتانيث المختص بالمؤنث هو في حكم الوسط
باعتبار امتناعه من التفضيل لكونها الفارقة بينه وبين
باب احمر فكانها اتمام الكلمة ولا يعمل اسم التفضيل في اسم مظهر
الرفع بالفاعلية بغير مفضلة لاستثناء واما خص المظهر لان يعمل
في المضمر بلا شرط لان العمل في المضمر ضعيف لا يظهر اثره في
اللفظ فلا يحتاج الى قوة العامل واما خص بالفاعل لانه يكثر
المفعول به سواء كان مظهرا او مضمرا بل ان وجد بعده ما يصلح
لذلك فانه يعمل فيه دون الفاعل نحو الله اعلم من
يضل عن سبيله اي اعلم من كل واحد يعلم من يضل واما
الظروف والمجرور والتمييز فيعمل فيها ايضا بلا شرط لان الظرف
والمجرور يكفيهما رائحة من الفعل نحو زيد احسن منك اليوم
واكرم والتمييز يشبه ما يخلو عن معنى الفعل ايضا نحو طاب
تربتا واما لم يعمل الرفع بالفاعلية لان هذا العمل بالاصالة انما
هو عمل الفعل وهو لم يعمل عمل الفعل لانه ليس بمعناه والنائب
لا يعمل عمله ولانه لما كان فيما هو الاصل فيه وهو استعماله عن
لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث بعد مشابهته اسم الفاعل فلا
يثنى ولا يجمع ولا يؤنث الا اذا كان اسم التفضيل صفة اي صفة سببية
وهو اللفظ الذي معناه عليه بان يقع نعتا لما وخبرا عنه او حالا
وهو المعنى صفة السبب مشتركة بين ذلك الشيء الذي اعتبر لا
على نفسه اي ذلك السبب باعتبار غيره اي باعتبار تعلقه
بغيره اي غير ذلك الاول فيكون باعتبار الاول مفضلا
مفضلا عليه منفيا خبر بعد خبر لكان او حالا عن اسم كان او صفة
المصدر بحذف اي تفضيلا منفيا مثل ما رايت رجلا احسن

من اصطلاح حسن الخفاجي وعرف قطربي والوصف بال
منقطعة وعرف سيبويه

اعلم عدد التفضيل المذكر يشبه اسم الفاعل
كحسن يشبه وحسن والتانيث

بقرينة

من اصطلاح هو ان السبب والمسبب
على المتغايرين بالاعتبار وقد
وقد سبق قريبا والمعنى
مسببا لان الكحل هو الجزء
مثلا مسبب عن الكحل
سبب لا ان عينيها سبب
هو المسبب الخ

عينه الكحل منه في عين زيد فرجلا الوصف الشيء الذي ثبت له اسم
التفضيل في اللفظ والكحل مسبب مشترك بين عين الرجل وبين
عين زيد مفضل باعتبار عين الرجل مفضل عليه باعتبار عين زيد
وانما اشترط ان يكون في اللفظ ثابتا للشيء وفي المعنى لسببه
ليحصل الرجل صاحب يعتمد عليه ويحصل المظهر لصاحب ظهر تعلق
بذلك الصفة حتى يصح عمل فيه كالصفة المشبهة لاحاطة تنبيها
عن رتبة اسم الفاعل فانه يعمل في مظهر بعده سواء كان متعلقا
الموصوف او لم يكن مثل زيد ضارب عمرو وانما اشترط ان يكون
ذلك المسبب مشتركا مفضلا من وجه مفضلا عليه من وجه آخر
بعد اتحادهما بالذات ليخرج عنه مثل قولك ما رأيت رجلا
احسن كحلا عينه من كحل عين زيد فانهما مختلفان بالذات بخلاف
الكحل الملحوظ مطلقا المفيد نادرة بهذا ونادرة بذلك فانه
واحد بالذات مختلف بالاعتبار ولئلا يبقى على ما هو الاصل
في اسم التفضيل وهو التغاير بحسب الذات بين المفضل والمفضل عليه
فليس الاخراج عن المعنى التفضيلي بالنفي كما سيتضح فائدته


٢٠٠

وانما اشترط ان يكون اسم التفضيل منفيا اذ عند كونه
منفيا بمعنى الفعل ويعمل عمله وانما قلنا انه عند كونه منفيا يكون
بمعنى الفعل ويعمل عمله ولانه اي احسن في هذا المثال بمعنى
حسن وكذلك كل افعل في المواد الاخر بمعنى فعل وهذه العناية
تحتمل معنيين احدهما ان يكون احسن مثلا بعد النفي
على اسم التفضيل توجه النفي الى قيده الذي هو الزيادة
فيفيد انه ليس حسن كحل عين رجل زايدا على كحل عين زيد بقي
اصل حسن كحل عين رجل منفيا الزيد اما باقي تساويهما
يكون دونه فيها وايا ما كان فرجع المعنى الى انه
حسن في عين كل احد الكحل دون حسنه قبل تسلط النفي عليه
مجردا عن الزيادة لايلزم ان يبقى اصل الحسن وتوجه النفي
الى حسن رجل منفيا المزيد اما بالمساوات او يكون دونه
والقياس يكون دونه لايتناسب المقام فرجح المعنى الى
رجلا حسن عينه الكحل مثل حسنه في عين زيد فانه يثبت المساواة
والزيادة بالطريق الاولى لما اقتضاه المقام ولكن يقصد

نفي المساواة والزيادة بالطريق الاول لما انتفى الظلم ولا
يعبد ان يقصد بنفي المساواة نفي الزيادة اذ لا ان الزايد على
الشيء ما يساويه مع زيادة فيصح ان يقصد به عرفا نفي المساواة
مطلقا ولو في ضمن الزايد اذ نفي فيحصل من جميع ذلك ان حسن كل
كما عين رجل دون حسن كل عين زيد وذلك كاف في الغرض فان قلت
لو كان قولنا للزيادة التفضيل بالنفي يقتضي جواز عمل اسم
التفضيل في مظهر ينبغي ان يكون عمله في مثل ما مررت برجل افضل
ابوه من زيد جايزا كما جايز في المثال المذكور قلنا ذلك في بني المثال
فان المفضل والمفضل عليه في المثال المذكور متحدان بالذات
والاصل في اسم التفضيل اذا زال بالكلية ولم يبق له قوة ان يعود
حكمه بعد الزوال بخلاف ما مررت برجل افضل ابوه من زيد فان
المفضل عليه ليس كذلك فان بالذات فلا ضعف في معنى التفضيل
فله قوة ان يكون له حكمه بعد الزوال وهو عدم جواز عمله في المظهر
مع انهم لو رفعوا احسن بالجر والكحل بالابتداء فصلوا بين اي
احسن وبين ما هو معمول له اي عامل فيه احسن من حيث انه اسم التفضيل

والمفضل عليه يعود

ان يكون المفضل والمفضل عليه
متحدين بالذات فيما صورة
الا تحاد ضعف المعنى التفضيلي

فيه معنى الفعلية وذلك المعمول قوله من زيد في عين زيد باحسن
وهو الكحل اذ كل ما ليس معمولا لمن له الحيثية فهو اجنبي له
من هذه الحيثية لا يجوز تخلل بينه وبين معمولاته من بقية
العشيرة ولا يخرج عن هذه الاجنبية ما عرض له من معنى الابتداء
العامل في الابتداء والجار العامل بالحقيقة معنى الابتداء لا اسم
التفضيل بخلاف ما اذا عمل في الكحل بالفاعلية فانه لم يبق اجنبيا
فانه من معمولاته من حيث انه اسم التفضيل ولو قدم قولنا من
عين زيد على الكحل لم يلزم الفصل بين احسن ومعموله من حيث
اسم التفضيل ولكن في صنعة تعقيد وركيكة والوقيل بهذا
العبارة ما مررت برجل احسن من الكحل في عينه هو اي الكحل في عين
لاح عن ركاكة وتعقيد يقع مع انها ليست من قبيل العبارة
الواردة فداه ومشربه المقصود والكلام فيها والله اعلم بمسائل
وبقي شرايطها وما عبر به عنها على وجه يطابق المقصود بلا
زيادة ونقصان فاراد ان ينبه على ان التعبير عنها غير محصور فيما ذكر
بل يمكن ان يعبر عنها بعبارة اخرى منه وعلى الترتيب غير ترتيبه

وينتقل بهذا التقريب الى ما اشار اليه سيبويه واستشهد به في
اثبات هذه الصورة ويطرد بعض هذه الصور عليه فقال وذلك
ان قوله ما رايته رجلا احسن في عينه الكحل من عين زيد
باقامة عين زيد وهو اخصر منه بمقدار ظهر منه وكان
في ولو رفع لفظ عين زيد مقام ضمير منه العين من البين والكتفى بعين زيد كان
اخصر مع ظهور معنى المقصود وعلى كل تقدير فالمعنى على
ما كان عليه قبل هذا التعبير لان اصل من كحل عين زيد الى
على حذف المضاف فانه لو كان كذلك لكان يكون من قبيل تفضيل
الشيء على نفسه اذ يتعذر الكحل فاذ قدمت على اسم
التفضيل ذكر العين التي كان الكحل فيها مفضلا عليه قلت
ما رايت كعين زيد احسن فيها الكحل كان اصل ما رايت عليها
احسن فيها الكحل منه في عين زيد فلما ذكر عين زيد مقدما عليه
استغنى عن ذكره ثانيا وقدر من ما رايت عينا مماثلة لعين زيد
في اصل الكحل احسن فيها الكحل من الكحل في عين زيد وتقول
معناه ما رايت عينا كعين زيد في كونها احسن فيها الكحل

التفضيلية

في غيرها ويلزم من هذا على ابلغ وجه ان الكحل في عين زيد حسن ليس في
عين غيره وانما جاءت هذه الصورة وان لم يكن فيها تفضيل لما هو
افعل بالقوة والكحل هو الاسم الواقع بعد الواو والنون من تفضل مع مجرورها
فيها اسم كما ذكرنا مثل والاولى منصوب على انه صفة مصدر محذوف اي قلة
ما رايت كعين زيد الى آخره قوله ايها الشاعر انما ترك صدر البيت ليكون
مبتدا بما هو مبتدا المماثل وتركه موصوفا احسن في المثال وانما كانت
المماثلة الكاملة في ذكرها هو في مقابلة قوله وهو مذكور لانه كان في
مقام بيان الاختصار في المثال المذكور او كان تمام البيت مع ما يليه
على وادي السباع ولا ناس كوادي السباع حين يظلم واديا اقل به ركب منهم
تأبه واخوف الاحلام وقائما ساروا كما كان اصله ساروا حتى اقل به ركب منهم
فوادي السباع فقدم وادي السباع واستغنى عن ذكره ثانيا الركب
اسم جماعة الركبان وهو مخصوص بركبي الابل والتاءة من اتى ايتي اي
كالجية من جيي اوحى وهو الملك والثاني وسارا من السرى وهو
السير في الليل فتقول اسريت اما من رؤية البصر او من رؤية القلب فعلى
الاول واديا مفعوله وكوادي السباع حال منه قدم عليه وعلى
واديا مفعوله الاول وكوادي السباع مفعوله الثاني وعلى التقديرين حين
يظلم ظرف للتشبيه المستفاد من الكاف والواو في وكاثر ما اعترضه

او حالية واقل صفة واديا والجار في به متعلق باقل والمجرور عايد
الوادي او ركب فاعل اقل وجملة اتوه صفة له وتاء به تمييز عن نسبة
اقل الركب او منصوب على المصدرية اي اتيان ناية واخوف عطف
على اقل وقد بمعنى المفعول اسند الماضي واليا والمعنى وادي اقوام
ركب منهم بوادي السباع واخوف منه وصاني ما وقى الله مصدرية
وسايرا اي سيرا كيسايرا مفعول وفي المتنبي مفرغ اي وادي اقل
واخوف لا ما وقى الله كايرى [illegible] ولا في وقت
لا في وقت وقاية الله تعالى سايرا بالفعول به [illegible]
لكثرتها فيها والحال انكم ترى مثل وادي السباع حيني اما طايرا الظلام
ولد يا يكون توقف الركب به اقل من توقفهم بوادي السباع ويكون ذلك الوقت
اخوف في وادي السباع في وقت وقاية الله تعالى كيسايرا سايرا بالليل
عز الامانة والمخافة ولو عبر بالعبارة الاولى لقلت ولا ارى
وادي اقل يركب اتوه منه بوادي السباع ولو عبرت بالعبارة الثانية
لقلت ولا ارى واديا اقل يركب اتوه من وادي السباع ولما قسم المصنف
الكلمة الى قسميها الثلاثة على وجه علم منه دليل الانحصار حد كلا واحد منهما
ولم يتكفل لك القدر اصدر مباحث الاسم بتعريفه فلما وصلت النوبة
الى مباحث الفعل سلكت تلك الطريقة وصدرها بتعريفه فقال

الفعل

## بحث الفعل

الفعل ما دل اي كلمة دلت على معنى كاين في نفسه اي في نفس دال
يعني الكلمة مراد بكون المعنى في نفس الكلمة دلالتها عليه من
غير حاجة الى ضم كلمة اخرى اليه لاستقلاله بالمفهومية
ويمكن ارجاع الضمير في نفسه الى المعنى وح يكون المراد بكون
المعنى في نفسه ثبوته الى امر واحد هو استقلاله بالمفهومية
لكن المطابقة لا ذكر في وجه للاصرار ارجاع الضمير الى دال فكا
لا يخفى اعلم ان الفعل مشتمل على ثلثة معان احدها الكلي
الذي هو معنى المصدر وثانيها الزمان وثالثها النسبة الى
فاعل او لا شك ان النسبة الى فاعل معنى حرفي هو آلة
لملاحظة طرفيها فلا يستقل بالمفهومية فالمراد بمعنى في نفسه
ليس تلك النسبة ولما وصف ذلك المعنى بالاقتران
بالزمان تعين ان يكون المراد به الحدث فالمراد بالمعنى
ليس معناه المطابقي بل اعم لكن لا يتحقق الا في ضمن
الفعل فخرج بهذا القيد الحرف لانه ليس مستقلا
بالمفهومية مقترن وضعا باحد الازمنة الثلثة في
الفهم عن لفظة الدال عليه فهو صفة بعد صفة لمعنى

استقلال المفهومية بجميع كون
المعنى في نفسه وكون في نفس كلام

يحترز به الاسم عن نحو الفعل وتحولنا وضعا خرج اسما الا
فعال لان جميعها منقولة عن المصادر او غيرها كما سبق ودخل
فيه الافعال المنسلخة عن الزمان نحو عسى وكاد ولا اقتران معناها
بحسب الوضع ويصدق على المضارع انه اقترن باحد
الازمنة لوجود الاحد في الاثنين ولانه تعرّى بحسب كل
وضع بواحد وان غرض الاشتراك من تعدد الوضع و
مرجواصه اى من خواص الفعل دخول قد لانها انما تستعمل
لتقريب الماضي الى الحال او لتقليل الفعل او تكثيره على ما سبق
وشيء من ذلك لا يتحقق الا في الفعل ودخول السين وسوف
لا لا لاول على الاستقبال القريب والثاني على
يستقبال البعيد ودخول الجوازم لانها وضعت اما
لنفي الفعل كلما او لطلبه كلام الامر او للنهي عنه كلا التي
او لتعليق الشيء بالفعل كادوات الشرط وكل من هذه المعاني
لا يتصور الا في الفعل ودخول تاء التانيث عطف على
دخول قد وانما خص بدخول تاء التانيث لانها تدل على
تانيث الفاعل ولا يلحق الا الحالة فاعل ٢ والصفات

والفاعل انما يكون للفعل ٢

اسعد

استغنت عنها بالتصاق التاء المتحركة الدالة على تانيثها
وتانيث فاعلها فلو جرم اختص بالفعل ياكلته حال
عن تاء التانيث ساكنة المتحركة لاختصاصها بالاسم
وطوق نحو تاء وفعلت اراد نحو تاء وفعلت ضمير
المتصلة البارزة المتحركة المرفوعة فيدخل فيه تاء
فعلت ايضا وذلك لان ضمير الفاعل لا يلحق الا بما
فاعله والفاعل انما يكون للفعل وفروعه وحظ فروعه
عنه بمنع احد نوعي الضمير يحرز منه لزوم تساوي الفرع
والاصل وخص البارز بالمنع لان المستكن اخف
واخصر فهو بالتعميم اليق واجدر الماضي ما دل على
دل بحسب اصل الوضع فانه المتبادر من الدلالة
على زمان قبل زمانك الحاضر الذي انت فيه قيل وذا
تكون بين اجزاء الزمان فان تقدم بعض اجزاء الزمان
على بعض انما يكون بحسب الذات لا بحسب الزمان
فلا يلزم ان يكون للزمان زمان فعوله ما دل على زمان
سائر جميع الافعال وقوله زمانك يخرج ما عداه ولا

قيل م

بالموصول الفعل فلا ينتقض منع الحد بمثل امس وباء
لانه ما هو بحسب الوضع فلا ينتقض منعه بلم يضرب ونحوه
بان ضربت مبني على الفتح جر مبتدا او محذوف اى
هو ينفي الماضي مبني على الصحيح لفظا كضرب او تقديرا نحو
رمى اما البناء على الحركة دون السكون الذي هو الاصل
في المبني فلمشابهته المضارع في وقوعه موقع الاسم نحو
زيد ضرب في موضع ضارب وشرطا وجزاء نحو ان يقم اضربني
فتجب في موضع ان اقم اضربك واما لغير ذلك فلكونه خفت
لحركات مع غير الضمير المرفوع المتحرك فانه مبني على السكون
معه نحو ضربن الى آخر تشاكهته باجماع اربع متحركات
على التوالي فيما هو كالكلمة الواحدة لشدة اتصال
الفاعل بفعله واما قبله الضمير المرفوع بالتحرك
احتراز عن مثل ضربا فانه انما بني على الفتح مع غير الواو
فانه يضم معها لمجانستها لفظا كضربوا او تقديرا كرموا
المضارع ما اشبه اى فعل اشبه الاسم باحد
حروف نايت اى حال كونه متلبسا باحد حروف

ضربت
ضرب

ان





اتين في او ايل يعني الحروف التي تجمعها كلمة نايت وهذه
المشابهة انما تكون لو قوعه اى وقوع ذلك الفعل
مشتركا بين زماني الحال والاستقبال على الصحيح كوقوع
الاسم مشتركا بين المعاني المتعددة كالعين وتخصيصه
بالحرف عطف على وقوعه اى وتلك للمشابهة انما يكون
لوقوع الفعل مشتركا وتخصيصه باحد من زماني الحال
والاستقبال عن الاستقبال بالسين فانه للاستقبال
القريب او سوف فانه للاستقبال البعيد كما مر كما ان
الاسم تخصص باحد معانيه بواسطة القرائن وانما عرف
المضارع بمشابهة الاسم لانه لم يسم مضارعا الا لهذا اذ
معنى المضارعة في اللغة المشابهة مشتقة من الضرع كان
كلا الشبيهين اقتضعا من ضرع واحد فيها اخوان رضيعان
فالهمزة من تلك الحروف الاربعة للمتكلم مفردا مذكرا كان
او مؤنثا مثل اضرب والنون له اى للمتكلم المفرد اذا
كان مع غيره واحدا كان ذلك الغير اكثر مثل نضرب
وكانها ماخوذة من انا ونحن والتاء للمخاطب واحدا

كان او مثنى او مجموعا مذكرا او مؤنثا والمؤنث الواحد
والمؤنثتين غيبة اى حال كون المؤنث والمؤنثتين غايبات
او ذوى غيبة والياء للغايب غيرهما اى غير القسمين المذ
كورين وهما واحد المؤنث الغايب ومثناه فقوله غيرهما
اى غير القسمين المذكورين بالجر على البدلية من الغيب
لانه وان لم يضر بالاضافة معرفة لكنه خرجت بها عن النكارة
الصرفة فهو فى قوة النكرة الموصوفة او بالنصب حال
وهو الاولى لموافقة السابق وحروف المضارعة مضمومة
فى الرباعى اى فيما ماضيه على اربعة احرف اصليه كبسمل
حرج او لا كخرج ومفتوحة فيما سواه اى فيما سوا ماضيه
على اربعة احرف مثل بتدحرج وبسمل وخوهما ولا
يعرب من الفعل غيره اى غير المضارع لعدم علة الاعراب
فيه وما كان هذا الكلام فى قوة قولنا وانما يعرب المضارع
صح ان يتعلق به قوله اذا لم يتصل به نون تاكيد تقيلة
كانت او خفيفة ولا نون جمع مؤنث لانه اذا اتصل
احديهما يكون مبنيا لان نون التاكيد شدة والاتصال



بمنزلة جزء الكلمة فلو دخل الاعراب قبلها يلزم دخوله
فى وسط الكلمة ولو دخل عليها لزم دخوله على كلمة اخرى حقيقة لان
جميع المؤنث فى المضارع يقتضى ان يكون ما قبلها ساكنا لمناسبة
نون جمع المؤنث فى الماضى فلا تقبل الاعراب واعرابه رفع
ونصب يشارك الاسم فيهما وجر يختص به كما مر والاصل فى
وهو عند النحاة ما لم يكن حرفا لا جر حروف علة الجوازم مجرورا رفع
متصل به للتثنية مذكرا كان او مؤنثا مثل يضربان وتضربان
وللجمع المذكر مثل يضربون وتضربون وللمؤنث مثل يضربن وتضربن
والمخاطب للمؤنث مثل تضربين فهذه اربع صيغ يضرب
فى الواحد الغايب المذكر وتضرب فى موضعين فى الواحد
الغايب المؤنث والواحد المخاطب المذكر واضرب فى
المتكلم الواحد ونضرب فى المتكلم مع الغير بالضمة حال الرفع
والفتحة حال النصب لفظا اى حال كون الضمة والفتحة
لفظيين وانما يكونان فى حال الجزم مثل يضرب ولن يضرب
ولم يضرب والمضارع المتصل به ذلك اى الضمير البارز
المرفوع وذلك خمس مواضع بالنون حالة الرفع وحذفها

التى هى قايم مقام الحركة حالة

النصب ٣

اى يحذف النون حالتى الجزم والنصب فان النصب فيه تابع للجزم
كما ان فى الاسماء تابع الجر نحو مثنى بقربان وقفران وهربون
وقربين ولم يغيروا ولن يغزبلا اخرا والمضارع المعتل
الاخر بالواو والياء بالضمة تقديرا فى حال الرفع لان الضمة
على الواو والياء ثقيلة نحو يرعو ويرمى والفتحة لخفتها فى
حال النصب لفظا نحو لن يرعو ولن يرمى والحذف
اى يحذف الواو والياء فى حال الجزم لان الجازم لما لم يكن
حركة اسقط الحرف المناسب لها نحو لم يعو ولم يرم والمضارع
المعتل الاخر بالالف بالفتحة والفتحة تقدر على الالف
مثل الحركة تقول يرضى ولن يرضى والحذف اى حذف الالف
فى حالة الجزم تقول لم يرض ويرتفع المضارع اذا تجرد عن الناصب
والجازم نحو تقوم زيد سواء كان العامل فيه هذا التجرد كما هو المشهور
من عبارته وذلك مذهب الكوفيين وسواء كان العامل فيه
وقوعه موقع الاسم كما فى زيد يضرب اى ضارب او مررت برجل
يضرب او رأيت رجلا يضرب واما ارتفاعه لوقوعه موقع الاسم
لانه اذن يكون كالاسم فاعطى اعراب الاسم واعرابه





وهذا الرفع وذلك مذهب البصريين واورد عليه ان رفع
موضع لا يقع فيها موقع الاسم كما فى الصلة نحو الذى
يضرب وفى نحو سيقوم وسوف يقوم وفى خبر كاد نحو
كاد زيد يقوم وفى نحو يقوم الزيدان واجيب عن نحو
الذى يضرب ويقوم الزيدان بانه واقع موقعه لانك
تقول الذى ضارب هو على ان ضارب خبر مبتدا او
مقدم عليه وكذا قاما ان الزيدان ويكفينا ونحوه
موقع الاسم وان كان الاعراب مع تقديره اضعف
الاعراب مع تقديره فعلا وعن نحو سيقوم ان سيقوم مع
السين واقع موقع الاسم لا يقوم وحده والسين صار
كاحد اجزاء الكلمة وسوف فى حكم السين وعن نحو كاد زيد
يقوم لان الاصل فيه الاسم وانما عدل عن الاصل لما يجئ
فى باب افعال المقاربة ان الله يعلم ويغضب على المضارع
بان ملفوظة ولن قال الفراء اصله لا ابدل الالف
نونا وقال الخليل اصله لا ان فحذفت كما يشى فى اى شئ
وقال سيبويه انه حرف برأسه وادنى قيل اصله

اذان مخففة وقيل اصلها اذا الظرفية فتنون عوضا عن المضاف
اليه وبنى وبان مقدرة بعد حتى نحو سهرت حتى ادخلها وبعد
لام كي نحو سهرت لادخلها وبعد لام الجحود وهي اللام الجارة
الزايدة في خبر كان المنفي نحو ما كان الله ليعذبهم لان هذه
الثلثة جوازا فيمتنع دخولها على الفعل الا بجعل مصدرا
بتقدير ان المصدرية وبعد الفاء نحو زرني فاكرمك
وبعد الواو نحو لاتاكل السمك وتشرب اللبن خال
الفاء والواو عاطفتان واقعتان بعد ان نشأ وقد
امتنع عطف الخبر على الانشاء فجعل مفردا ليكون من
عطف المفرد على المفرد المفهوم من ذلك الانشاء
فيكون المعنى في زرني فاكرمك ليكن زيارة منك فاكرام
مني اياك وفي لاتاكل السمك وتشرب اللبن لايكن
منك اكل السمك وشرب اللبن معا وبعدا نحو
لازمك او تعطيني حقي فان التي ينتصب بها المضارع
مثل اريد ان تجيء الى مثال النصب بالفتحة
ومثل ان تصوموا مثال النصب بحذف النون

وبعد او نحو لالزمنك او تعطيني حقي





وكم ان التي يقع بعد العلم اذا لم تكن بمعنى الظن
هي ان مخففة من ان المثقلة لان المخففة للتحقيق فتناسب
العلم بخلاف الناصبة فانها للرجاء والطمع فلا تناسبه
وليست اي ان الواقعة بعد العلم هذه اي ان الناصبة
نحو علمت ان سيقوم وظن لا يقوم وان التي يقع بعد الظن
فيهما الوجهان لان الظن باعتبار دلالته على غلبة
الوقوع يلايم ان للخفة الدالة على التحقيق وباعتبار عدم
التيقن يلايم ان المصدرية فيصح وقوع كليهما فجرى
في ان التي بعده الوجهان وظن مثل لن ابرح وحفا
اي معنى لن النفي المستقبل نفيا مؤكدا الا تأبيد او الا
يلزم ان يكون في قوله يفنى بالاعتماد ان يكون من
تمام ما قبلها وذلك في غنية مواضع الاول ان
يكون ما بعدها خبرا لما قبلها نحو انا اظن اكرمك والثاني
ان يكون جزاء للشرط الذي قبل اظن نحو ان تأتني
اظن اكرمك والثالث ان يكون جوابا للقسم الذي
قبلها نحو والله اظن لاخرجن وظن مثل ابرح الارض

حتى باذن لى الجى ناقص لان لن يقتضى التابيد
وحتى باذن الانتهاء واذن التى تنصب به المضارع
اذا لم يعتمد ما بعدها على قبلها اى لم يكن ما بعدها
معمولا لما قبلها فانه اذا اعتمد ما بعدها على قبلها لا
تنصب لانها لصعفها لا يقدر ان يعمل فيما اعتمد على ما
قبلها فصار كانه سبقها حتى وكان عطف على لم
يعتمد اى فتنصب بها المضارع اذا لم يعتمد ما بعدها
على ما قبلها واذا كان الفعل المذكور بعدها مستقبلا
لكونها جوابا وجزاء وهما لا يكونان الا فى الاستقبال
فان فقد احد الشرطين نحو انا اذن احسن اليك
وكقولك لمن يحدثك اذن اظنك كاذبا او تحلا
بها كقولك لمن حدثك انا اذن اظنك كاذبا وجب
الرفع مثل قولك لمن قال احبك اذن اندخل الجنة
مثال عمال لا يعمل الا لاستقبال فقوله اذن مبتدا
وقوله اذا لم يعتمد ظرف للانتصاب الملحوظ معها
كما اشرنا اليه وقوله مثل اذن تدخل الجنة خبر للمبتدا

فمثل



فمثل اذن بهذا المثال على طريقة تمثيلات الجمهور
الا انه لما كان انتصاب المضارع بها مشروطا
بشرطين اشار اليهما فيما بين المبتدا والخبر واذا
وقعت اى اذن بعد الواو والفاء فالوجهان جائزان
النصب بناء على ضعف الاعتماد بالعطف لاستقلال
المعطوف لانه جملة والرفع باعتبار الاعتماد بالعطف
وان صلحت وكى التى تنتصب بها المضارع مثل اسلمت
كى ادخل الجنة وحتى التى بمعنى كى نحو اسلمت
لما بعدها كبيعة الاسلام لدخول الجنة فى المثال
للذكور وحتى التى تنتصب المضارع بعدها بتقدير ان
اذا كان اى المضارع مستقبلا بالنظر الى ما قبلها
وان كان بالنظر الى زمان التكلم ماضيا او حالا
او مستقبلا بمعنى كى اى حال كون حتى بمعنى كى كبيعة
او الى لانتهاء الغاية مثل اسلمت او حتى الجنة
مثال لحتى بمعنى كى ولاستقبال المضارع بالنظر
الى ما قبله وبالنظر الى زمان التكلم ايضا وكنت سرت

حتى ادخل البلد مثال على معنى كى اوالى ولاستقبال
المضارع بالنظر الى ما قبلها وانما النظر الى زمان التكلم فحينئذ
ان يكون ماضيا او حالا او مستقبلا واسير حتى تغيب الشمس
مثال على معنى الى ولاستئناف بما بعدها تحقيقا فان السير
بالفعل الذى ذكر حتى الحال بمعنى زمان الحال تحقيقا
اى نظرين التحقيق بان يكون هى زمان التكلم بعضه وسيأتى امثلته
او حكاية اى نظرين للحكاية كما تقول كنت سرت امس حتى ادخل
البلد فادخل فى هذا الموضع حكاية الحال الماضية كما
كنت فى زمان الدخول تحقيقا هذه العبارة مرفوعة
وتحكيها فى زمان التكلم على ما كنت هيئته وكان ما بعد حتى
فى هذه العبارة مرفوعا بقيته على ما كان عليه وحكمه
فى زمان الحكاية انه يكون مرفوعا اذ لا يخلو ان تقدر ان
لانها علم الاستئناف كانت اى عند هذه الارادة
حرف الابتداء لا جارة ولا عاطفة ومعنى كونها حرف
ابتداء ان يبتدأ بها كلام مستأنف لا ان تقدر بعدها
مبتدأ ويكون الفعل خبره ليكون حتى داخلة على الاسم كما توهم

بالنظر الى ما قبلها



بعضهم فترفع اى ما بعد حتى لعدم الناصب والجازم بحسب
السببية اى كان ما قبلها سببا لما بعدها ليحصل اتصال المعلول
وان فات الاتصال للفعل مثل مرض فلان حتى لا يرجونه
الان فشال لما اريد الحال تحقيقا فانه قصد به نفى الرجاء فى زمان
التكلم وهو تحته اى بين اجل هذين الامرين اى كون حتى عند
ارادة الحال حرف الابتداء ووجوب سببية ما قبلها لما بعدها
امتنع نظرا الى الامر الاول الرفع اى رفع ما بعد حتى فى قولك
كان سيرى حتى ادخلها فى وقت حصول كان الناقصة فى هذا القول
بل يجعل كان تفيد ناقصة لانها تامة لانها لما كانت حرف ابتداء
انقطع ما بعدها عما قبلها فيبقى الناقصة بلا خبر فيعد الى نحو ما
اذا كانت تامة فانها لا تقتضى الخبر وامتنع الرفع نظرا
الامر الثانى فى قولك سرت حتى ندخلها لانه حينئذ يكون ما بعدها
خبرا استئنافا منقطعا عما قبلها وهو سبب لما بعدها
وهو مشكوك فيه لوجود حرف الاستفهام فيلزم الحكم بوقوع
المسبب مع الشك فى وقوع السبب وهو محال وجاز فى
وقت حصول كان التامة كان سيرى حتى ادخلها فان

معناه ثبت سيري فانا اوخل الآن ولاف واو عاطفة وجار ومجرور
سار حتى تدخلها بالرفع لان السير في هذا المقام محقق وانما الشك
في تعين الداخل فيجوز ان يكون المتكلم فيحق المضارع
قوله ايهم عطف بتقدير على جار في التتمة لا على كان سيري
حتى ادخلها لعدم صلاحيته تقييده نحو زيد في التتمة كالمعطوف
عليه وفي بعض النسخ هكذا او جار في كان سيري حتى ادخلها
في التتمة اي جار الرفع في هذا التركيب في وقت حصول
كان التتمة محل هذا قوله ايهم سار عطف على كان سيري
ولاف واو عاطفة ولام كي التي تنصب المضارع بعدها بتقدير ان
مثل اسلمت لادخل الجنة وانما يقدر ان بعدها لانها
جارة ولان الذي تنتصب بها المضارع هي لام تاكيد
للنفي بعد النفي لكان لتفاوتهما لكان الله ليغفر لهم اذ
معنى لم يكن ليفعل وهي ايضا جارة ولهذا يقدر بعدها ان
فان قيل اذا اضمار الفعل بعد المقدرة زمان المقدرة
فكيف يصح العمل قيل على حذف مضاف مع الايهم اي ما
كان صفة الله تقديرهم او من الخبر اي ما كان الله ليغفر لهم

غير متكون وجوده

ذا تقديرهم او على تاويل
المصدر باسم الفاعل
اي ما كان الله لهم
مقدرا بهم

والفاء



والفاء التي تنتصب المضارع بعدها بتقدير ان قصد
ان بعدها لانتصاب المضارع شروط بتبرطين احدهما
السببية اي سببية ما قبلها لما بعدها لان العدول عن
الرفع الى النصب للتنصيص على السببية حيث يدل تغيير
اللفظ على تغيير المعنى فاذا لم يقصد السببية لا يحتاج الى الدال
عليها والثاني ان يكون قبلها اي قبل الفاء احد الاشياء
الستة ليسعة بتقديم الاثنا او ما في معناه من النفي المحض المستدعي الكلام
جوابا عن توهم كون ما بعده جملة معطوفة على الجملة التي قبلها
آخر نحو زرني فاكرمك اي ليكن منك زيارة فاكرام مني او نهي
نحو لا تشتمني فاضربك اي لا يكن منك شتم فضرب مني
ويندرج فيهما الدعا نحو اللهم اغفر لي فافوز ولا تواخذني
فاهلك او استفهام نحو هل عندكم ماء فاشربها اي هل يكون
منكم ماء فشرب مني او تمني نحو ماء تيتنا فنحدثا اي ليس منك
اتيان فتحديث ويندرج فيه التحضيض نحو لولا انزل عليه ملك
ملك فيكون معه نذيرا لاستلزامه نفي فعل فيندرج في النفي
او لمن نحو ليت لي مالا فانفقه اي ليس لي مال فانفقه

على توهم
منطق
بالبعد

منى وتدخل فيه ما وقع على صيغة الترجي نحو لعلي ابلغ الاسباب
اسباب السموات فاطلع يا بالنصب على جواب العرض
او عرض نحو الا تنزل فتصب خيرا اي الا يكون منك نزول
فاصابه خير ففي جملة هذه المواضع معنى السببية تقصد و
القائل عليها وما بعد الفا في تاويل المصدر معطوف
على المصدر آخر مفهوم مما قبل الفا واما نحو سائرك فتستريح
و لا تتقي الملاي زيدا فيستريح بدون تقدم احد الاشياء الستة
فمحمول على ضرورة الشعر والواو التي ينصب بها المضارع بتقدير
بعض ما شرط في تلك الشروط احدها الجمع اي مصاحبة ما قبلها لما بعدها
والا فالواو لمجرد الجمع وثانيها ان يكون قبلها اي قبل الواو
مثل ذلك اي ما يماثل الواقع قبل الفا في كونه احدا الاشياء
الستة المذكورة واشتهرها اشتمال الفاظ بعينها يا ما ال
الفا كما الواو نحو لا تاكل السمك وتشرب اللبن اي لا يجتمع
اكل السمك مع الشرب اللبن وعلى هذا القياس والواو
التي ينصب المضارع بعد ما بتقدير ان بشرط معنى الى



ان والا ان اي بشرط ان يكون بمعنى الى او الا الداختين
على ان المقدرة بعد ما لا الى ان الصق واخلص في مفهومها والا يلزم
من تقدير ان بعد ما تكرار نحو لا زمنك او تعطيني حتى اي تعطيني حتى
او الا ان تعطيني حتى فيصير مجموعه بتقدير ما بالا بتقدير مضاف
اي لا زمنك الا وقت ان تعطيني حقي ونحوه يقدر ما بالى
فما بعد ما تاويل مصدر مجرور بالى التي بمعنى الى اي لا زمنك
الا الى اعطائك حقي والعاطفة اي الحروف العاطفة مطلقا سواء
كانت من الحروف العاطفة المذكورة او لا كثم واذا كانت
منها فمن غير اشتراط ما ذكر من الشروط لصحة تقدير ان
بعد ما تنصب المضارع بها بتقدير ان اذا كان المعطوف
عليه اسما صريحا نحو اعجبني ضربك زيدا وتشتمه اي وشتمك
او ثم تشتم فثم ليس من الحروف المذكورة وبتقدير ان
بعد الواو والفا وليس مشروطا بالشروط المذكورة فيهما
فقوله والعاطفة اذا كانت حرفا عاطفا فهو معطوف على اول
المعدودات الناصبة بتقدير ان اعني قوله حتى اذا كان
مستقبلا او على آخرها وهو او بشرط معنى الى ان

وقيل مجرور معطوف على حتى في قوله وبان مقدره بعد
حتى وظاهر ان بهذا وان كان ابعد بحسب اللفظ لكنه
اقرب بحسب المعنى لانه على التقدير الاول ان جعل العا
طفة اعم مجاورة كما وكرنا يلزم ان يذكر في التفصيل ما لم يكن
في الاجمال وان خصت به يلزم تخصيص الحكم به وليس
في الواقع مخصوصا به كما سبق مرارا وهي في نحو الصادر
عليه انه كان المناسب ح وكرنا مرتين مرة في الاجمال
ومرة في التفصيل كما يرناه وكرنا وتجوز اظهار ان مع لام
كي نحو جئتك لان تكرمني ومع ما وحتى بهما من اللام الزايدة
نحو اردت لان تقوم ومع الحروف العاطفة نحو اجيئني
فيأبى وان تذهب لان بهذه الثلثة تدخل على الاسم
صريح نحو جئتك للاكرام والمجيئي ضرب زيد وعضه واردت
لتقريبك فجاز ان يظهر معها ما تطلب الفعل بلا اسم
صريح وهو ان المصدرية واما لام الجحود فلما لم يدخل
على الاسم الصريح لم يظهر بعدها ان وكذا حتى لان
الاغلب فيها ان يستعمل بمعنى كي وهي بهذا المعنى لا

تدخل



تدخل على اسم صريح وحل عليها التي بمعنى الى لان المعنى الاول
اغلب في التي طبيها المضارع واما الواو والفاء اذ فلا
نهما لما اختصت بنصب ما بعدها للتنفيض على معنى البتة
والجمعية والاشتها وصارت كواما النصب فلم يظهر
الناصب بعدها ما يجب اي لظهار ان مع لا الدا
خلة على المضارع المنصوب بها في صورة دخول اللام
بمعنى كي عليها اي على ان لا تستكرا اللاحقين المتوالين
لاي ولام لا نحو قوله تعالى لئلا يعلم وعلم ان ان
الناصبة يضمر في غير المواضع المذكورة كثيرا مع
نحو قولهم تسمع بالمعيدي خير من ان تراه
ضعفا مع على مع الشذوذ وقوله الا اجدا اللابي احضر
الوغى في رواية النصب ولكن ليس قياسا كما في
تلك المواضع ولذلك لم يذكرها وتجزم اي المضارع بلم
ولما ولام الامر ولا للاستعلاء في معنى النهي اختزاعا
استعلاء في معنى الطلب وهذه الكلمات تجزم فعلا
واحدا وكلم المجازات اي وتجزم المضارع بكلم المجازات

للنفي
للام
عمل الاضمار
اقسام

ای کلمات الشرط والجزاء التی تقتضیهما من الاسماء وغیرها من الحروف
ولهذا اختار لفظ الکلم والجزم بها فعلان وهی ای کلم
الجازاة ان ومهما واذما ومتی ایان وحیثما وحرفان المضارع
مع ما واما بدونها فلا وایّ وهی تجزمان المضارع مطلقا بخلاف
سواء کان مع ما اولا وما ومن وای وانی واما تجزم المضارع
مع کیفما واذا فقط لم یجئ فی کلامهم علی دوام الاطراد واما مع کیفما
فلان شیاعه عموم الاحوال فاذا قلت کیفما تتوجه اتوجه کان معناه
علی ای حال وکیفیة تتوجه انا اتوجه اقره علیها والمعتبر
استواء قرائن متقاربین فی جمیع الاحوال والکیفیات واما مع اذا
فلان کلمات الشرط انما تجزم لتضمنها معنی ان التی هو موضوعها للابهام
واذا هو موضوع للظرف المتمحض فیه بدلیل عدم جزمه عطف علی قوله
یلم ای وجزم المضارع بان مقدرة وسیجیء بیانه ان شاء الله تعالی
لقلب المضارع ماضیا وتقریبه ای نفی المضارع ولا بعد لدخول
الغیر الماضی اذ لا بعد لاقتران النفی بما مضی وتمامه فی شرح
هذا القلب والنفی وتخصص ای بعضا بالسماع ای بعض ادوات الشرط
من وقت الانشاء والی وقت التکلم بما تقول یندم فلان ولم



ینفعه الندم ای عقیب ندمه ولا یلزم استمرار انتفاء النفع
الی وقت التکلم بها واذا قلت ندم ولم ینفعه الندم افاد
استمرار ذلک الی وقت التکلم بها وجواز حذف الفعل ای
وبخصص الحکم بما یجوز حذف الفعل المبنی بها ان دل
علیه دلیل نحو شارفت المدینة ولما ای ولما ادخلها
وبخصص الحکم بعدم دخول ادوات الشرط علیها قلما
ان لما یقرب وحسن لما تقرب کما تقول ان لم یقرب
ولم یقرب وکان ذلک لکونها فاصلة قویة بین العامل
ومعموله وبخصص ایضا بکثیر لها غالب فی التنویع ای بتنویع
فعل مترقب منوع نحو لئن یتوقع رکوب الامیر لکثیر
ویکثر معها فی غیر المنفی ما نحو یندم زید ولما ینفعه الندم وقلما
الا حرفی اللام المطلوب بها الفعل وبعد خلو فیها لام الجحود
نحو لیغفر لک الله وهی مکسورة وفتحها لغة وتکسی بعد الواو و
ثم کواو حتی طالعة ١٠ الی لم یجد فیصلوا ایّ لیفتنوا او
لا النهی ای لا المطلوب بها الترک ای ترک الفعل وفی بعض
النسخ ولا النهی ضد ما ای لا النهی التی هی ضد لام الامر

ای لا یقرب المضارع

ای الاستغراق

ای لغة فی الثلاثة

وهي التي يطلب بها ترك الفعل وهي يدخل على جميع
انواع المضارع المبني للفاعل والمفعول مخاطبا او غائبا او متكلما
بتكلم وكم الى ذات الذكور ومن قبل يوصل على الفعلين بينهما
الفعل الاول وبينه الفعل الثاني اي يجعل الفعل
الاول سببا والثاني مسببا وفي شرح المفصل كم الجازات
ما تدخل على شيئين يجعل الاول سببا للثاني ولا شك
ان كم الجازات لا تجعل الشيء سببا الشرا فالمراد تجعلها الشيء
سببا ان المتكلم اعتبر سببية شيء لشيء امر ملزوم بشيء لشيء
ويجعل كم الجازاة دالة عليها ولا يلزم ان يكون الفعل الاول
سببا حقيقيا للثاني في الخارج ولا ذهنا بل يكفي ان يعتبر المتكلم
فيها السببية يصح بها ان يورد بها في صورة السبب والمسبب على الملزوم
واللازم كقولك ان تشتمني اكرمك فان الشتم ليس سببا حقيقيا للاكرام
والاكرام مسببا حقيقيا له لا ذهنا ولا خارجا لكن المتكلم اعتبر
بينهما السببية جعل اظهار المكارم الاخلاق بمنزلة اثرها فيهما فكان
يصير اثم الذي هو سبب لا ذمة عند الناس سببا للاكرام
عنده وكيفما كان اي هذا الفعلان او كلاهما لا يشترط

لجعل

ينبغي

المتكلم

لجعلها

لتحقق



لتحقق الثاني او ثانيهما جزاء حيث ابر يتبين على الاول
ابتغاء الجزاء على الفعل فان كما مر في الشرط والجزاء
مضارعين كقولك تزرني ازرك او الاول فقط مضارعا
كقولك ان تزرني فقد زرتك فالزم واجب في المضارع له
وهو ان او ما يتضمنها مع صلاحيته الحال وان كان
مضارعا فالزم ان يجعلها اي يجعل الوجهان الجزم المتعلق بان الزم
وهو الاداة الشرط والرفع لضعف التعلق فيكون
الماضي والفعل بغير المجزوم كقولك ان اتاني زيد اتاه اكرمه او آتيه
واذا كان الجزاء ماضيا بغير قد لفظا تفصيل الماضي كقولك
خرجت خرجت او معنى كقولك ان خرجت خرجت اي وجب ان يكون
تفصيلا لهذا اي كلما وجد خروج وجد خروج آخر ويحتمل ان يكون
فقد تحرق آخر اي وجد خروج مقدر الخروج سواء كان قد ملفوظا كخروجه السابق
او مقدرا كخروج آخر له او موهوما مقدرا الخروج سواء كان قد قصد قد
من قبل فصدقت اي فقد صدقت ثم جزاء الثاني في الجزاء تحقق
تأثير حرف الشرط فيه لفظا فمعناه الى الاستقبال كهذا
فيه من الرابط كقولك ان اكرمتني اكرمتك او استقبال لم
اكرمك وانما قال بغير قد ليتوجه عنه الماضي الذي لا

المحقق

لم يقترن به

قبل

جئت به يوم

لا يستقيم ان يكون للشرط تاثير فيه كقولك ان اكرمتني اليوم
فقد اكرمتك امس لوجوب دخول الفاء فيه وان كان
اي الجزاء مضارعا مثبتا او منفيا بلا اجرى مجراه او كان
منفيا بما مثبتا او منفيا بلن لكونه ماضيا معنى او لفظا فيجب
الفاء فقد مر تاثير اداة الشرط فيه معنى فالوجه ان لا تتاثر
بالفاء وتركها لان اداة الشرط لم تؤثر تغييرا معنويا كما
تؤثر في الماضي فيبقى بالفاء واثرت في تغيير المعنى
بحيث خلصت بمعنى الاستقبال فيتركب الفاء لوجود المقتضي
من وجه وان لم يكن قويا كقوله تعالى ان يكن منكم الف
يغلبوا الفين باذن الله وقد مر والا اي وان لم يكن
الجزاء ماضيا والمضارع المذكور منفي فالفاء لازمة فيه
لان الجزاء حينئذ ماض بعد لفظا كما تقول ان اكرمتني
اليوم فقد اكرمتك امس او تقديرا كما تقول ان اكرمتني
اليوم اكرمتك امس بتقدير فقد اكرمتك وعلى كل تقدير
لا تاثير لظرف الشرط في الماضي فاحتاج الى رابط
الفاء واما جملة اليمينية او امر او نهي او دعاء او انشاء



او مضارع منفي بما او لن الى غير ذلك كالتمني والعرض وفي
جميع هذه المواضع لا تاثير لظرف الشرط في الجزاء وما احتاج
الى الفاء وحتى اذا التي للفجاءة مع الجملة الاسمية
التي وقعت جوابا موضع الفاء لان معناها قريب
من معنى الفاء لانها تنبئ عن حدوث امر بعد امر فيفهم معنى
الفاء التعقيبية ولكن الفاء اكثر واما الشرط الاسمية مثل
الجزائية لاختصاصها بها لان اذا الشرطية مختصة بالفعلية
فاختصت هذه بالاسمية فرقا بينهما كقوله تعالى وان
تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون اي فهم
يقنطون وان التي يخرم بها المضارع حال كونها مقدرة
انما كانت مقدرة بعد الامر نحو زرني اكرمك اي
ان تزرني اكرمك والنهي نحو لا تفعل الشر يكن خيرا لك
اي ان لم تفعله يكن خيرا لك والاستفهام نحو هل
عندكم ماء اشربه لان المعنى ان يكن عندكم ماء
اشربه والتمني نحو ليت لي مالا فانفقه لان المعنى ان
يكن لي مال انفقه والعرض نحو الا تنزل تصب خيرا

الثاني تبرعه

وزعار فينتقض الامر منه
وهو كون شرطا للكفر

اوضعها

اى ان تنزل تصب خيرا او كان للمضارع الواقع بعد
هذه الاشياء الخمسة صالحا لان يكون مسببا لما تقدم
وقصد السببية اى سببية ما تقدم له فمع تقدير
ان مع مضارع يوخذ هما يتقدم ويجعل المضارع الواقع
بعد هذه الاشياء مجزوما به واما اختص تقدير ان بما
بعد هذه الاشياء لانها تدل على الطلب والطلب
غالبا يتعلق بما يترتب عليه فايدة فيكون ذلك
المطلوب سببا لها وهى مسببة له فاذا كان المضارع الواقع
بعدها تلك الفايدة وقصد سببية الفعل المطلوب بتلك
الاشياء لها قدر ان مع ذلك الفعل ويجعل المضارع
الواقع بعدها جزاء فمعنى قولهم اسلم تدخل الجنة فان
المطلوب باسلم هو الاسلام وهو مما فايدته دخول
الجنة فهو سبب لها وقصد اوا تلك السببية تقدر
ان مع الفعل الماخوذ من اسلم وجعل تدخل مجزوما لان
التى قرينة الفعل المنفى لا المثبت ولهذا امتنع لا تكفر
تدخل النار عند الجمهور خلافا لابى على فانه لا يمتنع

بجنة جزاء له فقيل ان تسلم
تدخل الجنة وكذا لا تكفر تدخل الجنة صح
اى ان لا تكفر تدخل الجنة صح



ولك عنده فامتناعه عند الجمهور لان التقدير على ما
عرفت ان لا تكفر تدخل النار وهو ظاهر الفساد
واما عدم امتناعه عند الكسائى فلانه يقول مذهب الكوفيين
ان تكفر تدخل النار فالعرف فى هذه الموضع قرينة الشرط
المثبت والعرف قرينة دون قرينة وهذا اذا قصدت
السببية واما اذا لم تقصد لم يجز الجزم فطلما يمكن ان يراد
اما بالقصد ان كان صالحا للوصفية بقولك مع فهب
لى من لدنك وليا يرثنى فيمن قراء مرفوعا اى وليا وارثا
او بالحال لك كقوله مع قدرهم فى ظنهم يعمهون اى
كائنين او بالاستيناف كقول الشاعر وقال رائدهم
ارسوا نزاول انها فكل حتف امرء يجرى بمقدار لا
بكذا فى بعض النسخ وفى بعضها مثال الاخرة كالاية
صيغة الاخرة فانهم يطلقون اسم الماضى واسم المضارع
ويريدون ضبعها وفى بعض النسخ انما قال مثال الاخر
لان الاخر كما اشتهر فى هذا النوع من الافعال اشتهر فى
اسم فاعل الدعاء على المخاطب وهو فى اصطلاح النحويين

المعنى المقصدى

النزاولة الممارسة والمعنى قربوا اليها كلوب
والمعنى وقال الذى يتقدمهم هولاء القوم
اجهدوا ما امكن فى مناجلة فان موت
كل نفس جار بقدر الله تعالى وقضائه لا
يحتبس فحضروا الحرب فقتلوا وهو

والاصوليين مخصوص بالامر بالصيغة كما ذكره المصنف
شرح صيغة تطلب بها الفعل شامل لكل امر غائب
كان او مخاطبا او متكلما معلوما او مجهولا بين
احتراز عن المجهول مطلقا فانه تطلب به الفعل
عن المفعول لا عن الفاعل التي طلب احتراز
عن الفعل والمتكلم بحذف حرف المضارعة احتراز
عن مثل قم فانه فيه ذلك فانه حرف قراءة على صيغة المخاطب
ومن مثل صه ورويد وحيهل الخ اي احوال الامر في
الحقيقة عند البصريين الوقف والبناء على السكون
لاشتمالها ما يقتضي اعرابه وهو حرف المضارعة لان
شابهت للام المقتضية للاعراب انما هي الكسر
وهي الصورة فحكم الجزم اي مثل حكم المضارع المجزوم
في السكون الصحيح وسقوط نون الاعراب وحرف
العلة لانه لما شارفه اللام من المجزوم تعطى اعطاه حكمه
تقول اضرب اضربا اضربوا واخشى واخشوا وارم كما تقول
لم يقرب لم تضربا لم يضربوا ولم تخشى ولم يخشوا ولم يرم



وذهب الكوفيون الى انه مبني مجزوم بلام مقدرة
فان كان بعده اي بعد حرف المضارعة تحرك
بحرك بالكسر آخره وجعل ما بقي امر تقول في
بعد عد وفي تضارب ضارب ولم يذكر المصنف هذا
لظهوره وان كان بعده حرف ساكن نحو
المضارع ببرباعي واطرد بالرباعي هينا مبنيا بكسر
ماضيه على اربعة احرف حتى مزيد فيه وانما يبنى باب
الافعال لانه بزيادة همزة وصل على ما بقي
بعد حذف حرف المضارعة ليتوصل بها الى النطق
بالساكن حال كون تلك الهمزة مضمومة ان
كان بعده اي بعد الساكن ضمة فعلا للمتكلم
المتكلم المعلوم على تقدير الفتح وخرج ما عن الخروج
من الكسرة الى الضمة سواء كانت بعده كسرة او
فتحة فانه لو ضم في مثل اضرب النبس بالماضي المجهول
من الاضرب ولو فتح لالتبس بالامر منه ولو ضم
في اعلم لالتبس بالمضارع المجهول ولو فتح لالتبس بالماض

فيما سواه اي سوى الساكن
بعده ضمة ضم

على تقدير الكسر مكسورة

الزمانى نحو افعل ومثال لما يكون بعد حرف المضارعة ضم اخره
مثال لما يكون بعده كسره اعنى مثال لما يكون بعده همزة
وان كان رباعيا فمفتوح الا ان الهمزة مفتوحة لانها
همزة اصل زيدت لارتفاع موجب حذفها فهى اصلية
همزة يبدأ فى المتكلم الواحد لا همزة وصل مقطوعة لانك
بصيغة فعل ما لم يسم فاعله اى فعل المفعول الذى لم يذكر
فاعله واقامة الفاعل اليه لازما بلا بد او
على حذف مضاف اى فاعل فعله او نائب عنه ولا بعد
ان يراد بالموصول الفعل الذى لم يذكر فاعله ويكون
اضافة الفعل اليه بيانية وهو ما حذف فاعله واقيم المفعول
مقامه ولم يذكر بهذا القيد هنا اكتفاء بذكره فيما سبق
فان كان الفعل الذى اريد حذف فاعله واقامة المفعول
مقامه ماضيا غيرت صيغته دفعا للبس بان ضم اوله وكسر
ما قبل آخره مثل ضرب ودحرج واعلم واختير هذا النوع
من التغيير لان معناه غيب فاختير له وزن يغيب لم
يوجد فى الاوزان فخولف الضم الى الكسرة ووزن فعل

مدب
واضافه



ما اولوه من الكسرة الى الضمة وان كان غريبا بدليل علامة
المضعف ايضا لكن الخروج من الكسرة الى الضمة اثقل فلا
ضرورة فى اختياره بعد حصول المقصود باخف منه و
يضم الثالث مع همزة الوصل كما انطلق واقتدر واستخرج
ليلا ملتبس فى الدرج بالامر من ذلك الباب ويضم الثانى
مع التاء فتعلم وتجمل وتدحرج لئلا ملتبس بصيغة المضارع
علم وجاهد ودحرج حروف اللبس هذا اعلم
لقوله ويضم الثالث والثانى ومعتل العين اى ماكون منه
فقط معتل اللام ربما عليه مثل طوى وروى حمل للضعف بانه
لا اصل عنده لئلا يفضى الى اجتماع اعلالين فى بطوى وبروى قيل الاصوب
ان يقال معتل العين المتعلقة عنه الفا للام ربما عليه مثل
غور وصيد وانما خص معتل العين بالذكر لزيادة غرض الاعلال
واختلاف فى المبنى للمفعول من ماضيه كما ذكره وبتغيته ذكر معتل العين
فى المبنى للمفعول من مضارعه وان لم يكن فيه ما ذكر بالاتفاق فيه
قيل وبيع اصلها قول وبيع نقل الكسرة من العين الى ما قبلها
بعد حذف حركته فصار قول فابدل واوه ياء لسكونها

بيع صحيح

والكسار ما قبلها فصار قيل وجاد الاشمام وهو ضم الشفتين نحو
قيل وبيع وفي شرح الرضي حقيقة هذا الاشمام ان تجعل
فاء الفعل كواو الضمة فتقيل الياء الساكنة بعدها الواو قليلا
اذ هي تابعة لحركة ما قبلها هذا اجراء النحاة والقراء الاشمام
في هذا الموضع وقال بعضهم الاشمام ههنا كالاشمام في
حالة الوقف اعني ضم الشفتين فقط مع كسر الفاء خالصا
وهذا خلاف المشهور عند المحققين وقال بعضهم هو ان
تأتي بضمة خالصة بعد الياء ساكنة وهذا ايضا غير المشهور
عندهم والموفى من الاشمام الى اذان بالاصل الضم
في اوائل هذه الحروف وجاء الواو اقرب على ضعف
فقيل قول وبيع ما كان بلا نقل وجعل الياء واوا
لسكونها وانضمام ما قبلها وجملة اي مثل باب الماضي المجهول
من معتل العين من الثلاثي المجرد وباب الماضي المجهول
من معتل العين من باب الافتعال والانفعال نحو
اختير وانقيد في جميع اللغات الثلث قبل اختير واتجد

تتمة كبيرة ٥
وحاصل ان تلفظ بالضمة بلا تقدم وتيل
الى الكسرة وما بواو بدله الى الياء ٥

الشفتين

ازتير وقيد ٢٣ فيهما مثل قيل وبيع لا تفاوت دون اختير وانقيد الذين



ذلك مثل قيل وبيع لسكون ما قبل حرف العلة فيهما في الاصل
اذا اصلهما اختير واقوم بالياء والواو والمكسورتين
والعين فيهما اذا سكن ما قبلهما ان ينقل حركتها اليه
وتقلب العين ياء اذا كانت واوا فانقال اختير وانيم
لغة واحدة وان كان اي الفعل الذي اريد حذف فاعله واقامة
المفعول مقام مضارعا صحيح الام وهو حرف المضارعة
نحو يقرب ويكرم ويلزم ويستخرج ويتدحرج ويفتح ما قبل آخره
علامة للفتحة وتنقل المضارعة بالزيادة ومعتل العين
المبني للمفعول ينقلب العين فيه الفا سواء كانت
او واوا نحو يقال ويباع ويختار وينقاد ويستجاب ويقام لتحركها
وانفتاح ما قبلها والمتعدي وغير المتعدي
فالمتعدي من الفعل ما يتوقف فهم على متعلق اي
امر غير الفاعل يتعلق الفعل به ويتوقف فهم عليه فان كان
فعل يطلق الصدور والقيام وكان اسناد فعل هذا النحو
صادرا عن الفاعل وقائما به حسب اللغة والاصطلاح في
الاصطلاح انه متعلق به فان المعنى نسبة الفعل

(الياء حين قلبه الالف فتحة فتحركت بالفتحة لان الياء تحركت فتحة
واما حكم كيبيع لان الياء والباء متحركا بل يكون في موضع
الحركة نقل فتحتها الى ما قبلها ٥

فعل لابد له من محل قائم وفهم موقوف
على فهم ركن نسبة الفعل الى الفاعل ٥

التعدي وغيره

ان غير الفاعل فالحاصل ان فهم الفعل ان كان موقوفا على فهم غير الفاعل
فهو المتعدى كضرب فان فهمه موقوف على تعقل المضروب لامكن
لا يمكن تعقله الا بالقيد بتعقله بخلاف الزمان والمكان والغاية وهيئة الفاعل
الفاعل او المفعول فان فهم الفعل وتعقله بدون هذه الامور ممكن
المتعدى بخلافه اى بخلاف المتعدى يعنى لا يتوقف فهمه على فهم
امر غير الفاعل لقصد كانه وان كان لم تعلق بكل واحد من الزمان
والمكان والغاية وهيئة الفاعل لكن فهم الفعل عن هذه المتعلقات
جايز وغير المتعدى ليس متعديا اما بالهمزة نحو اذهبت زيدا او
بتضعيف العين نحو فرحت زيدا او بالف المفاعلة نحو ماشيته
او بين الاستفعال نحو استخرجت الطرف الجر نحو ذهبت بزيد
والمفعولى يكون متعديا الى مفعول واحد كضرب وهذه
فى الكلام كثير والى اثنين ثانيهما غير الاول كاعطى والى اثنين
ثانيهما عين الاول فى قصد فاعليه نحو علم والى مفاعيل
ثلثة كاعلم واری يعنى اعلم وما اصلان ثبتهما لفهم فانهما
كانا فيل ادخال الهمزة متعد بين سلما مفعولين فلما ادخلت
عليهما الهمزة زاد مفعول آخر بقال له المفعول الاول

واما

واما الافعال الآخر فهى انبا ونبا واخبر وخبر وحدث
فليست اصلا فى التعدية الى ثلثة بل تعديتها اليها انما هى
بواسطة اشتمالها على معنى الاعلام وهذه الافعال المتعدية
الى ثلثة مفاعيل مفعولها الاول كمفعول باب اعطيت
فى جواز الاقتصار عليه كقولك اعلمت زيدا وان استغنا عنه
كقولك اعلمت عمرا منطلقا والثانى والثالث من مفعولها
كمفعولى علمت فى وجوب ذكرهما عند الآخر وجواز تركهما معا
افعال القلوب وليس افعال الشك واليقين الظن وكانهم
اراد وا بالشك ما لا فلا شئ من هذه الافعال يفى ذلك
المنتهى بين الطرفين وهى ظننت وحسبت وحلت وهذه
الثلثة للظن وزعمت وهى يكون مارة للظن ومارة للعلم وعلمت
ورايت ووجدت وهذه الثلثة للعلم ثم حمل اى هذه الافعال
على الخمسة الباقية لبيان ما هى اى تلك الخمسة من حيث
الاخبار بها ثانية عشر من الظن والعلم فاذا قلت علمت زيدا
قايما فقولك علمت لبيان ان اثبات هذه الجملة
حين تكلمت بها واخبرت بها عن قيام زيد انما هو العلم

واذا قلت ظننت زيدا قائما فقولك ظننت لبيان ان
منشأ الاخبار بهذا الظن وكذلك بواقي الافعال
منتصب اي بهذه الافعال الجزئين اي جزئي الجملة الاسم
المسند والمسند اليه على انهما مفعولان لها وحق خصائصها
هي جميع خصيصة وهي ما يختص بالشيء ولا يوجد في غيره اي
ومن خصائص افعال القلوب انه اذا ذكر احدهما ذكر
الآخر فلا يقتصر على احد مفعوليها وسبب ذلك مع كونهما
في الاصل مبتدأ وخبرا وحذف المبتدأ والخبر غير قليل
ان المفعولين معا غيرا لاسم واحد لان مفعوليها معا هو
المفعول به في الحقيقة فلو حذف احدهما كان كحذف
بعض اجزاء الكلمة الواحدة ومع هذا فقد يرد ذلك
مع القرينة على قلة اما حذف المفعول الاول فكما
في قوله تعالى ولا يحسبن الذين يبخلون بما اتاهم الله من فضله
هو خيرا لهم على قراءة ولا تحسبن بالياء المنقوطة
من تحت بنقطتين اي لا يحسبن هؤلاء البخلاء هو
خيرا لهم فحذف بخلهم الذي هو المفعول الاول واما حذف

الاغراء بزدادن و
عكس كردن و دور كردن
از كى

٢٢٢

الثاني فكما في قول الشاعر لا تخلنا على غرائك انا
طالما قد مشى بنا الاعداء اي لا تخلنا جائعين عن نحو حذف
جائعين الذي هو المفعول الثاني بخلاف باب اعطيت
فانه يجوز فيه الاقتصار على احدهما مطلقا بخلاف فلان
يعطي الدنانير من غير ذكر المعطى له ويعطي الفقراء
من غير ذكر المعطى وقد يحذف معا كقولك فلان يعطي
ويمنع اذا لم يستفد من مثله فائدة بدون المفعولين بخلاف
مفعولي باب علمت فانك لا تحذفهما لشيء منه الا
تقول علمت وظننت لعدم الفائدة اذ من المعلوم
ان الانسان لا يخلو عن ظن وعلم فتأمل العزيز
فلا يبعد فيها نحو حسن يسمع بكل اي بكل مسموع صادقا
ومنها اي ومن خصائص افعال القلوب جواز الالغاء
اي ابطال عملها اذا توسطت بين مفعوليها
نحو زيد ظننت قائم او تأخرت عنهما نحو زيد قائم
ظننت وانما يجوز الالغاء على التقديرين لاستقلال
الجزئين الصالحين لان يكونا مبتدأ وخبرا او مفعولين

لنها كلا تاما على تقدير الالغاء وجعلها مبتدا وخبرا
مع ضعف عملها بالتوسط او التاخر وقد تعمل
الالغاء عند التقديم ايضا نحو ظننت زيدا قائم لكن الظهور
على انه لا يجوز هذا الاعمال على تقدير الغائها في معنى
الظرف فمعنى زيدا قائم ظننت زيدا قائم في ظني
وفي قول جواز الغاء اشارة الى جواز
اعمالها ايضا على تقدير التوسط والتاخر
في بعض الشروح ان الاعمال الاولى على تقدير التوسط
وفي بعضها انعامتا وبان والالغاء اولى على تقدير التاخر
وقد يقع الالغاء بها اذا توسطت بين الفعل ومرفوعه نحو
ضرب احسب زيد وبين تحول ان نحو ان زيدا لاحسب
قائم وبين سوف ومعمولها نحو سوف احسب يقوم زيد وبين
المعطوف والمعطوف عليه نحو جائني زيد واحسب عمرو
ولا شك ان الغائها في هذه الصور واجب فلهذا
قيد جوازه المنبئ عن جواز الاعمال ايضا بقوله اذا توسطت
يعني بين معمولها او تاخرت يعني عنهما وانما اختص هذا

ومن امثلة العامل ومعموله
نحو لست بكريم احب زيدا معهم





الالغاء الخاص بالذكر مع ان مطلقه ايضا من خصائص الفعل
وكثرته وقوعه ومنها اسمى من خصائص افعال القلوب انها
يعلق وتعليقها وجوب ابطال عملها لفظا دون معنى بسبب
وقوعها قبل معنى الاستفهام بلا واسطة كما في مثاله او بواسطة
كما اذا كان قبل المضاف الى ما فيه معنى الاستفهام نحو علمت
غلام من انت وقبل النفي الداخل على معمولها وقبل اللام
اي لام الابتداء الداخلة على معمولها مثل علمت ازيدا عندك
ام عمرو ومثال التعليق بالاستفهام وتركب مثال اخويه
بالمقايسة فمثال التي علمت ما زيد في الدار ومثال اللام
علمت لزيد منطلق وانما تعلق قبل هذه الثلثة لان لهذه
الثلثة تبعة في صدر الجملة وضعفا فاقتضت بفاد صدرت
الجملة وبهذه الافعال توجب تغيرا ما بنصب جزءيها او جوب
التوسط باعتبار احدهما لفظا والاخر معنى فرجحت اللفظ
رعي الاستفهام والنفي ولام الابتداء ورجحت المعنى
رعيت بهذه الافعال والتعليق ما وجد منها لهم امرة
معلقة اي مفقودة الزوج يكون كالشيء المعلق لانه

الرفع اعتقدانه ولا يلزم التجويز ما وجود فلا تقدر
على التزوج فالفعل المعلق بمعنى من المعلق لفظا
بمعنى وتقدير الاتن معنى علمت لزيد قام علمت قيامه
كما كان كذلك عند انتصاب الجزئين ومن اجاز عطف
الجملة المنفية اجازها على الجملة التعليقية كعلمت
لزيد قام وبكر اقاعدا والفرق بين الفاعل والتعليق من
وجهين احدهما ان الالغاء جائز لا واجب والتعليق
واجب والثاني ان الالغاء انما يكون في الفعل واللفظ
والمعنى والتعليق ابطال العمل في اللفظ لا في المعنى ومنها كون
خصائص افعال القلوب انه يجوز ان يكون فاعلها
اي فاعل افعال القلوب ومفعولها ضميرين متصلين
لشيء واحد وانما قلنا متصلين لانه اذا كان احدهما
منفصلا لم يختص جواز ايقاعها بفعل دون آخر
نحو اياك ظننت مثل علمني منطلقا وعلمتك منطلقا
ولا يجوز ذلك في سائر الافعال فلا يقال ضربني وشتمني
بل يقال ضربت نفسي وشتمت نفسي وذلك لان

اصل



اصل الفاعل ان يكون مؤثرا والمفعول متاثرا
اصل المؤثر ان يغاير المتاثر فان اتحدا معنى كرر
انفاقهما لفظا فتقصد مع اتحادهما معنى تغايرهما لفظا
بقدر الامكان ثم قالوا ضربت نفسي ولم يقولوا ضربني
فان الفاعل والمفعول فيه ليسا متغايرين بقدر الامكان
لاتفاقهما من حيث كون كل واحد منهما ضميرا متصلا
بخلاف ضربت نفسي فان النفس باضافتها الى
ضمير المتكلم صارت كانها غيره لغلبة تغاير المضاف
للمضاف اليه فصار الفاعل والمفعول فيه متغايرين
بقدر الامكان واما افعال القلوب فان المفعول به
فيها ليس المفعول الاول في الحقيقة بل مضمون الجملة
فجاز اتفاقهما لفظا لانهما ليسا في الحقيقة فاعلا
ومفعولا به وما اجري مجرى افعال القلوب فقد ذكر في حد متعد
على النقيض لانهما نقيضا وجدتني فحملا عليه حمل النقيض
وكذلك اجري رأى البصرية والملتة على رأى
القلبية فجوز فيهما ما جوز فيه من كون فاعلها ومفعولها
على النقيض
لحكم الزم

ضمير شئ واحد كقول الشاعر ولقد اراني
للرماح دريئة من عن يميني تارة واما مي وكقوله
تعالى اني اراني اعصر خمرا ولبعضها اي ولبعض افعال
القلوب ما عدا حسبت وخلت وزعمت معنى آخر
قريب من معانيها الاول وهي اما العلم اذا الظن حسبت
يمكن ان يتوهم انه هذا المعنى اذ به تتعدى الى مفعولين
وانما قيدنا بذلك لئلا يتوهم لك الوجه للتخصيص بالتعويض
لان لكل واحد معنى آخر فان خلت جاء بمعنى جرت
ذا خال وحسبت بمعنى عددت واحسب وزعمت
بمعنى كفلت تتعدى به اي بذلك المعنى الآخر الى
مفعول واحد لا اثنين فظننت بمعنى اتهمت
من الظنة بمعنى التهمة فظننت زيدا بمعنى اتهمت زيدا
اي اخذته متهما لوهمي او لوهم غيري من العلم ومنه قوله
تعالى وما هو على الغيب بظنين اي بمتهم وعلمت
بمعنى عرفت تقول علمت زيدا بمعنى عرفته شخصه
وهو العلم بنفس شئ من غير حكم عليه ورأيت

معنى



ورأيت بمعنى ابصرت ومعنى القرب قريب من
معنى علمت بالنجابة ومنه قوله تعالى فنظر نظرة في النجوم
وجدت بمعنى صرت تقول وجدت الضالة
اي اصبتها وعلمتها بالنجابة ولما كان مرادهم
ان لهما معان آخر قريب من معنى العلم والظن
لم يتعرضوا لعلم بمعنى صار مشتركا الشركة العليا ولوجد
حالة ووجدت مرجدة ووجدت وجدا اذا اصبت
وغضبت وحزنت لانها ليس بمعنى العلم والظن
افعال الناقصة انما سميت ناقصة لانها
لا تتم بمرفوعها كالافعال الغير الناقصة وما وضع اي
افعال وضعت لتقرير الفاعل على صفة اي العمدة
فيما وضعت له بهذه الافعال هو تقرير الفاعل على صفة
ولا يخفى ان هذه الصفة خارجة عن ذلك
التقرير الذي هو العمدة في الموضوع له لان ذلك التقرير
نسبة بين الفاعل والصفة فكل من طرفيها خارج عنها
فخرج عن حد الافعال التامة لانها موضوعة لصفة

فصل
افعال الناقصة

وتنوير الفاعل عليها فكل من الصفة والتنوير عدة فيما وضعت
له الا التنوير وحده وانما جعلنا التنوير المذكور عدة للموضوع
له في الافعال الناقصة لانها موضوعة لاشتمالها على معان زايدة
على ذلك التنوير كالزمان وهو الكل والانتقال والدوام
والاستمرار في بعضها ولو جعل الموضوع له جزئيات ذلك التنوير
فيقال صار مثلا موضوع لتنوير الفاعل على صفة على وجه
الانتقال اليه في الزمان الماضي وكذا الكل فعل فعلها
فلا شك ان كل جزئي تام الموضوع له بالنسبة الى هذا
موضوع له والصفة خارجة عنه فوجه افعال الناقصة منها
لا يبعد ان يجعل اللام في قولهم التنوير الفاعل للغرض الاصلي
الوضع ولا شك ان الغرض من وضع الافعال الناقصة
هو التنوير المذكور لا الصفات بخلاف افعال التامة
فان الغرض من وضعها مجموعها التنوير في كل وقت
فخرجت عن حدها فظهر بما ذكرنا ان هذا الحد لا يتجاوزه الى
قيد زايد لاخراج الافعال التامة اصلا وهي الى الافعال
الناقصة كان وصار واصبح وامسى واضحى وظل

وبات



وبات وانفض وعاد وعدا وراح وما زال وما انفك
وما فتى بالهمزة وقيل بالياء وما برح وما دام وليس
ولم يذكر سنبويه منها سوى كان وصار وما دام وليس
ثم قال وما كان نحو هن من الفعل مما يستغنى عن الخبر
والظاهر انها غير محصورة وقد يضم كثير من الافعال
الناقصة معنى الناقصة كما تقول تم الشغل بهذا عشرة
فصير عشرة تامة وكما تقول زيد عالما اي صار زيد عالما كاملا
وقد جاء في قولهم ما جاءت حاجتك ناقصة ضمير
اسمها وحاجتك خبرها اما ان تكون ما نافية وجاءت بمعنى
كانت وفيها ضمير لما تقدم من القرار ونحوه اي
لم تكن هذه على قدر ما تحتاج اليه او استعارة الضمير
لما جاءت بقود اليها واما ان تكون ما استفهامية خبرها كما في
انك وشأنها اية حاجة صارت حاجتك وجاءت
تعد ناقصة في قولهم ارشف شفرة حتى تعدت اي صارت
شفرة كاملة حسنة اي رمح قصير فالاولى ان يقال
جاء بمعنى الموضع الذي استعملها العرب فيه فلا فالقرار

الى

ما هو فيه منه كقولك اشاعر منها وفقر والمطر كانها قطع الخرز
وقد كانت فراخا بيضها اى جميع بيضه صارت فراخا بيوضها
فلانى بيوضها لم يكن فراخا بل صارت فراخا ويكون فيها ضمير الشان
هذا ايتم عطف على قوله لتثبت اى كان يكون ناقصة يكون فيها
ضمير الشان واسمها والجملة الواقعة بعدها خبرها حذف الضمير
كقوله اذا مت وكان الناس صنفان ساست واقومت بلادا
كنت اصنع ويكون تامة عطف على قوله ويكون ناقصة اى كان
يكون تامة بالمرفوع من حاجة الى المنصوب بمعنى ثبت ووقع
كقولهم كانت الكائنة والمقدر بكاين وقوله تعالى فيكون
ويكون زايدة وهى التى وجودها وعدمها للاخبار بالمعنى
على كقوله تعالى كيف نكلم من كان فى المهد صبيا اى كيف نكلم
فى المهد حال كونه صبيا فكان زايدة لتحقيق المعنى على المضى وانما
هذين القسمين مع كونهما غير ناقصة استيفاء لوجوه استعمالها
وصار للانتقال اما من صفة لصفة نحو صار زيد عالما
واما من حقيقة الى حقيقة نحو صار الطين خزفا ويكون



ندخل هذه الافعال ما كان كونه على الجملة الاسمية المركبة
المتداولة الخ لا عطفا الخ اى لا اصل اعطاها الخ فتستفيد
حكما معناها اى معنى هذه الافعال يعنى ان ارادة المتكلم
مثل صار زيد عشابا معنى صار الاسقاء وصفاه
اى اثره الخ فتت عليه كون الخبر منتقلا اليه فلما دخل
على الجملة الاسمية اعنى زيد عشبا افاد معناه الذى
هو الانتقال اعطى الخبر حتى غنى اثر ذلك الانتقال
وهو كون الخبر منتقلا اليه فقرن بهذه الافعال الا
الاول لكونه فاعلا وسقت الخ الثانى لسلامته بالمفعولية
فى توقف الفعل عليه مثل كان زيد قاعما فكان يكون
ناقصة كائنة لتثبوت خبرها لاسمها ثبوتا ماضيا اى
كائنا فى زمان الماضى دائما مستمرا ولا يدل على هذا
والمطلق الا على كون زيد قاعما فعلا او متصفا نحو
كان زيد عالما فصار معنى صار عطف على قوله
لتثبوت خبرها اى كان يكون ناقصة معنى صار فاد
من قبيل عطف احد القسمين على الآخر لا على

تامة بمعنى الاشتغال من عمله مكان او من ذات الى ذات ثم يتعدى الى
نحو سار زيد البلد كذا ومن يكرا عمرو ويلحق بصار مثل الا وجه
واستحال وتحول وارتد قال الله تعالى فارتد بصيرا وقال
الشاعر ان العداة سينحيل مودة وقال فيالك من نغر تحولن ابو
واصبح وامسى واضحى لاقتران مضمون الجملة باوقاتها المدلول
عليها بمواد هالا بتصورها مثل اصبح زيد قائما وامسى زيد
واضحى زيد حزينا فالمثال الاول يدل على اقتران مضمون الجملة
وهو قيام زيد بوقت الصباح وعلى هذا القياس المثالان
الاخيران ويكون بمعنى صار نحو اصبح اوامسى او اضحى زيد
غنيا اى صار وليس المراد انه صار في الصباح او المسا او على
الضحى بهذه الصفة وتكون تامة بمعنى الدخول في هذه الاوقات
لاقتران مضمون الجملة بوقتها فاذا قلت ظل زيد ساير بمعنى ثبت
له ذلك في جميع نهاره واذا قلت بات زيد ساير امعناه ثبت له
ذلك في جميع ليله وبمعنى صار نحو ظل زيد غنيا وبات عمرو فقيرا
اى صار وقد يجيء هذان الفعلان تامين ايضا نحو ظللت

تقول اصبح زيد اذا دخل في الصباح وظل وبات اه



بمكان كذا وبت مبيتا طيبا لكن لما كان مجيئها تامين في غاية قلة
جعل في حكم العدم وكذلك لم يذكرهما تامين في فصلها
عن الافعال الثلثة السابقة واضرو عاد وغدا وراح فهذه الافعال
الاربعة ناقصة اذا كانت بمعنى صار وتامة في مثل قولك
اضرو عاد زيد من سفره اى رجع وغدا اذا مشى في وقت الغداة
وراح اذا مشى في وقت الرواح وهو ما بعد الزوال الى الليل
واسقط المص ذكر هذه الافعال الاربعة من البين هنا مقام التفصيل
مع ذكرها في مقام الاجمال وكان الوجه انها من الملحقات ولذا
لم يذكرها صدر المفصل وقال صاحب اللباب والحق بها اضرو عاد
وغدا وراح فاسقطها عن البين اشارة الى عدم الاعتداد بها
لانها من الملحقات وما زال من زال الا من زال يزول فانه تامة وما
بمعناه فمن برح اى زال ومنه البارحة الليلة الماضية وما فتئ
ابح بمعناه وما انفك اى ما انفصل احتمل ان خبرها الا جزء لك الا
فعال الغاء لها عن اسرها فاعلا تنبيها على ان اسرها قبل
على حدة ومن المرفوعات كان خبرها على حدة من المنصوبات

مذ قبل

اى قبل انا علمها خبرها اى من قت معين ان يقبل عادة فمعنى
ما زال زيد يسير الاستمرار امارته من زمان قابليته وصلاحيته
للامارة اما دلالتها على الاستمرار فلان النفى ما خوذ فى
معنى هذه الافعال فاذا دخلت ادوات النفى عليها كانت
معانيها انفى النفى ونفى النفى لاستمرار الثبوت واعتبار الصلاحية
والقابلية معلوم عقلا ويلزمها اى هذه الافعال الاربعة
اذا اريد بها استمرار الثبوت النفى بدخول ادواته عليه لفظا
وهو ظاهر او تقديرا كقوله تعالى تالله تفتؤ تذكر يوسف اى لا
تفتؤ فانه لو لم يدخل ادوات النفى عليها لم يلزم نفى النفى المستلزم
لاستمرار المقصود منها وما دام لتوقيت امر اى تعيينه بمدة
ثبوت خبرها لفاعلها بان جعلت تلك المدة ظرف زمان له
وذلك لان لفظ ما مصدرية توقتى مع ما بعدها فى تاويل
المصدر وتقدير الزمان قبل المصادر كثير وانما قدر الزمان قبل
ولا بد منه لان حصول كلام بقيد فايدة تامة والى هذا اشار بقوله
ومن ثم اى من اجل ان لتوقيت امر مبهمة ثبوت خبرها لفاعلها



الاخرى
الا وجود كلام مستقلا بافادة لا يرجع مع اسمه وخبره ظرف والظرف فضلة
غير مستقل بالافادة مثل اجلس ما دام زيد جالسا اى اجلس
مدة دوام جلوس زيد فما دام لم يشفع ما دام باجلس ولم
يحصل من المجموع كلام لا يفيد فايدة تامة بخلاف الافعال الناقصة
غير النفى فانها مع اسمائها واخبارها كلام مستقل بالافادة
فلا حاجة الى وجود كلام قبلها ليس زيد قائما اليوم فليس مضمون الجملة
اى ثبوت زمان الحال نحو ليس زيد قائما اى الان وهذا هو
الجمهور وقيل هى لنفى مضمون الجملة مطلقا ولذلك تقيد تارة
بزمان الحال كما تقدم وليس زيد قائما الان وتارة بزمان المستقبل نحو قوله تعالى
الا يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم وهذا مذهب سيبويه
ويصح تقديم اخبارها اى اخبار الافعال الناقصة كلها
على اسمائها اذ ليس فيها الا تقديم المتصرف على المرفوع فيما
عامل نصبا فان اريد بجواز التقديم الذى الغالب ترجيحه
وعدم تنبيهه ان تقييد بمثل قولنا وما المراد بعرض ما يقتضى تقديمها

عليها نحو كم كان مالك او تاخيرها عنها نحو ما ضرب عدو ي صديقه

فينبغي ان اريد به نفي الضرورة عن نقيضها العدم فقط ان يقيد بمثل قولنا اذا لم يمنع مانع من التقديم ويجوز ان يكون واجبا كالمثال المذكور وهي اي الافعال الناقصة وتقديمها اي تقديم اخبارها عليها اي على تلك الافعال واقعة على ثلثة اقسام لا يجوز فيه تقديم اخبارها عليها وهو ما اذا كان الرابط وهو احد عوض فعلا لكونها افعالا لا يجوز تقديم المنصوب على المرفوع في الافعال التي

فينبغي

لا يجوز تقديم اخبارها عليها وهو اي هذا القسم

وقسم ما اول كلمة ما نافية فان كانت لو مصدرية اما اذا كانت نافية فلامتناع تقديم ما في حيز النفي كان يقتضي التصدر واما اذا كانت مصدرية فلامتناع تقديم معمول المصدر على نفس المصدر ويخالف هذا الحكم خلة فانها تجر كيان ان يكون هذا الخلاف واقعا ظاهر من جانبه لان جمهور كما يقتضي باب الفاعلة لتقديمهم فكانه لا مخالف منهم وذلك الخلاف في غير ما دام لان اداة النفي لما دخلت على الفعل الذي معناه النفي افادة التيسير فصار بمنزلة كان فلا يلزم تقديم ما في حيز النفي بحسب المعنى

وقسم مختلف فيه ظهر في الخلاف فمن الجمهور من يمنعهم فان لا مع بعض

فتعالها هنا بمعنى الفاعل المقتضي لمشاركة امرين في اصل الفعل مريحا وهو اي القسم المختلف فيه كاد ليس فالمبرد والكوفيون وابن سراج والزجاجي على انه لا يجوز مراعاة للنفي اذ يمتنع تقديم معمول النفي عليه والبصريون وسيبويه والفراء والفارسي على جوازه بناء على انه فعل وجواز تقديم معمول الفعل عليه وبين الطائفتين وحكم هذا القسم معارضة وبحاذاته وبهذا اندفع ما قيل كان من الواجب على الامام ان يجعل ما في اولى اقسام النافية من القسم المختلف فيه لوقوع الخلاف فيها من اين كيا ذا فعال المقاربة ما وضع اي فعل وضع لدنو الخبر اي للدلالة على قرب حصول للفاعل رجاء منصوب على المصدرية بتقدير مضاف اي ذو رجاء او على انه مفعول له بتقدير مضاف اي لرجاء

افعال المقاربة

لا يجوز

بان يكون ذلك الدنو لاجل رجاء المتكلم وطمعه حصول الخبر او لاجل رجاء المخاطب به نحو قولك عسى زيدا ويخرج بدل على حصول الخروج لزيد بسبب انك ترجو ذلك وتطمع او لانك جازم به او واضع لدنو الخبر وقرب شؤنه للفاعل حصولا اي نحو حصول بان يكون

اخبار المتكلم بذلك لدنو لاشراف الخبر على حصوله للفاعل

فكاد في قولك كاد زيد ان يخرج بناء على قرب حصول الخروج لزيد

لجوهك بقرب حصوله وضع لدنو الخبر وقرب حصول الفاعل

اخذ فيه اي تناول وشروع في الخبر بان يكون ذلك الدنو بسبب

جزم المتكلم بشروع الفاعل في الخبر بالتصدي لما يفعل الله تعالى طفق زيد

اخذ يخرج نداء على حصول الخروج لزيد بسبب جزم المتكلم بشروعه

فما يفعل الله قالا ان ما وضع لدنو الخبر جاء على قول سيبويه

فالطبع والتشبث والاشتياق في المحبوب والاشتياق في المكروه نحو عديت

ان صوت ومعنى الاشتياق الخوف وهو غير متصرف حيث

لا يجيء منه مضارع ومجهول ولم ينته الى غير ذلك من الامثلة

وانما لم يتصرف وعرى لتضمن انشاء الطمع والرجاء كعسى والاشتياق

والمحروف في الاخبار بمعنى الحروف لا يتصرف فيها القول على احد استعمالين

ريد ان يخرج وهو ان يكون بعده اسم غير فعل مضارع مصدر بان

استقبالية تقويبا لمعنى الوعد الذي هو توقع وجود الفعل في الاستقبال

فريدا اسم عسى وان يخرج في محل النصب بالخبرية التي هي حال من زيد الخروج



بتقدير مضاف اما في جانب الاسم نحو عسى حال زيد الخروج او في جانب

الخبر اي عسى زيد ذا الخروج لوجوب صدق الخبر على الاسم وعلى

هذا عسى ناقصة وقيل المضارع مع ان يشبه بالمفعول لكنه ليس بمفعول ولا يلزم

صدقه على الاسم وتقدير المضاف تكلف وذلك لا لمعنى لا علم

قارب زيد ان يخرج اي الخروج ثم نقل الى الشاء الطمع فالمضارع

مع ان واقع على المفعولية وصيرورة الاشياء فهو مشبه

بالمفعول وعسى على هذا تامة وقال الكوفيون ان يفعل في محل

الرفع بدلا مما قبله بدل الاشتمال لان فيه اجمالا ما تفصيلا وفي

الشيء تم تفسيره وقع عظيم لذلك الشيء نفوس وقال الشارح المحقق والذي

يرجحه ان هذا وجه قريب وقوله على الاستعمال الاخر عسى ان يخرج

زيد بالكسر مرفوع فقط وهو ما كان في الاستعمال الاول فانتصب

عن الخبر لاستعمال الاسم على المنسوب والمنسوب اليه كما استغنى

وعلمت ان زيدا قام عن المفعول الاخر فاقيم مقامه فهي في الاستعمال

ناقصة وانما اقتصر على المرفوع من غير قصد اقامة مقام المرفوع

والمنصوب بمعنى فرق خروج زيد فهي تامة وبهذا احتمال اخر

الذي كان في صورة الخبر فانتصب لشبهه بالمفعول به

الابهام الخ

وهو ان يكون زيد مرفوعا بانه اسم عسى وفي يخرج ضمير يعود
الى زيد وان يخرج في محل النصب بانه خبر عسى وآخر وهو ان يجعل
ذلك من باب التنازع بين عسى ويخرج في زيد فان اعمل الاول كان زيد
اسم عسى وان يخرج خبر المقدم عليه وان اعمل الثاني كان اسم عسى
ما استكن فيه من ضمير زيد وخبره وان يخرج زيد فهي على هذين الاولين
حنا الى تاقصة ايضا وقد يجيء فان عن الفعل المضارع فالاستعمال
تشبيها لها بكاد وفكاد ان كاد زيد يخرج لم يزيد كرو فيه اذ كذلك
فيه ان كونها عسى لهم مرادهم الذي اميت فيه يكون وراءه
فرج قريب كان لا حصر ان يكون وراءه فجذف ان كاد دون الاستعمال
الثاني لعدم مشابهته قولك عسى ان يخرج زيد كقولك كاد زيد يخرج
والنفي اي ما وضع له نو لم يخرج نو حصول كاد نقول للفاعل في الحال نفاه عليه
اسم محض كما هو الاصل وخبر فعل المضارع لبيان على قرب حصول الخبر
على المحال باعتبار احد معنييه من غير ان للدلالة على الاستقبال في
المحال وقد دخل ان خبر كاد تشبيها له بعسى كما ان يجذف ان عن عسى
تشبيها لها بكاد كقولهم قد كان من طول البلا ان يصح فلما كان كاد

كاد زيد يخرج وعسى ان يخرج
بالنسبة الى المعنى المحصول



منهما شابها للاخر اعطى كل منهما حكم الاخر في وجوبه وافاد خلا
النفي على كاد فهو اي كاد كالافعال الباقية كسائر الافعال وافادة اذ
النفي نفي مضمونها على القول الاصح ما فيا كان او مستقبلا
وقيل نفيا اي نفي كان يكون للاثبات مطلقا ما فيا كان او مستقبلا
اما الماضي فكقوله تعالى وما كادوا يفعلون فان المراد اثبات الفعل
لا نفيه بدليل اقدر بوا واما في المضارع فكقول الشاعر اقوادي
الروم لم يكد يسيء الهوى ولم يسلم خطيبهم وقيره قول لم يكد يفعل
لم يحد فلو كما كان نفي كاد للاثبات لما خطئوها ولما عيره
تخطيئها جيب عن الاول بان قوله تعالى وكادوا يفعلون
بدا على انتفاء الذبح وانتفاء الفعل القريب منه في وقت ما وقوله
فذبحوها يدل على ثبوت الذبح بعد انتفاء القرب منه وكلا نفي
بين انتفاء شيء في وقت بعينه وقت آخر وعن الثاني فلتخطيط بعض
الفضلاء تخطيط قومه في الرمز وذلك الرمز في تسليم تخطيئهم وعن
عيسه انه قال
قدم الزبير الكوفة واعتم من ابن شبرمة وغيره قال عيسه حدثت ابا بكر
فقال اخطأ ابن شبرمة في كذا وكذا واخطأ وذا الرمة حين غيره

فلتخطئة

وانتقاء

النكارة

انما هو كقوله تعالى لم يكد يراها ولم يرها ولن يكون اى النفى
الداخل على كاد وما يشتق منه فى الماضى للاثبات وفى المستقبل للنفى
اى كسائر الافعال وافادة النفى فيما مضى تمكن كاد فى الدعوى كما
يقول انا ما كاد وافعل وقد عرفت التمكن والجواب عنه فى
الدعوى الثانية بقوله ذى الرمة اذا غير الهجر المحبين لم يكد
حبيبك يبكى حين نادى او بالنفى الداخل على يكاد اشعاء قريب
عن البراجم اى الوصال فالنفى الداخل على يكاد لا الافعال وهذا
لا يثبت دعواه بمجرد ذلك ما لم يثبت دعواه الاولى وقد عرفت
وجه القدح فيها وعلى تسليمها والثالث وهو ما وضع لدنو الخبر وقرب
ثبوته للفاعل فلم نأخذه شروع وليطفق بمعنى اخذ الفعل يقال طفق
يطفق كعلم يعلم طفقا وطفوقا وقد جاء طفق يطفق كضرب يضرب
الراء بمعنى قرب فيكون الشامل لاسم الفاعل وجعل بمعنى طفق واخذ
بمعنى شرع اى سائر الافعال الاربعة فى الاستعمال مثل كاد فى كون خبرها
المضارع بغير ان تقول طفق زيد واخذ وكرب يفعل وجعل يفعل تقول
قال الله تعالى وطفقا يخصفان اى كان بمعنى اسرع عطف على طفقت

وهى اى اوشك مثل عسى وكاد فى الاستعمال تارة يستعمل استعمال
عسى على وجهين تحو اوشك زيد ان يجى واوشك ان يجى زيد وتارة
يستعمل استعمال كاد بدون ان نحو اوشك زيد فعل التعجب
فعل التعجب ما وضع لانشاء التعجب وفى بعض النسخ افعال التعجب وفى
اكثر النسخ فعلا التعجب بصيغة التثنية فاراد الفعل بالنظر الى ان
التعريف للجنس وجمعه بالنظر الى كثرة افراده وتثنية بالنظر الى نوعى
صيغة وعلى كل تقدير فالتعريف للجنس المفهوم فى ضمن التثنية
والجمع انهم فهموا من وضع اى فعل وضع لان الكلام فى افعال
فلا ينتقض الحد بمثل لله در فلان وافعل به لكن ينتقض بمحو ما قال الله من شاء
ولا شك عندى فى انه فعل وضع لانشاء التعجب وليس بمحض الدعاء
الان يقال هذه الافعال ليست موضوعة للتعجب بل استعملت لذلك
بعد الوضع او المراد ما وضع لانشاء التعجب بحيث لا يستعمل فى غيره
وما ذكر من مواد النقص كثيرا ما يستعمل فى الدعاء والمراد اى الفعل
التعجبى او لما وضع لانشاء التعجب صيغتان احدهما صيغة الفعل الذى
تضمنه تركيب الفعل والاخرى صيغة الفعل الذى تضمنه تركيب افعل

بشرط ان يكون فى هذين التركيبين فعلا التعجب غير
متصرفين فلا تغير ان الى مضارع ومجهول وتاييث وتثنية وجمع الا فى بعض النسخ وهى
اى فعلا التعجب غير متصرفة ومثل ما احسن زيدا واحسن به ولا يبنيان
اى فعلا التعجب لا مما يبنى منه افعل التفضيل المشابهة لهما من حيث
كا فعل م — ان كلا منهما للمبالغة والتاكيد وكذا الابهام والافتقار الى التفسير وقد
ضمنا استفهمى الطعام وما الكذب وتوصل فى الفعل الممتنع
او فلانى صوبل فيه م — صيغة التعجب منه من باب او ثلاثى مجرد مما فيه لون او عيب بمثل ما
استخراجه واشذ بها استخراجا اى توصل بانهما من فعل لا يتصرف بناء ما منهما
ويجعل الممتنع مفعولا او مجرورا بالباء لا يتصرف فيهما اى فى صيغة التعجب
اى بتقديم م — بتقديم جائز فيما عدا صيغتى التعجب كتقديم المفعول والجار والمجرور على
الفعل
المفعول وتاخير اى تاخير جائز فيما عدا هما كتاخير الفعل وانما قيد التقديم
قيل والتاخير بما تا لئلا يكون عدم التصرف فيهما من خواص صيغة التعجب فان المقام
يقتضى بيان الاحكام الخاصة بهما فلا يليق ما زيدا احسن ولا بزيد احسن
النقل الى التعجب م — لانهما بعد النقل الى ما يجرى مجرى الامثال فلا يغير ان كما لا يغير الامثال
قيل عدم التصرف بالتقديم يستلزم عدم التصرف بالتاخير والعكس لا



تقديم الشئ يستلزم تاخير غيره وكذا تاخيره يستلزم تقديم غيره
فلو اكتفى باحدهما لكفى واجيب بان ذكر التاخير انما هو للتاكيد لا للتاسيس
على ان كلا واحد منهما وان لم ينفصل عن الاخر بالوجود لكنه ينفصل عنه
بالقصد فكانه اعتبر القصد ولا يتصرف فيهما بالقاع فصل بين العامل
والمعمول نحو ما احسن فى الدار زيدا واكرم اليوم زيدا لاجرائهما مجرى
امثال الاسبق وجاز المجاز فى الفصل بالظرف لما سمع من العرب قولهم
ما احسن بالرجل زيدا ومعناه انه كان ذا فى الماضى حسن واقع دائم
انه لم يتصل بزمان التكلم بل كان دايما قبله وما ابتداء اى خبر
مبتدا
على ان يكون المصدر بمعنى اسم المفعول او ذو ابتداء بتقدير المضاف
وفى بعض النسخ ما ابتدائيته ومعناها انكرة بمعنى شئ كانت النكارة
مناسبة التعجب لانه يكون فيما خفى سببه وما بعدها اى بعد ما
اى ما موصولة م — النجرمن باب شرف اهر ذا ناب موصولة عند الاخفش والنجر بحذف
اى الذى احسن زيدا اى جعله فاحسن شئ غظيم وقال الفراء ما استفهامية
ما بعدها خبرها قال شارح الوضى وهو قوى من حيث المعنى لان
كان مهما يستفهم عنه وقد يستفاد من الاستفهام

ان يعمل وجاز الاكثر دون الفصل بكلمة كان مثل
ملكان احسن م

معنى التعجب منه او ركيك يوم الدين او احسن بزيد فعل صيرته امر
او معناه للماضي منه افعل بمعنى صار ذا فعل كالحم اى صار ذا الحم وبه اى
مجروره فاعل لهذا الفعل عند سيبويه والياء زائدة لازمة لا
اى فان تقول ما اذا كان التعجب منه ازيد من صلتها نحو احسن ان يقوم اخوك ما هو الفعل
تزاد صير عند سيبويه في افعل لان الفاعل واحد ليس الا وبرا ان فاعل مجرورة
منصوبا عند الاخفش لاحسن اى مجرورة احسن على ان يكون همزة افعل
للصيرورة والياء للتعدية اى لجعل اللازم متعديا فالمعنى صيرة
فاحسن او الياء زائدة على ان يكون احسن متعديا بنفسه ويكون
همزة احسن للتعدية كاخرج ففيه اى في افعل ضمير هو فاعل اى احسن
انت بزيد او بزيدا اى اجعل احسن بمعنى صيره وقال الفراء وتبعه
الزمخشري اذا احسن امر لكل احد بان يجعل زيدا حسنا وانما يجعل كذلك
بان يصفه بالحسن فكانه قيل اوصف بالحسن كيف شئت كما قالوا في فسر يا
الحسن كلما يمكن ان يكون في شخص افعال المدح والذم يعني لا فعال
للشهرة عند النحاة بهذا اللقب ما وضع اى فعل وضع لاشتماله
او هم فلم يكن مثل ممدوحة وذمة منها لانه لم يوضع للاتصاف فيهما

والذم افعال المدح



ويسوءها في الاصل فعلان على وزن فعل بكسر العين قد اطرد في لغتهم
في فعل اذا كان فاؤه مفتوحا وعينه حلقيا اربع لغات احدها بفتح
الفاء وكسر العين وهي الاصل والثانية فعل باسكان العين مع فتح الفاء
والثالثة بها اسكان العين مع كسر الفاء والرابعة كسر الفاء اتباعا للعين
والاكثر في هذين الفعلين عند بني تميم اذا قصد بهما المدح والذم
كسر الفاء واسكان العين قال سيبويه وكان عامة العرب اتفقوا على انه
بنو تميم وشرطهما اى شرط نعم وبئس ان يكون الفاعل معرفا باللام للعهد
الذهني وهي لواحد غير معين ابتداء ويصير معينا بذكر المخصوص بعده
ويكون في الكلام تفصيلا بعد الاجمال ويكون مضمرا مميزا بنكرة منصوبة اى
باللام اما بغير واسطة نحو نعم صاحبا الرجل زيد او بواسطة نحو نعم
فرس غلام الرجل او بالجر اى ومجرورها مضمر اى مميزا نكرة منصوبة مفسرة
او مضافا الى نكرة او معرفة اضافة تقريبية نحو نعم ربجلا او غلام رجل
او زيدا وحسن وجه انت المميز اما بمعنى شيء منصوبا بالمحل على التمييز
مثل فنعم صاحبا اى شيئا هو وقال الفراء وابو علي هو موصول بمعنى
الذي فاعل نعم وتكون العلة باسمها او تقديرا اى محذوفة لان هي مخصوص

ونعم في النفس نحو نعم الرجل زيد او هو يكون

او نعم رجلا نفس غلام الرجل

اى نعم الذى فعله هى اى الصدقات وقد سيبويه والكسائى ما معرفة تامة بمعنى الشئ فعنى فنعما هى نعم الشئ هو فما هو للفاعل كونه بمعنى ذى اللام وهى مخصصة وبعدة لذلك الفاعل المخصوص بالمدح او الذم بعدية اما هو بحب القال لان قد تقدم المخصوص فى نحو زيد نعم الرجل صح فى المفتاح وهو اى المخصوص مبتداء وما قبله اى الجملة الواقعة قبله خبره ولم يصح هذه الجملة الواقعة خبرا الى ضمير المبتداء لقيام لام التعريف العهد مقام او خبر مبتداء محذوف هو مثل نعم الرجل زيد فى هذا المثال اما مبتداء ونعم الرجل مقدما عليه خبره واما خبر مبتداء محذوف على تقدير سوال قائل لما قيل نعم الرجل فكانه سئل من هو فقيل زيد اى هو زيد نعم الرجل او نعم زيد رجلا واحدة وعلى الوجه الثانى جملتان او اى الشرط المخصوص من بعض شروط وقوعه مخصوصا مطابقة الفاعل اى مطابقة الفاعل ومطابق الفاعل اياه فى الجنس حقيقة او تاويلا وفى الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث كونه عبارة عن الفاعل فى المعنى المخصص عن نعم الرجل زيد ونعم الرجلان الزيدان ونعم الرجال الزيدون وبئست المراة هند وبئست المراتان هندان وبئست النساء الهندات

وبئست

ان يقال نعم المراة هند بالتانيث لانها لما كان غير منصرف لشبهها الحرف لم يجب الحاق العلامة بها او قوله تعالى القوم الذين كذبوا جاء سوال حيث وقع المخصوص مبتدا تقديره مثل الذين كذبوا او يجعل الذين صفة للقوم وحذف المخصوص اذا علم بالقرينة مثل قوله تعالى فنعم العبد اى ايوب انه اواب فى قصته وقوله تعالى فنعم الماهدون اى نحن سواء مثل فى افادة الزم والشرائط والاحكام ومنها اى ومن افعال المدح والذم حبذا حيث جاء مركبا من حب الشئ اذا صار محبوبا ومن ذا فاعلا اى ناقلا هذا الفعل اذا ولا يتغير اى حبذا وفاعل اذا ما هو عليه فلا يثنى ولا يجمع ولا يونث اذا كان المخصوص مثنى او جمعا او مونثا لجريها مجرى الامثال التى لا تغير فتقال حبذا الزيدان وحبذا الزيدون وحبذا هند اى بعد حبذا المخصوص واعرابا اى اعراب مخصوص حبذا كاعراب مخصوص نعم على الوجهين المذكورين ويجوز ان يقع قبل المخصوص اى مخصوص حبذا او بعده اى بعد مخصوصه تميزا وحال على وقوعه مخصوصة فى الافراد والتثنية والجمع والتانيث نحو حبذا رجلا زيد ورجلا

اى نفس مثل القوم المكذبين ضلالهم و قيل بحذف المخصوص

وهو اى حبذا

صحة ايراد الحال ما يفيد فائدة تامة في مقامها بالنسبة للمصدر من الذوق
الى الكوفة نحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم لان معنى اعوذ الخ اتبرأ
بالجر عطف على الابتداء اى ويجيء للتبيين بيانا اى لاظهار المقصود
بهم وعلامة تحسن وضع الموصول في موضعه شرعا ما اجتنب الوحشي الخ فانك
لو قلت ما اجتنب الوحشي الذي هو الجرس استقام المعنى في التبعيض نحو
اى قد يجيء من التبعيض وعلامة صحة وضع بعض مكانه نحو اخذت من
الدراهم اى بعض الدراهم وزائدة عطف على قوله للابتداء فانه يكون
بالخبرية وبدونها لا يكون الا في غير الكلام الموجب نحو ما جاءني من احد بل
جاءني من احد خلافا للكوفيين والاخفش فانهم يجوزون زيادتها
في الموجب بشرط سبق النفي بقولهم قد كان من مطر فانها عندهم سدت مسد
نفي سابق وقد كان من مطر وشهد صاحبا البصريين بزيادة من في الكلام الموجب
مناولا يكون فيها للتبعيض او التبيين اى قد كان بعض مطر او شيء من
مطر والى الانتهاء الغاية فهي بعد المعنى مفادية لمن سواء كان في
المكان نحو خرجت الى السوق او الزمان نحو اتممت الصيام الى الليل او غيره
هما نحو تلطخ اليك فان قلب المحاط به محاط به مشبه به باعتبار الشمول والمراد



مع قليل كقوله تعالى ولا تأكلوا اموالهم الى اموالكم اى مع اموالكم
ونحو كذلك اى مثل الرفق يكون الانتهاء الغاية ويجيء مع كثيرا لهم
يكتف وكونها مع تشبيها بالى كما اكتفى وكونها للانتهاء الغاية للتفاوت
الواقع بينهما بالقلة والكثرة ويختصون اى حتى بالظاهر اى بالاسم الظاهر فلا يدخلونه
كما يدخل اليه لانها لو دخلت على المضمر لالتبس الضمير المجرور بالمنصوب
لجواز وقوعها بعدها خلافا للمبرد فانه جوز دخولها على المضمر
ووقع وبعضوا استعمال العرب على سبيل الندرة والجمهور يحكمون
فلا يجوز ونه قياسا وفي الظرفية اى الظرفية المدخول الشيء حقيقة نحو
الماء في الكوز او مجازا نحو النجاة في الصدق بعضه على قليل لا كثير تعالى
ولاصلبنكم في جذوع النخل اى على جذوع النخل لان الصلب الالصاق
المجيء مع الباء هذا كائن وهو مرتد بزيد فان الباء فيه يفيد لصوق
مرورك بزيد اى بمكان يقرب منه والاستعانة اى استعانة الفاعل
في صدور الفعل عنه مجرورها نحو كتبت بالقلم والمصاحبة اى مصاحبة المجرور
واشتراكهما مع الفرس في الاحتراز اما يلزم ان يكون الرجل حال
الفرس ملتبسا به فالالصاق يستلزم الملتصقان غير عكس والمقابلة اى

نحو اشتريت الفرس بسرجه اى مع
سرجه فمعناه مصاحبة السرج

لافادة وقوع مجرورها في مقابلة شيء آخر نحو لك هذا
بذاك والتعدية اي جعل الفعل اللازم متعديا بتضمين معنى التصيير
نحو الله اعلى واعلا فان معنى ذهب زيد ذهبت به وذهبت عنه ومعنى
ذهبت بزيد صيرته ذاهبا والتعدية بهذا المعنى مختصة بالباء واما التعدية
بمعنى الصاق معنى الفعل الموصول بواسطة مرور الجر فالحروف الجارة
كلها تشترك في ذلك الا فتختص بها بعض حروف دون حرف والظرفية نحو جلست
بالمسجد اي في المسجد وزايدة في الخبر في الاستفهام بهل لا
مطلقا نحو هل زيد بقايم فلا يقال هل زيد بقاعد والنفي بليس نحو
ليس زيد بكاتب وبما نحو ما زيد بواكب فهي تزاد في الخبر في هذه الصور
قياسا وفي غيره اي غير الخبر الواقع في الاستفهام والنفي سماعا نحو
لم يكن نحو بحسبك درهم وكفى بالله شهيدا والقسم نحو بحسبك زيد وكفى الله شهيدا او القويد او كان خبرا لكن لا في الاستفهام
والنفي نحو حسبك بزيد واللام للاختصاص بملكية نحو المال
لزيد وبلا ملكية نحو الجل للفرس والتعليل اي لبيان علة شيء
ذهنا نحو ضربت للتاديب او خارجا نحو خرجت لمخافتك اي بمعنى

عن مع القول نحو قلت لزيد انه لم يفعل الشر اي قلت عنه وزيادة
نحو زيد في الدار اي زيد فيكم ومعنى الباء والقسم التعجب نحو لله لا يسوء
الاجل وانما يستعمل في الامور العظام فلا يقال لله لقد طار الذباب
ورب للتقليل اي لاشاء التعليل ولهذا وجب لها صدر الكلام
كما ان الكم وجب لها صدر الكلام لكونها لانشاء التنكير مختصة بنكرة
لعدم احتياجها الى المعرفة موصوفة ليتحقق التقليل الذي هو مدلول
رب لانا اذا وصفنا الشيء صار اخص واقل مما لم يوصف واشتراط
كونها موصوفة انما هو على مذهب لا صح وهذا مذهب ابي علي
وقد تقع وقيل لا يجب ذلك والمختار عند المصنف الوجوب وهذا
الذي ذكر من تقليل اصلها ثم يستعمل في معنى التكثير كالتحقيق
وذا التقليل كالمجاز المحتاج الى القرينة وفعلها اي فعل رب يعني
الذي تعلق به رب فعلا ماضيا لانها للتقليل المحقق ولا يتصور ذلك
الا في الماضي نحو ربه رجل كريم لقيته او ربه رجل كريم لم الماه وقد
يحذف وفاعل ذلك الفعل الماضي غالبا اي في غالب الاستعمالات
لوجود القرائن نحو ربه رجل كريم لقيته وقد يذكر اي رب

على التمييز

ملوضمر منهم لانه جمع لما ليكره ومنصوب بالفتحة على الضمير مفرد وان كان
المميز مثنى او مجموعا مذكرا ان كان المميز مونثا نحو بربه جاريتين
او جاريات او امراتين او نساء مثلا فالكوفيين فيه مطابقة
التمييز في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث فانهم يقولون
ربهما رجلين وربهم رجال او بهما امراة وربهما امرتين وربهن نساء
وتلحقها اي ربما الكفافة المانع عن العمل فتدخل بعد دخولها على الجمل
نحو ربما تجيء بسيفها وترسها اي وربما تجيء وحكمها ان تدخل على نكرة
موصوفة تشاركها بلفظ ليس بها انيس الا الجائي والذاهب وهذه الواو
للعطف عند سيبويه وليست بجزئة فان لم يكن قبل الكلام ما يعطف عليها
فالعطف ثم ان كانت في اول بيت قدر لها معطوف عليه وعند الكوفيين
انها هي العاطفة ثم صارت تارة مقام ربما جازة بنفسها الجر وربما
يحذف ربما فلا يقدرون لها معطوفا عليه لان ذلك تعسف والواو والقسم
انما يكون عند حذف الفعل اي فعل القسم فلا يقال والله ولك
لكثرة استعمالهما القسم فيهما لكثرة استعمال الاسم المبدوء امنها الباء دون غيره
السؤال يعني لا يستعمل الواو والسؤال فلا يقال والله اخبرني كما يقال

بالله اخبرني حظا للواو وعوضا عن رتبة الباء مختصة بالظاهر بعض
الواو مختصة بالظاهر سواء كان اسم الله او غيره
قد تجيء كقولك لا افعل ومثل بلى يفعل والله او ورب الكعبة ذلك لا اقعد
بايضم لحظ مرتبة عن رتبة الاصل اي مثل الواو وكثر اطراد حذف
الفعل وكونها لغير السؤال مختصة باسم الله من الاسماء الظاهرة حظا
لم رتبتها عن مرتبة اصلها الذي هو الواو وبخصصها ببعض المظهرة
وخص منها هو اصل وباب القسم وهو اسم الله والباء اعم
منها اي من الواو والتاء في الجميع اي في جميع ما ذكر من حذف الفعل
وكونها لغير السؤال والدخول على المظهر مطلقا او على اسم الله
خاصة فهي كما يكون عند حذف الفعل يكون عند ذكره نحو بالله واقسم
بالله وكما يكون لغير السؤال يكون للسؤال ايضا نحو بالله لافعلن وبك
لافعلن والدخول على المظهر لا يختص باسم الله حتى تجر بالرحمن
لافعلن بخلاف غيرها فانها مختصان ببعض هذه الامور كما عرفت
فالمراد بالجميع جميع ما ذكر من الامور المختصة لا الاختصاص
ولا يرد انه لا يصح اذ تعاقب الباء والواو مع الاختصاص وبدونه

وهو الباء بخفضه بالجر
الضمير ويخص الظاهر بالاسم
والتاء بخفضها

٣٤٠

لكان قسما وقد يتلقى اى يجاب القسم الذى ليس السؤال باللام وان او نفيا او لا كالقسم فى الموجبة الاسمية نحو والله لزيد قائم وفعلية نحو والله لا يقعد زيد او كذا وان فيها اى فى الاسمية نحو والله ان زيدا لقائم وما لا فى المنفية اسمية كانت او فعلية نحو والله ما زيد بقائم ولا يقوم زيد وقد يحذف حرف النفى لوجود القرينة كقولهم تالله تفتؤ تذكر يوسف اى لا تفتؤ واما قلم السؤال فلا يتلقى الا بما فيه معنى الطلب نحو والله اخبرنى وبالله هل قام زيد وقد يجاب القسم جزاء اى جواب القسم اذا عرض اى توسط القسم بين اجزاء الجملة التى تدل على جواب القسم او تقدم اى القسم ما يدل عليه اى على جواب القسم نحو زيد والله قائم وزيد قائم والله لاستغنائه عن الجواب فى هاتين الصورتين لوجود ما يدل عليه والجملة المذكورة وان كانت جوابا للقسم صح للمعنى لكنها لم تقع جوابا لعدم الدال على كونها جوابا لا لعدم صلاحيتها لذلك ولهذا لا يجب فيها علامة جوابا بالقسم وقد تجاوزه اى تجاوز القسم شيئا فشيئا وتعدية عن شيء هنا وذلك اما بزوال القسم عن شيء كالتأكيد وصولا الى ثالث نحو ضربت الشهر عن القوس اى الصيد او بالوصول الى واحد نحو اخذت عند العلم او بالزوال عن



نحو اديت عنه الدين وعلى للاستعلاء اى لاستعلاء شيء على شيء حقيقة نحو زيد على السطح وعليه دين فدخل نحو عمرو على الامير وعلى للتعليل نحو قوله تعالى ولتكبروا الله على ما هداكم اى لهدايته اياكم ومن للتبيين نحو ما يفتح الله للناس من رحمة اى من رحمة والكاف للتشبيه نحو زيد كالاسد وزيادة نحو ليس كمثله شيء اى ليس مثله شيء على التقديرين مثل شيء بعض الوجوه وقد يكون اى الكاف اسما بمعنى المثل نحو ينصحكن عن البرد اى عن مثل البرد الذائب للطافة ويختص اى الكاف بالظاهر اى بالاسم الظاهر عند الجمهور فلا يقال كه استغناء عنه بمثل ونحو وقد تدخل على المرفوع نحو ما انا كانت خلافا للمبرد فانه اجاز ذلك مطلقا نظرا الى ما جاء فى بعض اشعارهم ومذ ومنذ للزمان الماضى او الحاضر اى للابتداء فى الزمان الماضى او الحاضر يعنى اذا اريد بهما الزمان الماضى فالمراد ان المراد بهما ابتداء زمان الفعل المثبت او المنفى هو ذلك الزمان الماضى الذى اريد بهما لا جميعه كما اذا قلت سافرت من البلد منذ سنة كذا او ما رايته مذ سنة كذا فشرط ان يكون هذه السنة ماضية لا يكون انت فيها فان معناه ان ابتداء مسافرتى او عدم رؤيتى كان هذه السنة وامتد الى الان والنظر فيه عطف على الابتداء اى وهما للظرفية المحضة عن غير اعتبار معنى الابتداء

في الزمان الحاضر اي الذي اعتبرته حاضرا وان مضى بعضه يعني اذا
اريد بهما الزمان الذي اعتبر حاضرا فالمراد ان جميع زمان الفعل هو الذي
الزمان الحاضر نحو ما رايته مذ شهر او مذ يومنا اي جميع زمان انتفاء رؤيتنا
هو هذا الشهر او اليوم الحاضر عندنا لانهما لو لم يقتضيا بعد ولم يمتد زمان
الفعل الى ما وراءهما لكان يصح اعتبارهما مسدا الزمان الفعل فالكلام
المذكور ان كلامها للظرفية ويمكن ان يجعلا كاذ اما لا لابتداء كما
بتوهم بعض الخلط لكن بتقدير مضافا اي ما رايته مذ دخول شهر نا او حاشا
وعدا وخلا للاستثناء اي لاستقاء ما بعدها عن ما قبلها فاذا جرت بها ما بعدها
يكون حروفا جارة وبهذا الاعتبار ذكرت ههنا نحو جاء في القوم حاشا
زيد وعدا زيد وخلا زيد واذا نصب يكون افعالا للحروف المشبهة بالفعل
ووجه شبهها به اما لفظا فلانقاسها لفعل الثلاثي والرباعي
والخماسي وبناءها على الفتح مثله واما معنى فلان معانيها معاني
الافعال مثل اكدت وشبهت واسندركت وتمنيت وترجيت وكان
المناسب ان يعبر عنها بالحروف المشبهت على صيغة جمع القلة لكونها ستة لكنهم
لما عبروا عن الحروف الجارة والعاطفة مثلا بصيغة جمع الكثرة لم يستحسنوا



تغيير الاسلوب مع شيوع استعمال كل من صيغتي جمع القلة والكثرة فلا اخرى على
انها اذا لوحظت مع وقوعها الحاصل بتحقيق فوتانها والغالب تبليغ
مبلغ جمع الكثرة فهي اذ وان وكاذ وكان وليت ولعل اخرها لكونها للانشاء
بخلاف الاربعة السابقة لها اي لهذه الحروف صدر الكلام وجوبا ليعلم من اول
الامر انها اي قسم من اقسام الكلام اذ الكلام منها يدل على مضمونه كالكلام المؤكد
والمشتمل على التشبيه والاستدراك والتمني والترجي سواء كان المفتوح
فرعي بعكسها اي باقيها على حذف المضاف بان يقتضي عدم الصدارة بعكس
لانها مع اسمها وخبرها في تاويل المفرد فلا بد لها من التعلق بشيء اخر
حتى يتم كلاما وقوعت في الصدر اشتبهت بان المكسورة في صورة
الكتابة وانما حملنا العكس على اقتضاء عدم الصدارة لا على عدم
اقتضاء الصدارة لان هذه الحروف بحروف الاستفتاح يكفي فوق ذلك وتلحقها اي بهذه
الحروف ما الكافة قيل اي تعرف هذه الحروف عن العمل لكن ما الكافة على
الاصح اي على افصح اللغات مثل انما زيد قائم وقد يعمل على غير الافصح
وبعض اشعارهم وتدخل هذه الحروف اي جميعا او بعضها اما على الافعال
لان ما الكافة اخرجتها عن العمل فلا يلزم ان يكون مدخولها صالحا للعمل

اما بعد هاء

فان المكسورة لا تغير الجملة ولا تخرجها عن كونها جملة فاذا قلت ان زيدا قائم
افدت ما افدت بقولك زيد قائم مع زيادة التاكيد وان المفتوحة
مع جملتها اي مع اسمها وخبرها اسما جملة باعتبار ما كانت عليه قبل
دخولها عليهما وحكم المفرد ومن ثم اي من اجل الفرق المذكور وجب
موضع الجملة اي في موضع يقتضي الجملة وجب الفتح وموضع المفرد اي في موضع
يقتضي المفرد وذكرت ان ابتداء اي في ابتداء الكلام لكونه موضع الجملة نحو ان
زيدا قائم وكسرت ايضا بعد القول وما يشتق منه لان المقول قول لا يكون
الا جملة نحو قال زيد ان عمرا قائم وكسرت ايضا بعد اسم الموصول لان صلة
الموصول لا يكون الا جملة نحو جاءني الذي انه قائم وفتحت حال كونها
مع جملتها فاعلة نحو يلفني ان زيدا عالم لوجوب كون الفاعل مفردا
او حال كونها مع جملتها مبتدأ نحو عندي انك فاضل لوجوب كون المبتدأ
مفردا او حال كونها مع جملتها مفعولا لها نحو عجبت من اشتهار انك عالم
لوجوب كون المفعول له مفردا فالواو لا انك بفتح الهمزة لانه اي ما بعد لولا
الامتناعية لا انّي ما بعد لولا الامتناعية مبتدأ وكون لا اسمها
اسمها وخبرها بعدها معمول للفعل الواجب حذفه لولا التحضيضية

معنى

المبتدأ مفردا واجب نحو لولا
انك منطلق لطلقت وكذلك
بعد لولا التحضيضية

١ قائم لوجوب كون المفعول له مفردا
او حال كونها مع جملتها

لولا انك معاذ الله نزعت فرتبني صدر
منك وكذلك قالوا لولا انك بفتح الهمزة لانه اي ما بعد لولا فاعل
لفعل محذوف والفاعل يجب ان يكون مفردا اي لولا انك كائن قائم
لو وقع قيامك فان جاز في موضع التقدير جاز تقدير المفرد وتقدير
الجملة جاز الامران الفتح والكسر على تقدير جعلان مع اسمها وخبرها
مفردا والكسر على تقدير جعلها معها جملة مثل من يكرمني فانا اكرمه
حاوقع بعد الفاء نحو انت فان كان المراد من يكرمني فانا اكرمه وجب
الكسر لكونها واقعة في موضع الجملة وان كان المراد من يكرمني فجزاؤه
اكرامي اكرامي ثابت له وجب الفتح لانها وقعت في موضع المفرد
لانها اما مبتدأ او خبر لمبتدأ ومثل قولك اذا انه عبد القفا
حاوقعت بعد اذا المفاجاة يجوز فيها الكسر على انها مع اسمها وخبرها
جملة واقعة بعد اذا المفاجاة والفتح على انها مع اسمها مبتدأ ومحذوف
خبر اي اذا عبوديته للقفا واللهازم ثابتة وقائم البيت وكنت ارى
زيدا كما قيل سيدا اذا انه عبد القفا واللهازم وقولا رويت على صيغة
المجهول
بمعنى اظن وزيدا مفعول الثاني وسيدا مفعوله الثالث وكما قيل

اي لولا زعت

معترضة ومعنى كونه عبد القفاه واللهازم انه ليس بحازم فقاه
ولهازمه اى هنة ان يا كل بعظم قفاه ولهازم به واللهزمتان عظمان
ناتيان فى اللحيين تحت الاذنين جمعها بارادة ما فوق الواحد او بالنظر
مع حوليها تغليبا وشبهه بالجر عطف على اذا اعبد القفا اى مثل
عبد القفا ومثل شبهه وما وجدناه لبعض وكثير من النسخ فمن جملة ابيات
قولهم اولما اقول اذا احد الله فان جملة ما موصولا وموصوفة
كان حاصل المعنى اول مقول فى تعيين الكسرة اول المقول اذا احد الله
لا المعنى المصدرى فان معنى المصدرى اعنى الحمد قول خاص وليس
المقول الا ان جعلت ما مصدرية كان حاصل المعنى اول اقول
تعين الفتح لان اول الاقوال هو المعنى المصدرى الذى هو
اذا المفتوح مع جملته لا ما هو من جنس المقول ولذلك اى لاجل ان
المكسورة لا تغير المعنى الجملة كان اسمها المنصوب فى محل الرفع لاجلها فى
حكم العدم اذ فايدتها التاكيد فقط جاز العطف على اسم ان المكسورة
من حيث انه فى محل الرفع سواء كانت المكسورة مكسورة لفظا او حكما
بالرفع بان يكون المفتوحة فى حكم المكسورة كما اذا وقعت بعد العلم مثل



ان زيدا قايم وعمرو وعلمت ان ازيدا قايم وعمرو فان فى هذه المثال وان كانت
مفتوحة لفظا فهى مكسورة حكما حيث يكون مع ما عملت فيه بتاويل
الجملة فصح ان يرفع المعطوف على اسمها حملا على محله دون المفتوحة
فانه لم يجز العطف على محل اسمها بالرفع فانها لما غيرت معنى الجملة لان المعطوف
عدمها ولم يشترط فى العطف على اسم ان المكسورة بالرفع مضى الخبر اى اكثر
قبل المعطوف لفظا مثل ان زيدا قايم وعمرو كاتبا او تقديرا مثل انه زيدا
وعمرو قايم اى ان زيدا قايم وعمرو لانه لو لم يمض قبله لا لفظا ولا تقديرا
لزم اجتماع عاملين على اعراب واحد مثل ان زيدا وعمرو اخوان فانه
لا شك ان اخوان خبر عن كل من المعطوف والمعطوف عليه
فمن حيث انه خبر عن اسم ان يكون العامل فيه نصبا ومن حيث انه خبر
المعطوف وعلى اسم يكون العامل فيه رفعا بالابتداء ولزم اجتماع عاملين
اعنى ان والابتداء على رفعه وهو باطل خلافا للكوفيين فانهم لا يشترطون
فى صحة هذا العطف مضى الخبر فان ان عندهم لا يعمل الا فى الاسم والخبر
مرفوع بالابتداء كما كان قبل دخول ان عليه فلا يلزم اجتماع عاملين على
اعراب واحد ولا فرق لكونه اى لكون اسم ان مبنيا فى جواز العطف على

اسم ان قبل مجيء الخبر عند البصريين فلا يجوز عندهم انك وزيدا ذاهبان
كما انه لا يجوز ان زيدا وعمرو ذاهبان لان المحذور المذكور مشترك بينهما
خلافا للمبرد والكسائي فانهما يجوزان في مثل انك وزيدا ذاهبان العطف
والكسائي فانهما يجوزان في مثل انك وزيدا ذاهبان العطف على محل اسم
ان بناء على ان محل اسم ان المرتفع عمل ان في اسمه بواسطة بنائه
فكأنها لم يعمل فيه فلا يلزم المحذور المذكور ولكن في جواز العطف على محل
اسم كذلك اي مثل ان لانه لا يغير معنى الجملة عما كانت عليه قبل دخول
فان معناه الاستدراك وهو لا ينافي المعنى الاصلي كما انه لا ينافي
التأكيد فيجوز اعتبار محل اسم وعطف عليه بالرفع مثل ان المكسورة
كما تقول لم يخرج زيد ولكن عمرو فاخرج ويكرم ولا يجوز في سائر حروف
المشبهة بالفعل العطف على محل اسمها لعدم بقاء المحل لاصله فيها
فلا يتغير محل اسمها لفظا لذلك اي لاجل ان ان المكسورة لا يتغير الجملة والمتوسطة معنى
تغيير دخلت اللام التي هي التأكيد معنى الجملة مع المكسورة التي هي اصلا
لذلك التأكيد دونها اي دون المفتوحة لكونها بمعنى المفرد فلا تصحيح
معها ما هو لتأكيد معنى الجملة على الخبر متعلق بدخلت اي دخلت اللام

مع المكسورة على الخبر اي على جزء الخبر نحو ان زيدا لقائم او دخلت
على الاسم اي على اسمها اذا فصل بينه اي بين الاسم وبينها اي بين ان
ان نحو ان في الدار لزيدا ونحو ان زيدا لعلى رأسك كلا وانما خص دخول
اللام بهذه الصور لان في وما عداها يلزم توالي المؤكدات
اعني ان المكسورة واللام وهم كرهوا ذلك واختاروا تقديم ان وتأخير
اللام ترجيحا للعامل على ما ليس بعامل وتأخير اللام ولكن على
خبرها او على ما بينهما ضعيف لانها وان لم تغير معنى الجملة لا
توافق اللام مثل ان في معناه الذي هو التأكيد وقد جاء مع ضعفه
في قول الشاعر ولكنني من حبها لعميد وتحقق ان المكسورة لتثقيل
وكثرة الاستعمال فيلزمها بعد التخفيف اللام وقد يجوز الغاؤها
اي ابطال عملها والغالب لغوان بعض وجوه شابهتها مع الفعل
الاخر وكونها على ثلثة احرف كما يجوز اعمالها على هو الاصل والغاؤها
لم يذكره صريحا واللام على كلا التقديرين لازم لها اما فالفرق
ظاهر بين المخففة والنافية في مثل ان زيد قائم وان زيد لقائم
واما في الاعمال فلاطراد الباب ولان كثيرا من الاسماء لا يظهر فيها

اعراب لفظي لكونها اعرابا تقديريا او لكونه مبنيا وهذا خلاف مذهب
سيبويه وسائر النحاة فانهم قالوا عند لا محل لا يلزم ضياع اللام
لحصول الفرق بالعمل وبجرد دخولها اي دخول المحققة على
المبتداء اعمالا اي فعالة التي هي مرددة داخل المبتداء والخبر لا غير مثل كان
وظن واخواتها لان الاصل دخولها عليها فاذا ذكر الوسط استرط ان
لا يفوت دخولها على ما يقتضيه المبتداء والخبر رعاية للاصل بخلاف
مكان كقوله تعالى وان كانت لكبيرة وان ظننتك لمن الكاذبين
خلافا للكوفيين في التعميم اي تعميم الدخول وعدم تخصيصه بدخول
المبتداء والخبر لان الاصل الدخول على الفعل فانه متفق عليه بالكوفيين
خالفا البصريين في تجريد خولها على غير داخلها ممسكين
بقول الشاعر نالله ربك ان قتلت لمسلما وجبت عليك عقوبة
المتعمد وهو شاذ عند البصريين وتخفيف المفتوحة كالمكسورة فيعمل
عند التخفيف على سبيل الوجوب في ضمير شان محذوف والتقدير
ان مشابهة المفتوحة بالفعل اكثر من مشابهة المكسورة به كما سبق
واعمال المكسورة بعد تخفيفها توسعة الكلام واقع كقوله تعالى



وان كلا لما ليوفينهم واعمال المفتوحة بعد تخفيفها لم يجيء في
سعة الكلام ويلزم منه بحسب الظاهر ترجيح الاضعف على الاقوى
وهو فلك غير جايز فقدروا اخبر الشان حتى يكون اسما للمفتوحة
بعد تخفيفها والجملة المفسرة ضمير الشان خبرا لها فيكون عاملا
في المبتداء والخبر كما كانت في الاصل فهي لا تزال عاملا بخلاف
المكسورة فانها قد تكون عاملا وقد لا تكون والعمل في الظاهر ان كان
اقوى من العمل في المقدر لكن دوام العمل في المقدر يقاوم العمل في الظاهر
في وقت ووقت فلا يلزم ترجيح الاضعف على الاقوى فتدخل اي ان
المفتوحة على الجملة الصالحة لان يكون مفسرة لضمير الشان مطلقا
سواء كانت اسمية او فعلية وداخلا فعلها على المبتداء والخبر
او غيرهما داخلا شانا لها اي اعمال المفتوحة في غيره اي غير ضمير الشان
ولكنه قد حكى بعض اهل اللغة اعمالها في المضمر في السعة تحو قولهم الظن
الناء قايم واحسبته ذاهب وهذه رواية شاذة غير معروفة انها
في الضرورة فجاء في المضمر فقط قال الشاعر فلو انك في يوم الرخاء سالتني
فراقك لم ابخل وانت صديق ويلزمها اي المفتوحة المخففة

حال كونها مقرونة بزمن الفعل اى الفعل المتصرف فتجلة فى غير متصرف نحو
ان ليس الانسان الا ناسيا وان عسى ان يكون قد اقترب والسين على ان
سيكون منكم مرضى وسوف تكتب شهادتهم ويعلم المولى ينفعه ان ترى
يا زيد ما قد راعا وقد نحو ليعلم ان قد بلغوا وسلامة وبهم ولزوم
هذه الامور الثلثة للفرق بين ان المخففة وبين ان المصدرية الناصبة
ولئلا يكون كالعوض من النون المحذوفة او حرف النفى نحو افلا يرون ان
لا يرجع اليهم وليس لزوم حرف النفى لها لئلا يكون كالعوض من النون المحذوفة
فانه لا يحصل بمجرده الفرق بين المخففة والمصدرية فانه يجتمع مع كل
منهما فالفارق بينهما اما من حيث المعنى لانه ان عنى به الاستقبال فهى
المخففة والا فهى المصدرية واما من حيث اللفظ لانه ان كان الفعل
المنفى منصوبا فهى المصدرية والا فهى المخففة وكان للتشبيه اى
وهو حرف يراد به على الصحيح جملا على اخواتها ولانها اصل عدم التركيب
وعند الخليل انها مركبة من الكاف وان المكسورة واصل كان زيد
لزيد كالاسد قدمت الكاف فى الاصل جارة وان حرفت عن حكم الجارة
وبجارة انما دخل على المفرد فراعوا الصورة وفتحوا الهمزة وان كان الغنى

ليعلم انشائية التشبيه من اول الامر
وفتحت الهمزة لان الكاف فى الاصل

على الكسرة وتخفف اى كان سلبى عن العمل على الاستعمال الافصح وخرجها
عن المشابهة لفواز فتحها الاخر كقول الشاعر وصدر البيت شرق الاذن
كان ثديا ه حقان وانا علتها قلت كان تذبيه لكنه على الاستعمال
المخففة ويجوز ان يقال غير مقدرة بعدها المضمر لعدم الداعى اليه
كما كان فى ان المخففة ولكن وهى عند البصريين مفردة وقال الكوفيون
هى مركبة من لا وان المكسورة المصدرة بالكاف الزائدة واصلا كان
فحذفت كسرة الهمزة الى الكاف وحذفت الهمزة وكلمة لا تفيد ما بعدها
ليس كما قبلها بل هو مخالف له نفيا واثباتا وكلمة ان تخفف ويجوز

الغير الافصح لما عرفت واذا لم تعملها لفظا
ففيها ضمير شان مقدر عندهم كما فى ان م

تفيل ٣

ما بعدها للاستدراك ومعنى الاستدراك رفع توهم يتولد من
الكلام المتقدم فاذا قلت جاءنى زيد فقد نه توهم ان عمرا ايضا جاء
فاذا قلت لكن عمرا لم يجئ رفعت ذلك التوهم بنفوك لكن عمرا لم يجئ وتوسط
اى لكن بين كلامين متغايرين نفيا واثباتا معنى اى تغايرا معنويا
والمراد بالمعنوى ما لهذا قصد عليه واللفظ فقد يكون نحو
جاءنى زيد لكن عمرا لم يجئ وقد لا يكون نحو زيد حاضر لكن عمرا غائب
وتخفف اى لكن قلت على الافصح عن العمل لخروجها عن المشابهة واشتبهت

العلم طقة لفظا ومعنى فاجريت مجراها بخلاف ان وان المخففتين
فانه ليس لهما ما اجرينا عليه وفي بعض النسخ على الاكثر وكذا اشارة
الى ما جاء عن يونس والاخفش وبعضهم اعمالها قياسا على اخواتها
المخففة الواو وهي اما العاطفة للجملة على الجملة واما اعتراضية وجعل
الشارح الوجه الاخير اظهر وليت للتمني اي لكناية فتدخل على الممكن
نحو ليت زيدا قايم وعلى المستحيل نحو ليتنا لنا بابا يعني دواخل الفراء
ليت زيدا قايما بنصب المعطوفين بناء على ان ليت للتمني فلا تاثير
زيدا قايما اي اتمناه كائنا على صفة القيام فالجزآن منصوبان
على المفعولية بمعنى ليت واجاز الكسائي نصب الجزء الثاني بعد بر كان
وتمسكها قول الشاعر يا ليت ايام الصبى رواجعا فالفراء يقول معناه
اضف ايام الصبى رواجعا والكسائي يقول اي ليت ايام الصبى كانت
رواجعا والمحققون على ان رواجعا منصوب على الحالية من
الضمير المستكن في خبرها المحذوف اي ليت ايام الصبى لنا كائنة حالكونها
راجعة ولعل للترجي اي كما تشاء ولا تدخل على المستحيل ومعناه التوقع
امر مرجو او مخوف كقولك لعلك تفلح ولعل الساعة



قريب والغالب هو الاول وشذ تجريها اي بكلة لعل كما جاء في
اللغة العقيلية واشذ السيرافي في ذلك وذاء ودعا يا من يجيب الى الندى
فلم يستجب عند ذاك مجيب فقلت ادع اخرى وارفع الصوت دعوة
لعل ابي المغوار منك قريب واجيب بانه يحتمل ان يكون على سبيل
الحكاية كذا قال المحقق الشريف يعني انه وقع مجرورا او موضع آخر
فجاء على ما كان وكان اشهر ذلك الرجل يا ابا المغوار فلا يجب
ان يجعل في احوال الثلثة ياليا ولعل مراد المصنف ما ذكر من التاويل
ان هذا ليت يحتمل ان يكون من قبيل هذه اللغة الشاذة والا فلا
حاجة الى التاويل بعد ما جاز الوجود بها وحكم بشذوذه بحرف
العاطفة في اللغة الاخرى ولما كانت هذه حروف تمثيل المعطوف
لا المعطوف عليه سميت عاطفة وهي الواو والفاء وثم وحتى واو اما
بكل الجهة وام وكاو بل ولكن وعد بعضهم اي المفردة منها وعند
كثيرين ان ما بعدها عطف بيان لما قبلها كما ذهب بعض آخر الى
ان بل التي بعدها مفرد نحو جاءني زيد بل عمرو وما جاءني
لان ما بعدها بدل الغلط مما قبلها وبدل الغلط بدونها غير فصيح واما

العاطفة
الحروف

العطف

فتصير مطروقة في كلامهم لانها موضوعة لتدارك مثل هذه الغلط فالاربعة
الاول للجمع ثم من انه يكون مطلقا او مع ترتيب مراد الضحاك بالجمع هنا
ان لا يكون لاحد الشيئين او الاشياء كانت واما ليس المراد
اجتماع المعطوف والمعطوف عليه في الفعل في زمان ما وان كان مقصودا لك
جاء في زيد وعمرو او في زيد وعمرو اي حصل الفعل من كليهما لا من احدهما
دون الاخر فالواو للجمع مطلقا لا ترتيب فيها بيان لا طلاقها اي
ترتيب فيها بين المعطوف والمعطوف عليه بحسب زمان الفعل لا يفهم هذا
الترتيب منها وجودا او صدقا والفاء للترتيب بحرف مهلة وحتى مثلها
اي مثل ثم في الترتيب بمهلة غير ان المهلة في حتى اقل منها في ثم فهي
متوسطة بين الفاء التي لا مهلة فيها وبين ثم المتضمنة للمهلة
ومعطوفها اي معطوف بحتى على المعطوف بحتى اما بعضاه وضعا
جزء قوي او ضعيف من حيث انه قوي او ضعيف من متبوعه اي متبوع
معطوفها ليفيد اي المعطوف بها قوة في المعطوف او ضعفا فيه
اي ليدل عليها حتى يتميز الجزء بالقوة والضعف من الكل فيصير
كانه غيره فيصلح لان يجعل غاية وتهاية وانتهاء الفعل المتعلق بالكل

اي مع الترتيب بمهلة وهو مفقود هنا اي مثل الفاء في مطلق الترتيب بمهلة وهو مفقود هنا مطلقا وترتيب

وان انتهاء الفعل اليه على شمول جميع اجزاء الكل نحو مات الناس
حتى الانبياء وقدم الحاج حتى المشاة والفرق بين ثم وحتى بعد اشتراكهما
في الترتيب مع المهلة من وجهين احدهما ان اشتراك المعطوف
بحتى جزء من متبوعه ولا يشترط ذلك في ثم وثانيهما ان المهلة المعتبرة
في ثم انما هو بحسب الخارج نحو جاء في زيد ثم عمرو وحتى بحسب الذهن
فان المناسب بحسب الذهني ان يتعلق الموت اولا بغير الانبياء وان
كان موت الانبياء بحسب الخارج في اثناء موت الناس وهكذا المناسب
في الذهن تقدم قدوم ركبان الحاج على رجالهم وذلك كان في بعض
الاوقات على عكس ذلك ومع هذا يصح ان يقال قدم الحاج حتى المشاة
واعلم ان انتهاء الفعل بالجزء الاقوى او الاضعف كما يفيد عموم الفعل لجميع
اجزاء ما اتصل به كذلك انتهاؤه بالملاقي للاخير يفيد ذلك العموم كقولك
مات الناس حتى الانبياء ونمت البارحة حتى الصباح فان ذلك يفيد شمول النوم لجميع اجزاء الليلة ولذلك
استعملت حتى الجارة في المحسنين جميعا الا انه لم يأت في العاطفة ما يدل
على الاخير فان امر حتى ان يكون مجرورها اكثر استعمالها فيكون الباطفة
محمولا عندهم على الجارة واذا كانت محمولة عليها لم ينعطف بها الا في

ويتعلق بعد التعلق بهم بالابتداء

بثم في الموضعين امرا واحدا لكنت لما كان مشتملا على شرطين بصحة
وقوع ام المتصلة فوع عليه باعتبار كل واحد منهما حكما اخر
وجعلها اثنانة وكل موضع الى شرطا اخر لاخ عن سابقه ولن اقتصر
على قوله ومن ثم لم يجز واول الكلام وعطف قوله كان جوابها
بالتعيين على قوله لم يجز وتعلق كل حكم بشرط على طريق اللف والنشر
لكان اخصر واحسن كما لا يخفى وام المنقطعة كبل في الاضراب عن
الاول ومثل الهمزة في ذلك الشاك والواقع قبلها اما خبر مثل
قولك انها لابل ام شاة اي القطعة التي ارادها اولا وهي جملة
خبرية فلما علمت انها ليست بابل اعرضت عن هذا الخبر او
ثم شككت في انها شاة او شيء اخر فاستفهمت عنها بقولك ام شاة
اي بل هي شاة واما استفهام كما تقول لزيد عندك ام عمرو اي بل عمرو
حين يقصد الاضراب عن الاستفهام الاول الى الاستفهام الثاني
واما قبل المعطوف عليه لا تقع مع اما اي غير مستعملة لانها
يعني اذا عطف شيء على اخر بأما يلزم ان يصدر المعطوف عليه اولا بأما
ثم عطف عليه المعطوف بأما نحو جاءني اما زيد واما عمرو وليعلم من اول

للمتن ٣



امر ان الكلام على الشك جايزة مع او ليعني اذ عطف شيء على اخر اذا يجوز
ان يصدر المعطوف عليه باما نحو جاءني اما زيد او عمرو ولكن لا يجب
نحو جاءني زيد او عمرو وذهب بعض النحاة الى ان اما ليست من الحروف
العاطفة ولا ترفع قبل المعطوف وعليه ايضا يدخل عليها احد
الواو والعاطفة فلو كانت هي ايضا للعطف يلزم ايراد عاطفين بمعنى
ويكون احدهما التعريف والجواب عن الاول انا اما السابقة على المعطوف
عليه ليست للعطف بل للتفصيل على الشك او الابهام كما عرفت وعن
الثاني ان الواو والداخلة كل على اما الثانية لعطفها على اما الاولى
واما الثانية لعطف ما بعدها على ما بعد اما هما معينا اي بالنسبة
الى الحكم الواحد من الامرين المعطوف والمعطوف عليه فالحكم ههنا للمعطوف
عليه لا المعطوف نحو جاءني زيد لا عمرو فحكم المجيء لزيد لا لعمرو وبالعكس
في جاءني اما زيد او عمرو فحكم المجيء في المعطوف عليه على عكس الاول والمعطوف
عليه في حكم المسكوت عنه فان لم يحكم عليه بنفي المجيء ولا بضده ولا
ضدا والذي وقع منه لم يكن بطريق القصد والحذاء فعنه بكلمة بل
واما كلمة بل بعد النفي نحو جاءني زيد بل عمرو ففيه خلاف فذهب بعضهم

على النحيي فكلمة لا تنفي الحكم الثابت
للمعطوف عليه عن المعطوف
وكلمة بل بعد الاثبات لصرف الحكم
عن المعطوف عليه الى المعطوف الاخر
نحو جاءني زيد بل عمرو

الاولى نحو ما جاءني زيد لا عمرو ولا يجوز ان يكون هذا من حروف النفي

الى ان كلمة بل لما عرفت حكم النفي من المعطوف عليه الى المعطوف اى بل
ما جاءني عمرو والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه وبعضهم يقول
انها اثبتت حكم المنفي عن المعطوف عليه للمعطوف وعليه في حكم
المسكوت عنه والحكم منفي عنه فمعنى ما جاءني زيد بل عمرو
اي بل جاءني عمرو وزيد اما في حكم المسكوت عنه او المجيء منفي عنه
ولكن لا مرة للنفي اي غير مستعدة بدونه فان كانت لعطف المفرد
على المفرد فهي تقتضيه لا فيكون لا يجاب ما نفي عن الاول فيكون لا
زمة النفي حكم على الاول نحو ما قام زيد لكن عمرو اي قام عمرو وان كانت
لعطف الجملة على الجملة فهي نظيرة بل في مجيئها بعد النفي ولا اثبات بعد
النفي لا اثبات تابعها وبعد لا اثبات لنفي ما بعدها نحو جاءني
زيد لكن عمرو لم يجيء وما جاءني زيد لكن عمرو قد جاء فعلى كل تقدير
غير مستعدة للنفي وحروف التنبيه الا اما وها تصدر بهما الجمل
كلها حتى لا يقع المخاطب من شيء مما يلقى اليه بكلم اليه ولهذا
سميت حروف التنبيه نحو الا ان زيدا قايم واما ان زيدا قايم وها ان زيد قايم
ويدخلها اختاصة من المفرد ات على اسماء الاشارة حتى لا يقع

حروف التنبيه

المخاطب على الاشارة لعلى لا يتعين معانيها الا بها نحو هذا
وهاتا وهاذان وهاتان وهؤلاء حروف التنبيه استعملا لانها
يستعمل للنداء القريب والبعيد وايا وهيا للبعيد واي بفتح
الهمزة وسكون الياء والهمزة للقريب وكاتها اردوا بالقريب ما عدى
البعيد فيدخل فيه المتوسط ايضا فان القريب ينقسم الى القريب متصف
باصل القرب من غير زيادة وله كلمة اي والى اقرب متصف بزيادة
القرب وله الهمزة بخلاف البعيد فانه لم يذكر له مرتبتان فالقريب
بالمعنى المقابل للاقرب هو المتوسط بين كال البعد وكال القرب وفي

حروف النداء

الايجاب نعم وبلى واي بكسر الهمزة وسكون الياء واجل وجير وان بالهمزة
وفتح النون المشددة ومن بيان معاني تلك الحروف وتبيين وجه تسميتها بحروف
الايجاب نعم مقررة لما سبقها اي محققة لمضمونه استفهاما كان
او جزاء نحو في جواب واقام زيد بمعنى قام زيد وفي جواب الم يقم زيد
بمعنى لم يقم زيد وبلى في جواب الم يقم زيد بمعنى قام زيد فمعنى بلى في
جواب الست بربكم انت ربنا ولو قيل في موضع بلى ههنا نعم لكان كفرا
فان معناه حقا انت ربنا قيد بعض استعمال نعم ههنا بجعلها

حروف الايجاب

تصديقا للاثبات المستفاد من انكار النفي وقد اشتهر هذا في العرف
فلو قال احد بانه ليس لزيد اخ او ابن فقال الرجل هو فقال زيد نعم يكون اقرارا
وقولوم مقام بلى لتقرير الاثبات بعد النفي وبلى مختصة بايجاب النفي
يعني تقتضي النفي المتقدم ويجعلها ايجابا سواء كان ذلك النفي محققا
كالاستفهام نحو بلى في جواب من قال ما قام زيد اي قد قام زيد او مقدرا بانم
فهو اي ذلك النفي الذي بعد ذلك الاستفهام كقولك تعالى
الست بربكم قالوا بلى اثبته ربنا وقد جاء على سبيل الشذوذ لتصديق
الايجاب كما تقول في جواب ما قام زيد بلى قام زيد واي اثبات بعد
استفهام كما شكك في غلبة استعمالها مسبوقة بالاستفهام وذكر بعضهم
انها تجيء لتصديق مجرد ايضا وذكر ابن مالك اي بمعنى نعم وهذا مخالف
لما ذكره المصنف ويلزمها القسم اي لا يستعمل الا مع القسم من غير ذكر
بل يقال اي والله وفي بعض النسخ لفعل القسم بدل القسم اي لا يكون المقسم به الا الرب والله والمعنى
يقول اي والله واي وربي واي لعمري واجل وبيا بالكسر والفتح وان
تصديق للخبر وفي بعض النسخ تصديق الخبر كقولك اجل او صدقت ان الخبر قد اثبت
زيدا ولم يأتك اي فداق او لم يات وجاء ان التصديق قد الدعاء ايضا نحو



العويص نحو

قول ابن الزبير لمن قال لعن الله ناقة حملتني اليك اي لعن الله
تلك الناقة وراكبها وجاء بعد الاستفهام ايضا في قول الشاعر بين
شعراء هل تعرفون لبانا من جوى بهما ان اللقاء اي نعم اللقاء فحينها
فهذين الموضعين خلافا فقد يقع زائدا لانها لا يقع الا زائدة
ومعنى كونها زيدة ان اصل المعنى بدونها لا يختل بعدها لانها لا افادة
لها اصلا فان لها فوايد في كلام العرب اما معنوية واما لفظية فالمعنوية
تاكيد المعنى كما في الاستغراقية والباء في خبر ما وليس واما الفايدة اللفظية
فهي تزيين اللفظة وكون زيادتها افصح او كون الكلمة او الكلام بها
مهيأ لاستقامة وزن الشعر او لحسن السجع او غير ذلك ولا يجوز خلو
من الفايدتين معا والا لعدت عبثا ولا يجوز ذلك في كلام الفصحا
ولا سيما في كلام الباري سبحانه وان مخففتين وما ولا وان
والباء واللام فان بكسر الهمزة ويكون النون تزاد مع ما النافية
كثيرا للتاكيد النفي نحو ما ان رايته بعد او قلت اي زيادة ان مع ما
للمصدرية نحو انتظرني ما جلس القاضي اي مدة جلوسه وقلت زيادتها
ايضا مع لما نحو لما ان قام زيد قمت وان بفتح الهمزة وسكون النون تزاد

شعراء

ما ذكره المصنف من كونها تصديقا للخبر
محوج الزيادة وانما سميت هذه الحروف
زوايد لانها زائدة على اصل المعنى

مع لم كثير نحو فلما ان جاء البشير وتزاد بين الواو والقسم المتقدم عليه
نحو والله ان لو قام زيد لقمت وقلت زيادتها مع الكاف نحو قولك كان عطية
تعطو الأناظر اللم ويوما توافينا بوجه مقسم على تقدير ورأيته كظبية
بالجر وما تزاد مع اذا نحو اذا ما تخرج اخرج بمعنى اذا تخرج اخرج ومع أين
نحو اينما تجلس اجلس ومع ان نحو ان ما ترين من البشر احداً حالاً كون
تلك المذكورات مع ما شرط اي ادوات شرط ومع بعض حروف الجر نحو
فبما رحمة من الله لنت لهم ومما خطيئاتهم اغرقوا وعما قليل ليصبحن
صريفي كما ان حروف الخ وقلت زيادة ما مع المضاف نحو غضبت من غير ما جرم
وايا الاحبلين قضيت وقيل ما في هذه كلها نكرة والجر بعدها بدل
منها والاي كلمة لا تزاد مع الواو العاطفة بعد النفي لفظاً نحو ما جاءني
زيد ولا عمرو او معنى نحو غير المغضوب عليهم ولا الضالين وتزاد
بعد ان المصدرية نحو قولهم ما منعك ان لا تسجد اذ امرتك
اي ان تسجد وقلت زيادة لا قيل القسم نحو لا اقسم بيوم القيامة ولا
اقسم بهذا البلد والصحيح زيادتها للتنبيه على جلالة المقسم به بتنزيله
عن القسم فيبرز لذلك في صورة نفي القسم وشذت زيادتها مع المضاف

كقوله فبشر لاحوى وظاهر اي فبشره بالجر لكونه صفة جائز

اي هالك من حار اذا هلك ومن الباء والسلام تقدم ذكرها
مشتملا على ذكر مواضع زيادتها فلا حاجة الى تكرارها هنا وفائدة التقرير
في تقرير كل منهم من المفرد نحو جاءني زيد اي ابو عبد الله والجد كلا
يفعل قطع زرقاء اي باد وان وهي اي مختصرة ما في موضع المفعول اي
متقرر في معنى القول نقل المطوفي في الظروف غير منفك عنه فلا
يقع بعد صريح القول ولا بعد ما ليس في معنى القول فهي لا تقع في
الاكثر الا مفعولا بمقدر اللفظ غير صريح القول ولا في معناه في
نحو قوله تعالى ونادوناه ان يا ابراهيم تقدير المفعول ناديناه المقدر
او ناديناه بلفظ هو قولنا يا ابراهيم وكذلك كتبنا اليه
ان ليت او كتبنا اليه شيئا هو ايت فان حرف دال على ان ايت تقدير
المفعول به المقدر بكتبت وقولهم ما قال لهم الا ما امرتني به ان
اعبد الله فقوله ان اعبد الله تفسير للضمير المقدر في به وامرت
بمعنى القول وليس تفسيرا لما في قولك ما امرتني به لانه مفعول لصريح القول
وقد يفسر بها المفعول به الظاهر كقوله تعالى واوحينا اليه ان اقتل

فقوله ان يا ابراهيم

حروف المصدر

هما يوحى ان اقذفيه فنقول ان اقذفيه تفسير لما يوحى الذى
هو المفعول المطلق وحينما حرف المصدر وما واذ المفتوحة المخففة
وان المفتوحة والمشددة المثقلة ولن اى ما وان المفتوحة
المخففة الفعلية اى الجملة الفعلية بخلاف على الجملة الفعلية
فيجعلها تاويل المصدر نحو قوله وضاقت عليهم الارض بما
رحبت برحبها بضم الراء وهو السعة ونحو قولك يعجبنى ان خرجت
اى خروجك اختصاصا وما المصدرية بالفعلية انما هو عند سيبويه
وجوز غيره بعدها الاسمية قال الفراء وهو اكثر ان كما قيل لا كما ترى
فى مع البلاغة بقولك الدنيا ما الدنيا باقية وان المفتوحة المشددة
للاسمية اى الجملة الاسمية خاصة الا اذا كفت بما فيجوز بعدها
الاسمية والفعلية ومعنى كونها للاسمية انها انما تقع فى خبرها
ويجعلها فى تاويل المفرد الذى هو مصدر خبرها نحو اعجبنى انك قايم
اى قيامك اى ما صدق ومعناه نحو اعجبنى ان زيدا اخوك اى اخوة زيد
فان تعذر تقدرت الكون نحو اعجبنى ان هذا زيدا اى كون هذا زيدا

حروف التخصيص

حروف التخصيص هلا والا وهمشددتين ولولا ولوما لها صدر الكلام

حروف التقريب والتوقع

من اول ٣

لدلالتها على احد انواع الكلام فيصدر لبيد الامر على ان اللام
من ذكر النوع ويلزمها الفعل وفى بعض النسخ ويلزم الفعل فقط نحو
هلا ضربت زيدا وهلا تضرب زيدا او تقديرا نحو الا تضربنا امر بيد
زيد تقريب فتعناه اذا دخلت على الماضى التوبيخ واللوم على ترك
الفعل ومعناه فى المضارع الحض على الفعل والطلب له فهى فى المضارع
بمعنى الامر ولا يكون التحضيض فى الماضى الذى قد فات لانها تستعمل
كثيرا فى الامر المحاسب على انه ترك فى الماضى شيا يمكن تداركه والتقليل
فكانها من حيث المعنى هذا نحو اذا دخلت على الماضى او المضارع
فلا بد فيها من معنى التحقيق ثم انه يضاف الى بعض المواضع الاهذا المعنى
فى الماضى التقريب من الحال مع التوقع لان يكون قد ركب اى حصل
عن قريب ما كنت تتوقعه ومن قول المؤذن قد قامت الصلوة ففيها
اذن ثلثة معان يجتمع التحقيق والتوقع والتقريب وقد يكون مع
التحقق التقريب من غير توقع كما يقول لقد كنت زيدا لمن لم يتوقع تركه
وهو فى المضارع المجرد عن التقليل نحو ان الكذوب قد يصدق وقد
يستعمل للتحقيق مجردا عن معنى التقليل نحو قد نرى تقلب وجهك

سمى بذلك لان فيه معنى التحضيض على ما يستأنف

مصدره مكتوفا للتحاتف واقعا عن
توقع كالمعقول لمن يتوقع وكوب الامير ٣

من خاصب وحاذم وحروف التنفيس
للتقليل اى يضاف الى التحقيق والاغلب ٣

في السماء ويجوز الفصل بينهما وبين الفعل بالقسم نحو قد والله احسنت

وقد تعرض بعد سائر احرف الاستفهام الهمزة وهل لهما صدر الكلام

لاشتمالهما على جزءي الاسمية والفعلية أقام زيد أم قعد وكذلك

هل تقول فيه هل زيد قايم وهل قام زيد الا ان الهمزة تدخل على اسمية

خبرها فعل نحو هل زيد قايم الاحلى شذوذ

لان اصلها ان يكون بمعنى قد كما جاءت

هل وقد لتعادل الف على الانسان حين اى بالفعل

فلما كان اصلها قد وهو من لوازم الافعال فان ازالت فعليتها

تذكر عنه ذا هلة والهمزة اعم تصرفا اي التصرف فيها باعتبار

استعمالها في مواضع استعمالا اكثر من التصرف وهل تقول

تذكون محمودا بالحي وجبت الى الالف من اللام وعانقته وان لم تره في جزءها

ازيد ضربته بادخال الهمزة على الاسم مع وجود الفعل بخلاف

وهو خروجه لاستعمال الهمزة لانها دخلت عليه

هل زيد ضربت لما عرفت وتقول اتضرب زيدا لان المستفهم عنه

على وجه الانكار دون هل تضرب زيدا ام

في مثل هذا الموضع محذوف بالمعية لان اصل اتراني بضرب زيدا

مستحسن

وهو غير مستحسن وهل ضعيف في الاستفهام فلا يجذف

فعلها بخلاف الهمزة فانها قوية فيه وتقول ازيد عندك ام عمرو



الهمزة معادلة لام المتصلة فانه لما قصد الاستفهام عن

احد الامرين تعدد المستفهم عنه فاستعمال الهمزة التي هي لاحد

في باب الاستفهام والاحق وفيه السب واليق وقع هل مع ام

المنقطعة لان المستفهم عنه في صورة ام المنقطعة لم يتعدد

للاضراب عن السوال الاول واستيناف سوال اخر بام المقدرة بالهمزة

فان قولك هل زيد عندك ام عمرو في تقدير اي اعندك عمرو ونفعل ام

اذا ما وقع والذي كان او من لان باد خال الهمزة على ثم والفاء والواو مثل

ثم والفاء في العاطفة بخلاف هل لكونها فرع الهمزة فلا يتصرفها امر وقد تقرر الشرط

ان ولو وامالها صدر الكلام لما مر فان لا استقبال وان دخل على الماضي

ولو على تقول لما يجي وان دخل المستقبل وفي النسخ فان لا استقبال

ولو لا ينفي ومعناه ان ان للاستقبال سواء دخلت على المضارع

او الماضي نحو ان تكرمني اكرمتني اكرمتك فمعنى المثال الثاني بعد

بعد المثال الاول يفهمان وقع منك اكرامي في الاستقبال وقع مني اكرامك

اكرامك فيه وكذلك لو للمضي على ايهما دخلت نحو لو ضربت ضربت ولو

تقرر بامر ترجح بعض احادي الوقوع منكر في الماضي فقد وقع مني ضربك الضما

لانتفاء الثانى ٥

فيه وقد يستعمل لو كان في المستقبل نحو قوله تعالى ولأمة مؤمنة خير من مشركة ولو اعجبتكم واعلم ان المشهور ان لو لانتفاء الاول وبدلالة معناها فانها موضوعة لتعليق حصول امر في الماضي بحصول امر آخر مقدر فيه وما كان حصوله مقدرا في الماضي كان منتفيا فيه قطعا فيلزم لاجل انتفائه انتفاء ما علق به اي فاذا قلت لو جئتني لاكرمتك فقد علق حصول الاكرام في الماضي بحصول المجيء مقدرا فيه فيلزم انتفاؤه بهما معا وكون انتفاء الاكرام مسببا لانتفاء المجيء فزعم المتكلم وقد يستعمل لو بهذا المعنى هو الكثير المتعارف وقد يستعمل على قصد لزوم الثاني للاول مع انتفاء اللازم ليستدل به على انتفاء الملزوم كقوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا فان نفي تعدد الآلهة وعلى ان الفساد منتف فيعلم من ذلك انتفاء التعدد ومن ثم لا يتوهم المعنى ان لو للانتفاء الاول لانتفاء الثاني وخطأ لكثير من المشهور ولم يدر ان ما ذكرنا معنى يقصد اليه في مقام الاستدلال بانتفاء اللازم المعلوم على انتفاء الملزوم المجهول واما المعنى المشهور بيان سببية امر لانتفاء امر بين المعلومين للاخر بحسب الواقع فلا يتصور بها استدلال فانك اذا قلت لو جئتني

لشيء فربط ٥

لاكرمتك لم تقصد ان تعلم المخاطب انتفاء المجيء من انتفاء الاكرام كيف وكلا الانتفاءين معلوم له بل قصدت اعلامه بان انتفاء الاكرام مستند الى الانتفاء الاول وهما استعمالان ثالث وهو ان يقصد بيان استمرار شيء فيربط ذلك الشيء بما يدل على نقيضين عنه كقولك لو اهانني لاكرمته لبيان استمرار وجود الاكرام فانه اذا استلزم اهانته الاكرام فكيف لا يستلزم الاكرام الاكرام ويلزمان اي وان ولو الفعل لفظا كما مر من الامثلة او تقديرا نحو قوله ثم وان احد من المشركين استجارك ولو انتم تملكون اي وان استجارك احد ولو تملكون انتم فاحد وانتم مرفوعان بانهما فاعلان لفعلين محذوفين يفسرهما ظاهر اما احد لفظا وامانتم فلان كان ضمير امتصلا مستترا فالمحذوف الفعل وهو منفصلا بارزا وليس لتاكيد الفاعل الفعل المحذوف فلان حذف الفعل والفاعل ابعد من حذف الفعل وحده ومن ثم اي من اجل لزوم الفعل بعدهما قبل بعد لو المحذوف فعلها انك بالفتح للاداء ان مع معموليه فاعل لفعل المقدر بعد لو والصالح للفاعلية هو ان المفتوحة لا المكسورة وقيل انطلقت بالفعل

اى بصيغة الفعل موضوع منطلق اى فى موضع يليق ان يقع
فيه منطلق لان الاصل فى خبر ان هو الافراد ليكون الفعل المذكور
موضع اسم الفاعل كالعوض من الفعل المحذوف فيقال لو انك
انطلقت ولا يقال لو انك منطلق وانما قال كالعوض لان الفعل المقدر
لا بد له من مفرد وان لكونها دالة على معنى تحقيق وتثبيت
ثبت المقدر ههنا فى الجملة عوض عنه من حيث المعنى والفعل
الواقع خبرا عوض عنه من حيث اللفظ فليس شئ منهما عوضا
حقيقيا عن الفعل المقدر بل كالعوض وهذا اذا كان الخبر مشتقا
يمكن اشتقاق الفعل من مصدره وان كان جامدا لا يمكن اشتقاق
الفعل منه جاز وقوع ذلك الاسم الجامد خبرا لتعذر
وقوع الفعل موضع الخبر كقولهم ولوانما فى الارض من شجرة اقلام فان
الاقلام ليس مشتقا يوضع فعله موضعه واذا تقدم القسم
اول الكلام اى فى اول زمان التكلم بالكلام فيصح ترك فى لكونه
ظرف زمان والمراد بقولنا عن توسط القسم بتقديم غير الشرط
على الشرط متعلق بتقديم لونيه الماضى اى لزم القسم ان يكون الشرط



الشرط الواقع بعد ماضيا لفظا او معنى ليكون على وجه
لا عمل فيه ادوات الشرط فيطابق اى الشرط الجواب ويجب
يبطل أدوات الشرط فيه اى فى الجواب وكان الجواب للقسم عمل
فقط لفظا لا للقسم والشرط لانه جميعا لانه يلزم ان يكون
مجزوما وغير مجزوم وهو محال واما معنى فهو جواب للقسم لكون
اليمين عليه والشرط ليفيد لكونه مشروطا بالشرط مثل والله ان
اتيتنى مثال الماضى لفظا ولم اتنى مثال للماضى معنى لاكونك
وان توسط اى القسم بين اجزاء الكلام بتقديم الشرط عليه
او غيره اى تقديم غير الشرط جاز ان يعتبر القسم ويلغى الشرط
وان يلغى القسم ويعتبر الشرط ويحتمل ان يكون المعنى جاز ان
يعتبر الشرط ويلغى القسم وان يلغى الشرط ويعتبر القسم كقولك
انا والله ان تاتنى اتك فعلى المعنى الاول هذا مثال لتقديم غير
الشرط وجواز الغاء القسم فيكون ملغيا والتقديم والجواب
كليهما انشاء على ترتيب اللفظ وعلى المعنى الثانى هذا مثال للتقديم
غير الشرط وجواز اعتبار والشرط فيكون القسم باعتبار التقديم

على غير الترتيب اللفظي باعتبار جواز اعتبار الشرط على ترتيبه
ان اتيتني فوالله لاتيتك وانما اورد في هذا المثال الشرط بصيغة
الماضي على خلاف المثال الاول اشارة على اشتراط الماضي في الشرط
في صورة اعتبار القسم على تقدير توسط كاشتراطه على تقدير
التقديم فعلى المعنى الاول هذا مثال لتقديم الشرط وجواز اعتباد
القسم هو باعتبار هما جميعا نشرا على ترتيب اللف وعلى المعنى الثاني
مثال لتقديم الشرط هكذا وجواز الغائه فالنشر باعتبار الاول على
ترتيب اللف وباعتبار الثاني على غير ترتيبه في كل من المثالين يقع
من حيث المعنى الثاني اختلاف بين اعتباديه بخلاف المعنى الاول فالحمل
عليه اولى وعلى تقدير الحمل عليه وان كان ورد ليكون المنشر
على ترتيب اللف يقتضي تقديم المثال الثاني على الاول لكنه اراد
اتباع المثال بالمثل لدى تعذر الامكان على تقدير تقديم اللفين على
نشرهما من حيث مناسبتهما وتقدير القسم كاللفظ اي كالملفوظ
به او مقدرا كالملفوظ في سد الكلام فلزم في الشرط الذي بعده
المضي وكان الجواب للقسم نحو قوله تعالى لئن اخرجوا لا يخرجون اي لئن



والله
اي لئن اخرجوا فالشرط ماض ولا يخرجون جواب القسم فانه لو
كان جواب الشرط يلزم الاتيان بالفاء لان الجملة الاسمية لو وقعت
جزاء يجب فيها الفاء واما للتفصيل اي بتفصيل ما اجمله المتكلم
في الذكر نحو قولك جاء اخوتك اما زيد فاكرمته واما عمرو فاهنته
ولما انتشر فاعرضت عنه او اجمل في الذهن ويكون معلوما للمخاطب
بواسطة القرائن وقد جاءت الاستينافات من غير ان يتقدمها
اجمال نحو اما الواقعة في اوائل الكتب ومتى كانت للتفصيل
اجمل وجب تكرارها وقد يكتفى بذكر قسم واحد حيث يكون
المذكور ضد الغير المذكور لدلالة احد الضدين على الاخر كقوله ٣
فاما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه فان ما بعد اما
المذكورة ههنا غير مذكور لكنه غير بعيد واما الذين ليس
في قلوبهم زيغ فيتبعون المحكمات ويردون اليه المتشابهات
والحكم بان كلمة اما للشرط للزوم الفاء في جوابها وسببية الاول
للثاني والتزم حذف فعلها الذي هو الشرط وعوض عليها اي
بين اما وبين فاءها الواقعة في جوابها جزء مما في حيزها اي حيز فائها

لتفصيل

لكان الجزم بحذف النون اولى اي
اي لا يخرجوا وكذا قوله تعالى وان
اطعتموهم انكم لمشركون اي والله
ان اطعتموهم انكم لمشركون فالشرط
ماض وانكم لمشركون جواب القسم
فانه لو كان جزاء الشرط

اى جزما مالان جزم الفاء ايضا جزمها سوا كان ذلك السبب الجزم
نحو اما زيد فمنطلق وان ما معمولا لما وقع بعد الفاء نحو اما يوم الجمعة
فزيد منطلق مطلقا اى تقويضا مطلقا غير مقيد بحال بجواز تقديم
دلت الجزاء على الفاء وعدم تجويزه وهذا مذهب سيبويه فجعل سبب
لاما مانعية جواز التقديم لا يمتنع تقديمه مطلقا وقيل والقائل المبرد
وهو اى ما وقع بعدها وبين فاءها معمول الشرط المحذوف عملا مطلقا
اى معموليته مطلقة غير مقيدة بحال بجواز التقديم وعدمه مثل
اما يوم الجمعة فزيد منطلق فان تقديره على المذهب الاول مهما يكن
من شئ فزيد منطلق يوم الجمعة حذف فعل الشرط الذى هو يكن
من شئ واقيم اما مقامها ووسط يوم الجمعة بين اما وفاءها لئلا
يلزم توالى حرفى الشرط والجزاء فصار اما يوم الجمعة فزيد منطلق
كما ترى واما على المذهب الثانى فتقديره مهما يكن من شئ يوم الجمعة
فزيد منطلق فيوم الجمعة معمول لفعل الشرط فلما حذف فعل الشرط
صار اما يوم الجمعة فزيد منطلق فهذا القائل لم يجعل لاما خاصية
جواز تقديم اصلا وقيل والقائل المازنى ان كان ما يتوسط بين اما



وفاءها جاز التقديم على الفاء مع قطع النظر عن الفاء كالمثال المذكور
فمن قبيل القسم الاول وهو ان يكون المتوسط جزء الجزاء مقدم
على الفاء الا اى وان لم يكن جاز التقديم مع قطع النظر عن الفاء
بل لانضمام البها مانع اخر مثل اما يوم الجمعة فان زيدا منطلق فان ما
فى حيز ان لا يعمل فيما قبلها فمن قبيل القسم الثانى وهو ان
يكون المتوسط معمول الشرط المحذوف وهذا القائل فرق بين
ان لا يكون وراء الفاء مانع آخر وبين ان يكون فجعل لاما قوة
رفع حكم الامتناع عن الاول دون الثانى هذا تقدير الكلام اذا
كان ما بعد الا ما منصوبا واما اذا كان ما بعد اما مرفوعا نحو
اما زيد فمنطلق فتقديره على المذهب الاول مهما يكن من شئ
فزيد منطلق اقيم اما مقام مهما وحذف فعل الشرط ووسط زيد
بين اما والفاء كما ذكر فصار اما زيد فمنطلق فارتفاع زيد بالابتداء
كما كان اولا وعلى المذهب الثانى مهما يكن زيد فمنطلق اى فهو
منطلق اقيم اما مقام مهما وحذف فعل الشرط فصار اما زيد فمنطلق فزيد
فاعل الفعل المحذوف واما تقديره على تقدير الوضع بمهما يكن زيد

فهو منطلق بصيغة الفعل الغائب المجهول على ان يكون زيد مرفوعا
بانه فاعل المحذوف وتقديره على تقدير النصب بهما اذكر يوم الجمعة بصيغة
الفعل المخاطب المعلوم على ان يكون يوم الجمعة منصوبا بانه مفعول
به للفعل المحذوف فوجهه غير ظاهر مع انه يوهم جواز اما زيد فمنطلق
بالنصب بتقدير تذكر على صيغة المخاطب المعلوم وجواز اما اليوم
الجمعة فزيد منطلق برفع اليوم بتقدير يذكر على صيغة المجهول الغائب
مع عدم جواز هما بالخلاف وانما مثل المصنف بما يكون الواسطة بين
اما وما لها مضوبة لظهور الامثلة كونها مرفوعة لكثرة احرف

الردع كلا الردع هو الزجر والمنع تقول للشخص فلان يفعل ذلك فيقول كلا ردعا اى ليس الامر كما تقول وقد يجئ بعد الطلب لنفى اجابة الطالب كقولك لمن قال لك افعل كذا كلا اى لا اجيب الى ذلك

وقد جاء اى كلا بمعنى حقا والمقسم منه تحقيق مضمون الجملة كقوله تعالى كلا ان الانسان ليطغى واذا كان بمعنى حقا فانه يقال انه اسم بسيط لكون لفظه كلفظ كلا الذى هو حرف قطعا ولمناسبة معناه لمعناه لانك تردع المخاطب عما تقوله بتحقيقه الصدق لكن النحاة حكموا



باسم الفاعل التالية

احكموا بحرفيته اذا كان بمعنى حقا اسم لما فهموا من ان المقصود تحقيق
مضمون الجملة كما تقدم فان لم يخرجه ذلك عن الحرفية تاء التانيث
الساكنة لانها لم تحرك الا بالاسم بالمعنى الفعل الماضى ليكون
من اول الامر علامة لتانيث المسند اليه فعلا كان او مفعولا لم يسم
فاعله وانما حركت هذه التاء ساكنة بخلاف تاء الاسم لان اصله الاسم
الاعراب واصل الفعل البناء فيه من اول الامر ليسكون هذا على بناء
ما يخصه ويحركة تلك على اعراب ما ولو يتيسر لانهما كالحرف الاخير مما
تلحقانه فان كان لمى المسند اليه اسما ظاهرا غير مؤنث حقيقى فحينئذ
اى فاذا تحير بين الحاق تاء التانيث وبين عدمه او هو اى الحاق
تاء التانيث مخير فيه على الخلاف والاصال وهذه المسئلة قد تقدمت
الا انها ذكرت فيما تقدم من حيث انها من احكام المؤنث وههنا من حيث
انها من احكام تاء التانيث واما الحاق علامة التثنية والجمع اى جمع
المذكر والمؤنث فى مثل قام الزيدان وما قاموا الزيدون وقمن النساء
فضعيف لعدم احتياجها الى هذه العلامات مثل احتياج المسند
اليه الى العلامة التانيث لان تانيثه فلا يكون معنويا او سماعيا

وعلامة التثنية والجمع غالبا ظاهرة غاية الظهور وانما اكتفت
على ضعفها فلسيت بضمائر لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر من غير فائدة
بل هي حروف اتى بها للدلالة من اول الامر على احوال الفاعل اكتفاء
الثانية وفي شرح الرضي هذا ما قاله النحاة والاصح من جعل هذه
الحروف ضمائر وابدال الظاهر منها والفائدة في مثل هذه الابدال اما
في بدل الكل من كل او يكون الجملة خبر المبتدا الماضي والغرض كون
الخبر بها التنوين في الاصل مصدر نونته او ادخلته نونا فسمي
ما يدخل بنون الشيء اعني النون تنوينا اشعارا بمدلوله وعروضه لها
في المصدر بمعنى الحدوث ولهذا سمي بسيبويه المصدر حدثا وهي
في الاصطلاح نون ساكنة تتبع اي بدانيا فلا تنفرها الحركة العارضة
مثل نونه في عادن الاولى وهي تزاد نون من ولدن ولم يكن
امثالها فاخرجها بقوله تتبع حركة الاخر اي اخر الكلمة فان هذه
او اخر تلك الكلمات لا تتوابع حركات او آخرها وانما قال تتبع
حركة الاخر ولم تقل تتبع الاخر لان المتبادر من الآخر كونه فيها بدا من
غير تخلل شيء وههنا الحركة متخللة بين اخر الكلمة والتنوين فقلت



فان قلت فاخر الكلمة هو الحركة فلا حاجة الى ذكر الحركة قلت التبادر
من الآخر الحرف الاخير ولم يقل اخر الاسم ليشتمل تنوين الترنم في الفعل
لا لتاكيد الفعل فخرج نون التاكيد الخفيفة ولا ينتقض التعريف
بالنون في نحو يا رجل انطلق فالمراد بتبعيتها حركة الاخر ظهورها
في الوجود تطفلا العارض والمعروض وليس نون انطلق تابعا لحركة
لام الرجل لهذا المعنى وهو اي التنوين للتمكن وهو ما يدل على ان الكلمة
اي كون الاسم كذلك لم تشبه الفعل بالوجهين المعتبرين في
منع الصرف وهو لا يتصور معناها في غير المنصرف والتنكير وهو
الفارق بين المعرفة والنكرة وهو الدال على ان مدخوله غير معين
بخصوصه اي سكت سكونا ما في وقت ما واما صه بغير التنوين فمعناه
اسكت ليسكوت الآن واما التنوين في نحو احمد وابراهيم فليس للتنكير بل
هو للتمكن قال الشارح الرضي وانا لا ارى مناصا من ان يكون تنوين
واحد للتمكن والتنكير معا فقول التنوين في رجل يفيد التنكير
ايضا فاذا جعلته علما تمحض للتمكن والعوض وهو ما لحق الاسم
عوضا عن المضاف اليه لنفاقهما على اخر الكلمة كيومئذ اي

يوم اذا كان كذا فاليوم مضاف الى اذا واذا كانت مضافة الى الجملة
التى كانت بعدها فلما حذفت الجملة للتخفيف لحق بها التنوين
عوضا عن الجملة لئلا يبقى الكلمة ناقصة وكذلك حينئذ
وجعلنا بعضهم فوق بعض ومررت بكل قائما اى كلهم واشتمال المقابلة
وهو ما يقابل نون الجمع المذكر السالم كمسلمات فان الالف والتاء
الجمع كان الواو علامة فى جمع المذكر السالم ولم يوجد فيها ما يقابل
كل النون فى ذلك فوزنه التنوين فى اخرها المقابلة ونوهم بعضهم
انه للتمكن وهو خطاء لانه اذا سميت بمسلمات مثلا امرأة ثبت
فيها التنوين ولو كانت للتمكن لزالت للعلمين والعلمية والتانيث
وظاهر انه ليس تنوين التنكير لوجوده فيما كانت علما كعرفات
ولا تنوين العوض لعدم صلاحية المعنى ولا تنوين الترنم لوجوده
فى غير اواخر الابيات والمصاريع فتعين ان يكون للمقابلة لانها
معنى مناسب لحمل التنوين عليه والترنم وهو ما كان فى اواخر
الابيات والمصاريع لتحسين الانشاد لانه حرف يسهل به ترديد
الصوت فى الحلق وذلك الترديد من اسباب حسن الغناء وانما



وانما اعتبر وا ما كان فى اواخر الابيات والمصاريع وان كان الحرف
والكلمة الواقعة فى اثنائها جائزا بل واقعا كما يشاهد من
اصحاب الغناء لان محل التغنى به انما هو الاخير لئلا يختل سلك
النظم لتخلل ربط كلمات ابيات والمصاريع وخلل بفهم المعانى و
هو اما ان يكون القافية المطلقة وهى ما كان رويها متحركا متبعا
بانشاعه حركة واحدة من الالف والواو والياء وسميت هذه
الحروف حروف الاطلاق لاطلاق الصوت بامتدادها وكون النون
هذه القافية انما يكون بابدال حروف الاطلاق بد كما فى قول الشاعر
افلى اللوم عاذل والعتابن وقولى ان اصبت لقد اصابن
فروى هذا البيت الباء وحصل باتباع فتحها الالف وعوض عن
الالف عند التغنى بكون التنوين واما ان يكون القافية المقيدة وهى
ما كان رويها حرفا ساكنا صحيحا كان او غير صحيح سميت مقيدة
لتقييد تقطيع الصوت بها واتباع امتداده لانه ليس هناك حركة تحصل
من اتباعها حرف الاطلاق لينيسر امتداد الصوت كقول الشاعر
دنانير الاعماق فاوى المخرف مشتبه الاعلام لماع التخفق فان

روى القافية فى هذا البيت القاف السالمة ولا يكون ما قبل الحرف
الا محركة عند التغنى بالفتح او الكسر او الضم وتسمى هذه
المتمرقن والمحقق وتسمى هذا القسم من التنوين الغالى لان الغلو
هو التجاوز عن الحد وقد تجاوز البيت بلحوق هذا التنوين
من حد الوزن ولهذا اسقط عند التقطيع وليس للقسم الاول
اسم مختص به واعلم ان تنوين الترنم ليس موضوعا لازار معنى
من المعانى بل هو موضوع لغرض الترنم لان معناه الترنم كما
ان حروف التهجى موضوع موضوع لغرض التركيب لا لازار معنى
من المعانى ففى عد تنوين الترنم من اقسام الحروف التى هى من
اقسام الكلمة المعتبرة فيها الوضع نساهل وتسامح واما التنوينات
الآخر ففى اعتبار الوضع فى بعضها ايضا تامل ويسمى اى التنوين
وجوبا من العلم حالكونه موصوفا بابن حالكون الابن مضافا الى علم
آخر نحو جاءنى زيد بن عمرو وذلك لكثرة استعمال ابن بين علمين
احدهما موصوف به والآخر مضاف اليه لم يطلب التخفيف لفظا
بحذف التنوين من موصوفه وخطا بحذف الفاء وكذلك تواتم



قولهم هذا فلان ابن فلان لا مركبا يذر عن العلم ويعلم منه
انه اذا كان صفة لغير العلم او كان مضافا الى غير العلم نحو جاءنى رجل
ابن زيد ورايت ابن عالم عالم بحذف التنوين من اللفظ والفاء من الخط
لقلة الاستعمال ويعلم من قوله موصوفا به لانه اذا لم يكن ابن صفة
نحو زيد ابن عمرو وعلى ان يكون ابن عمرو خبرا من زيد وعلم
الابنة حكم الابن فى جميع ما ذكرنا الا فى حذف همزتها فانها لا يحذف
حيثما كانت لئلا يلتبس بنت فى مثل هذه هذا بنة عاصم نون
التاكيد قسمان خفيفة ساكنة لانها مبنية والاصل فى البنا
السكون ومشددة مفتوحة لثقلها وفتحت لالتقاء الساكنين مع غير الالف اى بعد
الف التثنية نحو ضاربان والف الجمع اى الف الفاصل بين نون جمع
المؤنث ونون المشددة نحو ضاربنان فانها تكسر معها لشبهها بنون
نون التثنية يختص اى نون التاكيد بالفعل المستقبل الكائن فى
ضمن الامر نحو اضربن بالتخفيف واضربن بالتشديد والنهى نحو
لا تضربن والاستفهام نحو هل تضربن والتمنى نحو ليتك تضربن
والعرض نحو الا تنزلن عندنا فتصيب خيرا والقسم نحو والله لافعلن

بالتخفيف والتشديد وجمع هذه الامثلة وانما اختص هذه النون
هذه المذكورات الدالة على الطلب دون الماضي والحال لانه لا يؤكد
الا ما كان يكون مطلوبا وقلت اي نون التاكيد في النفي فلا يقال
زيد ما يقومن الا قليلا لخلوه عن معنى الطلب وانما جاز قليلا
تشبيها له بالنهي ولو نفت اي نون التاكيد في مثبت القسم اي في
جواب المثبت لان القسم محل فكر هو ان يؤكد الفعل بامر منفصل التاكيد ٣
عنه وهو القسم من غير ان يؤكد وهو بما يتصل به وهو النون
بعد صلاحية له وفي قوله لو نفت اشارة الى ان زيادة نون التاكيد
فيما اذا مثبت القسم غير لازم بل جائز وكثرت اي نون التاكيد في
مثل اما تفعلن اي الشرط المؤكد حرف مدريد فاندما اكد حرف قصدوا
وتاكيد الفعل ايضا لئلا ينتقض الغرض من غير وما قبلها اي ما قبل نون
التاكيد خفيفة كانت او ثقيلة مع ضمير المذكرين وهو الواو
مضموم ما قبل ليدل على الواو المحذوفة لالتقاء الساكنين ان اشترط
في التقاء الساكنين على حده ان يكون الساكن الاول كلمة واحدة فان
النون المشددة ان لم يشترط في التقاء الساكنين ما ذكر ومع ضمير المخاطب كلمة اخرى او ثقل بعد الضمة وقيل النون ٥



ضمير المخاطبة وهو التاء مكسورة ليدل على الياء المحذوفة لالتقاء
الساكنين او لثقل الياء بعد الكسرة وقيل النون المشددة وما قبلها
فيما عدا ذلك المذكور من ضمير المذكورين وضمير المخاطبة وهو الواو
المذكر غائبا او مخاطبا والمؤنث الغائبة مفتوح طلبا للخفة
وظاهر ما عدا ذلك المذكور يشتمل التثنية والجمع المؤنث وحكمها
غير ما ذكر فتقول في التثنية او الجمع المؤنث اضربان واضربنان
بمنزلة الاستثناء عنه فتقول في المثنى مذكرا ان مؤنثا باثبات الالف
لئلا يشتبه بالواحد اضربان في جمع المؤنث بزيادة الالف بعد نون
الجمع وقيل نون التاكيد لئلا يجتمع ثلث نونات متواليات ولا
تلحقها اي التثنية والجمع المؤنث النون الخفيفة للزوم التقاء
الساكنين على غير حده وجعله مفتقرا كما في الوقف وليس بمرض خلافا ليونس فانه يجوز التقاء الساكنين على غير حده ٥
عند الاكثرين وهما اي النون الثقيلة والخفيفة في غيرهما
اي غير التثنية والجمع مع الضمير الباء اي واو جمع المذكر وياء المخاطبة المؤنث ٥
كالمنفصل اي كالكلمة المنفصل يعني يجب ان يعامل اخر الفعل من الثقيل
معاملته مع الكلمة المنفصلة من حذف الواو او الياء وتحريكها ضما وكسرا

وغرضه من هذا الكلام بيان الافعال المعتل الآخر عند الحاق
النون بها ومعنى كلامه ان العشرين فكلها مع المثنى وجمع المؤنث
ما ذكر ومع غيرها عاصريان اما مع البارز وهو ثنيان جمع للذكر
نحو اغزوا وارموا واخشوا والواحد المؤنث نحو اغزى وارمى واخشى
واما مع ضمير مستتر وهو الواحد المذكر نحو اغز وارم واخش فالنون
مع ضمير البارز كالكلمة المنفصلة فتقول اغزن وارمين يا قوم بحذف
الواو كما حذفت في نحو اغز والكفار وارموا العرض وكذا اغزن
وارمين يا امرأة بحذف الياء كما حذفت في اغزي الجيش وارمي
العرض وبضم الواو المفتوح ما قبلها نحو اخشون كاضمها مع المنفصلة
تقول اخشين كاخشى الرجل فان لم يكن اى الضمير البارز وهو
الواحد المذكر نحو اغز وارم واخش فكالمنفصل اى فالنون كالكلمة
المنفصلة فتجيء بها الف التثنية نحو اغزون وارمين واخشين بردّ
اللامات وفتحها كما قلنا اغزوا وارميا واخشيا ومن ثم اى لاجل
ان مع ضمير البارز كالمنفصل ومع ضمير البارز كالمنفصل قيل هل ترين
في هل ترى كما تقول ترين هذا مثال الغير البارز الذي يجب تحريك

نحو اخشوا الرجل
وتكسر ياء المفتوح ما قبلها
كالكسرة منها مع المنفصلة



تحريك لازمه بالفتح كما يفتح مع المنفصل وهل ترون في هل ترون
باسقاط نون الجمع والحاق بنون التاكيد وضم الواو كضمها في
لم يرو القوم هذا مثال غير بارز ثم نعم لاجل النون وهل ترين
في هل ترى باثبات الياء وكسرها كما قال الم ترى الناس هذا
مثال ما فيه بارز بكسر لاجل النون واغزون عطفا على هل ترين
لاعلى ترين اى ومن ثم قيل اغزون بردّ الواو المحذوفة كما ترد
مع ضمير التثنية في اغزوا واغزون في اغزو بحذف الواو المضموم
وما قبلها كما قيل اغزوا القوم وهذا مثال وقعت على ترتيب
تصريفها الواقع في كتب التصريف بعضها لما هو مع الضمير البارز
كالمنفصل كما اشرنا اليه والنون المخففة بحذف للساكن اى
لالتقاء الساكنين المذكور بعدها وفي بعض النسخ للساكنين
اى لالتقاء الساكنين كقول الشاعر للاهتمين الفقير علك ان تركع
يوما والدهر قد رفعه اى لالتقاء الاهتمين حذفت النون المخففة
لالتقاء اللام الساكنة التي بعدها وابقت فتحة ما قبلها الدال
عليها والا لكان الواجب ان يقال لاهتمين الفقير ولم يحركوها

قيل اغزن في اغزى بحذف الياء بالكسرة وما قبلها كما
قيل اغزن في اغزي الجيش

وبعضها لما هو مع غير ضمير البارز كالمنفصل

كما يحركت التنوين وفاتيها واعلم ان عكس حطار المرتبة ما يدخل
الفعل من مرتبة ما تدخل الاسم لكون الاسم اصلا والفعل فرعا
وقد يحذف ايضا المخففة في حال الوقف على ما الحقت به تحقيقا
اذا ضم او كسر ما قبلها كما يحذف التنوين كقولك قوم ما حذف لاجل
المخففة كما اذا الحقت المخففة باغزو واغزي فقلت اغزون واغزين
يحذف الواو والياء فاذا وقفت عليهما وجب ان ترد المحذوف
وقلت اغزوا واغزي بخلاف التنوين فانه لا يرد ما حذف لاجله
لان التنوين لازم في الوصل والمخففة وليست بلازمة
فجعل اللازم مرتبة تابعة لازمة على ما ليس بلازم والمخففة
المضمومة ما قبلها انقلب الفا كقولك في اضربن هو اضربا تشبيها
لها بالتنوين فان التنوين اذا انفتح ما قبلها انقلب الفا والمضموم
او المكسور يحذف بخواصيت خيرا واصابني خير ومررت بخير اللهم
اجعل خاتمة امورنا خيرا ولا تجعلنا ممن تبعة شرورنا
خيرا واجعل نوايات نفايسنا حقيقة كانت او تقديرية
موافق السلامة مقبلة بالالف الى باب عبوديتك على نهج



على نهج الاستقامة وصلى على من كلمة شفاعته في
محو اوقام الضلالات كافية وعن مضرة استقام الجهالات
شافية وعلى آله واصحابه وعلى من شعر من زوار فاده
قد استملح من كلام الاساتذة لنقل هذه الشرح من السواد
الى البياض العبد الفقير عبد الرحمن الجامي وفقه
الله سبحانه في ضبط بعبوديته الاغراض من سقط
الاعواض والاغراض ضحوة السبت
الحادي عشر من رمضان
المعظم في سلك شهور
السنة سبع وتسعين
وثمانمائة تمت
الكتاب بعون
الملك الوهاب
سلمه الله
اللهم اغفر
لكاتبه
ولوالديه
كتبه
محمد
واله
الامجاد
آمين